

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم والعرفان على الطابع الكتابي مستطابا في



بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم بالصواب

662/1A

فهرس رسائل الاركان

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
فصل فيما يفسد به الصلوة	٨٥	فصل في بيان ستر العورة	٥١	الرسالة الاولى في الصلوة	١
منها الكلام	٨٥	فيه بيان عورة الرجل	٥١	فصل في الوضوء	٢
ومنها الفقع على غير امامه	٨٥	بيان عورة المرأة والامة	٥٢	فيه بيان فرائض الوضوء	٢
ومنها التواضع من المصنف	٨٥	بيان من لم يجد قنابلاً	٥٢	بيان مسح الخف	٤
ومنها العمل بالكثير	٨٥	فصل في التوسيع الى القبلة	٥٣	بيان وضوء المستون	١٠
ومنها زلة القاري	٨٥	فيه بيان الصلوة في المسجد الحرام	٥٣	بيان فواتق الوضوء	١٣
ومنها انتفاضة طرس شوط الصلوة	٨٥	بيان الصلوة على سطح الكعبة	٥٣	بيان وضوء المعذور	١٦
بيان حديث الامام وفيه بطلان البناء	٨٨	فصل في الميتة	٥٣	فصل في الغسل	٢١
بيان المسائل الاثنى عشر التي فيها بيان الامام	٨٨	فصل في المدايم	٥٥	فيه بيان فرائض الغسل	٢١
فصل في كرويات الصلوة	٨٩	فيه بيان وقت الظهر	٥٥	بيان صفة الغسل المستون	٢٢
فصل في المروءة بين يدي المصلي	٩١	بيان وقت العصر	٥٥	بيان موجبات الغسل	٢٢
فصل فيه سجود السهو	٩٢	بيان وقت المغرب	٥٥	فصل في المياه	٢٢
فيه بيان سجود السهو	٩٢	بيان وقت العشاء	٥٦	فيه بيان ما يجوز به التوضؤ ولا يجوز به	٢٢
بيان وتوقع الشك في الصلوة	٩٥	بيان وقت الفجر	٥٦	بيان الماء المستعمل	٢٥
فصل في الجماعة	٩٥	ذكر حديث امانته بين يدي عليه السلام	٥٦	بيان مسائل البئر	٢٩
فيه بيان الاختلاف في زمانه وتوابعه	٩٥	بيان الاوقات الستة	٥٨	بيان حكم الاسوار	٣٠
فيه بيان سقوطها بالاعتذار	٩٦	بيان الاوقات المكرهة	٥٩	فصل في التيمم	٣١
بيان من يصلي وحده ثم يقيم الصلوة	٩٦	فصل في الاذان	٦٣	فيه بيان اركان التيمم	٣٢
بيان من هو ادلى بالامانة	٩٨	فيه بيان الاقامة	٦٥	بيان اشتراط التيمم في التيمم	٣٥
بيان من يكره امانته	٩٨	بيان التثويب	٦٦	بيان ما يجوز به التيمم وما لا يجوز به	٣٦
بيان من لم يجد امانته	٩٩	بيان سلك الاجابة	٦٦	بيان فواتق التيمم	٣٤
بيان منع النساء عن حضور الجماعة	١٠٠	فصل في صفة الصلوة	٦٦	فصل في الحيض والنفاس	٣٤
بيان ما يجوز له الامام فيه وما لا	١٠٠	فيه مقدمة وهم من انكر ان الشك يستلزم التيمم	٦٦	فيه بيان احكام الحيض والنفاس	٣٤
بيان القراءة المستوية للامام	١٠١	ذكر فرائض الصلوة	٦٨	بيان حكم المستحاضة وفيه مسألة استلزامه بقاءه	٣٦
بيان ان قراءة الامام قراءة المقترى	١٠١	منها تكبيرة الاحتيار	٦٨	فصل في تطهير النفاس	٣٦
بيان من لم يجد الا استدأ به ومن يجوز	١٠٣	منها القيام	٦٩	فيه بيان اقسام النفاس	٣٦
بيان التسوية والصوت	١٠٥	منها القراءة	٦٩	بيان ازالة الجماعة الزمنية وغير الزمنية	٣٥
بيان محاذاة المرأة في الصلوة	١٠٦	بيان فرض القراءة وواجبه	٦٩	بيان تطهير الارض في غير ذلك	٣٥
بيان الانتداب بمن تتغير امامه	١٠٤	منها الركوع والسجود	٦٩	بيان تطهير النفاس	٣٦
بيان لزوم متابعه المقترى للامام	١٠٤	منها التقدمة الاخيرة	٦٩	بيان تطهير الثوب عن المني	٣٤
بيان انتهاء الخف بالشفط في صلوة الصبح	١٠٨	بيان الترتيب في الاركان	٦٩	بيان تطهير الارض بالبحا	٣٤
فصل في السجود والاحاق	١١٠	بيان صفة الصلوة السنوية	٦٩	بيان تطهير الجنب بالماء	٣٨
فصل في قضاء الغوات	١١٠	بيان رفع اليدين وحده	٦٩	بيان تطهير الثوب بالانقلاب	٣٨
بيان الترتيب بين الغوات والزمنية	١١١	بيان رفع السجدة في التشهد	٨١	فصل في الاستنجاء	٣٩
بيان ما يسقط به الترتيب	١١١	بيان صلوة المريض	٨٣	فيه بيان آداب البول والقيح	٣٩
بيان ما اذا قامت الصلوة بجماعة	١١٣	بيان الصلوة في السفينة	٨٣	بيان الاستنجاء بالماء	٤٠

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
تتمتع في بيان السجود والمنزوسوسه	١٦٢	بيان ان التمتع كان واجباً عليه عليه الصلوة	١٦٢	فصل في الحج	١١٢
سجدة التلاوة		والسلام ام كان نكلاً		بيان على الحج	
المرسالة الثانية في الزكوة	١٦٣	بيان اختلاف انواع صلوة الليل	١٦٥	بيان ان صلوة الجمعة فرض على	١١٣
فصل في بيان فرضية		فصل في الزاوية	١٦٤	كل بالغ مقيم حر	
الزكوة		فصل في صلوة النحر	١٦٩	بيان شروط الاداء للحج	١١٤
في بيان انه لا يجب في مال الصبي زكوة		فصل في صلوة النكسوت	١٧٠	بيان صفة صلوة الجمعة	١١٥
بيان اشتراط الحول في الزكوة	١٦٥	والنكسوت		بيان حرمة الكلام بعد خروج الامام	١١٥
بيان انه لا يجب الزكوة في مال الظهار		فصل في صلوة الاستسقاء	١٦٢	على الغير	
بيان انه لا بد في اداء الزكوة من النية	١٦٩	بيان الخطية في الاستسقاء		بيان حرمة البيع والشراء بعد النداء	١١٨
تقدمت في الصدقات		بيان قلب الوداء	١٦٣	بيان كراهية الجماع يوم الجمعة	١١٩
منها كتاب عمر بن مسلم		فصل في صلوة المسافر	١٦٣	فصل في البيوت	١١٩
منها كتاب ابن الصديقين في بركة صديق رضى	١٦٤	بيان ان سفر الطاعة والمصلحة سواء		في بيان ان الخروج يوم النحر	
منها كتاب امير المؤمنين عمر بن	١٦٨	في الرخصة		بيان تكثير الزيادة في صلوة العيد	١٢٠
فصل في زكوة اللبل	١٦٩	بيان سقوط السن عن المسافر		بيان ان احكام صلوة العيد في الركوع	
فصل في زكوة النعم والبقرة	١٧١	بيان ما يصير المسافر مقاماً		بيان الخطية بعد الصلوة	١٢١
في بيان ان الجائوس داخل في البقرة	١٧٢	بيان اقتدار المسافر بالمقيم واعتداء	١٧٥	بيان الرجوع من الصلوة	
فصل في النخل وغيره		القسيم		بيان وقت صلوة عيد الفطر وعيد النحر	١٢٢
فصل في بيان ان الواجب	١٧٣	تتمتع في بيان الحج بين الصلوتين في السفر	١٧٤	بيان ان التكبير في راء اخر	
في الزكوة الوسط		فصل في صلوة النحر	١٧٨	فصل في الوتر	١٢٣
في بيان انه يجوز دفع القيمة في الزكوة	١٧٣	بيان انها مروتية على وجوه مختلفة		في بيان وجوب الوتر خلافاً لها	
بيان انه يجب في مال التثني ضعف	١٧٤	فصل في حكم الجنازة	١٥٠	بيان الوتر ثلثة ركعات	١٢٥
بالحج على المسلم		في بيان طروق الظهين للميت		بيان القنوت في الوتر	١٢٤
فصل في زكوة الذهب	١٧٤	بيان ان غسل الميت فرض بالاجماع	١٥١	بيان ان القنوت في النوازل	١٢٨
والفضة		بيان احكام اشهاد	١٥٢	بشرع ام لا	
في بيان وجوب الزكوة في الحلي	١٧٨	بيان سنة التكفين للرجل	١٥٣	فصل في اكل ذلول النكلى	١٢٩
بيان وزن الدراهم	١٧٩	بيان سنة التكفين للمرأة	١٥٣	في النوازل	
بيان العروض انما يجب فيه الزكوة		بيان ان صلوة الجنازة فرض بالاجماع	١٥٥	في بيان ان التكفين واجب على من لا يدرى	
او اذا كانت للقبارة		بيان ان الاولى بالامانة الحكيمة الى آخر		وجوب التعزاء بقبارة	
فصل في زكوة الجوز	١٧٩	بيان صفة صلوة الجنازة	١٥٤	بيان الصلوة ركبياً	١٢٠
والنثار		بيان قيام الامام عند الصدور		بيان ان القراءة في جميع ركعات الوتر	
في بيان وجوب الزكوة في اسل فرأى الضمير	١٨٠	بيان ما اذا اجتمعت الجنبين	١٥٤	بيان ان قتل رجل القربى في النوازل	١٢١
بيان ان يجب فيما سقى بقربى ولو لو نصف العشر	١٨٠	بيان ان لا يصلى على الجنازة في المسجد	١٥٨	افضل من كثرة السجود	
بيان ما استغنى وما هو الخراج	١٨١	بيان رفق الجنازة		فصل في النوازل الراية	
فصل في المداون والكنز	١٨٢	بيان الشيق والحد في القبر		وجوب ثلثة ركعات	
فصل فيما انصب الامام	١٨٣	بيان ان الذين من الرجال	١٥٩	بيان ان التكفين فرض واست	١٢٢
المباشر		بيان وضع الميت في القبر		بيان اداء البيعة في غير مكان والفرق	١٢٣
فصل في بيان المصارف	١٨٣	بيان ان القبر بعد ثلثين الفير كبره		بيان راجعاً	١٢٣
بيان ان الخطبة اذا اخذها الزكوة لا يجب دارها ثانياً	١٨٤	فصل في سجود التلاوة	١٩٠	فصل في صلوة التلاوة	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٨٨	بيان نكاح الكحل ودخول الزكاة الى المذنب	٢٠٦	فصل في طلب بلال شهر	٢١٤	بيان وجوب الاطعام والسباغ
١٨٩	ولا الى غيرهم ولا لهم		بريضان		تتقربون بالصوم
	ولا الى المذنب		بيان انه لا يفتي في صوم بريضان	٢١٨	بيان انه لا يفتي في صوم بريضان
	بيان انه لا يجوز زمره في بناء المسجد		رواية واحدة اذا كان في السجدة		للمرضى المستحقين ان لا يداوموا
	بيان انه لا يجوز زمره الى اهل بيته		بيان انه لا يفتي في صوم من شرب ماء		الصوم
	ولا الى احد الزعماء	٢٠٤	بيان ان طلال الاضحية كسائر الفطر		بيان ان الفطر للمحال والمريض
١٩٠	ولا الى مكاتبه وعبيده		بيان انه لا يفتي في السجدة لغيره		بيان انه لا يفتي في صوم
	فصل في زكاة الفطر		بيان حكم صوم الشك وفيه صوم يوم الشك		بيان عدم شرط الطهارة في الفطر
١٩١	بيان السبب في وجوب صدقة الفطر	٢٠٩	فصل فيما يجب به الصوم	٢١٩	بيان المسافر والمريض المستحب ان يركبا
	بيان ان صدقة الفطر لا يجب الا		وغيره لا يفسد		اذا ما اخبر ولم يجهلوا
	على التقى مثلا لا لاشي	٢٠٩	فيه بيان ان الاكل والشرب ناسيا		بيان ان الشك الكبير في الصوم لا يفسد
	بيان انه لا يجب صدقة الفطر على الرجل		لا يفسد الصوم خلافا لما لا		على الصوم كبره
	عن زوجة واولاده الكبار		بيان ان التيمم والمباغرة لا يفسدان	٢٢١	بيان ان التيمم للصوم
١٩٢	بيان وقت وجوب الصدقة		الصوم بالمعنى ان لا يترك	٢٢٢	بيان ان الاضحية شرط في
١٩٣	بيان مقدار الصدقة الواجبة		بيان انه لا يفسد الصوم الا صلبا		الاطعام عن صيام الميت
١٩٥	بيان ان الميت في صدقة الفطر		بيان انه لا يفسد الصوم الا كحالا		بيان ان الميت المصلو
	الصاع العراقي		بيان ان الصوم والاستبراء		فصل في الصيام المنهي
١٩٦	فصل في ذم البخل		بيان الحجام في الصوم والغصن فيه		منها صيام عبد الفطر وعبد البخل
	فيه بيان ان اشتداد البخل	٢١١	بيان دخول الدخان والطبار في الجوف		وايام اشترت
	ان يكره الناس بان يحمل ثوبا	٢١٢	بيان ان السواك لا يفسد الصوم ولا يكره	٢٢٣	منها صوم الوصال
١٩٤	بيان اقتداء الاجماع		بيان الحجام في احد السبيلين عمدا	٢٢٤	منها صوم الصمت
	فصل ما في الزكاة		اكل او شرب عمدا		منها صوم يوم حرمة
	بيان استحقاق ما في الزكاة	٢١٣	بيان الكفارة ومواتع وجوبها		منها صيام الدهر
	للغائب الا بيمين	٢١٣	فصل في بيان		منها صوم ما شربا ومنفرا
١٩٨	خاتمة في ذكر فضائل الصدقة		فاخير السحور		منها استقبال شهر رمضان يوم الاثنين
١٩٩	الرسالة الثالثة في الصوم		فيه بيان التشرع في الشك	٢٢٥	فصل في صوم النفل
	فيه بيان فضائل الصوم والا حاشيت الصيام		طهارة الفجر		فيه بيان انه يجب بالشروع عندنا
	بيان ترتيب الصوم		بيان جواز تقديم الاضحية		خلافا لاشي
٢٠٠	بيان ما يكره للصائم وما لا يكره		صدقة المغرب وبالعكس		بيان انظار صوم النفل بمسند
	فصل في ثبوت الصوم	٢١٥	بيان انه يستحب الاضحية بالتمر	٢٢٦	بيان الصيام المنهى
	فيه بيان ان كبره بريضان		بيان انه ان كان اكثر راء انه لا يجب	٢٢٤	فصل في الصوم
	بيان ان النية في سبب شهر رمضان		الاضحية وان اضطرر	٢٢٩	خاتمة في بيان الاعطاف
	ليجمل ما قبل نصف النهار الشرعي		الانكار		بيان انه لا يفتي في الاعطاف
٢٠٣	بيان ان صيام رمضان لا يفسد	٢١٦	فصل في الاعطاف بالنية لا بفطر		بيان خروج الفقهاء من المسجد
	بطلان النية وعية النفل واجب آخر		فيه بيان ان الاعطاف رخصته للمسافر		لحاجة ضرورة
٢٠٥	بيان انه لا بد في صوم شهر رمضان		وان صام فليح عن الفرض	٢٣١	بيان كون الجماع مستند للاعطاف
	انما المعين من الذين لا يلبس في ايام	٢١٤	بيان ان الجمع لا ينقض الصوم		بيان ان الاكل والشرب لا يفسدان في المسجد
	بيان نية صيام المنفل		سواء كان سفره مسجدا او غير طاعة		بيان جواز الشراء اشترى في المسجد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح صدرنا في الإيمان شرف قلوبنا بالعلم والعرفان على نطباع الكتاب المطالب الذي هو



بأمر الجليل الحق الخبير المدين مولانا الحاج المفتي محمد يوسف حفظه الله عن التلخيص والتأليف

في تاريخ الإسلام في سائر الأركان

٣١٢٢١

رف ٢٠

٩٢ ع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان من اطوار مختلفة وجعله مظهر العجايب متلقية مكنيا ركن مدح من العالمين وقضه على العالمين
 يجعله مخاطبا لكل ما لم يكن في قبض اليهم الا نبيا و المرسلين ليبيّنوا ما فيه سعادة حيوة الدنيوية والاخرية وتخصنا بارسال من هو حجة
 للعالمين سيد ولد آدم الذي كان نبيا و آدم ابو البشر بين الماء والطين وبأبقار خلفاء لا اقامة الدين لمتبين من اولياء الله
 المجتهدين ليظهروا احكامه المتعلقة بالافعال المتجددة للمطيقين بأرائهم المتنورة بنور الله الذي لا ينطفئ باطفاء لمطيقين فجيل مارا و
 شرعا مقرا الى يوم الدين اللهم صل على ذلك النبي الذي صطفاه من بين العالمين وجعله للمسلمين اماما و خاتما وعلى آله واصحابه الذين
 جاؤوا اقتصبات السبق في العرفان واقامة الدين و انقض علينا من ريكاتهم واسلاك بنامسالكهم لتأزوا بالكمالاتهم **اما بعد**
 فيقول العبد الضعيف المنفق الى رحمة الله رب العالمين عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد الانصاري غفر الله له يوم الدين ان
 سعادة الانسان تكمل بالقوة النظرية والعملية لا يتدعى به الى سبيل العرفان ومعالجة الرحمن يوم الحساب باحسان و ذل لا يتأتى
 الا بالتزود ويزول السقراط الى المعاد وذلك بالخلق بالاملاق على طيق الشريعة الغراء الخفية السجدة البيضاء التي جازها المصطفى
 سيد الاولين والاخرين وهي ما اصطفاه الله ونبأ من الاسلام وجعل له اركان الارضية من الاعمال تقوم منها الاسلام كما ورد في
 الخبر الصحيح في الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكاة والحج
 وصوم رمضان رواه الشيخان وغيرهما وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال جبرئيل يا محمد اخبرني عن الاسلام قال
 الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت ^{الذي} ان شئت
 اليه سبيلا قال صدقت رواه مسلم وغيره واتي اعزني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وكنى الى عمل اذا عملته دخلت الجنة
 قال تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلوة المكتوبة وتؤتي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان قال والذي نفسي بيده
 لا ازيد على هذا ولا انقص منه قلما ولى قال النبي صلى الله عليه وسلم من شره ان ينظر الى رجل من اهل الجنة فليتنظر الى بزار رآه
 الشيخان فمن الضرورى للانسان الطالب للسعادة في وارا لجزء وان لا يتهاون في اداء هذه الاركان وتعلم احكامها

في فتح القدير قد اشار الامام محمد في الاصل الى استحباب غسل كل الجية وقيل هو الماصح وفي الفتاوى والظاهرية وعليه الفتوى وقد روى
 عن الامام ابي حنيفة روايات اخرى من انه يجب مسح رجلي الجية وعنه مسح يداي الجية وعن ابنه يسقط عنه الغسل لوجه المسح وهذه الروايات
 كلها لا يوافق الاصول اما هذه الرواية الاخيرة فلا يعم سقوط الغسل لكن غسل اليدين بالمرحاضة فيسقطه كالأدوية روايات المسح فيها
 يغيب الابدال وهذا لا يجوز ما نص قل في فتح القدير وعن ابي شجاع في البدائع انهم رجعوا عما سوى القول بالغسل وقابل في البحر الرقاني
 المحجب عن اصحاب المتن كصاحب الكفر انهم ذكروا رواية حنيفة وتركوا رواية مفتي بها فالمرحاضة وجوب الغسل وانما علم بالحكام
الفرض الثاني غسل اليدين الى المرفقين والمرفقان داخلان عندنا في غسل اليدين وكذا اعتد الامام الشافعي والامام احمد
 والامام مالك وقال زفر المرفقان غير واثنين زعمته ان الثانية لا تدخل تحت المغنما وما روى الامام محمد انه صلى الله عليه وسلم ادرك
 الماء على المرفقين فقال الشيخ ابن العماد ان الغسل لا يكون موجبا فيجوز كون غسل المرفقين سنة كسائر الأجزاء ^{وذكر ابو الصواب} واما عندنا فالغاية
 اكانت بحيث لو لم يمت بها لم تدخل في حكم المغنما فالغاية تدخل في حكمها واما الثانية على هذا اسقاطا ما وراة الثانية واما تسمى بغاية
 الاسقاط واما كانت بحيث لو لم يمت بها لم تدخل فلا تدخل وقائدة الغاية حينئذ يدرك الحكم ولذا تسمى غاية اليد والغاية هنا من القبيلة
 الاولى فتدخل في حكم الغسل وجمنا كلام طويل قد استوفى في اصول الفقه وقد بينا بما ذكرناه في شرح المسلم **الفرض الثالث**
 مسح الرأس وهو الاصلية قد اختلفوا في ذهب الامام مالك الى افتراض مسح كل الرأس زعمنا ان الباء للصلاة او لذكره فالغسل
 مستند الى الرأس فيستوجب وذهب الامام الشافعي الى افتراض مسح بعض الرأس زعمنا ان الباء للتبويض نظام كون الباء لبعض
 يدل على ان لو مسح كل الرأس كان مسح البعض وقع فرضا والباقي نفيا وذهب الامام احمد نينا هو المختار عند عامة اتباعه ان الفرض
 ما يطلق عليه اسم مسح الرأس سواء كان قليلا او كثيرا فلو مسح كل الرأس يقع فرضا وعلى هذا معتبر اصحاب الشافعية لكن حينئذ
 يلزم البناء على كون الباء للتبويض فان المروءات للتبويض ما ينافي الاستيعاب كما يقال من للتبويض ثم الاشياء بالصواب هو هذا المذهب
 لان الباء للصاق فوجوب الصاق المسح بالرأس متطوق الآية وهو كما يصدق عند تعييب تمام الرأس يصدق عند المسح بجزء منه ولو
 كان قدر ثلث شعرات واما كون الباء للتبويض فقد اكرهه محققوا اهل العروة حتى قال ابن يربان من نعم ان الباء للتبويض مقتضى على العرب بالاعرفون
 وذهب ائمتنا والامام احمد في رواية ان المفروض قدر ربع الرأس او قدر ثلثه اصلح وفي فتح القدير ان هذا قول الامام محمد والحنفية في اثباته
 طريقان الاول ان الآية مجملة في المقدار لان الباء اذا دخلت على المحل لا يوجب الاستيعاب فلا يرد مسح كل الرأس ولا يرد البعض حتى بعض كان
 والاشارة في المسح بجزء لان غسل الوجه لا يخلو عادة عن وصول اليد الى الرأس بل بعض معين وهو محمول فصارت الآية مجملة وقد تحقق فعل النبي
 صلى الله عليه وسلم الذي رواه ابو داود عن انس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ وعليه عمامة فطوى يده تحت العمامة فمسح بغير
 راسه وانما منه مسح صلى الله عليه وسلم تمام مقدم راسه لان الغسل متعد اليه بنفسه ومقدم الرأس ربع من الرأس كاشه وروى الاستدلال حديثه في غير
 انه صلى الله عليه وسلم مسح على ناصيته وهذا لا يدل على مسح تمام الناصية حتى يلزم منه مسح الرأس لكونه بيانا للآية بل نقائل ان يقول انه
 روى عن حديث الغيرة هذا اللفظ انه توضأ لمسح بياصيته وخفين والباء ههنا داخل على الناصية فلا يقتضي مسح تمام الناصية كما قلنا في الآية ان الباء

[illegible]

على شروعية المسح على الرجل في الوضوء ولودل لدل على شروعية المسح على الوجه واليد في الوضوء بل صنع للتبريد ولذا قل هذا وضوء من لم يحدث
يعني ليس هذا وضوءا لصلوة بل وضوء للتبريد ولذا قل ذلك لتلاطيس على العجايب ان الوضوء بهذا الوجه يكفي لازالة الحدث وتكون ان ناسا يقولون
ان هذا كونه اشارة الى شرب الماء قائما لا الى هذا الخوض في الوضوء فان الناس يزعمون باطلا لا مكره باليه لم يذهب احد الى كفاية مسح الوجه
واليد في الوضوء ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح قط على الوجه واليد في الوضوء واما الوضوء بهذا الوجه للتبريد فلا يراه احد مكره يا
فقد ظهر مما ذكرنا ان المفروض في الوضوء غسل الرجلين ولا شروعية لمسهما اصلا ولو كان مشروعا لقلعه رسول الله صلى الله عليه وسلم
احيانا ابانة للجواز كما هو دأبه الشريف ثم ان مسح الرجلين لم ينقل من واحد من الصحابة وان كانت الليالي شديدة البرد وقد روى
الطحاوي عن عبد الملك بن سليمان انه قال قلت لبطارء الملقب من احد من صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مسح على القدمين
نقل لا واما ما يروى عن ابن عباس ان الوضوء غسلا وسحان واستنثاء لرجلين فلم يثبت بسند صحيح بل هو باطل لان عطاء كان
من كبار اصحاب ابن عباس وقد نفي بوضع المسح عن واحد من الصحابة ولو كان هذا قول ابن عباس لما خفي عليهم انما حكى هذا القول الامام
الرازي في تفسيره بلا سند فخرى من روى عنه ولا اعتد به ولا يروى الامام الرازي على سبيل الارسال لان لم يكن من علم هذا الشأن وان فرق بين
عنه نقوله هذا القول في موضع اخر من اجل تفاضل وقوله كل المتعة فقد ظهر لك ان فرضية غسل الرجلين لا تتحقق متحقق ثابت في الدين المحمدي
بلا شبهة فهذا العلم القطعي علم قطعان لفظا بحكم في الآية داخل تحت المفصول بلا شبهة هذا على قراءة الغريب وانما احتمال كون الواو
بمعنى مع فباطل لما عرفت في ثبوت غسل الرجلين في الشرع المحمدي بلا شبهة ولان الحاجة تقتضوا على ان الواو بمعنى مع انما يكون اذا كانا
معين بحسب الزمان او المكان والواو الداخر على المفصول منه انما يدل على المعية الزمانية او المكانية وهذا لا يصح في الآية لان معية مع الخلل
بمسح الرجل غير مفترض عند الكل واما على قراءة الجر فايضا مطبوع على ايديكم داخل تحت الغسل وحمل الجر على الجوار والحركة الجوارية شائعة
في العربية القصيدة وقد جاء في القرآن ايضا في مواضع في بعض القراءات كما وقع قراءة ابى جعفر وقراءة من القراءات المتواترة والبوجه من
القراءة المشقة في قوله تم واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فآدم لم يركع اسجدوا في سورة البقرة وبنى اسرئيل
وحيت حرق وقال الشيخ عبد الحق الديلمي وقد وضع الحاجة بالتحركة الجوارية وما قيل ان الحركة الجوارية لم يكن في نصيب الكلام فيقول من
لا مناق في العربية وقال ابن الحاجب هذا من ادب العرب ان الفطيين الذين يكون غايتها واحدة اذ توجهوا الى شئين يذكر احدهما
ويستب الى احد الشئين ويعطف الشئ الآخر في اللفظ عليه ويجزئ فعله ويقصد انتسابه اليه كما يقال علقته بئنا ومار ولم قصود سقيته
لان المقصود من العلق والعلق البقاء الحيوة فلذا هنا عطفا بحكم على رؤسكم بحسب اللفظ المقصود غسل الرجل لان المقصود من الغسل المسح واحد وهو ازالة
الحدث والقرينة على هذا ما ذكر من كون غسل الرجل ثابتا مستقرا في الشرع المحمدي بلا شبهة وقيل عن الامام شافعي رحمه الله انه حمل قراءة الجر على المسح على اثنين
للتخفيف وقراءة الغسل على انفسهم وانما الامام فخر الاسلام وعلى هذا قوله تعالى الى الذين قبلوا الاسلام لا يمسحون على راسهم ولا على اذانهم
كونكم متخفين الى الذين قبلوا الاسلام ولا على اذانهم ولا على راسهم ولا على اذانهم ولا على راسهم ولا على اذانهم ولا على راسهم ولا على اذانهم
كلها ثابتان في الشرع المحمدي فحمل القراءتين على كلا المعنيين او على هذا شأن البين من الكلام لا اشتراط على معنيين وضوء المتخفف غير المتخفف احتمال احد القراءتين

على غائده والاخرى على فائده اخرى فاما ان لا يقال بالمسح على الرجل فليس بشئ لانه يقال اذا مسح الشئ الملقوف بشئ غير شئ مسح
ذلك الشئ ويقال مسح العصف وان كان العصف في كرم وهذا إطلاق لا يكره الا من له غفلة عظيمة ولهذا منعوا من المسح بالقرآن
الملقوف بنبأ غير شئ لانه يصدق عليه من القرآن وقد قال تعالى لا يمسه الا المطهرون فانهم ولا تكن من الجاهلين ثم شرع غسل الرجل
ومسح الرجل في غاية البعد من الحكيم لان الرجل محل التلوث والوجه لا الظاهر فيه التلوث وما كان محل التلوث اولى بشئ من غسل
ثم غسل الوجه لانه يشتمل على المسح والمسح لا يتضمن غسل فانهم ولا تكن في ريب واما مسح الخفين للتحفظ فثبت بالتواتر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بلا شبهة قال امام تاج العارفين الشيخ الحسن البصري قد سمعت عن سبعين من اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وجمع بعض الحديثين رواية المسح على الخفين فجاز الثانيين والصحيح
والسنن والمسانيد مشهورة باسناد حديث المسح على الخفين وان كانت الفاظ كل رواية منقولة آحادا برواية انتقالات العدول
لكن القدر المشترك المتفق فيها تواتر وهو ثبوت المسح قال الامام ابو حنيفة نقلت بالمسح على الخفين حتى جاء به ثارشل علوه وشمس
وقال الامام ابو يوسف يجوز به شئ اكثر قال الامام الشيخ ابو الحسن الكرخي اخاف الكفر على من لم يمسح على الخفين لان الآثار التي
جاءت به في جز التواتر وقال الامام عبد الله بن المبارك ليس في المسح على الخفين عندى خلاف وانه جاء من الرجل ليس له عن المسح على الخفين
فازتاب ان يكون صاحب يدي ورواية المسح على الخفين كثيرة ونعم ابو بكر وعمر على امر المؤمنين وابن مسعود وابن عباس سيده المنيعة و
ابو موسى الاشعري وعمر بن العاص وابو ايوب والبراءة وسهيل بن سعد وجابر بن عبد الله وابو عبد الله بن عباس بن عثمان بن عفان
ابن الحارث وسلمان وثوبان وعبد بن ابي صامت وعلي بن مرة واسامة بن زيد وعمر بن ابي النضير عمار وابو حمزة وبربرة وام المؤمنين عائشة
رضوان الله عليهم جميع كذا في فتح القدير وليس المقصود حصر الرواية فيه بل ذكر هذا الجهم الضعيف من عدول الصحابة فيهم الاكابر الذين تنفد
روايتهم اعظم القطع ثم لم يرد من واحد من الصحابة انكار المسح على الخفين كما قال ابن عبد البر ولا من احد من الفقهاء انكار ذلك ما عدا الامام مالك
انه كان لا يرى المسح على الخفين للمقيم فلا يقبل ما حجة اجتماعه واصله على جواز مسح الخفين للمقيم والمسافر وقال الامام محمد بن الوطاح قال مالك
لا يجوز المسح للمقيم وحجة هذه الآثار التي رواه مالك في التميمي قال في فتح الباري لروايات صحيحة عن مالك صرحه بجوازه مطلقا وقيل كان توقف
مالك في المسح حال الإقامة في حق نفسه وكان فتواه على الجواز وهذا يشير الى ان فضيلة الفضل على المسح وهذا بحث آخر وقيل
لمالك قولان في حق المقيم والصحيح منها الجواز والتجديد انكار مسح الخفين لم يصح عن احد مطلقا ولو صح عن الامام مالك في المقيم فهو مخالف للاجماع
والسابق فانهم لم يشترط المسح على الخفين ان يكون الرجل كذا استورا بانف لانه لو كان شئ من الرجل مكشوقا لوجب غسله في كل حال لان الجميع بين
الفضل والمسح غير مشروع الا ان الخرق القليل غير مباح لان شرط التحلوه للفضي الى المخرج وحد الكثرة ان يبدو بقدر ثلثه اصل الرجل
صغرا عند المشي ولا يجوز المسح الا اذا كان الختان لم يوسم على ظهره تام ولحسن الظاهر التام شرطه عند ادخال الرجل في الخف بل يكفي تحنيطه
تتم بعد اللبس عند الحدث حتى لو غسل الرجلين ثم لبس الخف ثم غسل باقى الاعضاء ومسح يجوز له المسح وفيه خلاف الامام الشافعي
اشترط الترتيب وكذا يجوز المسح اذا توضع مرتين وغسل مدي الرجلين ثم لبس الخف ثم غسل رجلا الاخرى فليس خفا آخر وفيه ايضا

خلاف الامام الشافعي والحنبل ان الطهر قبل الطمس ثم طهره بركه عند الامام مالك والامام احمد في روايته وعندهما وعند الامام احمد في
روايته عند الحديث بعد الطمس ثم طهر وجهه قولنا ان الخنف وضع شراعا لما عن سيرة الحديث الى القميين فيعتبر الطهر انهم عن سيرة النبي
واجابة الى اشتراط الطهر قبله لان القديين طاهران قبله ومسكوا بحديث الى كثره انه صلى الله عليه وسلم خصه بالمسافر ثلثة ايام ولياليه
والمقيم يوم ولياليه اذا طهر فليس خفيه ان المصح عليه ما في المشكوة قال الخطابي في الحديث صحيح الاسناد هذا انما يصحح لو كان الطهر بمعنى الوضوء
وهو بعيد لان الطهر الاغتسال والمعنى واشترط ان رخصته المسح ليست الا لمن اغتسل ثم لبس الخنف لا للجنب فلا تدل على ما مسكوا اصطلاح
تحل المسح ظاهر الخنف تقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخنف اذن بالسم من اعلاه وقد رآيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصحح ظاهر خفيه رواه ابو داود وصححه المسح ان يضع اصابع اليدين على ظاهره ولا يمسح بها اليدين على خفيه ولا يمسح بها اليدين على
بجبهته ويخطو قالوا هذا سنة المسح لان مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كذلك واقتدرنا لفضل المسح بقدر ثلث اصابع اليد وعدة
المسح للمقيم يوم ولياليه والمسافر ثلثة ايام ولياليها ثم بعد مضي المدة يجب نزع الخنف وغسل الرجلين عن شريح قال سالت عيسى
ابن ابي طالب عن المسح على الخفين قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام ولياليها للمسافر ويوم ولياليه للمقيم رواه مسلم ويحذر
المسح على الجرموقين اذا كانا من اللاديم والجرموق نصف ليس فوق الخنف وعند الامام الشافعي لا يجوز المسح على الجرموق ولنا ما روى بلال بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج فيقتضي حاجته فأتته الماء فمسخ على عمامته وجرموقيه رواه ابو داود والمسح على العمامة قد وقع
في هذا الحديث مجمل لكن روايته اخرى مفصلة كقصة عن اجماله انه صلى الله عليه وسلم مسح على مقدم راسه ودرعيه وعلامة ولا يمسح
على العمامة قطعا لاجتماع ما اذا كان الجرموق من الكرايس فلا يجوز المسح عليه الا اذا كان رقيقا بحيث يصل اليه على الخنف. والحديث حكاه تال
فلا يتم بل يخص بالجرموق الصالح للمسح ويجوز المسح على الجرموقين الثخينين بحيث يمكن قطع المسافة معه دون شد على الساق والجورب
لعمامة الرجل كذا في القاموس وهو غير الجرموق وشرط الامام ابو حنيفة ان يكونا مجلدين او عجلين وقال لا يجوز المسح عليه مطلقا والفتوى
على قولنا لما عن المخيرة قال توصنا النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجوربين والتعلين رواه الترمذي وابو داود وقالوا المراد بالتعلين
التعلان الملتزمان بالجورب والخاص صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والتعلين رواه مسلم علم وقد تكلم في هذا الحديث ونقل
تضعيفه عن الامام احمد وابن مهدي وسلم كذا في فتح القدير وفي جامع الاصول قال ابو داود ومسح على الجوربين امير المؤمنين
علي بن ابي طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وانش بن مالك وابو امامة وسهيل بن سعد وعمر بن الحارث وفيه ايضا وروى
ذلك عن امير المؤمنين عمر بن عباس فنقول كفي بهذه الآثار قدوة ثم نقول الخنف الشرعي ما يستر الرجل مع الكعب وتندفع اذية الهمد
عند الجلوس والقيام وقطع المنازل وتصفون به الرجل عن الشوك وهذا المعنى توجد في الجورب الثخين فلا معنى لشرط التعليل لولا التعليل
فالاغلب ما قالاه ولذا افتوا به ثم مسح الخنف وما يشرع للحديث وتقدم مقام غسل الرجل في الوضوء ولا يجوز للجنب وقد روى
صفوان بن عسال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اننا كنا سفران لا نتزع خفافنا ثلثة ايام ولياليه الا من جنبته لكن عن
غليظ ويول ونوم رواه الترمذي والشافعي ثم اعلم ان المسح على الخفين ليس خليفه عن غسل الرجل بمعنى ان يكون الوضوء

* * * * * ۱۴ ص فصله ارفشاد بهروز بایان بهمان	* * * * * ۱۳ ص در آمدن در شادان ۱۲ ص در آمدن
---	---

عندنا يتعارضان كما بين في الاصول وثبتت ^{بعض} من هذا الحديث لان هذا الحديث خال عن التكلم في ثبوته فانهم وثقنا بالمعارضة بما روى
المودا وكرو والترنزي عن ابي هريرة والدارقطني عنه وعن ابن مسعود وابن عمره مسلم قال من توفينا ذكر اسم الله كان له نور الجحيم بمرته ومن توفينا ذكر
لم يذكر اسم الله كان طوره الاعضاء وضوءه فان سياق هذا الحديث في اثبات الكمال هذا المدة استتية والاستصحاب كذا قال الشيخ عليه الحق الدلوي
واذا قدر بلغ كلامنا هذا الغرض في ثبوت ما هو فرض في الموضوع وليس يفرض ظهوره عنان الكلام الى ذكره في موضوع السنون فانهم اولان السنون المستقيمة
ان ينسل يديه قبل الاغفال في الاثنا واستدلوا بما روى الشيخان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من المنام
فانكس يده في الاثنا حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرى اين باتت يده فان قلت قد بينوا في الاصول ان خبر الواحد لا يعم اليكوي لا يقبل وشكوا بهذا الحديث
ورود عن ابي الوثيين عايشته رضي الله عنه فما تضمنه بالمهراس وقالوا المهراس لا يمكن اخذ المأونة الا باوخال اليد قلت لا يقبل خبر الواحد في اعم اليكوي على علات
علمهم اخرج الحجة عليهم لان افراد واحد في اجماع صحيح حجة الكمال ليرتب في ثبوت الحديث وهذا الحديث ليس من ذلك القبيل لان اذا كان الشيء صحيحا
اليد في الاثنا ونحن لا نقول بكيف والتعليل المذكور في الحديث ايضا في نفي التحريم لان الاحتمال لا يوجب تحريم التحريم لاعتبار في الاصول بهذا الحديث في
الذي فيه اليه بمرته من التحريم ورواه المؤمنين اليه بمرته الى مدحهم الى بمرته واما اذا كان الشيء للتشريع ويكون غسل اليدين قبل الغسل مندوبا فلا وثقنا
ان غسل اليدين قبل الغسل مندوب في حكم السنة هذا اذا امكن وان لم يكن كما في المهراس والانا نذكر المهراس الاخر ولم يكن بعد انا وصفيه فقد قالوا يدخل صليح اليد اليسرى و
ياخذ منه الماء ويغسل اليد اليمنى ثم يدخل اليد اليمنى كيف يشاء ويغسل اليسرى وهذا مجرد الاستصحاب وان دخل اليد قبل الغسل فلا فيفسد الماء وان كان الاثنا وصفيه كذا
يثبت ان الغسل فاذا اراد الموضوع في ان ينوي الطهارة وفي العوارض متوقفا على الموضوع والخشوع والخشوع لله تعالى المشهور بين الفقهاء وان يقول باجماعهم الى ان
قال بسم الله الرحمن الرحيم كفي ثم يغسل اليدين الى الرسنتين وهذا غير غسل المستقيمة ثم يغمض ثلث غرات ثم يستاك لقوله صلى الله عليه وسلم لو ان ثوب على امرئ لارتفع
بالسواك عند كل صلوة وتناخير الشا رواه الشيخان ثم يستنشق ثلث غرات ويستنثر بيه اليسرى لما عن ابي الوثيين علي رضي الله عنه
انه دعا بوضوء فتمضمض واستنشق ونثر بيه اليسرى وقال هذا هو الذي اشرع صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وروى الترمذي والنسائي عن
سليمان بن قيس اذا توضأت فاستنشر واذا استنجت فادبر وقال الامام الشافعي يغسل بين المضمضة والاستنشاق بان
يتمضمض ويستنشق بمرته واحدة ثم يركع في روي الترمذي عن عبد الله بن زيد بن ابي نعيم روي رسول الله صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق
بكف واحد ولنا ما روى المودا وكرو عن طلحة بن مطرف عن جده قال قلت لابي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو توضأ والماء يسيل
من وجهه وحيدته فآيته لفصل بين المضمضة والاستنشاق قال يحيى بن معين اسم جده عمرو بن كعب ورواه عند الحديث
وكذا قال عبد الرحمن بن مهدي كذا قال البيهقي وكفي بما قدوة قال في فتح القدير ميذا احتلت اهل الشان بالصحة لا احتدا ونحوه
من خالفهم وقد نقل الشيخ عبد الحق الدلوي عن اشمس بن فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت على الوجبين واختر ائمتنا
الفصل لان الغم والاف عضوان مستقلان فلا يجمع بينهما كسائر الاعضاء وقال الشيخ فاعلم ان الطهارة في الاصلية لا يجوز
او يصل عند الامام ابي حنيفة والفصل عند الامام الشافعي الفهم يجوز فعل هذا فيجوز السنة بايها فصل واشهر علم ثم ينسل وجهه

عندنا يتعارضان كما بين في الاصول وثبتت من هذا الحديث لان هذا الحديث خال عن التكلم في ثبوته فانهم وثقنا بالمعارضة بما روى المودا وكرو والترنزي عن ابي هريرة والدارقطني عنه وعن ابن مسعود وابن عمره مسلم قال من توفينا ذكر اسم الله كان له نور الجحيم بمرته ومن توفينا ذكر لم يذكر اسم الله كان طوره الاعضاء وضوءه فان سياق هذا الحديث في اثبات الكمال هذا المدة استتية والاستصحاب كذا قال الشيخ عليه الحق الدلوي واذا قدر بلغ كلامنا هذا الغرض في ثبوت ما هو فرض في الموضوع وليس يفرض ظهوره عنان الكلام الى ذكره في موضوع السنون فانهم اولان السنون المستقيمة ان ينسل يديه قبل الاغفال في الاثنا واستدلوا بما روى الشيخان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من المنام فانكس يده في الاثنا حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرى اين باتت يده فان قلت قد بينوا في الاصول ان خبر الواحد لا يعم اليكوي لا يقبل وشكوا بهذا الحديث ورود عن ابي الوثيين عايشته رضي الله عنه فما تضمنه بالمهراس وقالوا المهراس لا يمكن اخذ المأونة الا باوخال اليد قلت لا يقبل خبر الواحد في اعم اليكوي على علات علمهم اخرج الحجة عليهم لان افراد واحد في اجماع صحيح حجة الكمال ليرتب في ثبوت الحديث وهذا الحديث ليس من ذلك القبيل لان اذا كان الشيء صحيحا اليد في الاثنا ونحن لا نقول بكيف والتعليل المذكور في الحديث ايضا في نفي التحريم لان الاحتمال لا يوجب تحريم التحريم لاعتبار في الاصول بهذا الحديث في الذي فيه اليه بمرته من التحريم ورواه المؤمنين اليه بمرته الى مدحهم الى بمرته واما اذا كان الشيء للتشريع ويكون غسل اليدين قبل الغسل مندوبا فلا وثقنا ان غسل اليدين قبل الغسل مندوب في حكم السنة هذا اذا امكن وان لم يكن كما في المهراس والانا نذكر المهراس الاخر ولم يكن بعد انا وصفيه فقد قالوا يدخل صليح اليد اليسرى و ياخذ منه الماء ويغسل اليد اليمنى ثم يدخل اليد اليمنى كيف يشاء ويغسل اليسرى وهذا مجرد الاستصحاب وان دخل اليد قبل الغسل فلا فيفسد الماء وان كان الاثنا وصفيه كذا يثبت ان الغسل فاذا اراد الموضوع في ان ينوي الطهارة وفي العوارض متوقفا على الموضوع والخشوع والخشوع لله تعالى المشهور بين الفقهاء وان يقول باجماعهم الى ان قال بسم الله الرحمن الرحيم كفي ثم يغسل اليدين الى الرسنتين وهذا غير غسل المستقيمة ثم يغمض ثلث غرات ثم يستاك لقوله صلى الله عليه وسلم لو ان ثوب على امرئ لارتفع بالسواك عند كل صلوة وتناخير الشا رواه الشيخان ثم يستنشق ثلث غرات ويستنثر بيه اليسرى لما عن ابي الوثيين علي رضي الله عنه انه دعا بوضوء فتمضمض واستنشق ونثر بيه اليسرى وقال هذا هو الذي اشرع صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وروى الترمذي والنسائي عن سليمان بن قيس اذا توضأت فاستنشر واذا استنجت فادبر وقال الامام الشافعي يغسل بين المضمضة والاستنشاق بان يتمضمض ويستنشق بمرته واحدة ثم يركع في روي الترمذي عن عبد الله بن زيد بن ابي نعيم روي رسول الله صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق بكف واحد ولنا ما روى المودا وكرو عن طلحة بن مطرف عن جده قال قلت لابي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو توضأ والماء يسيل من وجهه وحيدته فآيته لفصل بين المضمضة والاستنشاق قال يحيى بن معين اسم جده عمرو بن كعب ورواه عند الحديث وكذا قال عبد الرحمن بن مهدي كذا قال البيهقي وكفي بما قدوة قال في فتح القدير ميذا احتلت اهل الشان بالصحة لا احتدا ونحوه من خالفهم وقد نقل الشيخ عبد الحق الدلوي عن اشمس بن فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت على الوجبين واختر ائمتنا الفصل لان الغم والاف عضوان مستقلان فلا يجمع بينهما كسائر الاعضاء وقال الشيخ فاعلم ان الطهارة في الاصلية لا يجوز او يصل عند الامام ابي حنيفة والفصل عند الامام الشافعي الفهم يجوز فعل هذا فيجوز السنة بايها فصل واشهر علم ثم ينسل وجهه

مع كحية لما شئتوا فقلل كحية وهو سنة عند الامام الى يومنا هذا وفيه عند الطهريين والاصح قول ابي يوسف وكيفية ان ياخذ الماء ويبل من تحت
 وقته ويغسل الاصابع البالية من تحت كحية الى فوقها بحيث تستقر البلية في الكحية وقد روي العريضي عن امير المؤمنين عثمان بن عفان
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل كحية يروي اليه داود عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ اغتسل من ماء
 فيه خلد تحت حكمه ويغسل به كحية ويقول هكذا امرني ربي وقوله امرني ربي وان اقتضى الوجوب وهو الظاهر من قول الامام
 احمد حيث قال ان تركه جازا لا يغسل الا بالوضوء وان ساهيا فلا يغسل الا بالوضوء فان لم يغسل بالوضوء لم يغسل الا بالوضوء
 ما يحرم به البلوى فلا يغسل فيه غير الواحد الموجب الامر ان لا يتركه في كل الاكثر بل ياول بالاستحباب كما تقدم في اصول الفقه ثم يغسل يده اليمنى
 ثم اليسرى ثم يغسل اصابع اليد اليمنى ثم يغسل اصابع اليد اليسرى ثم يغسل الرجل عنده غسل الرجل ستة عندنا وكذا عند الامام الشافعي و
 عند الامام احمد يغسل اصابع الرجل ستة وفي اصابع اليد واثنتان عند الاشرعة ستة ايضا وفي رواية لا يترك يديه العريضتين عن
 العريضتين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأت فقلل اصابع يديك ورجليك ولم يغسل الا بالوضوء ثم ياخذ بملأ جديده
 او يتيقن بما بقي من غسل اليد ويمسح برأسه كله فيقول ويد بريرة واحدة ويمسح اذنيه بما راسه بالسبابة وكيفية مسح الرأس ان يضع كفيه على
 على مقدم الرأس ثم يديه الى قفاه على وجهه ليتوسل بالراس ثم يديه من قفاه الى المقدم ثم يمسح باليسرة والابهام الاذن ولا يصير الى مستعلا
 لان الرأس والاذن عضو واحد طهرت آخره طهرت كله وان لم يطهر من كل من اليدين فثلثه اصابع غير السبابة والابهام على مقدم رأسه وسبابة يديه الى
 مؤخرة الرأس ثم يمسح كفيه على مؤخرة الرأس ويديه الى مقدم الرأس ثم يمسح بالسبابة والابهام الاذنين وهذا الطهرت قد كور في المحيط وهذا
 انكشاف فلا يصير الى مستعلا في الاذن باربع مسحات الاذن ولا يخرج اليه لان الرأس والاذن عضو واحد فاستيعاب الرأس بالمسح ستة
 مرة وتثنية المسح بما وجد بدعة واما ما وجد فلا بأس في رواية الحسن وفي ظاهر الرواية لا تثنية اصلا لما روي داود عن عبد الرحمن
 بن ابي ليلى قال رأيت عليا توضأ فغسل وجهه ثلثا وغسل ذراعيه ثلثا ومسح برأسه مرة واحدة ثم قال هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الامام الشافعي ثلث مسح الرأس بمياه جديدة وقد روي في بعض الاخبار تثنية المسح وحكم اهل الحديث بعضها قال في سفر السعادة لم يمسح احد
 في تثنية المسح ولو سلم فمحل على التثنية بما روي واحد على ما في روايته الحسن وليست تدل بما روي في الحديث الصحيح انه توضأ ثلثا ثلثا وجواب
 ان المراد بتثنية الاضواء المتسوية بالقياس على الاضواء المتسوية كما في الركبة وهو قياس على ذلك والتمسك بالموثقة في الاصل الكمال لفرض في محله
 تدل عليها الامر بالاشارة بالوضوء والاكمال في الغسل بالاشارة وفي المسح بالاستيعاب ثم تثنية المسح بمياه جديدة بما يودي الى الغسل فهو للمسح
 غسل فيكون بدعة واما مسح الاذنين فستة عندنا وعند الامام احمد بما راس وعند الامام الشافعي بما وجد وكذا عن الامام مالك لما روي في حديث
 داود داود عن ابي امامة توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ثلثا ويديه ثلثا ومسح برأسه وقال الاذانان من الرأس قال السبتي و
 كان حماد شريك في رفته وقال لا يروي الاذانان من الرأس من قول ابي امامة ام من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والامرني
 بما سهل لان الامام ابا حنيفة رواه بسند متصل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذانان من الرأس وان كان من قول ابي امامة
 فقول له انما هو الحديث مبدع مستعمل الراي في مثل هذا يستعمل الشافعي بما رواه الحاكم عن حبان بن ماسع ان ابا حنيفة

يضع جهنم فاذا مضى بغيره مضطربا قال في فتح القدير رواه البيهقي وقال في اسناوه يزيد الدالاني وبارزي ابن عباس ان الوضوء على من نام
مضطربا فانه اذا مضى بغيره مضطربا رواه الترمذي ورواه ابو داود وموطن بن الحارث وفي فتح القدير قال ابو داود وهذا الحديث منكرو
لان فيروزيه الدالاني قال ابن جبار لا يجوز الاحتجاج بكثير الخطا وقال غيره صدوق لكنه تهم وقال ابن عدي في حديثه لئن كن سلبية يكتب
الحديث عنه وقتا له مدي بن هلال بن مدي ثم اسند ابن عدي عنه الى عبد الرحمن بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على من نام
قالا اذا عاد وضوء حتى يسطح جنبه الى الارض ثم قال في فتح القدير بعد ذكر حديثه اخوه تضيفه وانت اذا تاملت فيما اردناه لم يزل عنك الحديث
له عن درجة الحسن والشر اعلم حقيقة الحال وقد تذكر في كتب الحديث روى البرزبان اسناد صحيح كان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يظن ان
الصلوة فيضون جودهم فمنهم من ينام ثم يقوم الى الصلوة وقال في فتح القدير يعجب حمله على الناس وقال الحلواني انما هو ان الناس ليس
بحديث لانه قليل انتهى والسر ان الناس لا يستريح فيه الفاصل اعلم ان النوم ليس في ذاته حدثا انما هو من اجل انما يخرج الريح من البطن
وفي النوم غفلة فغير غفلة انه خرج الريح ولم يكن له شعور فالنوم المريح ناقض وانما من حاله انه ينام حينه ولا ينام قلبه كرسول الله صلى الله عليه
وسلم فلو لم يكن حديثا تقدم عن ابن عباس في الصحيحين في غيرهما طرقت من الحديث الطويل فتا ممت صلوته رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاث عشرة ركعة ثم مضى فنام حتى فتح فانه بالمال فاذنه بالصلوة فقام فصلى ولم يتوعدا جلودا عدم انتفاض الوضوء بالنوم من خصا كصلى
والسر فيه ما ذكرنا لكن ان قال احدان كان في اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم من بلغ رتبة لا يفضل في نومه قليلا انما يفضل عيناه
بين اتباعه كالشيخ الامام محي الدين عبد القادر الجيلاني قدس سره وغيره ممن وصل الى هذه الرتبة وان لم يصل مرتبة فلو لم يكن قوله
ليبدأ عن الصواب فانهم ومن النواقض للوضوء لا غار وهو نواقض النوم في الاسترخاء والغفلة فهو ناقض في الاحوال كذا في الهداية
واما قول فقهاء الاسلام ولا خلاف لاحد من مشايخنا في هذا ولعل ملوهم بالا غار لم يبق معه شعورا صلا واما الاغوار الذي يبقى معه شعورا فكذلك
انه لا يتيقض الوضوء بقدر روى الشيخان في حديث طويل في حديث الكسوف عن اسماء بنت الفضل الصديقيتين رتقت حتى تجلوا في المشفى
وجعلت هب فوق راسي ما قال عروة ولم يتوعدا ومن النواقض السكر والجنون وهما ناقضان على الاطلاق لا انساب احتل بالكلية بغيره غفلة
خرج الريح مع عدم ادراكه ثم ليس لصاحب السكر ان يتباطأ فلهذا خرج ولم يبال به ولا يلتفت اليه فليس فاسكر ناقض وان بقي معه شيء من الشعور
ومن النواقض تقهقره المصلي البالغ في صلوة ذات ركوع وسجود لقوله صلى الله عليه وسلم من تقهقر فليعد الصلوة والوضوء قال في فتح
القدير حديث القهقره روى مرسل وسند او اعترف اهل الحديث بصحة مرسل او مدار المرسل على ابي المعاليه بن رواه الحسن بن علي بن العفراء و
ابراهيم التميمي وغيرهما وفي صحة مرسل كفاية لان المرسل حجة عندنا خصوصا اذا اتفقنا على ما نقلناه فانه حجة عندنا في ايضا لكن صح سند مرسل
ايضا فقد روى الامام ابو حنيفة عن منصور بن زاذان الواسطي عن مجاهد بن عبد الرحمن عن علي بن عبد الصلوة والسلام فيها هو في الصلوة اذا قبل
اعى يريد الصلوة فوقف في رايته فاستهك القوم فقاموا فلما انصرف قال من كان منكم تقهقر فليعد الوضوء والصلوة قيل مجاهد هذا الاصححة له وتعب عليه
الشيخ ابن العام بان مجاهد الذي لا يحبه له بصري وهو الذي قال في تلج العفراء الحسن البصري اياك ومجاهد فانه ضال وفصل ومجاهد هذا

خبرنا محمد بن يوسف عن في رواية الامام الى غيبة ملائكة في صحبة ذكره من شدة والوعيم في الحجاب ثم قال الشيخ بن العام واما رواية سند
فقد جاز عن عدة من الصحابة الى موسى الأشعري والى حمزة و ابن عمر والنس وعمران بن حصين وجابر بن عثمان الأشعثي قال عليهم
واسمكيا حديث ابن عمر رماه ابن عدي في الكمال من حديث عطية بن قيس عن ابن عمر عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عمر عن
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى في الصلوة تهمة فليعد الوضوء والصلوة وما طعن فيه ان يتيه بذلك فليعلم
من بعض الضعفاء في اسم فاجاب عنه الشيخ ابن العام بان يتيه في الحديث والمحدث اذا صرح بالتحديث بعد ما كان
صدوقا زالت التهمة التيسر واذا سمعت ما قولنا عليك سقط ما قال بعض الشافعية كشاح المختصر الحندي ان خبر الواحد فيما
تكرر البلوى المقيت الوجوب عندكم فكيف تقبلون خبر القمعة وذلك لان هذا الخبر في الشهرة اليه القمعة في الصلوة من الامور
الناطقة لا توجد في الوقت الوقت من الانسان من واحد الا نادوا فانهم ثم الغيب انما ورد في صلوة مطلقة وهو ما كانت ذات ركوع
وسجود في القياس فلا يحدى الى غير ما ولدنا ذلك من قبل فلا يفيض القمعة في صلوة الجنازة ولا في سجدة استلاوة
الوضوء ومن التواضع المباشرة الفاحشة عند الشافعية وعند الامام محمد لا يفيض بدم الموجب للنقض وهي ان يجر الرجل
والمرأة ويتلاقي الفرجان من غير ان يدخل الذكر في الفرج وانما حكمه انقض الطهارة نهما لان هذه المباشرة لا تخلو عادة عن خروج
شي من الممار في مغلقة الخرج فاقبحت مقام الخرج لان الغالب كالتحقق وما سوى ذلك من ملاعبة الرجل بالمرأة من قبيل
ومما ذكره موضع اخر من بدن المرأة والمس بشهوة او بغير شهوة لا يفيض بالوضوء اصلا عن ائمتنا وخالفنا فيه الا ائمة الشافعية فذهب
الامام الشافعي الى ان مس المرأة مطلقا ناقض اذا كان كبيرين وذهب الامام مالك الى ان مسها ناقض اذا كان شهوة وقول الامام احمد
كقول الامام مالك الا انه شرط في رواية كون المرأة اجنبية لنا على الشافعي ما روى الشافعي عن ام المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله
عنها قالت انهم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلوا في قبلته فاذا سجد غزني فقبضت رجلي واذا قام بسطت لكتا على كل اري
ابو داود والترمذي والنسائي عن ام المؤمنين عائشة الصديقة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض ازواجه ثم يصلي و
لا يوضأ قال الترمذي لا يصح عند اصحابنا اسناد صحيح عن عروة عن عائشة لان جدي لم يسمع عن عروة وقد روى هذا الحديث باسناد الجرحيم
الشيبي الذي كان واحدا من الزيادة والثقات فقال لا يصح هذا ايضا وقال ابو داود ويزيد بن اسلم وابو اسيم التيمي لم يسمع عن عائشة وهذا الطعن ليس
شي لان غاية الانقطاع والاصال والمنقطع والمرسل حجة عندنا مطلقا بعد ما كان للمرسل ثقة وعند الشافعي اليه اذا قلنا بارسال آخر
مع انه قال الشيخ ابن العام رواه ابن الزبير بن جابر واستدلوا بها وروى في آية التيمم في بعض القراءات او لمسم النساء وعننا الحسن بن ابي
بني الجراح عليه قرة اولاهم واستم والحمل على الجراح ما روى عن عدة من الصحابة منهم ابو موسى الأشعري الشيخ به علي بن اسود في جواز التيمم
وقد قرره لك ابن مسعود قال انما منع التيمم لئلا يتبادر الناس عن الغسل كما هو مذكور في صحيح البخاري ولا يفيض من الذكر الوضوء عند
وقال الامام الشافعي ان مس بها من غير ان يفيض وكذا عند الامام مالك قال الامام احمد في رواية يفيض من الرجل ذكره وروى مس المرأة فوجاهد
وغير ما روي رواية اخرى لا يفيض بل يستحب الوضوء بعد وني يذهب الامام مالك اختلاف في المرأة فوجاهد ثم روى الامام الشافعي عن أبي حمزة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في فتح القدير بناده مضطرب وباري الهنالك في حديثه
 بنت صفوان انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من س ذكره فليتبوا ونقض حال هذا الحديث قال مشائخنا في اصول الفقهاء
 من الذين هم يتكلمون به البلوى ويحبون بكل احد من الرجال ولم يطلع عليه احد من الرجال مع حاجتهم الى معرفة حكم من المذكور اطلعت عليه
 امرأة غير محتاجة الى معرفة حكم من المذكور وهذا في غاية البعد وقد قال الطحاوي ولا تعلم احد من اصحابنا اني يوجد له من منسك لذكر
 الا ابن عمر ولم يمسك هو ايضا بهذا الحديث وقال في فتح القدير وقد ثبت عن امير المؤمنين علي وعمار وابن مسعود وابن عباس وحذيفة و
 عمران بن الحصين والي الدرداء وسعد بن وقاص رضوان الله عليهم انهم لا يرون النقص منه ولو كان هذا الحديث ثابتا لكان لهم معرفة
 بذلك وانما يكون نقض الموضوع من س الذكر لم يستدلوا بذلك الحديث ولم يقل احد اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يروي من
 روى عن سيرة ويحسد كل البعدان لم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حكما الى من يحتاج اليه ولا يلقي الى من يحتاج اليه فليعلم ان فيه انقطاعا
 باطنا والخبر غير صحيح ثم تنظر في سنده فترى الامام مالك في الموطأ عن محمد بن عمرو بن حزم قال سمعت عروة يقول دخلت على مروان فذكرنا
 ما يكون منه الموضوع فقال مروان من س الذكر فليتبوا ونقض عروة ما علمت هذا فقال اخبرني بسيرة بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس احدكم ذكره فليتبوا ونقض الخواجة والترمذي رواه الموطأ والنسائي نحوه وفيه وقال عروة ولم يزل
 اماري مروان حتى دعي رجلا من حرسه فارسل الى بسيرة وسأها عما حدثت من ذلك فارسلت اليه بسيرة فبشئ الذي حدثت عن
 مروان كذا في جامع الاصول فقد علم من ذلك ان عروة لم يسمع عن بسيرة انما سمع من بشرى مروان ومن مروان والنسائي في قولهم
 رواية حمزة واما مروان وان قبله جماعة من الحديثين وكثيرا رواية في صحيحهم وسأنيهم لكن مروان في الالفاظ لم يكن قابلا لقبول
 شهادته وبداية وقد تواتر عنه انما اعداها الله عنها جميع المسلمين وانما مثل هذا وكما عظماء في خلافة امير المؤمنين عثمان وهو رضى
 الله عنه غير شاعر حتى يجر الى ان الاشقياء قتلوه رحم فقتل شهيدا مظلوما ثم هو كان شريكا للذين جادوا التخریب المديني في زمان يزيد
 اشقى حتى ما نهم وغدره وغلده وابل المدينة وغلوه ما فعلوا ايل بذكره فان كان عنده هذا الصنع حرا كما هو في الواقع فهو قاسق مسلم
 فقبل روايته بل لا يكتب حديثه وان كان يزرع هذا الصنع مباهة شبهة عرضت كشيء نحو ارج فهو من اهل الاطماع ثم كان هو داعيا الى هذا
 الصنع فهو مبتدع دواعي بدعته ورواية المبتدع الداعي الى بدعته غير مقبول ولا يصلح للكتابة بالاجماع ثم ملاحظ هذه القصة في السور
 المعتبرة يحكم انه قد ارتكب كذبا والبتدع الكاذب وان كان احتمال الكذب لا تقبل روايته بالاجماع ثم كان هو سبب المؤمنين
 عليا في الجالس على المنبر والبتدع المظهر سبب السلف مردود الشهادة والرواية باتفاق الائمة بخلاف الكاظم فانه تقبل شهادة
 عندنا ان كان محتجبا عن الكبراء في زعمه وعن الكذب وتقبل روايته ايضا عند اكثر اهل الحديث بذلك الشرط وعند محققى
 مشائخنا لا تقبل روايته اصلا وهو الحق وقد بينا في فوائد الرحمة شرحا للسلم واذا قد علمت ان هذا الحديث المروى عن
 بسيرة غير صحيح البتة وحديث ابى هريرة ايضا ضعيف فلم يدل دليل على نقض من س الذكر فليتبوا على اصله غير ناقض كسائر الاعضاء
 ثم ههنا حديث آخر موجب لعدم النقض بغيره وهو ما روى ابو داود والترمذي والنسائي عن طلحة بن عبيد الله بن طلحة

بعد خروج المني بالاتفاق لكن بشرط الشهوة واليقين عند الانفصال عن مكانه سواء خرج بالشهوة واليقين أم لا عند الامام أبي حنيفة والامام محمد
بوجود معنى الجنابة وقال الامام ابو يوسف لا بد من الشهوة عند الانفصال والخروج جميعا لتعلق النسل بالخروج فلا بد من الشهوة عند فانه لا يخل
متعلق بالخروج لكن صدق معنى الجنابة لا يتوقف على الشهوة عند الخروج بل يكفي فيه الشهوة عند الانفصال ومن فزع يد الخفاف فانه لو علم وجلس في حجر
الفرج وانفصل المني واليقين والشهوة ثم اتبعه فاحذر من الذكر فطمح فخرج ثم خرج بعد ذلك بلا دنس بغير النسل عند جلاله عند أبي يوسف وكذا لو جالس أو لم يلمس
ثم انقسل ثم خرج فطرحت من المني بالشهوة وجب النسل عند جلاله وما اذا بال انقسل ثم خرج شيء من المني بالشهوة لا يجب النسل لان هذا المني ليس من
المني الدائق بالجماع او الاحتلام ولا يخرج من البول بخلاف ما اذا لم يزل لان الظاهر ان الخارج من تحتية الجماع او الاحتلام وان صلى هذا المنقسل ثم خرج المني
بعد الصلوة لا يجب عليه عادة الصلوة لانه وجب النسل بعد الصلوة بخروج المني وكذا اذا انفصل المني بالشهوة لكن لم يخرج و
توضأ وصلى ثم خرج بعد الصلوة لا يجب عليه عادة الصلوة وجب النسل بالخروج عند جوار من موجبات النسل دخول المشقة في الفرج او الدبر او نزل امر
لنزل لما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبه الا يخرج ثم جددت عليه النسل نزل او لم ينزل رواه الشيخان
وتابعه في كل حديث المدا من الماء اجاب عنه محي المستبان في الحديث مشهور وهو جواب صحيح قد روي الترمذي وابوداود وابن أبي شيبة
قال لما كان المدا من الماء وضعت في اول الاسلام ثم نهي عنها ثم نهي عن هذا النسخ ليس نسخ كل الحديث انما هو نسخ بعض افراد العام لان بعض افراد الماء لم يمت
متعلقا بالماء بالتقارر لثنتين بقيت الحديث فيما بقي حجة كما في الاحتلام وهذا مردون جباس قبول حديث المدا من الماء في الاحتلام لا يخصص الحديث
بالاحتلام كيف وهذا لا يصح لان تخصيص السبب لا يصح اصلا وقد روي سلم عن ابي سعيد قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين الى
تيمم حتى اذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتيان فصرخ فخرجت من اذنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عتيان اهل
فقال عتيان اهل الرجل يحمل عن امرأته ولم يمين باذا عليه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما المدا من الماء ثم القول بالنسخ صحيح في الواقع وصحيح
عندنا لكن يرد على محي المستبان ان المستبان امر واما على ان الخاص والعام اذا تارضا لا يصح انتساح الخاص بالعام
فانتساح العام بل الخاص مخصص في الحالين كما بينا في اسفارهم في علم الاصول فمعنا لا يصح نسخ حديث ابي هريرة لحديث انما المدا من الماء فان
فيه تعارض العام والخاص بل يكون مخصصا على صلح فيلزم تخصيص سبب عليهم منه ومن موجبات النسل وجد ان استيقظ البطل سواء كان
منيا او نذيا وسواء تذكر الاحتلام ام لا عند الامام أبي حنيفة والامام محمد وقال ابو يوسف لا لان النسل لا يجب بالاحتمال فاما ان تذكر الاحتلام ولم يلمس البطل
فلا يجب النسل ولا يردى الترمذي وابوداود عن ام المؤمنين عارشة الصديقية قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البطل ولا يذكره فاحتلما
قال فينسل ومن الرجل الذي يرى انه قد احتلم ولا يجد ملا قال لا غسل عليه قالت ام سليم بل على المرأة ترمى ذلك النسل قال ابن السكيت في الرجل اذا لم يمس
في وجوب النسل على الاستيقظ الواحد البطل ان يكون حاله غفلة ويتوجه الى رفع الفضلات ويكون الذكر صلبا فتأهيا للجماع ولذا كثر في النجوم الاحتلام
وخروج المني يكون شهوة غالبا بخلاف حالة اليقظة فانه يكثر فيه خروج المني بلا تحريك فاذا وجد استيقظ البطل فالغالب ان منى فتمت الشهوة وان
كان لبطل رقيقا مثل المذي فالغالب فيه ان تلقى بجمرة البدن فاجب الشارع في البطل نسل مطلقا لانه مظنة الخروج بالشهوة فافهم وان نام الرجل للمرأة
على الفرج والواحد لم يمس البطل ولا يعلم بل الرجل او المرأة يميز باللمس فان كان ابيض فموسى الرجل وحلية النسل وان كان مفرغى المرأة وعليها نسل

مما لا يمت
بالماء

تحت طهاره وقال الامام زفر لا يكون مستتم الا بازالة الحدث لان الماء لا يزال به الحدث يسري اليه حيث الحدث اما في الوضوء بعد الوضوء
فالماء الطاهر يلاقي عضو الطاهر وقال الامام ابو يوسف ثبت الاستعمال بالقرينة وازالة الحدث لانه بالقرينة يسري اليه حيث الاذنوب وبإزالة الحدث
يسري اليه حيث الحدث ثم انما يطلى حكم الاستعمال اذا انفصل من العضو والم يحصل التطهير عن الامام محمد وانما استقر في مكان وانفقوا على ان الجنب
اذا اغتسل ولقي موضع من بدنه يا بسا واحد الما من عضو آخر وامر عليه حصل الفصل لان تمام البدن في حق الغسل عضو واحد حكما ولا يجوز ذلك في الوضوء
لان كل عضو مستقل في حق الوضوء فانهم ثم الجنب والحدث ان الغسل في الماء لا يغير غسل اليد بل لاخذ الماء لا يصير مستتم عند ما يغسل بالوضوء
بخطات ما اذا دخل الى المرنق فانه لا ضرورة فيه الا اذا وقع فيه شيء فيدخل الى المرنق اخرجه فانه لا يصير مستتم لوجود الضرورة ثم حكم الماء المستعمل عدم
طوره بغيره فلا يكون طهرا ولا يجوز التوضي به ولا الغسل للحدث حيث الحدث والتجديف لا يزال التحيث ثم الماء طاهر عند الامام محمد وان
كان غير مطهر عليه الفتوى لما لم يلاقه النجاسة وقد صح ان الصحابة كانوا يأخذون عند الوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسحون به وجوههم
فلم ان الماء المستعمل طاهر والحق ان بدنه الشريعت مطهر وطاهر من كل وجه وغسلته انما تفصل حاملا للثبوت والكرامات ولم يكن هناك خطايا
حتى يكون حاله لما يراه الصواب وعلى هذا ينبغي ان يكون غسله رسول الله صلى الله عليه وسلم مطهر ايضا وقال الشيخان الماء المستعمل نجس قياسا
على المستعمل في ازالة النجاسة الحقيقية فتفقد المناط لانه انما صار نجسا لازالة النجاسة واذا حقق حقيقة النجاسة فليست الاجسام اعتبار الشايع
مقارنتها بسبب عدم جواز الصلوة ولا دخل الجسدية بل باعتبار الشايع عدم جواز الصلوة مع الحدث شريك فيه فكل نجس الماء بازالة جسم
يسخ جواز الصلوة كذا نجس بازالة حدث يسخ جواز الصلوة والجواب ان الموجب في التقيس عليه اختلاف الماء بامانع عن جواز
الصلوة فيكون هذا الماء ايضا مانعا واما غسله الوضوء والغسل فمختلط بشئ مانع من جواز الصلوة وان ازاله حكميا هو عدم جواز
صلوة الحدث ثم اختلفا في صفة النجاسة فقال الامام ابو حنيفة نجاسة غليظة لان حكم الاصل كذلك قال الامام ابو يوسف نجاسة خفيفة
للضرورة والجنب اذا دخل المني لطلب له لو مثله فالرجل طاهر والماء طاهر ومطهر عند الامام محمد رحمه الله والماء على بدنه كونه غير مطهر في زوال
النجاسة والماء لم يصير مستعمل لعدم وجود القرينة والمشايخ اختلفوا بقول الامام محمد لكان الصلوة وقال الامام ابو يوسف الرجل جنب كما كان شيطرا
الصعب عنده في الغسل الا في الماء الجاري والماء طاهر لعدم ازالة الحدث وكلما نجسان عند الامام الى حقيقة اما الماء فلان ازالة الحدث
واما الرجل فقد اختلف في تعليل نجاسة فقييل هو جنب لان الماء قد نجس باول الماء فانه لا يحصل به ازالة النجاسة وتيقن نجس بدنه بلا قارة
الماء نجس المزيل للنجاسة وعلى هذا فيجوز له قارة القرآن وفي الوجهين نظر ظاهر لان الماء انما يصير مستملا بعد مرأته بدنه فلا ينجس الا
بعد خروجه من الماء فلا يكون الحكم بعدم ازالة الحدث ولا بانه ينجس بدنه بلا قارة الماء صحيحا وقد يقال انما حكم الامام ببقاء النجاسة لعدم وجود
المضغنة وعلى هذا مضمض بعد خروج يذول جناحه ولا بد للامام محمد ان يقول بهذا فلا خلاف في طهارة الوجه على هذا الوجه فتأمل والماء
الجاري طاهر متوأم منه يغتسل ويغتسل الثياب ولا ينجس بوقوع النجاسة فيه صلا الا اذا غير صلا وصفه الشائنة وهذا اجماع من يشر
باجماعهم ثم اختلفوا في حد الجاري فقييل لا يكثر من ثلاث وقيل بالربعة الناس جاليا وهذا شبه باقوال الامام ابو حنيفة من عدم التقدير
في مثال هذا وقيل ما يذهب بغيره وعليه الفتوى وقد منأ في الماء الجاري صفوفا وتوضئا في موضعين فيه او استنجي وان سكر عرض التوب

مقاربة

لم تحرك تحريك جانب جانبه الآخر فوجد عظمه عظيمه متحركه من جانبها ذاك انت الجاسه في جانب آخر قال في المدايه هذا الشئ الى انه يجس موضع وقوع الجاسه
 ثم المشتر التحريك في الحقل في رواقه الامام الى وجهه عنه لان الحاجة الى الحياض بالغتسبال كغيره بالوضوء في رواقه الامام ثم لا بأس بالان
 من دون وضوء واغتسال للتوسه وقدره المتأخرون بالمساحه ونقل عن الامام محمد انه سئل عنه نقل ان كان شل مسجدى هذا كغيره فليس عليه
 وكان اثنا عشر في مثلها وثمة قدرات كثيرة لكن الذي اختاره المتأخرون العشره في العشره واغتنوا به ودسوا في ذلك حتى جردوا وضوء الناس
 ماصطوفاد في موضع وقوع الجاسه ان لم يشره واماني طردون غير ثمانية واربعون مساحه لدره وقيل اربع واربعون وقيل عشرين وثلاثون قال
 الشيخ عبد الحق الماويل حفظه والاخر اذ قد بقا احد الحساب واشهر العلم على هذا الخلاف المذكور في شرح تنقيح المير نعمت الله الثاني لا يجس
 الا بغير احد الادعاءات الثلثه لانه ما زاد على الثلثين وعندنا خمس نبوتوا عالجاسه فيخرج الماشي في مسائل البكر فيفصل عندنا وسائل البكر عندنا
 خارج عن القياس انما التسع فيه الاثار فنقول ان مات نحو الفارقه واخرجت من نوره قبل ان يفسخ فيخرج عشرين ولو الى الثلثين لافترس في
 فانه قال في الفارقه فيخرج عشرين وفي نحو دهاجه وسورين اربعون الى خمسين لافترس في ميعده فانه قال في الدجاية فيخرج اربعون والمعتبر في كل
 بزلوا قال في فتح القدير الاثران المذكوران ذكرهما صاحبنا فلم يوجد في كتب الاحاديث ما سند الطحاوي عن امير المؤمنين علي قال في بئر
 وقعت فيها قارقه فماتت فيخرج الماء هذا بظاهره لوجوب غيغ كل الماء ثم نقل عن الطحاوي بسنده الى ابي بصير النخعي انه قال في الجراد والسنور يولد
 اربعين ولو هذا عجيب لان الجراد طاهر حلال مبيح ثم نقل عنه عن الشعبي انه قال في نحو السنور اربعون ولو اربعون وفي كل باردى لاجته
 ثم ان النخعي في بئر طاهر ولو ملو من ماء هذا البئر نجس في اخرج هذا الماء لما بقي بعد اخرج هذا الماء فان القى الحاسل فخرج هذا الماء وخمسه عشر ولو
 وان القى في بئر شله يخرج اكثر مما حجب في البئر لئلا يعلو من هذا فان القى الماء الحاسل في انجر الساقط فيه الفارقه فيخرج عشرين
 ما غير كذا قالوا وان مات نحو شاة والسان في البئر وان لم يكن على ظاهره بده نجاسته فيخرج الماء كله حديث الزنجي وكذا اذا الفسخ او الفسخ
 حيوان من الفارقه وما زاد عليها في البئر وكذا الفارقه نجاسته فيخرج الماء كله لكن قالوا في قليل من الجراد الا بيل والنعمة انه عفو لان الآبار
 في الغلوت لا يخلو عن قليل من الابار فغيره ضرورة وفي السداج المنكسر وغير المنكسر سوار والروث والنجس والطيب واليابس سواء لان
 الضرورة يشمل الكل وقاس المشايخ عليها واخوان لجرة اذا وقع في الحطب يلقى البعر ويشرب اللبن لكان الضرورة وكثير من الابار يلقى
 عدم الضرورة وحدها كثير ما يستكثره الساعه وهو اوفى باب الامام والمتأخرون قالوا يلقى البعرتان وما زاد فكثيره فان وقع في البئر حيوان
 لم يعلم في بدنه نجاسته ويخرج حيا فان كان نجس المين يخرج الماء كله والا فان كان حيوان سوار نجس فان وقع الغم في الماء يخرج الكل والا
 تمام يخرج وان كان سوره طاهره فلا يخرج وان كان مكره او كاهره فلا يخرج اليه يلقى الكراهية وان كان مشكوكا فالظاهر غير مظهر فيخرج البعير طاهر
 وان وقع شاة وغيره من الدواب لم يعلم على بدنه نجاسته لكن الخالب انه لا يخلو من اختلاط بول او روثه فيكم بطهارته ولا عورة الغلابة كذا في
 فتح القدير فما اذا اخرج الماء من البئر على ما يجب ليطهره ولو البئر المجرى والفضائل من الماء او بعد اخراجه على خلاف بين المشايخ ثم البئر الذي
 اخرج فيه حيوان حكم نجاسته من مدة ثلث ايام فيقضى صلوة تلك الايام فيشرب من الماء واشيا يستعمل فيها الماء في تلك المدة وهذا لان الاتخاذ

في البئر الذي يلقى فيه
 في البئر الذي يلقى فيه

في البئر الذي يلقى فيه
 في البئر الذي يلقى فيه

يقول ان حرمة ليست للنجاسة بل للماء يسرى توارثه الى الانسان وهذا التعليل قد اقر به صاحب الهداية في باب الذبائح لكن هذا الاحتياط في
 النجاسة طهور كون الحرمة للنجاسة تتناول ووقع في حديثي القلتين قد سأل السائل عن الماء الذي يرد عليه السباع ويقوم منه ان سوي السباع نجس
 ولم يقل صلى الله عليه وسلم في جوابه ان سورة طاهر على محل على بلوغ الماء للقتين وهذا اجماع الرافضة على الامام الشافعي واستدل الشافعي
 ببارودي زرين عن امير المؤمنين ع رضي الله عنهما اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اما ما اخذت بطوننا وما بقي فموتنا طهور وبارودي محي السنة
 في شرح الهداية عن جابر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل سجد فامسح برأسه فامسح برأسه فامسح برأسه فامسح برأسه فامسح برأسه فامسح برأسه
 الحديث الاول في الحياض وهو ما كثر وكذا الثاني فخصص بالماء الكثير والا لزم كون سور الكتاب ايضا طاهرا انتهى ويلزم كون سور الفخزير ايضا طاهرا
 لانه من السباع ولا يمكن تخصيص الكتاب بالخزير من عموم الحديث لان التاكيد لكل يحل العام محكم في العموم فلا يقبل التخصيص واما قوله
 صلى الله عليه وسلم ما افضل ان يقبل التخصيص لعموم المانع منه يخص بالماء الكثير فانهم وسورة المزة وسائر سور الكنبوت طاهر والا اصل
 فيه ما عن كبشة بنت كعب ان ابا قتادة دخل عليها فحارس بهرة تشرب منه فاضني لها الا اناء قالت كبشة فتراني انظر اليه قل تعجبين يا ابنة
 ابي قالت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما ليست نجس انسان الطوافين عليكم ادا الطوافات رواه الامامان
 مالك واحمد والترمذي وابوداؤد والنسائي فقد نص على ان العلة الطواف وسواكن البيوت لوجود فيه هذه العلة ليسرى الحكم اليها ثم سورة
 المزة ونحو ما كرهه عند الامام ابي حنيفة وعند الامام محمد واستدل بما في الهداية بقوله صلى الله عليه وسلم السور سبع والمراد بيان الحكم الا ان
 سقطت النجاسة لعلة الطواف فثبتت الكراهية فيه نظر لان الشبهة لا يجب ان يكون من جميع الوجوه وقصته نزول الحديث يدل على ان طهرا في
 الشبهة النجاسة فقد روى الدارقطني عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي دار قوم من الانصار وروى عنهم دار فشق ذكرا عليهم
 فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم تاتي دار فلان ولاتاتي دارنا فقال لان في داركم كلبا قالوا فان في دارهم سنورا فقال عليه السلام السور سبع
 وظاهر المقصود ان في داركم كلبا وبؤكيس وشيطان وفي دارهم سنور وهو سبع غير نجس وقيل الامام ابو يوسف لا كراهية في سور المزة
 اصلا وهو الاشبه بالصواب لما روى ابو داؤد من صالح عن امه ان مولانا ارسلت بحرية الى عاتبة قالت فوجدتها تصلّي فاشارت
 الى ضعتها فجاءت هرة فاكلت منها فلما انصرفت اكلت من حيث اكلت الهرة فقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما ليست
 نجس انسان الطوافين عليكم رواه ابو داؤد وسور الانسان طاهر ولو نجسا او حائضا او كافرا ونقل صاحب الهداية عن الامام
 الشافعي ان الكافر نجس بالنص هو قوله تعالى اما المشركون نجس البياض وصاحب معالم التنزيل القسطلاني صرح بان المراد النجاسة في
 الاعتقاد دون البدن وهم شافعيون وقد روى البخاري عن ابن عمر قال كنا نصيب في مخازينا العسل والعنب فناكله ولا نرفعه وظاهر ان
 العسل ما في فلو كان المشرك نجسا فيجب العسل بلا قارة يده وسور سباع الطير طاهر كرهه اما الطهارة فلضرورة لاننا طاهر يقع على الاواني
 والاحترار عنه ظاهرا ولا انها تشرب بنقاها وهو عظم طاهر ولاقاة الطاهر بالطاهر لا تجب التجسس وما على المنقار عند كل المتينة زيادة بالذكاب
 واما الكراهية فلحتمتها واحتمال وقوع العباب وسور ما ياكل لحم طاهر لان لعابه المتولد من اللحم الطاهر طاهر وكذا لحم الفرس لان كراهية لحمه لمكرامة
 فلا يكون آفة النجاسة واما كراهية ما كول اللحم وعليه الفتوى وسور الحمار والبغل طاهر مشكوك الطهارة وليس الشك في الطهارة

ولا يعلم فيه خلاف وقد روى جمران قال كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم فعلى بالناس فلما انقلبوا اذا به غسل معتزل لم يغسل
مع القوم فقال ما لك يا فلان ان تغسل مع القوم قال اصلتني جنازة ولما قال عليك بالصعيد فانه يكتيك اخرجوا الشيخان وبقي في حديث
عمار ما يبيد التيمم للجب ولا يجمع عندنا بين التراب والماء خلافا للامام الشافعي لان شرط غسل بالفرع عدم القدرة على الاصل مشلا
جنب اكثر بدنه مخرج تيمم فقط ولا يستعمل الماء في الغسل الصحيح وتيمم للباقي وان كان اكثر بدنه صحيحا ولا يضر استعمال الماء غسل الصحيح ويمسح
المخرج ان لم يضره ولا يمسح على الطرقة بعد فعل الجراحة وان ضره غسل الصحيح تيمم وكذا الحكم في مرض بعض الاعضاء وان كان المخرج
والصحيح سواء فقال الشيخ ابن العاصم لا رواته فيه وبعض المشايخ على التيمم وبعضهم على الغسل والمسح والماء اول اشد بالقدرة واختلوا في حد
الكثرة فذهب البعض باعتبار عدد الاعضاء وعند البعض باعتبار كل عضو وقد روى جابر قال خرجنا في سفر فاصاب رجلا منا حجر فشق في
اصحابه بل تجددن لي رخصة في التيمم فقالوا ما تجدك رخصة وانت تقدر على الماء فاعقل ثمات فلما قدما على النبي صلى الله عليه وسلم
اخبر بذلك فقال فقلوه قلتم احسد الاساكوا اذ لم يعلموا انما شافعي في السؤال انما يكفيه ان تيمم ويصعب على جرحه فخرقة ثم يمسح عليها
ويغسل سائر جسده رواه ابو داود ومعه انه ان تيمم ان خاف الضر في استعمال الماء والمسح على الجراحة باليد المبتلة وهو المسح حقيقة
وغسل باقي جسده ان لم يضره استعمال الماء فذكر صلى الله عليه وسلم الامرين الذين لا في الحالين فلا حاجة فيه للشافعي كما روى عن المسح
على المسح بالتراب بيد غالية البعدان المتباين من مطلق المسح الاصابع باليد المبتلة بل هو حقيقة لا ادع الحاجة الى التعصيص ولا معنى لقوله يكفيه
ان تيمم فاقم ويباح للصحيح الموجود منه الماء اذا خاف البرد الشديد في المحضر والسفر ان خاف الثلث او حدوث المرض وقالا لا يجوز
في المحضر نعمانها ان هذه الحالة نادرة في المصر لوجود الماء الحار ووجود ما يتزول تحت السقف او الدخان الذي يندفع البرد وتكون
ما في صحيح البخاري حلقا ويذكر ان عمرو بن العاص جنب في ليلة باردة فتميم وتلا قوله ولا تغسلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيما كرم
النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينفذ ولان حقيقة الحجر ثابته ان كان نادرا فاشبه المرض وقد يفرق بين الجنابة والحديث فيباح التيمم للجنابة
دون الحديث لان الوصول لا ينفي غالبيا الى المرض واما الغسل فقد نفى اليد بها غير بعيد وجوز التيمم لخوف فوت صلوة لم يمت زكاة
والصعيدين للصحيح التيمم مع وجود الماء لانه غير واجب الماء لهذه الصلوة وان شريح في السيدين متوضعا ثم سبقت الحديث تيمم وبينى
عنده لا بدوم الزحام فسمى ان يمرض عارض مفسد للصلوة نيوت وبسقطها قالا لا تيمم لانه لا يقوت الصلوة حينئذ وان شريح يقيم
فسبقت الحديث تيمم بالاتفاق اما عنده نظاما عندنا فلانه لو وجب عليه الوضوء زال العجز الحكمي فصار اجد الماء في اثناء صلوته وبه
يعمل التيمم الذي صلى بعض الصلوة عن اصله ولكن التيمم مسح الوجه بغيره له ومسح اليدين الى المرفقين بغيره اخرى ويشترط الاتيان بهما
في ظاهر الرواية خلافا لما يرويه الحسن عن الامام انه يكفي الاكثر وهذه الرواية ارتقى بالناس وبها قال الامام مالك وبمثل ظاهر الرواية قال
الامام الشافعي في قوله المجدي عند اكثر الحديثين والامام احمد في التيمم ضرورة واحدة للوجه والكفين واستندوا بظاهر الرواية ولما ذهب
من وانفقوا بما روى الطبراني والدارقطني والحاكم عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم ضرورة للوجه

رواية على رواية الله وقضى بقوة سنده واما ما جاء به من قول النووي في غاية الاستقلال عمارا قد كان خطأ في صنعه التيمم وكان جاهلا بما في علم
 على النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه وسوق الحديث اليهم شاهد به واما قوله ليس في الحديث تصريح بوجده الضربة فيه ان الفصل اذا وقع غير مقرر
 بعد فهو نص في الواحد وذكر العدد بعدة من غير الفصل عن معناه كما تقرر في الاصول ولذا قال الامام محمد لو قال المخرج لزوجه طلتك ثلثا
 وبعت قبل ذكر العدد فلا يقع شيء هذا كله مبين في علم الاصول ثم وقع في رواية ابي داود في هذا الحديث فقال يا عمار انما كان بكيفيك هكذا
 ثم ضرب بيده الارض ثم ضرب احدنا على الماخرى ثم مسح وجهه والذراعين الى نصف الساعد ولم يبلغ المرفقين وهو متمسك رواية الحسن
 لكن بما من وجه بعض الرواة لا اجتماع الثقات من رواية هذا الحديث عن عمار على مسح الكفين الوجه الثاني قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم
 منه وليس فيه الماسح الوجه واليد منه وهو مطلق من ان يكون بضرمة او ضربتين فدل النص على كفاية الضربة الواحدة وروايات
 الضربتين اخبارا حاد لا يصلح ان يكون منيرة لا إطلاق الكتاب ولان يكون ناسخا ونسخ الزيادة كما تقرر في اصول الفقه ثم لم يصح في
 النص ماسح الايدي بشرط المسح الى المرفق زيادة عليه ولا يجوز الزيادة بخبر الواحد فان قلت اليد عبارة من الاصابع الى الابط
 وليس اكل ملو ابا لا جامع ولا يطلق عليه مسح اليد وان كان قليلا ولا يلزم كفاية مسح الذراعين نقط من دون مسح الكفين وهو خلاف
 الاجتماع فالراد بالميدان مبين وهو محمول ليكون رواية الذراعين بياننا قلنا هذا غاية التوجيه في هذا المقام وكان ينبغي في صدره ان
 اليد عبارة من الاصابع الى المرفق سواء كان مع الذراع او مع المرفق ولا يطلق على الكف فقط ولا على المرفق فقط وهو
 ظاهر في اليد عبارة عن مقدار المشترك بين الكف الى المرفق وبينه الى الابط فان كان اليد في الآية الكريمة مطلقة فقد
 وجب في التيمم مسح الكف مطلقا اما وحده او مع الذراع او مع الكف وكونه الى المرفق بخصوصه غير واجب لكن في المرفق وهذا غير بعيد
 وينطبق عليه روايات ماسح الى المرفق والى الابطور رواية عمار لاينا في هذا لاننا نلاحظ بكفاية مسح الكف لا غير فها سلمنا ان الآية
 مجملة لكن البيان هو حديث الامار لانه اقل ملو في الباب هذا ويكمل ان يكون ماسح الى المرفق والى الابط من قبيل القول في الفرة
 في الموضوع كما صح في روايته الى محبرة وهذا الاحتمال غير بعيد وقد وقع الاطباء في هذا المقام لما كان من مواضع زلت فيها الاقدام والكتف
 ان يقصد حصول الطهارة او استباحة عبادة لا يكل الما يرض الحديث فلا يجوز الصلوة بالتيمم بقوة القرآن ولا الصلوة بالجماعة ولا المصحف
 وقد روى الجمهور قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول نطمت عليه فلم يزد على السلام حتى قام الى جدار فمسح ابصا كانت معه ثم مسح
 يديه على الجدار فمسح وجهه وذراعيه ثم روى عن رواته عن النبي في شرح السنة وقال حديث حسن وقد توردها دليل على ان التيمم يجوز من دون
 نية اداء عبادة لا يجوز منه الحديث وهذا التاميم لو كان صلعم صلى بهذا التيمم ونحن لا نكفر بجواز التيمم لعبادة يستحب فيها الطهارة لكن ذلك
 النية لا يكفي في التيمم لا اوار الصلوة واجاب الشيخ ابن العام بان يجوز ان كان نوى اداء عبادة مقصودة لا يجوز مع الحديث وادى بذلك
 التيمم الصلوة وهذا بعيد لان الحادثة كانت في المدينة وكان صلى الله عليه وسلم صحيح البدن وقال زفر لا يثبت النية للتيمم قياسا على الوضوء
 وبها قياس فاسد لما تقرر في اصول الفقه ان شرط القياس ان لا يكون الاصل مقدما على الفرع والوضوء كان مشروعا قبل التيمم الا ان يكون

المقصود بالانزاع وطلب بيان الفرق نقول الفرق ان المار مطهر لم يجز كما قال تعالى ليظهرنكم وليس التراب كذلك فتأمل واستدل في الهداية
 المختار ان التيمم يفي عن القصد فتدقيق بان آية الوضوء التي المراد منه قصد الصلوة فيلزم اشتراط التيمم فيه المذهب الجواب ان المراد في القصد
 المقوله ان يتم الى الصلوة وان غسل مطلق فلا يلزم اشتراط التيمم وهما التيمم بعينه: القصد والتيمم مورس بالمعنى قصد واصيد اطلبيا للصلوة
 فالقصد فرض والقصد هو التيمم قال الشيخ ابن ابي عمير ما خلاصته بان فاية المارم قصد لصيد ولا يلزم منه التيمم بالمعنى الذي تعلّم وهو ارتفاع
 الحدث واستباحة بالاجزاء الاله فتأمل فيه وان تيمم الكافر لدخول في الاسلام ثم أسلم لا يكون تيمما وقال الامام ابو يوسف هو تيمم لانه لم ي
 قرينة مقصودة واستدل لها في الهداية بان شرع التيمم ليس الا بضرورة اداء عبادة لا تقع بدون الطهارة والا فالتراب ملوث فلا يلزم
 من ادوار قرينة مقصودة لا يجوز بدون الطهارة واسلام يجوز بدونها ولا يشترط في تيمم تجنب نية ازالة الجنابة في الصحيح من المذهب لان
 زوال الحدث او استباحة الصلوة كفيان لو قال الجنابة وفي بعض الروايات تسبب نية زوال الجنابة والنية في التيمم ان ينفذ يديه بعد ضرب
 بالارض لئلا يكون مثله ومن في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نقض يديه بعد الضربة وصنفه التيمم السنون على ما قاله شافعي ان
 يضرب اليدين بالارض وينفض التراب عنهما ثم مسح بهما الوجه بحيث يستوعبه ثم يضرب بالارض ضربة اخرى ثم مسح باصابع اليد اليسرى على اليد
 اليمنى ثم مسح باصابع اليد اليمنى على ظهرها الى مرفقها ثم مسح باليد اليمنى على اليسرى في غير مرفق ويد على الطن الذراع الى المرفق وكذا يفعل في
 مسح اليد اليسرى بيده اليمنى ثم يخلل بين اصابعه وان لم يتبق من اثر الضربة ليدفع به ثالثة ولا بد من مسح الخاتم عن اليد ان كان كذلك قالوا يجوز ان تيمم
 لكل ما كان من جنس الارض والمراد من جنس الارض ما كان بحيث لا ينطبع بالنار ولا يصير راداسا وكان حجرا عليه نقع او لا وزر نيفا
 او خاسا او نحو هذا في المعدن ولو نثا بالتراب ويجوز التيمم بالريل والنبار الذي في الثوب لان كل ذلك من جنس الارض وجب جواز التيمم
 مما من جنس الارض قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا رواه البخاري ولا يجوز رواه وترتها طهورا لان افراد بعض
 افراد العام لا يضر العموم ولا يخصص ومن هنا ظهر ضعف قول الامام الشافعي انه لا يجوز الا بالتراب قول الامام ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب
 والرمل وقد روي في حديث عن ابي هريرة ان ناسا من اهل البادية اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انا نكون بالرمال الا شهر
 الثبينة والارنية ويكون علينا الجنب والحائض وسنجد ما نقاتل عليم بالارض ثم ضرب بيده الارض بوجه ضربة واحدة ثم ضرب ضربة
 اخرى فمسح بها على يديه الى المرفقين قال في فتح القدير رواه الامام احمد بسند فيه الثبني بن مصلح وقد ضعف ابن معين في اخبرين ورواه
 ابو يعلب من حديث ابي بصير وهو ايضا مضعف ورواه في صحيح الطبراني عن سليمان الاحول عن حيد بن السيب عن ابي هريرة وقال
 لا يعلم سليمان الاحول عن سعيد غير هذا الحديث ثم التيمم طهارة مطلقة راضية للحدث يجوز به صلوات في اوقات ثلثه وبقية طهارته
 الى المحدث او القدوة على الماور فيه غلات الامام الشافعي فلا يجوز عنده تيمم واحدا لا فرض واحدا لا بد لفرض اخر من تيمم اخرنا ما روي
 ابو داود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لصيد وضوء المسلم ان لم يحجر المار فاذا وجد المار فليمس به فشره فان ذلك خير رواه
 الترمذي والبيهقي وهو مستحب لانه الذي يجره ان يخر الصلوة الى آخر الوقت فان وجد توها والالتيم فيكون الالاد
 الاصل وان صلى غلام المار الصلوة ثم وجد في الوقت ما لا يصيد الصلوة لما روي ابو سعيد الخدري قال خرج رجلان في سفر

فحضرت الصلوة وليس معها ماء فغير ثم وجد الماء في الوقت فاحادها الصلوة بوضوء ولم يعد الاخر فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكر ذلك فقال للذي لم يجد أصبغت السنة وجزئتك صلواتك وقال للذي قوضاً واحداً لك الاجرمين رواه ابو داود ومعنى
قوله أصبغت السنة أصبغت الطريقة المسلوكة في الدين وقوله لك الاجرمين لان الصلوة قد صحت فله اجرا والثانية قد ادى بها الاجتهاد
ان خطأ العمل بالاجتهاد موجب للاجر فله اجر مرتين وقال شرح الحديث الاجران اجر الفرض والنفل لان الثانية تصير نفلاً والمسافر
الناسي للماء الموجود في الرحل يتيم ناسياً للماء وصلى فلا إعادة عليه عند الذكر لاني الوقت ولا بعده عند الطرفين وقال ابو يوسف عليه السلام
في الوجهين سواء وضعه بنفسه أو غيره بأمرة أو غير أمرة لانه واجب للماء حقيقة ولان رجل المسافر بعد الماء عادة فيفترض عليه هناك الطلب كما
انه غير واجب للماء لان القدرة فرع العلم والرجل بعد الماء والشرب عادة لا يمار الاستعمال تحتل الشوب لان الرجل بعد الشوب كذا في فتح القدير
وان كان عند ريقه ماء ولم يسأل وتيمم صلى اجزاه عند الامام ابي حنيفة لانه لا يلزمه الطلب في ملك الغير لكن كان ينبغي ان يطلب قبل التيمم
لاحتمال الاعطاش وهو الغالب وقال لا يجوز قبل الطلب لان الماء مبذول عادة والمشايخ اختلفوا فقوله في هذا الزمان المتن غالب في
البراري التي لا يوجد فيها الماء فانهم اذا كان الصبح في المصحف سألوا لا يقدر على الخروج من المجلس وتحصيل الماء او كان مكرهاً على الوضوء ثم صلى
وليفضى بعد ذلك العذر بالوضوء لان هذا العذر من حيث العبد فلا يظهر في حق الله تعالى وعلى هذا ان تيمم المسافر بخواتم العذر ولو لم يتقنوا كذا في
فتح القدير واما علم حقيقة الحال ولا ينقض التيمم الا بنقض الوضوء والقدرة على الماء الذي يكفي للطهارة وهو المراد بعدم وجدان الماء
لأنما يزعم الامام الشافعي ان وجد الماء لا يكفي للطهارة يستعمله ثم يتيمم وهذا النوم افضل فان وجد التيمم لمحدث الماء القليل قوضاً ولم يكتف للرجلين
بل بقي رجل واحد فان غسل الاضغاث ثلثاً انتقض تيممه وجب عليه تيمم آخر لانه قد وجهه كافياً للطهارة المفروضة وهي غسل الاضغاث مرة
ان غسل الاضغاث مرة ولم يكتف للرجل فهو على تيممه وان مر على الماء ثلثاً قالوا لا ينتقض عند الامام ابي حنيفة فهو قاطعاً في هذا المشكل لان القدرة
فرع العلم ولا علم وقد قال في نسيان المسافر الماء في الرحل انه لا ينتقض التيمم وما قيل الكلام في النوم الذي لا ينقض الوضوء وهو يتقطن
في التقدير حيث لم ينتقض وضوءه يتقطن لو رأى ما ينقض التيمم فكذا من في حكمه فعليه ان يتقطن اذا كان يجنب بحر وهو لا يعلم لا ينتقض
تيممه بالاتفاق لعدم العلم بان الماء الذي في حكمه يتقطن وانما علم باحكامه **فصل** في الحيض والناس والاستحاضة
فان الحيض دم يفيض من رحم امرأة سليمة عن غير داء وانفاس دم يعقب الولادة والاستحاضة دم يخرج من فرج المرأة لاداء قتل الحيض
ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام عندنا وقال الامام الشافعي اكثره خمسة عشر يوماً واحتجوا بما رووه في بيان نقصان دين النساء تكثرت احاديث
لا تصلي شطراً بهما فلم ان مدة ترك الصلوة وهو الحيض مثل ايام وجوب الصلوة وهي ايام الطهارة الطهارة عشرة فمرة الحيض كذلك
وبهذا الاستدلال ليس بشيء لان الحديث المذكور داه لا اصل له قل الباقى لم يجده وقال ابن الجوزي هذا حديث لا يعرف ولو سلم
قال استدلال موتوت على ان الشطر يعني النصف وهذا لا يصح فان ايام الطهر لا يكون مساوياً لايام الحيض فان ايام الحيض والايام
ايام وجوب الصلوة ثم لا يلزم كون الطهر خمسة عشر يوماً ابداً ولا اكثر بايل الحق ان الشطر يعني لبعض فلا حجة واستدلوا المذهب بما رووه
الدارقطني عن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل الحيض للبارية البكر والثيب الثلث واكثره عشرة ايام فاذا زاد فليس منه

مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلى الله عليه وسلم انه اذا اصابها اهل الدم والدم دم احمر فدياروان اصابها في انقطاع الدم والدم دم اصغر
 نصف وبوجه الرواية الثانية ثم حكم التحريم غير مختلف بما اذا كلبت المرأة في اخبارها بالحيض او صدقها لان اخبار المرأة مقبول في
 مثل ذلك ويحكم باخبارها بالجماع والامساك بغير الجماع يعني ذهب الامام ابو حنيفة والامام ابو يوسف والامام الشافعي والامام مالك
 يحسب ما بين المرأة الى الركبة وكل ما فوق ذلك من القبلة والنس وغيره من اهل المؤمنين يهتدون قاله كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا راوا ان يباشر امرأة من نسائه امرها فاذرت وهي حائض رواه الشيخان والامام تقي الدين في حاشيته على سبيل الوجوب والحكم تسدل
 ابن استماع تحت الاثار حرام عن عبد الله بن مسعود قال صلى الله عليه وسلم لا يمسك الى من امرأتي وهي حائض فقال لك
 ما فوق الاثار رواه ابو داود عن زيد بن اسلم قال ما يمسك الى من امرأتي وهي حائض قال تسدل عليها اثارها ثم شاكك اهل الامام مالك
 و هذا النص على ان شد الاثار واجب ثم قل الا على تفريق عليه وتقل الامام محمد والامام احمد لا يحرم شيء سوى المخرج روى سلم وغيره
 من اصحاب السنن ان اليهود كانوا اذا صاحعت المرأة منهم لم ياكلوا ولم يجامعوا في البيوت فسالت الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانزل الله تعالى ويستوكب عن الحيض فقال صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شيء الا الفلح وفي رواية الجماع قلنا عارض عموم النص
 الخاصة والترجيح للحرم ولعل المراد بالجماع الاستمتاع تحت الارزالة في حكم الجماع ولا يصلح الى الجماع غالبا فافهم وتعلم على الى الفضة
 لما انقطع الدم ان انقطع بعشرة ايام وان انقطع بعد ثلاث دون العادة لا يكل الوطى وان تأملت حتى مضى العادة وان انقطع دون بعشرة
 ان انقطع للعادة لا يكل الوطى لان ان يفتسل او يخفى عليها وقت الفسل والصلوة او التحريم ان انقطع آخر الوقت وقال الامام الشافعي لا يكل
 الوطى قبل الاغتسال في الوجه كلها هو تنبث فقرة التشديد في قوله تعالى حتى يطهرن ونحن نقول ان قوله تعالى يستكبر عن الحيض قل
 هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض يدل نصا على ان المانع من اكل هو الاذى والمرأة في نفسها سامة وحلال واذا طهرت من الحيض فقد
 ارتفع الاذى فيعود المحل كما كان ولا وجه للتوقف على الاغتسال غير انه اذا انقطع الدم لعشرة فقد حصل تقطع بزوال الاذى عند الانقطاع
 للعادة دون العشرة كمثل الدور في زوال الاذى احتمال نجيب التاخير يحصل القطع وانما اغتسلت فهذا الفصل معتبر عما يشكك في جوازها المصلحة في
 طاهرة شرعا فلا اذى في نظر الشارع فيجوز وطها ولا اذى في الفسل لكن مضى عليها وقت الفسل ووقت المصلحة فقد صارت المصلحة
 وبها عليها فطهرت في نظر الشارع فلا اذى ايضا في نظره تنبث محل فاما اذا انقطع دون العادة فاحتمال الدور وفتن فلا يكل بالمهرق
 هذا الظن لكن لمانع ذلك ان يتصل ويصلي لان امر المصلحة امر عظيم لا يبيح بالاحتمال المتكهنون احتياطا في امر المصلحة والكرية المذكورة
 على قراءة التحفيف ظاهرها قلنا وهذا ما عليه واما على قراءة التشديد فظاهره ما منه في الطهارة وليس معناه الفسل فالمعنى واشتر اعلم
 حتى يحصل الطهارة الكاملة من الاذى المانع ولا يلزم منه بجواب الفسل هذا عندى في تفسير المرام وللقوم اقوال اخر فذكرت في
 اسفارهم وقد بينا ذلك مع ما عليه في شرحنا السلم فلو فتح الرحموت هذا في الحائض واما الجنب فيجوز له الجماع مع المرأة روى الحسن
 ابن مالك يقول الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف بفلس واحد على نسائه رواه البخاري والافضل ان يتوضأ بعد الجماع الاول ثم
 يجامع ثانيا وهكذا بدأه لما روى ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اتى احدكم اهلته فم بدأه ان يعود

على لون الدم ففي الايام التي يكون لون دم الحيض تترك الصلوة ونحو ذلك لان هذا المستدرك على العامة فانه المستدرك والبعض يهاجمه بهما
استدلوا بما روي عن عروة بن ربيعة بن عيسى انها كانت تستحاض فقال لما النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان ثم الحيض فانه دم اسود فاذا كان
فذلك ما سكت عن الصلوة فاذا كان الاخر فتوضئ وصلي فانما هو عرق رواه ابو داود ورواه احمد بن حنبل في القاض عروة فاطمة
بنت عيسى بن عروة بن مالا واصل هذا هو حديث ام المؤمنين الصديقة قد حذت اسمها ثم كيف ما كان لا دالا له لهذا الحديث على ما استدلوا فانه
ليس فيه الا بيان لون دم الحيض ونحن لانكر كون دم الحيض كذلك وقوله فاذا كان ذلك اشارة الى الحيض اي اذا وجد الحيض على
حسب عادتك كما وقع بيننا في رواية اخرى فانهم دان كانت المرأة مستادة فتنسى ايام عادتها ولم تدركها من اي تاريخ مبدء تلك الايام
ولم كانت تلك الايام ومن اي ساعة من اليوم فتدبر حيفته نيت ذلك كله فالواجب عليها ان تقتل كل صلتى لاحتمال ان يكون ذلك وقت
الانقطاع وقد روي ابو داود عن ابى سلمة ان امرأة كانت تراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
امر بان تقتل عند كل صلوة هذا يزيد ما قلنا لكن روي ابو داود انما اغتسلت لكل صلوة او جمعي وقد روي الامام احمد ابو داود عن
حمية قالت كنت استحاض حيفته كثيرة شديدة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فتفتيته فوجدته في بيت اختي زينب بنت جحش
فقلت اني استحاض حيفته شديدة فما تأمرني قد صنعتني الصلوة والصيام قال الف تك الكرسف فانه يذهب الزهر قالت هو اكثر
من ذلك قال فطهري قالت هو اكثر من ذلك قال فاحذري ثوبا قالت هو اكثر من ذلك انما لا شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ساكر
بامرني ايا فاضلت اجوز عنك من الآخرة ان قويت عليها فانت اعلم قال انما يذهب ركعتي من ركضات الشيطان فحصى ستة ايام او سبعة ايام حتى
اذا رايت ذلك فقد طهرت واستنقأت وصلي ثلثا وعشرين ليلا واربعا وعشرين ليلة واربعا فان ذلك شجر يك كذاك فافعلي من كل
شهر كما تحيض النساء وما تطهرن وان قويت على ان توخرين الظهور وتجلين الغسلين فحسب بين الصلوتين الظهور والعصر وتوخرين
المغرب وتجلين المشاء ثم تغتسلين فافعلي وتغتسلين مع الحج فافعلي ان قدرت على ذلك ولم يفهم هذا المبدئي هذا
الحديث فان المسألة ان كانت عادتها صلوة فلا وجه للتفصيل بل يكفي ان لا يدرى ايام الحيض غسل واحد وبعده يكفي الوضوء ولو كانت كل صلوة
او كل صلوة كما وقع في حديث بنت عيسى وان كانت عادتها غسيت فلا وجه لتخصيص ستة ايام او سبعة ايام ثم انما لا يحل للمحرم على الحيض فحسب
العصر وتأخير الظهور ان يصلي الظهور في وقت العصر يدر عليه ان كان المأواه المحقق في وجه تعجيل العصر بل كفي تأخير الظهور والشرح
الغفيرة يكون على ان يؤخر الظهور الى آخر الوقت ويجعل العصر اول الوقت بحيث لا يكون بين الصلوتين فريضة معتدة بها فالجميع جمع صوري لا محقق حقيقي و
على هذا الظاهر تعجيل العصر فائدة لكن يرد على الوجهين انه يحل بعد الفرائض من الظهور وقت الحيض فكيف يصلي العصر والذي يظهر هذا في معنى الحديث ان
يقال لم يكون المرأة تاسية العادة ان معنى الشق للادل ان تجرى العادة وتقل على حسب التجري من ستة ايام او سبعة ايام لان حيض النساء يكون
في الاكثر لك والشق الثاني ان لا يقع التحري على شيء ثم العزيمة على هذا ان تقتل كل صلتى كما رويها من قبل لكن في صلتى
يقتل ان يكون وقت الانقطاع في انقضاء الصلوة ولم يعتبر هذا الاحتمال لانه في المخرج العظيم بل لا يمكن انما وصلوة

في وقت الانقطاع في انقضاء الصلوة ولم يعتبر هذا الاحتمال لانه في المخرج العظيم بل لا يمكن انما وصلوة

مذهب الامام الى حقيقة وجود الاختلاف بين الامتعة كما هو بينهما وهذا الصمد لا ينضم هذا المقام فان الاحكام الشرعية احكام الله تعالى اذ كانت
 بدلائل منصوبة من قبل من القصوص او القياسات وما قالوا من معقولة قدر الله بهم صحح لانه قاده دليل شرعي هو القياس على موضع
 الاستنباط على دلالة نص الاستنباط وما قالوا من عقوبة الفاحش من بعض النجاسات لا بد من دليل دال على ان تلك النجاسات
 مخففة في نظر الشارع وجعلها معقوبة بالمفحش ووجود التعارض والاختلاف لا يوجب التخفيف من قبل الشارع اذ لا تعارض
 عنده ولا اختلاف بل ان كان ما وقع فيه التعارض او الاختلاف نجسا عند الشارع فحكمه حكم سائر النجاسات في نظر الشارع وان كان
 طاهر لا يجب التطهير وما وجوب تطهير القدر الفاحش فيه وعقوباته فكلما لا بد من دليل شرعي فانضم ثم النجاسات المطلقة المحرمة بول
 الادنى وبول بالا يוכל لحمه غير الفرس والغايط والدم المسفوح وما غير المسفوح فقد ران طاهر والمسك ايضا طاهر ويجوز الصلوة مع ما لم يمسكه
 المسك وكذا دم البق ونحوه وضرب الدجاج والبط والا وروى الحسن ان كان ما لم يمسكه وما اذا لم يكن ما لم يمسكه طاهرا كما قدم والمذى والودي
 والمني في اكثرها اتفاقا ثمنا الثاني لعدم تعارض القصوص ولا وجود الاختلاف والظن ان الاختلاف الذي اعتبره هو الاختلاف في
 المصدر الاول والثاني نجاسة المني كذا في الامام الشافعي وروى المحمدر الفرسس ونحوه البقر والبغال والابل والغنم نجس مطلقا
 عند الامام ابي حنيفة لما عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم الغايط قامرني ان اتيه بثلثة احمار فوجدت حجرين
 والتمست الثالث فلم اجد واتخذت الروث فاتيته بها فاقبلها فخرجت والحجرون والقي الروث وقال يار كس رواه البخاري فهذا نص على
 النجاسة ولم يارضه نص آخر فصارت النجاسة مطلقا وعندنا نجاسة الروث والقي وبغير مخففة لوجود الاختلاف لانه قد روي
 ابي بصير الاشعري انه صلى في مريض النعم والابل كما هو مذکور في صحيح البخاري تطبيقا ودوى عنه طهارة هذه الاشياء وقد وجدنا ذلك
 وبه ثبت التخفيف عندهما ولان فيه ضرورة لا استلزام الطريق بها والضرورة مؤثرة في التخفيف واجاب في الهداية بان الضرورة انما هي
 في احوال وقد كلفت مؤتمتا حيث يطهر بالدك والسحق وفي اخصار الضرورة في النعال تامل ودوى عن الامام محمد انه لما دخل الربي
 ورأى مي يكون الناس في الدورات انني بان الكثرة الفاحش غير مانع وقاس الشائخ عليه طين بخاري فكلموا بطهارته اعلم انه روي
 الامامان احمد ومالك والترمذي عن ام سلمة قالت لما امرأة اني اقبل فبلى واشى في مكان القنبر قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يطهر بعده وعن امرأة من عبدة الانامل قالت قلت يا رسول الله اني اناطريقا الى المسجد فكيف تفعل اذا سطرنا قال
 ليس بعدا طريقا هي اطيب منها قلت بلى قال ثم هذه بهذه رداه ابو داود وهذا الحديثان تدلان صريحا ان تذر الطريق اذا
 اختلط بالتراب الطاهر من الطريق وقت اللزوم يكون المجموع طاهرا في حق المار ولا يصح حمل القدر على اليابس لا يدعى عنه قولنا كيف
 تفعل اذا سطرنا فقد روي طهارة طين البخاري لانه ليس الا تراب الطريق والاقذار الواقعة فيها فلا شبهة بالصواب ما هو ابيه من طهارة طين
 بخاري وهكذا الحكم في كل بلدة يكون فيه عموم البلوى وبل كل ما يוכל لحمه بول الفرس نجس مخفف عندها وطاهر عند الامام محمد ما عند الامام
 ابي حنيفة فالتعارض ولما عند الامام ابي يوسف فلا اختلاف فيه وانت قد عرفت ان التعارض ليس الماني بل الاول لا مطلقا بل

نجس

٢٣

عن ابي بصير الاشعري انه صلى في مريض النعم والابل كما هو مذکور في صحيح البخاري تطبيقا ودوى عنه طهارة هذه الاشياء وقد وجدنا ذلك
 وبه ثبت التخفيف عندهما ولان فيه ضرورة لا استلزام الطريق بها والضرورة مؤثرة في التخفيف واجاب في الهداية بان الضرورة انما هي
 في احوال وقد كلفت مؤتمتا حيث يطهر بالدك والسحق وفي اخصار الضرورة في النعال تامل ودوى عن الامام محمد انه لما دخل الربي
 ورأى مي يكون الناس في الدورات انني بان الكثرة الفاحش غير مانع وقاس الشائخ عليه طين بخاري فكلموا بطهارته اعلم انه روي
 الامامان احمد ومالك والترمذي عن ام سلمة قالت لما امرأة اني اقبل فبلى واشى في مكان القنبر قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يطهر بعده وعن امرأة من عبدة الانامل قالت قلت يا رسول الله اني اناطريقا الى المسجد فكيف تفعل اذا سطرنا قال
 ليس بعدا طريقا هي اطيب منها قلت بلى قال ثم هذه بهذه رداه ابو داود وهذا الحديثان تدلان صريحا ان تذر الطريق اذا
 اختلط بالتراب الطاهر من الطريق وقت اللزوم يكون المجموع طاهرا في حق المار ولا يصح حمل القدر على اليابس لا يدعى عنه قولنا كيف
 تفعل اذا سطرنا فقد روي طهارة طين البخاري لانه ليس الا تراب الطريق والاقذار الواقعة فيها فلا شبهة بالصواب ما هو ابيه من طهارة طين
 بخاري وهكذا الحكم في كل بلدة يكون فيه عموم البلوى وبل كل ما يוכל لحمه بول الفرس نجس مخفف عندها وطاهر عند الامام محمد ما عند الامام
 ابي حنيفة فالتعارض ولما عند الامام ابي يوسف فلا اختلاف فيه وانت قد عرفت ان التعارض ليس الماني بل الاول لا مطلقا بل

حال التداوى واما في غير اللؤلؤ وفيه غير التداوى فالنص حال على النجاسة بلا معارض وان اصاب خروا الطيور النجس المأكولة اللحم كشر الحريم
بمخزول الصلوة عندها قال الامام محمد للجوز فسنده نجاسة منقطة وعندنا قيل طاهر فالخلاف في اصل النجاسة والاكثر على ان ينقض
عندها قال في الهداية وهو الاصح لا يلزم العلم بالنجاسة ليس فيه ضرورة لعدم الخلق لظهوره وانما يتردق في الوضوء والنجاسة منه متعديا فمقت
والضرورة فوجب التخصيف اذ لم يكن طاهرا وقيل طاهر في حق الاولاد اني غير صيانة الاولاد اني عنها وقيل نجس في حق الاولاد اني ايضا لانها
لا توضع مفتوحة في الساحة في النهار بل لا يكون فيها الا في الليل ولا يكون هذه الطيور في الهواء ليلان وفتح احد الاولاد في
في الساحة مفتوحة في النهار فالتقصير من قبله فلا يوجب التخصيف واما غلب البس والحق في شكوك لا ينجس به الثوب بالطاهر قطعاً وان
استفح البول سواء كان مخفف النجاسة او مغلظها قد رد رأس الأبر هو عقولها كان الضرورة لعموم البلوى به التظهير تكون بامور فبفسل وادراك
والفرق والمسخ بدون الماء والمسح بالماء والنجاسة والدباغ والقلاب العين اما الغسل فباليد يطهر كل شيء فان كانت النجاسة غير
مكببة ازيلت عنها ليزول النجاسة الا اذا شق فيطهر من لقاها الا شق الزوال ان غلب على طين ان لا يزول اصلاً او يزيل بل غلب شق
مزيل كالصابون ونحوه لان الحجج مدفوع وعلى قولوا ان صبغ ثوباً بالماء يدبرها يصنع او حنك يمين وجعل الثوب او اليد الى ان تقاطر
ما وصافه طهر الثوب واليد وان زال النجاسة المرئية بالغسل مرة واحدة كفي ولا يوجب الغسل بها الزوال النجاسة وعند بعض المشايخ لا يبر
من الغسل بعد ذلك ثلث مرات وعند البعض مرتين ويشكل بما في التخصيس يجب فيه غرض غسل ثلثا يطهر الغسل يبق فيه رائحة الخمر لانه لم يبق اثرها فان
بقيت رائحتها لا يجهان يجعل فيمن المائعات سوى الغسل لان ما فيه من الخمر يخل حينئذ لان آخر كل ما سيدل على ان بقا رائحة الخمر بقيام بعض
اجزائها وعلى هذا يقال كل ما بقي فيه رائحة كذا في فتح القدير ولا يظهر لاشكال وجعلان الطهارة مع بقا رائحة النجاسة مما كانت تكون
الزوال شاتافي حسب الخمر ليس الزوال شاتافا تكون الغسل مرتين فافهم ان كانت النجاسة غير مرئية فبالغسل الى ان يغلب على طين الغسل ان يبق
من النجاسة شئ لان الغسل لا يخرج النجاسة فلا بد من المتكبر حتى يغلب الطين بخروجها وقد روي لك بالثبوت بان لم يصرف في كل مرة وفي الاخرة
بنام قوته وليتبر قوة الناسل حتى لو عصره الغاسل تمام قوته والقطع التقاط طهره من عصره منقطة رائحة الثوب طاهر وفي انزال الحمام عن
الامام ابى يوسف يطهر بصيب الماء عليه مرة بعد اخرى من دون الحصر في فتح القدير هذا الضرورة لئلا يتكشف المودة فلا يقاس عليه
الا يمكن عصره لئلا يتكشف بحيث لا يتقاطر وكذا الغسل ثلث مرات وقالوا في الجلد والحنك المجرى موق لئلا يبق رائحة وفي الاولاد اني يستعمل لئلا
لا تشرب لئلا يبق رائحة وفي كل مرة يطهر ويبرد في فتح القدير يكون النجاسة رطبة واما اذا جف في كالجديدة والحصى اذا نجس بحجرى عليه
الماء الى ان يتوجه نوالها والاجر او يقوم مقام الحصر وقالوا في البساط النجس اذا حصل في حجرى عليه الماء وليطهر المسالك كلها في فتح القدير
وان كانت الاولاد في التخذة من طين والقائها في النار جديدة لا يطهر عند الامام محمد ابدأ وكذا الجلد الذي دبح بجان نجس ويطهر
عند الامام ابى يوسف والحنطة التي تلجنت في الخمر لا يطهر عند الامام ابى حنيفة ابدأ وحيثي واللحم اذا طبخ في نجس لا يطهر من قبا لا
اذا كانت النجاسة خمر او بليقي في الخمر ويصير ما مضى كالخل فانه يطهر والذين اذا وقع فيه نجس فالمرى عن الامام ابى يوسف

ت
الغير

خمس

في النجاسة من غير الماء والنجاسة من غير الماء والنجاسة من غير الماء والنجاسة من غير الماء

حرم فكيفي ذلك ويجوز عموم الحديث ايضا مع عموم البلوى وقال الامام محمد لا يطهر الخفاف بالذلك صلا الا اذا اصاب بالشيء لان ما يشربه الخفاف
 لا تصل من رطوبتها نجاسته وان كانت داجرم لا يخرجها ذلك الجواب عنه ان هذا امر بعيد لا مجال للرأى فيه بعد ورود النص بغيره من عدم التوجع
 الى تولاه ويؤيده ما انتهى بين دخل الري واما غير الخفاف والصل فلا يطهر بالذلك لعدم ورود النص والنجاسة الداخلة في شئ لا يخرجها ذلك و
 اما الفرق فهو مظهر للثوب وغيره الذي اصابه المني خاصة لا غيره لما رويته ام المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها كنت افرك المني من ثوب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا كان يابس واسمعه او غسله فكيف الحيمدي اذا كان رطبا رواه ابو عوانة ورواه الدارقطني فغسله من غير شك كذا في
 فتح القدير وروى مسلم عن ام المؤمنين عائشة كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المني نجس عندنا وعند الامام
 مالك الامام احمد في رواية لما روى ام المؤمنين عائشة الصديقة انه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة وانا انظر الى اثر الغسل فيه
 وفي رواية عن سلمان بن يسار قال سألت عائشة عن المني يصيب الثوب قالت كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج الى الصلوة
 ولم ينظر الى اثر الغسل في ثوبه رواه الشيخان فجوآب ام المؤمنين عند مسئوليها عن حكم المني اذا اصاب الثوب بانها كانت تغسل ظاهره في غسل المني
 كان واجبا والامام يعقلم المسؤل عنده انه لو كان طاهرا لما غسل هو صلى الله عليه وسلم ولا غسلت ولا فكرت ولو جئت ما وجدته طاهرا
 فغسلت ما رواه الدارقطني عن عمار بن ياسر قال اني على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بزاز او ما في ركوة قال يا عمار ما تصنع قلت
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم باني ات دامي اغسل ثوبا من ثيبي اصابته فقال يا عمار ما تغسل الثوب من خمس من الغائط والبول
 والدم والعمى والمني يا عمار ما كنت تسمع ذم عبيتك ولا بول الذي في ركوة بك الاسوأ قال الدارقطني في سنده ثابت بن حماد عن عيسى بن زيد
 وهو ضعيف اجاب عنه في فتح القدير بانه وجد له نتائج فقدير روى الطبراني عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد هذا الحديث سنداهما والمطعن
 في علي بن زيد قد رجع في فتح القدير بان مسلما والحاكم رواه وقال الترمذي صدوق وقال الامام الشافعي واحمد في رواية فمما روي عنه
 اتباعه المني حار مستدل لما بان المني اصل الانبيا فكيف يكون نجسا وفيه ليس شئ ولو اقتضى هذا الطهارة لزوم طهارة الدم ونجاسته بما روى
 عن ابن عباس عنه عليه السلام انه سئل عن المني يصيب الثوب قل انما هو بمنزلة الخيط والبراق وقال نيك ان يسهه بخرقه ١٠ باذنه رواه
 الدارقطني والبيهقي وفي رفعه كلام قلنا ونحن نقول بكيفية الفرق سواء كان مخرقا او اخر او غير ذلك ولا بمنزلة الخيط طليس فيه ما يدل على الطهارة لعدم نجاسته
 ان يكون وجه الشبهة غير الطهارة وقوله وانما يكفك بيان حكمه لا بيان وجه شبهه مع ان الحرم قاض على البيع فانهم قال شمس لا يسهه ففرق
 المني بشكته لان الرجل يذني ثم يمشي الا ان يقال انه مغلوب بالمني مستهلك فيه فيجبل تبعه قال في فتح القدير هذا ظاهر اذا كان الواقع لا يمتنع الا ان يذني
 وقد طهره الشرع بالفرق يابس يلوهم انه معتبر لشرح المذني مستهلكا للضرورة انتهى ثم الفرق انما يكفي اذا لم يكن على راس الذكر لول بان التجاوز
 عن المخرج شئجي بالمجر او تجاوزوا شئجي بالماء واما اذا كان على الذكر شئجي بالبول فلا يكفي الفرق لان الفرق لا يكفي في البول واما المسح ببول
 الماء فطهر لليسف والركاة لا يداخلها النجاسة واما على نظير بول بالمسح واما غير ذلك فلا يكفي فيه المسح لانه يداخلها النجاسة فلا يخرج المسح واما المسح بالماء
 فلا يكفي الا في حوائج التصدد وسائر الجرح وحوائج الداء بول من غسله ونفض الى وصول الماء الى الحج الضرورة ولا ضرورة فاعلم انما النجاست

انما يكفي في حوائج التصدد وسائر الجرح وحوائج الداء بول من غسله ونفض الى وصول الماء الى الحج الضرورة ولا ضرورة فاعلم انما النجاست

تقطيع الارض والاجرة المفروضة على الارض والشجر القائم على الارض والجدران والمستف الا انه يشترط ان باب الاثر بالجنات ولا يطهر
غير ذلك وقال الامام الشافعي لا يطهر الا بصيب الماء وقد روى انس قال سينا نحن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاء امر الى مقام
يجلوس في المسجد فقال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدريوه دعوه فتركوه حتى بال ثم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم جاء فقال ان هذا المسجد لا يصلح بشئ من هذا البول واقدر انما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن او كما قال
صلى الله عليه وسلم قال امر رجلا من القوم فجاوبه من ما رثته عليه واد الشيطان فزع الشافعي ان قطيع الارض من الماء ونحن نقول
ان ثمن الماء لا يزيد الا زيادة في النجاسة واقتضاه لان هذا الشئ لا يزيد بل الشئ انما كان لما بقي اثر النجاسة بعد الجنات ليطهر
الجنات نعم لو ثبت انه صلى فيه بعد الشئ قبل الجنات لنفقه والدليل القاطع للشئ لنا ما روى ابو داود عن ابن عمر قال كنت في المسجد
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت حتى شابا وكانت الكلاب تبول وتقر في المسجد وكانوا لا يترشون شيئا فعلم من ان الارض يطهر من
رش الماء والا لزم كون المسجد نجسا مع اننا امرنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم بطلب المساجد وما الدابة فهو تطهير للحد خاصة لا غير لما روى
ابن عباس عنه عليه السلام ايما باب دى فقد طهر رواه الترمذي ورواه مسلم ونقط اذا دى الباب فقد طهر وخص منه لما هو خير من العيين وهو خير
لقوله تعالى اولم تحذروا فانه حرس والها راجع الى الترمذي والكلب في رواية الحسن عن الامام ابي حنيفة وفي مذهبه الشافعي راجع
ولا دى فطاهر ولا يجوز دابة والاحتياط به لكثرة ويدخل في عموم هذا الحديث جلود السباع وجلود مذبح الجحوش وقد روى مسلم عن
ابن عباس قال سالت عبد الله بن عباس قلت انما يكون بالمغرب ومعا البربر والجحوش قوتي بالكلش فذبحوه ونحن لا ناكل ذبا نجس وقوتي بالاستقاء
مما يكون فيه الوك فقال ابن عباس قد سالتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دابة طهور ما دلاخ ايمن من هذا الحديث
ان الجحوش ليس نجس مع ان يشرك ويدخل ايمن في النجس جلد الميتة وفيه خلاف بعض اصحاب الامام احمد وشيخنا ابا عن عبد الله بن حكيم قال انما
كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تنفوا من الميتة بايات البصير رواه الترمذي وابو داود والنسائي وفي صوته هذا الحديث كلام
عنه اهل الحديث وقدين بنده في فتح القدير ثم بعد تسليم صحة لائحة لم فيه لان الاله ابا سم لعلم المذبح كذا في الامانة ولنا في خصوص جلد
الميتة ما عن ام المؤمنين عائشة الصديقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان نتمتع بجلود الميتة اذا دبحت رواه الامام مالك و
ابو داود وعن سلمة بن ابي قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءني غرة فتوك على اهل بيت فاذا قرع بمعلقة فسأل النساء
فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ميتة قال دابة طهور ما رواه الامام احمد وابو داود والربيع جارية عن ابي الربيع ان الميتة يامر
عن الفساد وهو قد يكون بالتشخيص وبالتصديق بالادوية الاخرى كالقطر وغيره واهم الدابة عام في كل نوع منه فاما ما روى الامام احمد و
ابو داود عن ام المؤمنين عاتكة قالت مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من قريش وهم يمشون شاة لهم فقل الجار فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم طهر
الاء والقطر فلا تمل على شخصي من الدابة بالقطر كيف وافرو بعض افراد الامام الايض العموم ولا يصح والقبيل من السباع عنه بما قلين من العيين و
قال الامام احمد والقبيل كالجحوش من امما من عن عبد الله بن خالد عن قتادة عن انس بن مالك عليه السلام كان يمشي بمشط الساج رواه ابو داود وقد علم على قال

في باب ما روى الامام احمد ورواه ابو داود والنسائي وفي صوته هذا الحديث كلام
عنه اهل الحديث وقدين بنده في فتح القدير ثم بعد تسليم صحة لائحة لم فيه لان الاله ابا سم لعلم المذبح كذا في الامانة ولنا في خصوص جلد
الميتة ما عن ام المؤمنين عاتكة الصديقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان نتمتع بجلود الميتة اذا دبحت رواه الامام مالك و
ابو داود وعن سلمة بن ابي قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءني غرة فتوك على اهل بيت فاذا قرع بمعلقة فسأل النساء
فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ميتة قال دابة طهور ما رواه الامام احمد وابو داود والربيع جارية عن ابي الربيع ان الميتة يامر
عن الفساد وهو قد يكون بالتشخيص وبالتصديق بالادوية الاخرى كالقطر وغيره واهم الدابة عام في كل نوع منه فاما ما روى الامام احمد و
ابو داود عن ام المؤمنين عاتكة قالت مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من قريش وهم يمشون شاة لهم فقل الجار فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم طهر
الاء والقطر فلا تمل على شخصي من الدابة بالقطر كيف وافرو بعض افراد الامام الايض العموم ولا يصح والقبيل من السباع عنه بما قلين من العيين و
قال الامام احمد والقبيل كالجحوش من امما من عن عبد الله بن خالد عن قتادة عن انس بن مالك عليه السلام كان يمشي بمشط الساج رواه ابو داود وقد علم على قال

يعظم عنده ذهب الامام ابو يوسف لا يظهر انقلاب العين فلا يظهر الراد المذكور ولا يוכל الملح المذكور والغتوى على قول الامام محمد ولا يظهر وجود
 لان انطفئة نجس ثم يصير وما هو نجس ثم يكون علقته وهي نجسة ثم يكون مضطربة وهي طاهرة ثم حيوانا وهو طاهر وان العين الذي رتب الشاسع
 عليه النجاسة وجعل نجسا قد زال وحدت حقيقة اخرى وفرغ الشانخ على قول الامام محمد طهارة الصلوات اتخذ من الزيت النجس كذا في
 فتح القدير والطين المزوج بالطين النجس طاهر اذا كان التين مستهلكا الارض الطاهرة بالنجاسة والنجس الطاهر بالذك والتوب الطاهر
 من الفكر بالمنى والجذر الطاهر بالذباخ تشميسا وتزويجا اذا اصلها الماء ورجلت بل يوجد نجسا فيه روايتان عن الامام ابي حنيفة والغتوى
 على انه لا يوجد نجسا وهو طاهر جدا لان هذه الاشياء صارت طاهرة بها جمل الشايع مطهر اياه فبعد اصابته الماء ملاقات الطاهر بالطاهر
 فلا وجب عادة النجاسة والله اعلم باحكامه **فصل في الاستنجاء واداب قضاء الفضلات** يذكره ابن ببول مستقبل القبلة ولا يتكلم مستند
 القبلة في رواية وفي الاخرى لا بأس في الاخير وبه قال الامام احمد وروى قال الامام الشافعي لا بأس بالبول مستقبل القبلة والتكلم مستند
 في الجمان ولا يستقبل في البول ولا يستند في الصحارى والرواية الاولى هي المختارة وعليها الغتوى وجهه ما عن ابي ايوب الانصاري
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انعم الخياط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستند بربها ولكن شربوا او غلبوا واد الشيطان فالتسي
 عن الاستقبال للبول وعن الاستدبار للخياط وجه الرواية الثانية وهو مختار الامام احمد ما عن ابن عمر القيت فوق بيت حفصة بعض
 حاجتي فركبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقضي حاجتي مستندرا القبلة مستقبل الشام واستدل الامام الشافعي على عدم البأس في
 البنيان وحمل الحديث الاول على الصحارى وهذا ليس بشئ لان جواز الاستدبار في البنيان انما لوجود الحائل بينه وبين القبلة فالصحارى وب
 البنيان سواء وعدم الجواز في الصحارى لم يخل بالتعظيم للزوم التوجه الى جهة القبلة والحائل لغويته فالبنيان والصحارى سواء في
 ذلك ونحن نقول هذا من تمارض القول ونفعل والقول ما نأخذ عند تعارضهما كما نقرر في اصول الفقه فرجحت رواية حرمة الاستقبال و
 الاستدبار جميعا لذلك ولان احتمال الانحراف ادنى انحراف بحيث يخرج من مسامتة القبلة ثابت خصوصا من صاحب الوحي ولا يتميز عنده
 الرأى من يبيد فيجعل عليه دفعا للتعارض بخلاف حديث النبي فانه نص مفسر لا مجال لهذا التاميل فيه فانهم ويكره البول وتخلل الجمل فوق
 المسجد كراهية التحريم لان سطح المسجد حكم المسجد ونداء البطل الاعطاف بالصعود عليه لا يكره تلك فوق سطح بيت فيه مكان احد الصلوة لانه
 لم يأخذ حكم المسجد ويكره البول قائما عن الميزنيين عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وانا ببول قائما فقال يا عمر لا تقبل يا عمر لا تقبل قائما رواه ابن عمر
 وما ما روى البخاري فيقال قائما فقال محي السنة قيل كان ذلك بعذر العذر الذي كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال الشافعي كان الوجه
 لا يستطع منه القعود المستاء للبول وقد روى الحاكم من حديث ابن عمر قال قائما لوجه كان بباطن ركبته هذا هو الصحيح وقيل كان العذر ان النبي
 عليه وسلم بال في سبابة قوم ولم يكن هناك موضع القعود لكثرة النجاسة هناك عن امام المؤمنين ما يشبه الصدقية انما قالت من حكم النبي
 صلى الله عليه وسلم كان ببول قائما فلا تصدقوه ما كان ببول الا قاعا رواه الامام احمد والشافعي وهذا الحديث يدل دلالة واضحة
 على ان عادة النبي صلى الله عليه وسلم ببول قائما فكان في غاية السدرة بعذر ويكره الحديث في حال

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشافعي كان الوجه كان بباطن ركبته هذا هو الصحيح وقيل كان العذر ان النبي صلى الله عليه وسلم بال في سبابة قوم ولم يكن هناك موضع القعود لكثرة النجاسة هناك عن امام المؤمنين ما يشبه الصدقية انما قالت من حكم النبي صلى الله عليه وسلم كان ببول قائما فلا تصدقوه ما كان ببول الا قاعا رواه الامام احمد والشافعي وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على ان عادة النبي صلى الله عليه وسلم ببول قائما فكان في غاية السدرة بعذر ويكره الحديث في حال

فتنازل البول والغائط بما عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان بضربان الغائط كاستنئين عورتا متحدتان فان اشترى
 بمقتضى علي ذلك رواه احمد والبودود وشاخصا تفقوا على كراهية الحكم حال الاستنجاء حتى يفرغ عنه ويستنجي البول والغائط بالحجر اذا لم يجد
 تجا هذا النجاسة عن قدر الدرهم لم يستنج واذا خاف ذلك فغرض الاستنجاء بعد الحجر بالماء ما اشأ في نظامه لان إزالة النجاسة على هذا التقدير من
 بالمد والاول في البول لما مر من الحديث الصحيح استمر ثلثا من البول فان علمته عذاب القبر منه وفي البول احتمال الخرج فلا بد من الاستنجاء
 بالحجر الى ان يغلب على ظن الاستنجاء القطع ذلك الاحتمال في البول الاستنجاء بالحجر الزم وقد روي البيهقي عن مولى ام المؤمنين عمر قال كان عمر اذا بل قال
 تاوتني شيئا استنجي به فاننا ذكره العود والحجر او ياتي ما نطأ يسبح به او يسجد الارض قال البيهقي هذا صحيح ما في الباب كذا نقل الشيخ عبد الحق فيهم منه
 جواز الاستنجاء بالعود ولعله يكون بعض الاحكام كيشدكون جزا باما الاستنجاء بالغائط فقد مر انه على الله عليه وسلم استنجى بالحجر من الروضة و
 سفة الاستنجاء بالبول ان ياخذ الحجر بشماله ويصعد به يخرج البول من دون معاونة باليمين ويدم الاصلح حتى يسيل المخرج ويغلب على ظنه ان ان يخرج شئ
 من رطوبة البول ولا يلزم على هذا اساسا الا ان يمين التي عنه ولا الاستنجاء باليمين التي عنه فان لم يكن البول جازا لم يخرج فقدم استنجاءه
 المسنون والنسل بعده نذب طلبا لكمال التظيف والتشديد ذكره في كيفية الاستنجاء لما اكمل عليهم كسان ياخذ الحجر بيمينه وذكره بشمال
 وحركه الى الحجر ولا يحرك الحجر اليه لئلا يلزم الاستنجاء باليمين هذا تكلف ويدل على الاستعانة باليمين ولا صوب ما ذكرنا وقال الطيبي الشافعي انه من
 الاستنجاء باليمين مختص بالمدبر والى عن المس مختص بالذكر فلا اشكال في هذا تخصيص من غير مختص انتهى عن الاستنجاء باليمين عام وكيفية الاستنجاء
 من الغائط ان ياخذ الحجر بشماله ثم يقبل ويدبر به كذا الفصل مرة بعد اخرى الى ان يغلب على ظنه التطهير فان كان البراز كالا بمارم جازا لم يخرج فقدم
 حصل الاستنجاء والشدوب ان يعقب الاحجار الماء طلبا لكمال التظيف في المداية فلو دعا في فيه رجال يجعون ان يظهر وانزلت في رجال كانوا
 يتبعون الحجارة الماء قال في فتح القدير رواه الزايد ابن ماجة وفي سنده ضعف ولا يشترط العدد في احجار الاستنجاء بل يتجى باجماع القاء
 بها عندنا لان المقصد في الاستنجاء التظيف والعدد لثبوتها وقد مر من قبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ حجرا من رومية
 حين اتى بها ولما عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل من الحجارة فليوتر من فضل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج عليه واه ابو داود
 وابن ماجة والدارمي وقال الامام الشافعي لا بد في الاستنجاء من ثلثة احجار لما عن ام المؤمنين عائشة اصدقية عنه عليه السلام قال اذا
 ذهب احكم الى الثالثة فليذهب مع ثلثة احجار فان لم يجد منى عنه رواه الامام احمد والبودود والنسائي وعل المراد ان لا يزيد على الثلثة
 تحزرا من اللغو في الدين قال في المداية حديث ثلثة الاحجار متروك لكم فان اذ كان الحجر ثلثة احجار فليعمل تبيين الثلثة لانما
 ان الاستنجاء يحصل به واذ اجاز البول والبراز المخرج ولم تجاز الدرهم لم يستنج بالماء بعد الحجر والحجر في استنجاء البول الزم كما عرفت ان
 في البول مظنة الخروج ثم يظهر عند هذا العبدان مرادهم بالثلاثة الطريقة المسلوكة الواجبة لما عرفت ان النجاسة ان كانت اقل من
 الدرهم كرهة مصلوة معها كجب الاعادة في الوقت وهذا يؤيد بان الكراهية كراهية التحريم فان إزالة النجاسة التلبية بسبب زهوا ما في زماننا
 فالما رسته واجبة مطلقا لروى البيهقي عن ام المؤمنين علي ان من كان من جملكم كانوا يعبرون بهم او يتم شملطون تظنا فاجعوا الحجارة بالماء و

٣
 الخطوط

في ثلثة احجار من ثلثة احجار لما عن ام المؤمنين عائشة اصدقية عنه عليه السلام قال اذا ذهب احكم الى الثالثة فليذهب مع ثلثة احجار فان لم يجد منى عنه رواه الامام احمد والبودود والنسائي وعل المراد ان لا يزيد على الثلثة

الى الركبة وقال الامام مالك الفخذ ليس بعورة وحجتنا عليه ما عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبرز فخذك ولا تنظر الى فخذ حتى يروى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الفخذ عورة مدواها الترمذي كذا في جامع الاصول ثم السرة ليس من العورة عندنا والركبة عورة ومذهب الامام الشافعي على العكس وقد ورد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحت السرة الى ركبتيه عورة في فتح القدير رواه الدارقطني جبر من حديث طويل وفي مسنده سوار بن داود القيلي لكن وثقه ابن معين انتهى فكذا نص صريح على ان السرة ليست عورة واما دخول الركبة فلان الغاية غاية الاستقاطا لدلالة الغاية لتنازل الحكم بها ولما بعد ما وغاية الاستقاطا دخل في المنيا وبتدبر الحرة كلها عورة الا وجهها وكفها واما القدمان فتدري وى انها ليسا بعورة قال في الهداية هو الاصح وقال فيها في باب الكراهية ان القدم عورة لا يجوز انظر اليها عند الامام ابي حنيفة وعنه انه يباح النظر لبعض الضرورة عن ابن مسعود قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة عورة فاذا خرجت ابشرت بها الشيطان رواه الترمذي الا انه قد خرج منه ما في ابدائه الضرورة من الوجه والكف وفي فتح القدير قد روى مسلا عنه صلى الله عليه وسلم ان الجارية اذا حاضت لم يصلح ان يرى الا وجهها ويدها وبطن الاخذ وظهرها وما كان من الرجال عورة عورة منها واسوى ذلك من بدنها ليست عورة في فتح القدير روى البيهقي عن نافع ان صفية بنت ابي هبيرة حذتة قال خرجت امراة متجلببة متخمرة فقال عمر بن الخطاب ففيل له جارية فلذان رجل من اهل بيته فارسل الى حفصة وقال احسبك عليان تخمري هذه المرأة وتجليها وتشجها بالحصنات في نعمت ان اتبع بها الا حجبها الا من الحصنات لا تشبهوا الا بالحصنات قال البيهقي الا نمار عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب اتفق ثمة المرأة الحرة عورة لقوله عليه السلام التسبيح من الرجال تصفيق من النساء رواه البخاري في حديث طويل معناه فليحسن ان يسبحها كذا نقل في فتح القدير عن التوازي في فتح فيه على هذا ان لو قيل اذا جهرت المرأة في الصلوة سدت صلوة كان متجاعا من القليل من الكشف او في زمان قليل لا يفسد الصلوة وان كان يكبر لمكان الحجج وقد الكثير بالربع من العضو وقال الامام ابو يوسف الكثير ما زاد على النصف وفي النصف روايتان وقدروا الزمان قدرا يتايد في فيه ركن من اركان الصلوة وهما قاسا على الربع من الراس في السجود وخلق الربع من الراس في التحلل عن احرام الحج فالرابع على حكاية الكمال ومن رأى جانبا واحدا من الجوانب الاربع من الوجه يقول رأيت وجهه فدية احد الجوانب كروية لكل واكتشاف عضون عضوا العورة روية فالفخذ عضو ما بين السرة والعمامة عضو والذكر عضو ولاسه والاثنيان عضو ولاسه وقيل مجموع الذكر والاثنيان عضو قال في الهداية الصحيح الاول والاخير عضو والذكر عضو لا مجموعها كما قيل وفي فتح القدير الصحيح الاول وبطن المرأة عضو وظهر الحرة عضو وظهرها عضو واكتشاف رجب كل واحد واحد من هذه الاعضاء قد روى في فيه ركن من اركان الصلوة مفسد للصلوة واكتشاف اقل من الربع يكبره ومن لم يفسد فلذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلين احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء رواه الشيخان عن ابي هريرة لانه فيما ليس على عاتقه شيء قيل واكتشاف العورة ومن لم يجد ثوبا يدازي به العورة فليصل عيانا لان الصلوة

الصلوة في ثوب واحد من هذه الاعضاء قد روى في فيه ركن من اركان الصلوة مفسد للصلوة واكتشاف اقل من الربع يكبره ومن لم يفسد فلذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلين احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه شيء رواه الشيخان عن ابي هريرة لانه فيما ليس على عاتقه شيء قيل واكتشاف العورة ومن لم يجد ثوبا يدازي به العورة فليصل عيانا لان الصلوة

عن اسمعيل بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت وحافى نواحيه كلها ولم يصل فوقفوا رضاء ان هذا كان في حجة الوداع وحديث
ابن عمر عن بلال كان يوم فتح مكة وان صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول حازمة صلوة القادرين وان كانوا اقرب الي الكعبة
من الامام والامن كان في جانب الامام وتقدم منه الى الكعبة لان التقدم انما يظهر عند اتحاد الجانبين فلم يكن في جانب الامام الا يظهر تقدمه على الامام
ويصح صلوة ومن كان في جانبه ويكون تقدما لا يجوز صلوة وصلوة على سطح الكعبة جائزة لا شجاعة ولا شرف ولا كرامة انما هي العزلة والمكان
الحاذي الى عمان السماور ولد الوصل على جبل ابي قيس توجهوا الى الكعبة جاز صلوة وقد وجد منه التوجه الى هواء الكعبة لكن بكبره المصلي فوق الكعبة
لا يهاجمها ترك التعظيم ومن عجزت عليه الكعبة او اشتبهت في ليلة مظلمة او ما فان كان بجفيرة احد سال عنه يسأل لانه جنة من العلم والحق والحق والحق
هي جنة القبلة لما عن حارون ربيعة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة وسلك كل رجل منا على
جسالة فلما استبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فاني اقولوا نعم وجه الله زواه التردى وفي فتح القدير ضعف التردى
واخرون انتهى لكن اعتمد عليه المفسرون المعبرون وان ظهروا من جهة اخرى الا يبيد بان قبلة جنة القمري ومن لم توفاني ليلة مظلمة فحقري
القبلة وقمري من خلفه وكل صلى الى جنة القمري فالحال جنة الامام صح صلواتهم لان قبلة جنة القمري كل كانه صلى الى القبلة كما في جنة الكعبة
الامن علم بحال امامه لان عنده ان الامام الى غير القبلة فليس لان يهدي اقتداره فلما نيت الاقتدار فطلعت صلواتهم وكذا من تقدم الامام
لترك فرض المقام ومن كان خائفا من سخط اعداءه او كان في البحر على خشبية خافت ان يغرق لو توهم ما كان من ايضا لا يقدر على التوجه وليس
يجزئه من بوجه فصل الى اتي جنة قدر لان هذه الاعذار تجعله عاجزا عن التوجه فصار حاله حال من شتهت عليه القبلة لم يخرج بدفع
في الشرح كذا قالوا واشرا علم باحكامه **فصل** في النية النية شرط للصلوة لان الصلوة عبادة مخصوصة فاذا لم يتوهم فادات كونها عبادة
للحديث المشهور واذا فادات كونها عبادة فادات النفس للصلوة ولا بد من اقتران النية بقرينة الصلوة لانها لو تأخرت لم يكن ما قبلها عبادة ولو تأخرت
نقد اقدمت وقت الصلوة ونوى عند الوضوء ان يصلي الظهر مع الامام مثلا ولم يستغل بعد النية بالبر ليس من جنس الصلوة بحجة ان
لم يحضر وقت الدخول في الصلوة كفت تلك النية والمراد بالبر ليس من جنس الصلوة ما يدل على الغرض النية ان يريد بقلبه ان ياتي بصلوة يورث شر
تعالى بحيث ان سئل اجاب ببرية وان كان كجيش بحبيب بانكر لم يكن نية والتلفظ حسن في زماننا لانه اجمع للخط والنية في اول الصلوة يعني ان
لم يحضر في جميع اركان الصلوة والافضل ان يكون النية في كل ركعة من اركان الصلوة انه بشر تعالى بها اذ في مراتب حضور القلب في الصلوة
ثم الغرض لا يتبادر الى الالبية بخصوصه متعلقة بغيره من مخصوص بان ينوي فرض هذا الوقت لان الوقت موسع صالح لان يقع فيه هذا الفرض
غيره فلا بد من تعيين مجالات الصوم وان كان على ذمته لظهر الغائت ونوى في وقت لظهر الغائت ولم يصح لم يكن شارعا في واحدة منها
وتبين ان كان في الوقت سنة فهو ان ادرك الامام في التحدية ونوى ان كانت مقدمة الاولى فقد دخلت في الصلوة والا لا يصح وكما لا بد
من التعيين في اذا ذكر ذلك لا بد منه في القضاء فان كانت صلواته لا بد من تعيين بان ينوي ظهوره كذا واول ظهر في ذمته وان كان صلى
مقتدرا لا بد من نية الاقتدار لان صلوة لنفسه لا يبا صلوة امامه فلا بد من التزامه ونوى اني دخلت في صلوة الامام كفت ويكفي في النقل
نية اصل الصلوة لان ادنى درجات الصلوة النقل فاذا نوى اصل الصلوة فقد تحققت التحقق النقل ويكفي في الهيئت الرابطة النية المطلقة ونية

انقل في الصحيح ان النبي نزل اذ ابا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفة مخصوصة فاذا نوى اصل الصلوة او انقل فقد ادعى انقل بها
في محل مخصوص صابت سنة وتقالوا في الوقت فلا يقبل ان ينوي وتره في الليل ولا ينوي انه واجب لمكان الاختلاف بين الامة وان نوى
مع ذلك اذ الواجب صح اما عنده فظاهر واما عندها فقد لقي الوصف وهي مطلق النية وهي كافيته في اداء السنة فحصل في الوقت
على شرط الصلوة حتى لا يصح في غير الوقت لكنه بشرط الاداء والقبول الوقت يثبت الاداء وتأخير الصلوة عن وقتها غير كافي فقد قال الله
تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فكل صلوة وقت معين يكون التأخير منه كبريا وبطلان الاداء والتقديم عليه لا يصح فاول وقت
انظر من الزوال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فيه كما يأتي في حديثه يخرج آخره عند بلوغ الظل انما هو في وقت الا انهم
ولما اعم الى ضيقه في رواية في بعض شروح الهداية وعليه الفتوى وبه قال الجمهور الامة الثلاثة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر حين بلوغ الظل شكليا ياتي
في حديث جبريل وله مويدان ايضا كما عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر خمس مرتقة حيث يذهب الزايب الى العوالي
والشمس مرتقة ويصل العوالي من المدينة على اربعة اميال رواه الشيخان وفي رواية لها يذهب الزايب من ابي تبار عنه قال صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم العصر فلما انصرف تاه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انا خرجت والناوا انا نخب ان تنحصر يا قال نعم فقلت
وانطلقنا معه فوجدنا البحر ولم نخرج فخرجت ثم نعامت ثم طبع منها ثم اكلمنا قبل ان يغيب الشمس رواه مسلم وهذه الاعمال لا يكون عادة الا اذا كان الوقت
مستبها ما بعد بلوغ الظل مثلين واستدل له في الهداية باروسى الشيخان وغيره من اصحاب السنن عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
اذا اشتد الحر ابردوا بالصلوة وفي رواية اخرى للبخاري ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم وغاية الحر في تلك الدنيا عند بلوغ الظل
مثل القائمة فعارض حديث جبريل فيكون ناسخا لان كل حديث يتعلق بالاوقات فانه بعد حديث جبريل وهذه المعارضة بناء على شدة الحر في
ذلك الوقت ويجوز انه روى النسائي والبوداود عن ابن مسعود قال كان قد غلبت رجل من اهل مكة صلى الله عليه وسلم الظهر في اصيف ثلثة ايام
الى خمسة وفي الثلثة خمسة ايام الى سبعة ايام وخمسة ايام يكون اقل من الثلث فقد علم ان البرد تحصل اذا كان مثل القائمة خمس ايام فلا تأخر
حديث الايزاد حديث جبريل وقال في فتح القدير ان غاية الزم من استدلال الهداية ان وقت الظهر يبقى بعد بلوغ الظل مثل ولا
يلزم منه الانتهاء الى بلوغ الظل مثلين قاله بعض قاصر عن المدعى الا ان يقال انه صلح صلى في اليوم الثاني عند بلوغ الظل مثلين فهو
التعين للعصر من دون معارض فما قبل وقت الظهر انتهى وفيما قبله والاولى الاحالة على انه لا قائل يكون ما بعد بلوغ الظل مثل وقبل بلوغ مثلين
فافهم وقت العصر من الاول على المنزلة بين الى غروب الشمس لما روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من العصر فقد ادرک
العصر واه الجماعة واول وقت المغرب من غروب الشمس لان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب كما غروب الشمس كما في حديث جبريل اخر
وتعني عن ضيقه الشفق قال الامام الشافعي في القول الجديد وقت المغرب لا يقبل الا تسليع وهو قد لا وضوء والاذان وثبت ركعات لان
جبريل في اليومين صلى في وقت واحد ولنا ما روى مسلم عن ابي موسى في حديث طويل في تسليع الاوقات للسائل ثم اخبرنا عن حتى كان عند سقوط الشمس
وقد علمت ان كل حديث في الاوقات شك يكون معارضنا حديث جبريل كان ناسخا وحمل في الهداية على جبريل في وقت واحد في اليومين على الفصل
في حديثه فلا معارضة ثم الشفق عند غروب الشمس في رواية اسدين عمة بطلان الشافعي في القيل القديم وفي وقاية الرواية وعليه الفتوى

الى هذا يدل على ان آخر وقت الظهر اول وقت العصر واحدان آخر وقت المغرب اول وقت العشاء واحد زمانك وقت مشترك بقدر ما يسع اربع ركعات وهو مختار الشيخ الاكبر خاتم الولايات المحمدية قدس سره وتذكر حديث امامه جبرئيل عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انني جبرئيل عند البيت مرتين فصلى الظهر في الاولى منها حين كان في مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شيء من ظلمة صلى المغرب حين وجبت الشمس وافتقر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين بزق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى المرأة الثانية الظهر حين كان كل شيء من ظلمة كوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين كان كل شيء من ظلمة صلى المغرب لوقت الاول ثم صلى العشاء لآخر حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين اسفر ثم انفتحت جبرئيل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من تملكك والوقت فيما بين الوقتين رواه الترمذي وهذا الحديث يدل على ان اول وقت العصر مشترك بين الظهر والعشاء هو ذهب الشفق الاكبر قدس سره وهو في معنى الحديث ان وقت كل صلاة ما بين الصلوتين وهذا لا يستقيم في المغرب فان جبرئيل عليه السلام صلى المغرب في يومين في وقت واحد فلا وقت بينهما وايضا يكون وقت الانبياء ووقت الصلاة العامة واحدا مع ان الحديث يشير الى الانفراد في هذا التوجيه اما ان يكون الحديث بيانا للوقت الانفصل لم يعلم اوقات الصلاة انما علم الوقت المندوب مع انه وقع في رواية جابر بن عبد الله مواتيت الصلاة وظاهره تعليم المواتيت المفردة واما ان يكون بيانا للوقت المفروض فيمكن ان يكون الاحاديث المذكورة سابقا لاحد من مواتيت ومعارفتها اياه وتحتل ان يكون قول هذا وقت الانبياء اشارة الى الوقت الذي صلى فيه في يومين فهو الوقت الانفصل وقوله والوقت ما بين الوقتين معناه ان الوقت لم يفرق ما بين الوقتين الذين صلى فيهما في الاول فوقت الظهر ما بين صلاتي الاول والاول وقت العصر ما بين صلاتي العصر والمغرب المصلين فيه وقت المغرب والعشاء المصلين فيه وقت العشاء ما بين العشاء والفجر المصلين اذ لا يبقى وقت الفجر وهو معلوم بحرمة الصلاة بعد طلوع الشمس وعلى هذا التوجيه يكون الحديث مبيها لكل الوقتين المندوب والمفروض وهذا حديث آخر مثل حديث جبرئيل عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاه سائل يسأله عن مواتيت الصلاة فلم يرو عليه شيئا وقال امر الله فقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكدون بعضهم بعضا ثم امره فقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انقصف النهار وهو كان يعلم نعم ثم امرهم فقام العصر وشمس مرتفعة ثم امره فقام بالمغرب حين وقعت الشمس ثم امره فقام العشاء حين غاب الشفق ثم امرهم من الغد حتى انصرفت منها والقائل يقول طلعت الشمس اكدت ثم امره فقام الظهر حين كان قريبا من وقت العصر والاسم ثم امرهم حتى انصرفت منها والقائل يقول قد احمر الشمس ثم امره فقام حتى كان عند سقوط الشفق وفي رواية فصل المغرب قبل ان يغيب الشفق ثم امره فقام حتى كان ثلث الليل الاول ثم اصبح فدعا السائل فقال الوقت بين هذين رواه مسلم هذا بيان الوقت المندوب لبيان الوقت المفروض لا اتفاق الائمة على ان وقت العشاء لا يخرج بعد ثلث الليل واقاد الحديث ان تاخير العصر الى ما قبل ان يحمر الخيط كرهه وكذا تاخير العشاء الى ثلث الليل على ما هو مندوب وعلى ان وقت الفجر الى الطلوع كله كامل واشهره علم باحكامه قال بعض شائخنا القوم الذين لا ياتي عليهم وقت العشاء والعشاء عليهم واما هذا صاحب الكفر وهذا لان الشيء لا يثبت قبل

والتأخير والافتراس فلا يلحق في هذه الاوقات ويفسد الا عصر اليوم لان هذا الوقت آخر وقت الاداء للعصر بالنقص يجوز فيه الاداء والامساك
 كان وقتا والشأن بخلافه على ان لا يهيب لوجوب العصر عليه الجزاء الاخير وهو وقت ناقص فقدره كما وجب وهذا مبني على احتمال
 السببية من الجزاء الاول الى الاخير وفيه كلام طويل قد استوفينا في فوائده الرجوت شرح السلم وما سوى فرض الوقت لا يجوز ويفسد
 وان وجوب القضاء موسع الى آخر العمر فيمكن من الاداء في غير الاوقات المذكورة فلا يتحمل فيها النقصان مع امكان ادائها كاملة لان
 الفرض وجبت كاملة وسببها كامل وعلى هذا من صارا الى الناقص من العصر كما طهرت من الحيض بعد اجراء الشمس لم يصل في ذلك
 الوقت يجوز ان يقضيها في الوقت الناقص على ما اختاره الامام نجر الاسلام لانها وجبت ناقصة لعدم صحة الاضافة في حال كل الوقت
 فاداءها كما وجبت ولا يجوز تضاربها في الوقت الناقص على ما اختاره من الائمة لانه لا نقصان في الوقت لنفسه وانما النقصان في الاداء
 في ذلك الوقت للتشبه بعبادة الشيطان لا اقتران الشمس بقرن الشيطان فيجذب الكفار في ذلك الوقت فالواجب عليه كامل من
 كل وجه وان كان سبب وجوب الوقت الناقص لمقارنة الشمس بقرن الشيطان لانه اقضى الى لزوم الصلوة الكاملة وانما سقط الكمال
 في الاداء في حقه لعدم امكانه فلا يستقط في القضاء لا مكانه فلا يتلوى القضاء بالفعل الناقص وهذا بخلاف الاداء لانه لا يمكن الاصح
 النقصان او بالتأخير التحصيل الكمال ولا يلحق الثاني لان التأخير عن الوقت وقصوت شرف الوقت كبيرة فيتحمل النقصان في الاداء
 تحذرا عن هذه الكبيرة واختار للفتوى هو ما قال شمس الائمة هذا خلاصته التحقيق في هذه المسئلة وفي كتب القوم شغب كثيرين في كتب
 الاصول وان سئل المحقق بيقع بعضه في الوقت وبعضه خارج الوقت صحت لان البعض الناقص قد وقعت في الوقت فتعمل
 فيه النقصان بشرف الوقت وما هو خارج عن الوقت فهو كامل واقع في الوقت الكامل لانه وقت المغرب وهو كامل فلا وجه للفساد
 ما انفجر اذا وقع بعضه في الوقت وبعضه خارج الوقت فما وقع منه في الوقت وان كان كاملا لكن ما وقع خارج الوقت ناقص و
 لا يتحمل النقصان خارج الوقت لانعدام شرف الوقت فلا يصح الفجر اذا ادركت بهذا الوجه فان قلت فما تصنع بقول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من الفجر فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من العصر فقد ادرك العصر رواه الشيخان قالوا
 قد عارض هذا الحديث حديث النبي عن الصلوة في الاوقات المذكورة فتقاطعا وصرا الى ما قلنا كما قالوا وما ذكرنا في تقرير الكلام
 قد استخرجناه بعد حذف ما كان مورثا لكثير من الشغب وان طالعت كتب القوم علمت ما فيه من الحسن لكن بقي فيه خدشة لان
 النقصان انما يتحمل خارج الوقت لا مكان الفعل على الكمال من غير نقصان وهما لا يمكن الاتصاف بشرف الوقت بالكيفية وهو كبيرة
 محضه وان تحمل نقصان بعض الصلوة بتحصيل شرف الوقت في ابتداء الصلوة والشروع فيها فلا بد فيه لان الشروع جل الصلوة المبتدأة
 في الوقت المتممة خارج الوقت في حكم الاداء ورحمة بعباده ولا تعارض بين هذا الحديث وحديث النبي في الاوقات المذكورة ههنا لان النبي في اشياء
 غير المشروعية والصحة والمنوعة من جهة الوصف وهذا الحديث لا يدل الا على الصحة فلان التعارض حتى يوجب لتقاطعا الصلوة المودة على هذا
 الوجه صحة مستقطعة للفرض كما يقتضي هذا الحديث وما تخم بايقاع بعضها في الوقت المذكور ان كان محكما يقتضي النبي وما عن النبي
 انما كان الرجل في صلوة الفجر فظلم الشمس فليد في المكن الذي ظلم فيه الشمس فيحسب تمام صلوة يكون العمل بالحيثين وهذا كان مقينا لكن يلزم عليه

لا ركان عن حالها وهو انما هو في هذه المداومة خارجا عن الصلوة ولا يشترط ما اوجبه من الاركان الصلوتية فيلزم عدم توالي
 الاركان الصلوتية انتهى منه وان كان هذا اطلاقا لركن الصلوة في نوني الصلوة في هذه المداومة فقد وقع بعض الصلوة في الوقت المذكور واذا علمت ما قلنا
 فقد علمت ان الاشبه ما عليه الامام احمد من صحة صلوة الفجر الموقوتة ببعضها في الوقت وبعضها خارج الوقت قد قررت ما عندي في هذا المقام
 ما شهدنا علم بالحكامه وهذا الذي ذكرنا ما هو في عصر الفجر وما الصلوات الا اثلاث اربع بعضها في الوقت وبعضها خارج الوقت وصحت بلا شبهة
 اتفاقا لان الكل واقعة في الوقت الكامل لكن ان فعل على هذا الوجه مما لا يحد بتعويت شمس الوقت في بعض الصلوة ويكون هذه الصلوة
 المداومة على الوجه المذكور في حكم المداومة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ارك الصلوة رواه
 الشيخان ثم الامام الشافعي اخذ بظاهر الحديث وقال من ادرك اقل من ركعة لم يدرك الصلوة بل يكون في حكم القضاء بحديثنا من
 ادرك الجزء الاول في الوقت وان كان اقل من ركعة فقد ادرك الصلوة بدلالة هذا النص ثم يقول هذا لا يمكن ان يفرغ عليه ما قلنا المتنا
 الثلاثة ان من صاها بها في آخر الوقت الذي لا يسع لصلوة كما انفس ظهرت فيجب عليه اداء الصلوة فيترتب عليه القضاء ان لم يوجد خلافا لمام
 زفر زعمانه ان الاداء غير مقدور عليه والقدرة شرط التكليف فلم يجب الاداء فلم يجب القضاء وذاك لانه يمكن منه ان يوقع ابتداءه في
 الوقت ويتم خارج الوقت وهذا الذي نحون الاداء في نظر الشافعي يجب عليه هذا النحو من الاداء فيترتب عليه القضاء لانه مقدور منه وقد ادرك
 سبب فالجواب الاخير ما هو بسبب لاجباب الصلوة على هذا النحو لا لاجباب فعلها في الجبر والآخر حتى يلزم التكليف بغير المقدور وهذا وجه وجبه لهم
 لكن لا يتم في الفجر على رأيهم لانهم لا يجوزون اداء الفجر على هذا النحو وما على مذهب الامام احمد قال امر صلاتا ما قال بعض السبب
 والآخر من الوقت نفس وجوب الصلوة لا وجوب الاداء ونفس الواجب لا يقتضيه المقدور كما في البناء وتترتب عليه القضاء فغيره
 ان نفس الواجب انما يكون فيما يكون اداؤه ممكننا وليس الاداء بينهما مكنا فنفس الشيء يكون في الذمة بخلاف التام فان الصلوة منه
 ممكنة في زمان النوم وان لم يمكن بشرط النوم وكذا ما قالوا ان القضاء قد تترتب على وجوب جزء من الواجب كما في النفل اذا انفسد
 بالشرع انما يجب الجزء الاول ولو هو بوجوب القضاء اذا انفسد بادراك الوقت ههنا يجب الجزء الذي ليس عليه ان يشترع
 انما جعل الوقت سببا لوجوب مجموع الصلوة لا لوجوب اجزائه الا في ضمن الكل فلا يجب الوقت جزء منها اصاله الا في ضمن لاجباب
 الكل واجباب اكل غير ممكن في النفل انفسد كان الواجب مجموع الصلوة لان الاتمام كان واجبا فيمكن ترتب القضاء وان كان
 وجوب الاتمام لصيانة المودى عن البطلان ولا يمكن القول بوجوب الاتمام فيما نحن فيه في الوقت لعدم امكانه فلا يتم الكلام الا باستعمال
 ما ذكرنا وما قال اكثر المشايخ ان شرط وجوب الاداء القدرة المتوجهة وههنا يتوهم تعلق القدرة باتساع الوقت بايقاف الترتيب
 الاداء بهذه القدرة المتوجهة ليرتب عليه القضاء كما في الجواب عن المسألة بوجوب الترتيب الكفارة فغيره كما قال الشيخ ابن العام ازجبل
 وهذا لان شرط التكليف امكان وقوع الفعل بقدرته المكلف في السادة والفعل في الوقت الاخير غير ممكن امكانا عاويا فلا يجب الاداء
 لا قضاء شرط الوجوب فلا تترتب القضاء فاقم صلوة الجنازة التي منى في هذا النص وكذا سجدة التلاوة لانه في معنى الصلوة قل في الصلاة
 اذا حضرا الجنازة في الاوقات المذكورة وقرا آية سجدة في تلك الاوقات ان اداها في تلك الاوقات صح لا كرها لان خطاب صلوة الجنازة وما يتوجه

عند الحضور وهو وقت ناقص فان ادعى فيها نقداً دى كما وجب وكذا خطاب سجدة التلاوة قد توجه وقت قراءة آية السجدة وقد قرر
 في الوقت المذكور فاذا ادعى في الوقت المذكور نقداً دى كما وجب انما الكراهة فلا مكان التحريم عن هذا التقصيص بالاولى في وقت آخر واما
 اذا حضرت الجماعة قبل هذا الوقت او قرا آية السجدة قبل هذا الوقت فلا يصح في هذا الوقت كل منها التوجه بالخطاب بها بالاولى في
 الوقت الكامل هذا كله على ما بينا وقال الامام شافعي لا يكره الفرض في هذه الاوقات ولا النقل في مكة ولا النقل يوم الجمعة وقت الاستسوار
 وافتة الامام ابو يوسف في الاخير واستدل في الفرض لقوله صلى الله عليه وسلم من تام عن صلوة او شيئا فليصلها اذا ذكرها رواه
 الشيخان وهذا ما تميمه لو كان اذا قرأنا العموم لازمة كقوله وان كان للشرط لمحض فلا لعدم عموم اذا في الوقت واذا شتمرك بينهما عند المؤمنين
 وهو الخبر للامام ابي حنيفة كما بين في علم الاصل وحيد في الحديث من تام عن الصلوة او شيئا فليصلها على وجه يصح في العمران ذكرها
 فان ذلك في الوقت الذي يؤدى فيه وقت لتلك الصلوة فلفظ ذلك إشارة الى الوقت الذي يؤدى فيه وهو وقت من العموم يجوز
 فيه الاداء وليس إشارة الى وقت التذكير واجاب الشيخ ابن العام بما رفته هذا الحديث الحديث النهي عن الصلوة لان الخاص يبارز
 العام ولا يخصه الا اذا كان مقارنا على ما هو صلنا في التعارض فيعدم الحرم على المبيع واما على اصلنا فما في ان كان هذا الحديث
 خاصا في صلوة الفرض وحديث النهي عاما في الصلوات كلها لكن هذا الحديث عام في الاوقات وحديث النهي خاص فيها فان
 خصصوا حديث النهي لصلوة النقل ياء على ان الخاص يخص عندهم مطلقا فنقول بجواب ان تخصيص هذا الحديث بالاقاات
 لا يكره منه لخصوص حديث النهي بها بناء على ذلك الاصل فما وجه الترجيح ويقول هذا الجسد لا معارضة بين الحديثين لانه من البيهق
 ان المراد بقوله فليصلها فليصلها على وجه يصح لا ترى ان لا يجوز الصلوة في زمان الحيض وان تذكرت فيه فالمراد فليصلها بوجه يصح او في وقت
 يصح فيه وحديث النهي عن الصلوة في الاوقات المذكورة موجه موجب لبيان الفرض في هذه الاوقات عندنا فلا يشمله قوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم فليصلها فلا تعارض وان جنى على ان الوقت المذكور غير مقسود فلا بد من اثباته وقد كنتم تثبتونه بهذا الحديث وهو موقوف على شموله وهو
 مبني على عدم الافساد فلا يخلو عن المصادرة واستدل في تخصيص مكة باروسي ابو ذر قال وقد صعد على درجة الكعبة من عنبري فقد غشي
 ربي لم يفرني فانا جند سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بكعبة وآتدل
 له وللامام ابي يوسف في تخصيصها وقت الاستسوار يوم الجمعة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره الصلوة نصف النهار
 الا يوم الجمعة قال ابن جهم تسع الايام الجمعة رواه ابو داود وهذا الاستدلالان انما يتان اذا كان في الشئ حكم بالعبارة اما اذا لم يكن كما
 عند بعض المحققين فلا لان الجواز حينئذ بالاصل فلا تعارض النهي وان كان فيه حكم بالاشارة كما هو المحقق في شأنا في الاستثناء فلا ان العبارة
 متقدمة على الاشارة عند التعارض واجاب الشيخ ابن العام بان بدين الحديثين معارضة حديث النهي والحرم راجع عن المعارضة
 فيكره النقل بعد العصر وبعد النجى لما قال ابن عباس شهد عندي رجال مريضون وارضاهم عندي عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن الصلوة بعد الصبح حتى يشرق الشمس وبعد العصر حتى يغرب رواه الشيخان وشهدوا ابي هريرة في الصحيحين رواه معاذ بن ابي انس في
 نعم هذه الروايات مع قول ابن عباس شهد عندي رجال مريضون فيفقد القطع وروى الامام مالك عن السائب بن يزيد انه رأى عمر بن الخطاب

يعني التكليف في الصلوة بعد العصر وروى ام المؤمنين عائشة الصديقة ركتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعها صلوا ولا عليا ركتان قبل صلوة
الصبح وركتان بعد العصر ورواه الشيخان فيمن جواز الصلوة بعد العصر بهذا الحديث الجواب ان هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم فقد روي
ابوداود عن زكوان مولى ام المؤمنين عائشة الصديقة حديثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين فروي عنها ابو اسحاق
ويحيى عن الوصال ولا بأس بان يصلي في هذين الركعتين قضاء الفريضة ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنازة في البداية لان الكراهة في هذه الاوقات
الاصل من الفرض ان يكون الوقت من بعده كالمشغول به لا معنى في الوقت فلم يظهر في حق الفرائض وكلم عليه في فتح القدير انه لا تعليل معارض
لنص لان الصلوة في النص عامة وقيل يكفي في اخراج القضاة عن الفساد والعلم بان النية ليس بمعنى في الوقت واما اخرجه من الكراهة
نفية ما سبق انتهى وتحقيق هذا مع القول بعموم النية ان النية عن الافعال الشرعية فيفيد الصحة فالنية عن الصلوة في هذين الوقتين
يفيد كونها مشروعية في نفسها فيصح ويكره كالصلوة في الارض المخصوصة وليس النية منها نقصان في الوقت كما في النية وقت الطلوع
والغروب لان ذلك الوقت وقت العصر او الصبح وفيها يصح العصر والصبح بلا كراهة فالمدعى في هذا الوقت غير ناقص في نفسه اما النقصان
بمرض وصف آخر لا جلا للنية وان لم يعلمه مخصوصه والنقصان لا يهل عروض وصفه لا يوجب الفساد كالصلوة الموقوفة من ترك
واجب والصلوة في الارض المخصوصة فاعلم ويكره الصلوة بعد الغروب قبل المغرب لان نية تأخير المغرب وحسب ان يطول فتقع المغرب في
الوقت المذكورة وروى الامام ابو حنيفة عن ابراهيم النخعي انه نهى عنها وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم والاباء وعلم لم يكونوا يصليونها هذا
وقد روى عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا قبل المغرب ثم قال صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء خشيتان قد رواها
التاس سنته رواه البخاري ورواه ابو داود صلوا قبل المغرب ركعتين وباقي الاوقات بما عداها وعن انس كان المؤذن اذا اذن قسم
ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يذكرون السور حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم بهم كل ذلك ليعلمون ولم يكن بين الاذان والاقامة
شيء اخرجه البخاري وروى في رواية ابن عمر لم يكن بينها الا قليل روي عنه عن عائشة بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اذن على عبد
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها وخصص في الركعتين بعد العصر ورواه ابو داود وهذا الحديث لا تارض حديث عبد الله بن مسعود
انما تارض حديث انس لانه روى الصلوة في المسجد ولو كان الصلوة في المسجد لروى ابن عمر ايضاً وقد اطال الكلام هنا في فتح القدير
في الجواب راشبات رجحان رواية ابن عمر ولم يأت بشيء من ذلك ولذا لم تذكره ومن شاء الاطلاع عليه فليرجع اليه في المسائل فثبت بما مر
انه نهى عن الصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس لان غروب الشمس غاية النية فيها وراء الغاية ينتفي النية فيلزم جواز الصلوة قبل المغرب نفياً
ما بين ان بعد الغروب جواز صلوة لعلها هي صلوة المغرب فتأمل ويكره التثقل بعد طلوع الفجر قبل الفريضة سوى الركعتين لانهم ينقل من رسول الله
صلى الله عليه وسلم واصحابه التثقل قبل الفريضة سوى الركعتين والله اعلم بالحكمة **فصل** في الاذان والاذان ليس شرطاً للصلوة نفسها
ولا كونها اذاناً كمن سن تقديمه على الصلوة فاشبه بشرط وهو سنة مؤكدة وعلم للمدين حتى لو اجتمع اهل بلدة على ترك الاذان قولوا عند الامام
محمد عن الامام ابي يوسف حبسوا وغدروا وفي فتح القدير لا خلاف بينها بل قولوا اولاً للجس والاشتباكة فان ابوا تسليم انفسهم قولوا وعليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

لان الاذان للاعلام ولا حاجة اليه قبل الوقت لعدم وجوب الصلوة قبله وعن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤذن حتى تستبين
 لك الفجر كذا روى عنه عمار بن ابي ابيدود عن ابن عمر بن الخطاب عن بلال بن رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ينادي الا ان يعبد قد نام و
 قال الامام الشافعي يجوز اذان الفجر قبل طلوعه من ثلث الليل او في النصف الاخير وبه قال الامام ابو يوسف واجتج ياروسى الترمذي عن حمزة
 ابن حبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتكلم من سجدكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل في الافق ولا حاجة في بلدان
 هذا الاذان لم يكن للصلوة قبل الفجر ولذا كان في شهر رمضان ولذا بين ان هذا التفسير فلا يتكلم من سجود وقيل لا يقاطع النائم في يمينه من عذات
 ليستعلوا بالعبادة ويعاد الاذان ان يؤذن قبل الوقت قال الترمذي ان يؤذن في الميزان بليل فامره عمران بن حصين لا يؤذن وروى ابو داود وغيره
 التثويب في الفجر خاصة دون سائر الصلوات لما عن بلال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تثويب في شيء من الصلوات الا في
 صلوة الفجر رواه الترمذي والتثويب ان يقول الصلوة جاسمة وهذا الاعلام بعد الاعلام ويكون لكل ما تارفعه للاعلام وتحسن المتأخرون
 التثويب للصلوة كلها بظهور التواتر بين الناس وتكسب بين كل اذان واقامة الا في المغرب عنده لئلا يلزم تأخير المغرب قالوا يكسب جلسته خفيفة
 كما بين الخطبتين لانه لا بد من الفصل بين الاذان والاقامة والوصل كرهه ولا يعتبر في مسكته لانها توجب بين كلمات الاذان فلا بد من جلسته خفيفة
 كما بين الخطبتين وقال الامام الشافعي لا بد من الفصل بقدر ما يصلي ركعتان بين اذان واقامة كل صلوة لما عن عبد الله بن مسعود بن كل
 اذنين صلوة من كل اذنين صلوة ثم قال في التثنية لمن شأ رواه الشيخان قال في البداية قال يعقوب رأيت ابا حنيفة يؤذن في المغرب
 ويقيم ولا يكسب وهذا فيقيدانه لابس ان يؤذن ويؤم رجل واحد ويثني للمؤذن ان يؤذن بظهر تام لما عن ابي هريرة لا ينادي بصلوة
 الاثني روى الترمذي ورواه مرفوعا ايضا بهذا اللفظ لا يؤذن الا متواليا قال الترمذي الاول اصح فان اذن محدثا جاز لانه
 ذكر لا يشترط فيه الوضوء كالقراءة ويكره ان يقيم محدثا لئلا يلزم الفصل بين الاقامة والصلوة ويكره التأذين جنبا وفي التأذين محدثا
 روايتان لان الاذان وان كان ذكر لكن له شيئا بالصلوة فيتحلل الحديث لخفة ولا تحلل الجنابة لغلظها فيكره مع الجنابة ويعاد ان
 اذن جنبا في اصح الروايتين لغلظ الجنابة ولا يعاد ان اذن محدثا لخفة الحديث ولا يعاد الاقامة في الوجهين لعدم جواز تكرار الاقامة وان
 اذن المرأة يعاد يقع على وجه السنة واذانها قولان صوتها حرة كما تقدم ويكره تحريمها اخذ الاجرة على الاذان لما عن عثمان بن ابي العاص قال
 ان اخراجهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا رواه الترمذي ويستحب ان يكون المؤذن عالما ما سئله
 لا يكون فسقه ظاهر لما عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن خياكم ويؤكم اقركم رواه ابو داود ويثني ان يكون المؤذن
 والقيم واحدا الماروي زهير بن الحارث الصدي قال قال مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤذن في صلوة الفجر فاذا نزلت فاراد بلال ان يقيم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان احاصد اقد اذن ومن اذن فهو قيم رواه الترمذي والمسافر يؤذن ويقيم لما عن ابي حنيفة قال ائتم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وصاحب لي فلما اردنا ان نقاتل من عنده قال لنا ان احضرت الصلوة فاذا راقيا وليؤكما اكره كما رواه الشيخان وان اكلت
 المسافر بالاقامة جاز لان الاذان لا تحتمل التأخير والرفقة وان كانا فاضرون والاقامة لا علام الا فتتاح لما عن زهير بن جهمان الرقة لهما

وقد وقع اثر ابن عمر قد روى نافع ان ابن عمر كان لا يزيد على الاقامة في السفر الا في الصبح فانه كان ينادي فيها ويقول اللهم الذي
 يستجمع اليه الناس رواه الامام مالك فان كان صلى في البيت ليصلي باذان واقامة ليكون الاداء على هيئة الجماعة وان تركها جميعا جاز في
 الصلاة يقول ابن مسعود اذان الحكي يكفيننا نداء في الفجر وان صلى بالجماعة لا بد من الاذان والاقامة في فتح القدير روى ابو يوسف عن الامام
 ابي حنيفة في قوم صلوا في المصر في منزل واكتفوا باذان الناس اجزاءهم وقد اساءوا وجوب على مستمع الاذان اجابة المؤذن مثل ما قال المؤذن
 الاعتماد على طين تعييل مثل ما قال ويقل لاهوال ولا قوة الا بالله فعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما قال ثم صلوا على صلوة صلى الله عليه وسلم ثم سلوا الله على الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من
 عباد الله واذا كان اكون انا هو من سأل بي الوسيلة حلت عليه الشفاعة رواه مسلم وعن امير المؤمنين عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا قل المؤذن الله اكبر فقال الله اكبر ثم قال الله اكبر فقال الله اكبر ثم قال الله اكبر فقال الله اكبر ثم قال الله اكبر فقال الله اكبر
 ثم قال حي على الصلاة قال لا اله الا الله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر ثم قال الله اكبر ثم قال الله اكبر
 ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله ثم قال لا اله الا الله ثم قال لا اله الا الله ثم قال لا اله الا الله ثم قال لا اله الا الله ثم قال لا اله الا الله
 سوى الميعتين لان هذا خاص فسر وقعب عليه الشيخ ابن الهمام ان هذا لا يساعده عليه اصولنا لان الخاص اذا عارض العام وجعل
 التاميم لا يكون الخاص مخصصا للعام ثم يد عليه ورد وتفسيره ان حديث قولوا مثل ما قال يفيد وجوب قول مثل ما قال وهذا الحديث
 لا يفيد الوجوب بل فاته الاستحباب واذا اقتضى نص وجوب امر والاخر استحبابا لم يقامه في العمل بالنص مقتضى الوجوب فاذن قد ترجح
 حديث قولوا مثل ما قال فيعمل به وبعضهم جمعوا الاصلين او الجمع بين الواجب المندوب ثم الاجابة تسقط عنها كان المستمع في السجدة
 ليس الاذان في حقه الاذان لان الاذان لطلب الحضور وهو حاضر فلا طلب وان كان المستمع قد صلى لا يجب عليه الاجابة ايضا لانه ليس
 لطلبه وان كان المستمع مستغفلا بقراءة القرآن ففيه قولان للمشائخ والاحوط ان يتوقف في القراءة ويجيب **فصل** في صفة الصلاة ولان
 اول مقدمته استخرجتها من القواعد الشرعية الخفية الصلوة وغيرها من العبادات لها حقيقة شرعية اعتبارا بالشايع واعتبار وجودها و
 جعل لها اركانها وهي داخلية في قوامها اذافات واحدها فالتكليفية ودرع تلك الحقائق اسماء وشغل الالفاظ اللغوية استعارة
 ثم صار عرفا للشايع وجعل وجود تلك الحقيقة متوقفا على اشياء اذافات واحدها بطل وجود تلك الحقيقة وخرجت عن بقية الامكان حتى
 لا يكون ما يرى في المحس بدون تلك الاشياء فردا للحقيقة ورتب على تلك الحقيقة ثوابا في الاجل والعبادة بايقاع تلك الحقيقة في البعدين و
 جعل عدم اتيانها سببا للعقاب قال اول يسمى مرضا واخلينا في اصطلاحنا معشر الخفية والشايع في الاشياء الموقوفة عليها شرطه في الغرض
 خارجية وبالجملة انهم يسمون الاركان والشرائط في الغرض وجعل الشايع اشياء ممكنة هذه الحقيقة بحيث اذا قارنت تركها في حقيقة حذرت وسبقت
 للثواب العظيم من ثواب الايمان بتلك الحقيقة محروقة عنها وهذه الكلمات ثلثة انواع منها ما هي في نفسها لو تركت استحق التارك
 عقابا بالتركها لا عقاب ترك تلك الحقيقة بل ثواب بان يات تلك الحقيقة ويسقط الفرض وانما يطالب بان يات هذه الكلمات
 في تلك الحقيقة فتلك الحقيقة شرط لاداء هذه الكلمات وهذه الكلمات ليست شرط لاداء تلك الحقيقة وليسمى هذه الكلمات طابعات لا يفوت بقواتها

حقيقة ما يفوت كما أنها ذاتها في تلك الحقيقة من غير أن يتبين تلك الحقيقة مجردة عنها وينال بها قريبا خاصا إلى الله
 كصلوح أن يكون خفيا في دار الجزاء وصاحب شهادة قوية ويكون تركها سببا لاستحقاق السارة دون التعذيب بالنار والنافع
 نيل الدرجات والقربا الخاص ويسمى هذه المكملات سننا ومنها ما يكون اتيانا مزيدا في الثواب ولا يكون تركها سببا لاسارة ولا للتعذيب
 ويسمى مندوبات ومستحبات وسننا زوائد وتلك الحقيقة الشرعية محملة في الفرائض من الشروط والأركان والمكملات الواجبة والمستحبات
 والمندوبات لا يعلم إلا ببيان الشارع وذلك كالحقيقة الصلوتية لما شرطه وأركان يسمى فرائض ومكملات واجبة وسننا ومندوبات
 والصلوة محملة في ذلك كله ومنها رسول الله صلى الله عليه وسلم باتم وجهه والبيان لا يجب أن يكون مقطوعا كما بين في حسم الأصول
 والبيان قد يكون بالكتاب لبعض وقد يكون بالسنة القولية لبعض الآخر وقد يكون بالسنة الفعلية إذا اقترنت قترية على أن الفعل
 منافعه للبيان فما سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الحقيقة الصلوتية لا توجد بدونها فشرطه أن بين أنه مع ذلك داخل في الحقيقة فركن
 سواء كان هذا البيان مقطوعا بثبوت من كتاب أو سنة متواترة أو مشهورة أو ظني الثبوت كإخبار الأئمة قطعي الدلالة كالنقل المفسر أو
 ظنيها وإن وجد الأمر بشئ في الصلوة ولم يبين أنها يفوت بفواته ولم يدل قترية على أن الأمر لبيان ركن أو شرط فلا ثبت بهذا الأمر
 إلا الوجوب سواء كان الأمر مقولا بأخبار الواحد أو يكون متواترا كتابا كان أو سنة فمما ظاهرا الفرق بين الواجب والفرع هو هذا الذي
 ذكرنا لا ما يتوهم من ظاهر كلام فتح القدير أن ليس بينها امتزاجا إلا بان الثابت بالمتواتر طلبه فهو فرض ركن أو شرط وما لا حاد وان ثبت
 على الدخول فهو واجب فما يغفلان عندنا لا عند الله تعالى إذا اقتصرت بالقطع والظن عندنا لا عند العليم الخبير وبذا غير صحيح لأن التقدير
 عند الكل أن بيان الجمل قد يكون ظنيا ولا يظنن اليقين المطلوب علينا صلوتين صلوة أركانها مقطوعة وصلوة أركانها مظنونة فإذا ثبت
 بالفرائض سقطت الأولى بقيت الثانية لأنه لا تكليف لنا إلا بالحقيقة الصلوتية المشتملة على الأركان لا غير ومن بعد التكليف فليس
 البيان بل يكاد يكون مخالفا للجماع بل الحق أن الأمور من قبل الشارع بصلوة شتملة على الأركان والواجبات والأركان إنما
 ثبتت ببيان الشارع الركنية والواجبات إنما ثبتت بمجرد الأمر واليجاب من دون بيان جعلها أركانا وبالآتيان مع تركها تحقيق
 إلا متشال بالتكليف بالصلوة ومن بقي عليه ثم ترك الواجب فالأركان والواجبات مفترقان عند الشارع وإذا وجد الموانع دلت
 على السنية وإذا وجد الفصل جدينا أو أحيانا بدون الموانع أو قول دال على ناطة الثواب فمسبب على المندوبية والسنية إذا لم يتبدوا
 إلى المكملات الواجبة لم يفرقوا بين الأركان التي يفوت الصلوة بفواتها وبين الواجبات التي لا يفوت بفواتها وجعلوا كلا القسمين
 أركانا ولم يمتدوا إلى أن الأمر إنما يفيد الوجوب وما كون هذا الواجب شرطا أو كناية في الصلوة بفواتها فامر زائد لا بد منه وليس
 ولم يعلموا أن كل حكم شرعي مدرم فيه دليل يجب انتقاره فمذهبه هو ما عث على وقوع الاختلاف بيننا وبينهم فظهر لك أنه ملاذق نظر الحقيقة
 شكرا سر تعالى سبحانه وأوصلهم إلى فهم الحقائق التي تمتد بها فنقول فرائض الصلوة منها تكبيرة الافتتاح ليقوله تعالى وربك فاعبد وما كانت
 تكبيرة الافتتاح موجبة الدخول في الصلوة كانت فرضا كما يدل ما عن أمير المؤمنين على كرم أسد وجهه ووجه آد الكرام قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور وتجهيزها التكبير وتجليها التسليم رواه أبو داود وأبو داود الترمذي ثم أكثر مشافها فمما إلى أن تكبيرة الافتتاح

قراءة الفاتحة ونحن نقول ان قوله تعالى فاقروا يتيسر من القرآن نص حكم بالاطلاق قراءة القرآن وتعيين الفاتحة بطلان هذا المطلق
 وهذا لا يصح خبر الواحد فلا بد لحسن الخبر على الكمال لئلا يلزم ابطال النص القرآني بخبر الواحد ثم قد وجدنا في بعض الروايات لهذا الخبر
 ما يقطع به ان المراد بقراءة الكمال فاقروا في سورة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بها باسم القرآن فهو خير ارجح من غيره ما سلم
 كون الصلوة خداجا غير تام لا يتلوا في الصحة فترك قراءة الفاتحة وجب نقصا ثاني الصلوة ولا وجب فسادا فلا يكون ركنا ثم قراءة الفاتحة
 واجب عندنا وتركها يوجب الاثم بوزن الامور في بعض الاخبار ونفي الكمال على هذا الوجه اقرب الى نفي الذات فالحمل عليه والى ان الحجة الى الآراء في تعيين
 عندنا الحقيقة وما يقال كما قيل في تحصيل بيان المشافعية لا يفرقون بين الفرض والواجب الذي قلتم به لانهم لا يقولون بالقطعية فاقول قلتم بالوجوب
 فقد سلمتم ما قالوا فانه ركن قلتم عندهم وانهم ايقنوا تكون به فدفعة تظهر ما عهدنا اننا نقول بالوجوب مع عدم الركنية ونحن نفي الفرضية
 اي الركنية وهم قالوا بالركنية فالنزاع باق ونحن لا نشترط في الفرض ههنا القطع ولا تترى اننا نقول القعدة الاخيرة فرض فمناه ركن
 فان قلت الصلوة الواجبة عنكم لم تسقط كما عندهم وان سقط الصلوة الفرض في زعمكم قلت ليس ههنا صلوتان احدهما واجبة والاخرى
 فرض بل صلوة واحدة قد فرضها الله تعالى وهي شتملة على اركان وقد سقطت مع ترك الفاتحة فلم يبق خطاب لصلوة متوجها صلا
 وان بقي خطاب الفاتحة متوجها وتوجه الاثم تبركها كما في الصلوة في الدار المغصوبة وعندهم لم تسقط الصلوة وبقي خطاب
 الصلوة متوجها هكذا ينبغي ان يفهم المقام ثم اعلم انه قد اورد في بعض شروح اصول الامام فخر الاسلام البيهقي
 ان الصلوة محمولة فيلزم خبر لا صلوة لمن لم يقرأ بها فاتحة الكتاب بيانها فان خبر الواحد لا يصلح بيانا للحل فيلزم ركنية الفاتحة الجواب
 هب ان الصلوة محمولة لكن قد بين ركن القراءة لقوله تعالى فاقروا ما يتيسر من القرآن فلم يبق الاجمال فيها من جهة ركن القراءة
 وان بقي الاجمال من جهة اركان آخر فلا يكون هذا الخبر بما نأخذ من الاجمال بل يصير بطلا للبيان القاطع وهذا لا يجوز بخبر الواحد ثبت
 ولا تخطئتم كما ان قراءة الفاتحة واجبة عندنا كذلك قراءة السورة فكلها واجبان لما عن ابي سعيد قال مرنا ان نقرأ بها فاتحة
 الكتاب وما يتيسر اخرجه ابو داود وقد عين في علم الاصول ان قول الصحابي على هذا الوجه ظاهر في ان الامر هو الرسول صلى الله عليه وسلم
 والامر حقيقة لا يطلق عندنا الا على الوجوب ولا يقال للمندوب ما يورثه الاما لا يتم الآية مطلقة في اقتراض القراءة في الصلوة
 في احدى ركعات كانت فتعين الاوليين للقراءة ليس بفرض عندنا انما هو الواجب للفعل المتوارث ثم اخرج في الصلوة المحمودة للرجال والاختلاف
 في صلوة المخافة واجب لقوله تعالى ولا تجعل لصلواتك ولا تخافت بها واتفق بين ذلك سبيل المعنى والله اعلم لا يخبر في جميع صلواتك ولا تخافت
 في جميعها بل اجبر في البعض وخافت في البعض الصلوة اسم من صفات الى الكاف فيفيد العموم وليس في الآية ما يفيد الاشتراط
 والركنية فلا يلزم الفرضية والآية يحتمل التأويل ايضا بان لا يخبر بالشدة ولا تخافت مخافة شديدة واتفق بين شدة الجهر والمخافة
 سبيل لكن لا يخرج اللفظ عن ظاهره منناه ولم يعم تخصيص صلواتك بالجهرية فهو خلاف الظاهر والمراة فيجب عليها الاختفاء في الصلوة
 كلها لان صوتها عورة كما تقدم وشبهها الركوع والسجود واركنا باجماع الامة لقوله تعالى اركعوا واسجدوا والركوع الاختفاء والسجود
 وضع الجبهة او الانف على الارض مع وضع القدمين على الارض هذا اعتداه وقال لا يجوزنا السجود ما لم يضع الجبهة على الارض

فقد بينا ان كبرياى كذا قالوا والحق باذنه ليس الامام ابو يوسف وهو من مذهبنا لا نكتمه الثلثة ايضا لما قد عرفت ان الركوع والسجود شرعيان بمجان هذا
 الخبر بيان لما ليسا بمطلقين حتى لا يطلق الاطلاق فالخبر بين ان الركوع والسجود الذين هما ركنا الصلوة لا تختار المعدل ووضع الاعظم
 السبب المعدل هذا لاننا على حقيقتها وان اريد بها الصلوة على وجب الكفاية كما عليه اكثر اهل التفسير فالامر ظاهر لان المزاوية الصلوة وقدرين حقيقتها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل اركانها الركوع والسجود والمعدل وكذلك ان اليد بها المنصوص فهذا الخبر بيان لحقيقة الصلوة والآية امر
 بالمنصوص وما قوله صلى الله عليه وسلم في رواية الترمذي فعناه ان فعلت ما شئت من التقدير على الكمال فقد صليت صلوة تامة وان
 نقصت من التقدير شيئا من النقصان مع بقاء أصل التقدير كما يدل عليه لفظ نقصت فقد نقصت من صلواتك بقدر نقصان التقدير
 ولا يلزم منه ان الاخلال بالتقدير بالكلية يوجب النقصان لا الفساد ثم نقول الصلوة الشرعية مجتمعة وان سلمت بين الركوع والسجود
 فاجابها في حق ما عدا ما من الاركان باق لان تعيين بعض الاركان لا يبين الحقيقة وقد بين الخبر كيفية القومة والجلوسه فلما روى صلواته
 اقولهم القومة والجلوسه ليستا مقصودتين آه فرأى في مقابلة النص فلا يقبل ومنها القعدة الأخيرة ولم يختلف في كونها ركنا وقد وقع في
 رواية ابى داود في آخر الحديث الذي رواه ابن مسعود اذ قلت هذا اوقضيت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم نعم وان شئت
 ان تقعد فاعلم ان تمام الصلوة بهذا القول الذي هو التشهد او بقضائه هذا اي يفعل هذا الذي هو القعدة فالقعدة يتوقف عليها قضاء الصلوة
 اي تمامها في الركوع وهذا الكلام ان كان من مائة الحديث فالامر ظاهر وان كان مدجا من كلام ابن مسعود كما يراه بعض اهل الحديث فالوقوف في
 اشكال هذا كالمفعول واما الترتيب بين اركان الصلوة فليس في النص لان الاركان الصلوتية على رتبة اركانها اما المتكررة في جميع الصلوة او
 في الركعة او غير متكررة في الركعة او غير متكررة اصالا فالمتكررة في جميع الصلوة هي الركعات والترتيب فيها ليس بفرض بل وجب لان الوقوف
 يصلي آخر الصلوة او لا وغير المتكررة اصالا هي القعدة الأخيرة فتأخيرها عن الاركان الآخر وعن الركعات فرض فالوقوف في اشكال الصلوة
 لا يتسبب من القعدة الأخيرة فان تعذر في آخر الصلوة صحت ولا انشدت والمتكررة في الركعة وهي السجدة فالترتيب بين الاولى
 والثانية بان يلى الثانية الاولى وكذا الترتيب بينها وبين اركان الركعة الاخرى ليس فرضا بل واجبا فان ترك السجدة الثانية من الركعة
 الاولى قضاها في الثانية او الثالثة فالصلوة صحيحة ولا يضر صحة اركان الركعة التي بهذه السجدة منها ولا اركان الركعة الاخرى التي قضاها
 فيها وان قضاها بعد القعدة الأخيرة بطلت القعدة لافتراض تأخير القعدة الأخيرة واما الترتيب بينها وبين اركان الركعة
 التي بهذه السجدة منها فرض كما صرح في فتح القدير وان اوجهم ظاهر عبارة النهاية خلاف ذلك غير المتكررة في ركعة كالقيام والقراءة
 والركوع فالترتيب بينها فرض كذلك الترتيب بينها وبين المتكررة في ركعة وقد خطى شايح الوقاية في حكمه بوجوب الترتيب دون افتراضها
 خطأ صاحب البحر الرائق والدليل على افتراض الترتيب الحديث المذكور الوارد في بيان الصلوة فانه بين فيه الاركان بكلمة ثم هي
 للترتيب ويظهر على افتراض الترتيب مسائل ذكرها الامام محمد بن علي في تنقيح الصلوة وقروركم ولم يسجد ثم قام فقرأ ولم يركع فهذا
 قد صلى ركعة واحدة لان القيام والقراءة في الركعة الثانية بطلت لفقدان الترتيب بين الركوع والسجود والاولى من الركعة الاولى فقد بطل
 ترتيب السجدين على الركوع في الثانية فالتحقت باتان السجدة تان بركوع الركعة الاولى فصارت الركعتان ركعة واحدة فان ضم اليها

ركعة في الثانية والثالثة في الرابعة صحت الصلوة والابطال كذلك ان ركع اولها ثم قعد ركع وسجد فاما صلى ركعة واحدة وكذلك ان سجد ركعة واحدة ثم قام فركع ثم سجد ركعة واحدة ثم قام الى الثانية فركع ركعة واحدة وكذلك ان ركع في الاولى ولم يسجد ركعة في الثانية ولم يسجد ركعة في الثالثة ولم يسجد ركعة واحدة هذه المسائل لا ريب في نفي القدر من قول من كان في الحال لم ينفصل بقدر بينا وجه المسألة الاولى واستخرج منه وجه المسألة الباقية واذا اراد الرجل ان يصلي الصلوة السنوية فاسبح الوضوء وقدم الطهارة واستركم بينا في الفصول السابقة وقام متوجها الى المكة الشريفة وتوجه قبله الى الله تعالى وتوحي الصلوة التي يصليها له تعالى ويرفع يديه حتى يجاذي ابهاميه ثم يرفع يديه الى مكبيه ويقول الله اكبر فالتكبير بعد الرفع كذا في الهداية وقيل مع الرفع وقيل قبله فالرفع هذا شهجة الاذن للرجل سنة عندنا وعند الامام احمد في رواية مشهورة عنه وقال الامام مالك والشافعي واحمد في رواية يرفع هذا التكبير واستدل بهما روى البخاري عن ابى حميد الساعدي في حديث طويل في بيان صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيتته صلى الله عليه وسلم اذا كبر جلس يديه هذا من مكبيه وقد تنظم في حديث ابي حميد الطحاوي وان شئت الاطلاع فاطلب من فتح القدير وهو ان ثم تغير نافع لنا لما روى الشيخان عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه هذا من مكبيه ولما روى الشيخان عن مالك بن الحويرث قال كان صلى الله عليه وسلم اذا كبر يرفع يديه حتى يجاذي اذنيه الى آخر الحديث وعن داود بن حمران رآه صلى الله عليه وسلم يرفع يديه فجعلما حيا الى اذنيه وكبر الى آخر الحديث وعن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة تكبر ثم رفع يديه حتى يجاذي ابهاميه اذنيه في فتح القدير رعاه البيهقي قال ابو الفرج رجاله ثقات انتهى وعن البراء قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لا يعود رواه ابو داود وان مكلم في زيادة لا يعود وهذه الاخبار يعلم ان الرفع الى الاذنين سنة ولا تقارنه حديث الرفع الى المناكب فان الرفع بحيث يجاذي الابهام شهجة الاذن مستلزم لكون بعض اليد هذا المنكب فرواية الرفع هذا المنكب يحتمل الرفع هذا الاذن فلا يعارضه وكيل عليه حديث الرفع الى الاذن نص مفسر لا يحتمل غيره وقد وجد في رواية ابى داود انما تصرح بما قلنا فانه روى عن داود بن حمران قال ابى البصري سلم حين قام الى الصلوة فرفع يديه حتى كانتا بحيا الى مكبيه وحاذي ابهاميه اذنيه وفي فتح القدير ان رواية البيهقي يدل على ان الرفع كان بعد التكبير على خلاف ما في الهداية انتهى الا ان يحتمل كلمة ثم عن الانتقال من مكبيه الى آخر وظاهر حديث داود بن حمران ان الرفع على التكبير لا انفا للوصل فالرفع موصول بالقيام فيكون قبل التكبير الا ان كان التكبير موصولا دون الرفع ثم بعد التكبير يضع الكف اليميني على اليسرى بحيث يقبض انفسر والبصر والابهام الراس تحت السرة والرجل تحت الصدر لانه استراليا وضع الكف اليميني على اليسرى فتأب بالاحاديث لم يحاج فيصل قول الامام مالك بالارسال منها ما روى النسائي عن داود بن حمران قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان قائما في الصلوة قبض يمينه على شماله وعن سهل بن سعد كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمينية على ذراعه اليسرى في الصلوة رواه البخاري والامام مالك واما الوضع تحت السرة فمذهبنا ومذهب الامام احمد في رواية ذهب الامام الشافعي واهل الحديث الى ان يضع تحت السرة ولو وضع تحت السرة لم يهدى بها عن امير المؤمنين على كرم الله وجهه وجهه الله كرام السنة وضع الكف على الكف تحت السرة

أخسني من خطيائي بالشح والماء والبر ورواه أبو داود والنسائي ورواه الشيخان إلا أنهما لم يذكر أحدا من المذهب عن جبرئيل ثم اندس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة قال عمر والرازي لا يروى أي صلاة هي قال ابن القيم كبر الشكر كبر الوحدانية كبر التوحيد كبر الشكر
 بكرة وأصيلة ثلاثا عودا بشر من الشيطان من نطقه ونطقه وبهره ورواه أبو داود ونسب الرازي نفسا لشعره ونطقه والكبر وبهره الجنون عن ابن عباس
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ولك الحمد أنت تيامن السموات والأرض وفي رواية فهم
 السموات والأرض ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن أنت الحق وحديثك الحق وقولك الحق ولقاوك الحق والجنة حق والنار حق
 والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت فاغفر لي ما قد مت
 وأخرت وأسررت وأعلنت أنت ألهي لا اله الا انت رواه مسلم وفي جامع الاصول بهذا اللفظ اللهم ربنا لك الحمد أنت تيامن السموات والأرض
 ومن فيهن ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد أنت الحق والحكمات الحق إلى
 الآخر وقال وبعدوا عن النار وعن النيران وعن الجنة وعن الجنة حق والساعة حق إلى الآخر وقال هذه رواية البخاري وسلم وقال في رواية الموطأ
 علم يذكر جبرئيل عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف قال سألت عائشة أم المؤمنين بأي شيء كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قام
 من الليل إلى صلاة اللهم بغير نيل فيك نيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون أهدني
 لما اختلف فيه يادك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم والذي يظهر من ملاحظة هذه الاخبار أن المؤمنين في الافتتاح دعاء وقت بل الصلوات
 ينتفع بها من هذه الدعوات ولو نقص منها شيئا لا بأس به فقد روى ابن عمر قال بينما نحن نصلّي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل
 في القوم أشركوا الله أكبر وأحمد أكثر وسبحان أشد وكبر أشد وأصلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من القائل كلمة كذا قال قل من القوم
 أنا يا رسول الله قال عجبت لها فقلت لها أبواب السماء قال ابن عمر فما تركت من صلاة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك رواه
 مسلم والترمذي ولا شك في أن الصلوة كانت مكتوبة في ذلك الدعاء بعض الدعاء الذي في حديث جبرئيل عظمه وأمره بالحكام ثم بعد الفرائض
 من التثنية تؤذ من الشيطان والمأثور عند القراءة عودا بشر من الشيطان الرحيم ومافي الهداية استعذ بالله من الشيطان الرجيم
 لا يظهر له وجه ثم التمس من سنة القراءة بقوله تعالى إذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فإني بالسبق فيا يقينه دون
 المقصد وفيه خلاف إمام أبي يوسف ثم بعد التمس من سنة القراءة بقوله تعالى إذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فإني بالسبق فيا يقينه دون
 عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم يسمع أحدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم رواه الشيخان ومثله عن أبي هريرة رواه مسلم عن ابن عباس
 بن معقل سمعني أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي عن أبيك والحديث قال ولم أر أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
 إليهم من الحديث في الصلاة ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم يسمع أحدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم
 إذا أنت صليت فقل الحمد لله رب العالمين رواه الترمذي المراد منه الطعن في بسطه جهلوا الافتقار إلى البسطة ثابته لا مرد له فقد روى
 ابن ماجه عن انس قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكلمهم فحفن بسم الله الرحمن الرحيم وقال انشأ في جهل البسطة في الجهرية تارة خفية

الحديث في حديث أبي بكر وعمر وعثمان فلم يسمع أحدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم

بأنها آية من الفاتحة وعندنا آية مستقلة ليست جزء من الفاتحة ولا شيء من أسرارها قلت للفصل بين السورتين وتارة باعن نعيم الجهر صليت
 خلف أبي هريرة رضي الله عنه فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أنزلنا القرآن الذي أنزلنا به حكماء ربنا صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم قال في فتح القدير آخره النساء وابن جابر وابن خزيمة وبعن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة
 بسم الله الرحمن الرحيم رواه الترمذي ولا يلزم من هذين الحديثين الجهر بالبسملة فاقم ولما لا ما حديث التي فيها جهر بالبسملة صرحا فلم يصح منه
 شيء وعليه المحققون من أهل الحديث ثم بعد التسمية يقرأ فاتحة الكتاب وبعد ختمه يقول آمين صلواته كان الصلوة جهرية ويؤمن المأموم أيضا
 آمين الإمام والمأموم فلما روى مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا من الإمام فاستمعوا له وأنصتوا فانه من وافق تأييده تأييده الإمامة غفر له
 ما تقدم من ذنبه وما تأخر بالثابتين فهو مذهبنا ولم يرد فيه إلا ما روى الحاكم عن علقمة بن وائل عن أبيه أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم فاذا بلغ ولا الضالين قال آمين واخفى بها صوته وهو ضعيف وقدين في فتح القدير وجه ضعفه وقال الإمام الشافعي والإمام أحمد وكثير
 الإمام في الجهرية لما عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا في المصنوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه
 من الصف الأول رواه أبو داود وفتح وأهل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المصنوب عليهم ولا الضالين فقال آمين
 بمرها صوته رواه الترمذي وأبو داود ولكن لا يرد في سهل فان السنة الثانية وأما الأسرار والأخفاء فندب ثم بعد الثانية يقرأ ثلث آيات أو آية
 طويلة والسنة ان يقرأ السورة بتأهها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ السورة بتأهها ولم يرد عنه صلى الله عليه وسلم قراءة السورة
 ناقصة الا اقل التحليل وقد جاز الفقه قراءة السورة الطويلة في ركعتين وقالوا الا فضل قراءة السورة بتأهها وقراءة آخرها إذا شاء اعلم بالحكم
 ولا سكنته عندنا بين القراءة وتكبير الركوع وقال الإمام أحمد والشافعي في الركعة ثلث سكنت قبل القراءة بعد تكبيل الافتتاح وسكتة بعد الفاتحة
 وسكتة بعد القراءة قبل تكبيل الركوع أما السكتة الأولى والثانية عندنا فضرورة التثنية والثالثة عندنا فمما ومن سمة من جندب قال
 سكتان خلفا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكبر ذلك عمران بن حصين قال حفظنا سكتة فكتبتا الى أبي بن كعب بالمدينة فكتبتا الى
 ان حفظ سمة فكتبتا فكتبتا ما تان السكتان قال اذا دخل في صلوة واذا فرغ من القراءة ثم قال بعد ذلك واذا قرأ ولا الضالين
 وكان ليحبه اذا قرأ من القراءة ان يسكت حتى يتراد اليه نفسه رواه الترمذي وهذا يدل على ان السكتة كانت للضرورة بعد القراءة
 ليتزاد النفس وليست حتمية اصلية فاقم فاذا فرغ من القراءة كبر وركع وكبر مع الاخطا طوي ليتخذ في الركوع بيديه على كتفيه
 ويفرج اصابعه ويبسط ظفيرة بحيث لو وضع انا معلوم ما لم ينصب الماء ولا يدفع راسه ولا يمسك ولا يمسح ساقيه فخره وقول
 في ركوعه سبحان الله العظيم ثلاثين مرة بعد ان يكون وترا اما التكبير فلما روى مسلم عن أبي هريرة قال كان يكبر كل رفع وخفض ويحترق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يفعل كذلك أما هيت الركوع فلما عن أبي سعيد البزري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجزئ صلوة احدكم حتى يتم ظفرو في الركوع وهذا يشهد على ان
 تعديل الركوع فرض لان اقامته ظهر من التحول عن أبي حميد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ركوعه فوضع يديه على ركبتيه فخاضاها عن جنبه رواه الترمذي
 وعن عيسى بن عذرة عن أبي قاسم عليه السلام في ركوعه فوضع يديه على ركبتيه فخاضاها عن جنبه رواه الترمذي

عن عيسى بن عذرة عن أبي قاسم عليه السلام في ركوعه فوضع يديه على ركبتيه فخاضاها عن جنبه رواه الترمذي
 عن عيسى بن عذرة عن أبي قاسم عليه السلام في ركوعه فوضع يديه على ركبتيه فخاضاها عن جنبه رواه الترمذي
 عن عيسى بن عذرة عن أبي قاسم عليه السلام في ركوعه فوضع يديه على ركبتيه فخاضاها عن جنبه رواه الترمذي

رواه الشيخان وعن وابصة بن معبد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فكان إذا ركع سوى ظهره حتى إذا أصب الماء استقر رواه
 ابن ماجه كذا في فتح القدير وروى مسلم في حديث عن أم المؤمنين عائشة وكان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه وكان بين ذلك وبينها
 التسبيح فلما عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم
 ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات ثم سجوده وذلك أدناه رواه الترمذي
 وأبو داود وقال الترمذي اسناداه منقطع لأن عوناً لم يلق ابن مسعود وهذا لا يضر لأن المنقطع حجة عندنا وعن ابن مسعود قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات وذلك
 أدناه رواه أبو داود بسند متصل وعن عتبة بن عامر قال لما نزلت سبوح اسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها
 في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال اجعلوها في سجودكم رواه أبو داود وأما ما لم يكن التسبيح فربما لأنه صلى الله عليه وسلم لم يذكره
 عند بيان حقيقة الصلوة وأما ما بين أن حقيقة القيام مع قراءة التيسر والركوع والسجود والقومة والجلوس مع تعديل كما تقدم لكن بقي
 احتمال الوجوب فتأمل ثم إذا فرغ من تسبيحات الركوع قال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد ان كان أماً أو متعبداً عندنا وعليه إلا اعتماد
 وقال الإمام أبو حنيفة لا يأتي بالتحميد أن كان أماً أو ان كان متعبداً ياتي بالتحميد عند كل من أتممتا ويرسل يديه في القومة ويكث مثل ما كثر في
 الركوع أما التسبيح والتحميد فلما عن عبد الله بن أبي إدريس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع ظهره من الركوع قال سبح الله
 لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد رواه مسلم وأما اختصاصا للموقف على التحميد فلما عن
 أبي هريرة قال قال الإمام سبح الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فأنشأه واتفق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه الشيخان
 وأما المقدار فلما عن البراء بن عازب قال كان ركوع رسول الله صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدين وإذا رفع من الركوع
 ما خلا القيام والقعود قريبا من السوا رواه الشيخان ولم يذكروا في ادعية القومة زادوا على ما ذكرنا عن أبي سعيد الخدري قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد
 أهل الشفاء والحمد الحق ما قال المبدؤ ولأنك عبد الله المانع لما أعطيت ولا منعت ولا ينفع ذا الجحش منك الجحش رواه مسلم ثم بعد القومة
 كبر وسجد فوضع الركبتين ثم اليمين ثم الألف والجهته بين يديه ويده حذر أن يديه بضعه ويحاذي بطنه عن فخذه ويصوب قدميه ويوجه
 أصابعه نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثا وهو أدنى وإن زاد فهو أفضل بعد أن كان وترأ قالوا إذا لم يكن أماً أو ان كان
 أماً لا يذبحه قبل القوم أما سنيته وضع الركبتين قبل اليدين فهو مذنبنا ومذهب أحمد والشافعي والمال على ما عن دأبل بن حجر
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه رواه أبو داود والترمذي والبيهقي
 وقال الإمام الأكسيفع البيهقي قبل الركبتين لما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد أحدكم فلا يركب كما تترك الأهل
 ويضع يديه قبل ركبتيه رواه أبو داود والنسائي قالوا حديث ما لى أنبت وإن في حديث أبي هريرة وجهان عن بعض الرواة لأنه إذا وضع اليدين
 قبل الركبتين فقد ترك برك الأهل نفيه تناقض فتعين وهم بعض الرواة فيه كيف قد جاز عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

اذا سجدا حكم فليبد بر كتيبة قبل يديه ولا يركب يركب الا بل ذكره في سفر السجدة بلا سند وبعد ثبوت هذه الرواية تعين الوجه في الاول وقيل حديث
 الى حمزة بن مسعود بن مسعود بن ابي وقاص كذا نضع اليدين قبل اليدين فامرنا بكيتين قبل اليدين قال الشيخ
 حمدا الحق رواه ابن ابي شيبة والبيهقي في السنن واما وضع اليدين هذا الاذنين فقد رسل البلاء بن عازب بن كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يضع وجهه فقال بين كفيه رواه الترمذي وفي فتح القدير برواية مسلم من حديث وائل بن حجر وضع وجهه بين كفيه وقد روي البخاري
 والبوداود والترمذي في حديث ابي حمزة انه عليه السلام لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه قال في فتح القدير فليج بن سليمان الواقعي في سند
 وان كان الراجح تبيينه لكن قد حكم عليه تضعف النسائي وابن معين والبوداود ويحيى القطان فلهذا الحديث لا يقوى قوة حديث
 مسلم فالعمل على حديث مسلم ثم نقل انه روي اسحق بن راوية في مسنده عن وائل فلما سجد وضع يديه هذا اذنيه ورواه عبد الرزاق
 كانت يداه هذا اذنيه ورواه الطحاوي ما ذكرنا من حديث الترمذي واما باقية الهيئة السجود فلما عن ام المؤمنين سمينة رضي الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني بين جنبيه حتى لو ان بهيمة ارادت ان تمر بين جنبيه لم ترواه البوداود وروى مسلم اذا سجد
 لوان بهيمة الى الآخر عن سعد بن وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع اليدين ونصب القدمين رواه الترمذي وقد يرويه عن علم
 مرسل ومن آخره جز وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني عضديه رواه البوداود واما التسبيح فقدم وجهه وان سجد على كور عمامته
 او فاضل ثوبه جاز عندنا قال الامام الشافعي لا يجوز السجود على ثوب ملازم للساجدة فثبتنا ما روي ابو نعيم عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته وروى الطبراني عن عبد الله بن اسحق قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور
 عمامته كذا في فتح القدير وبحثنا ايضا ما روي البخاري لحليقا قال الحسن كان القوم يسجدون على عمامته ولعلنا سؤا ويداها في كفيه قالوا فافعل
 ان لا يسجد على كور العمامة ولا على ثوب ملازم للبدن لما كان الاختلاف وان فعل من دون ذكره لما فيه من ايهام ترك التعظيم والوقار
 تنقص في سجودها وتلحق بطنها بفخذها لان هذا استلزام بعد الفراغ عن التسبيح كبر ورفع رأسه ثم يديه وجلس ووضع يديه على ركبتيه
 ويكث في الجلوس قدر ما مكث في السجود لما تم كبر وسجد ثانيا مثل الاولى ولم يذكر العقبة في الجلوس بين السجدة بين ذكرها لكن عن
 ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول بين السجدة اللهم اغفر لي وارحمي وعافني وارزقني رواه البوداود والترمذي عن حمزة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدة رب اغفر لي رواه النسائي اعلم ان قدر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعية
 في الركوع والسجود فلم يعلم ان احدا من الائمة الاربعة جملوها مندوحة في المكتوبة ام لا ونذكرها فمن ام المؤمنين عائشة قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر ان يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اغفر لي يتاوه القرآن اخرجه الخمسة سوى ما
 وعنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك ربنا وبحمدك اغفر لي يتاوه القرآن اخرجه الخمسة سوى ما
 وعنها قالت قدرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الافراش فالتفت فالتفت يدي على لحيته فدمعته في السجدة وها منصوبتان
 وهو يقول اللهم اغفر لي عذوب هناك من سخطك وبها فامك من عقوقك واعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
 اخرجه مسلم والنسائي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم لك سجدت وكبك آمنت ولك اسلمت

[illegible]

شيء فقتل الاوزاعي كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابيان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا فتح
 الصلوة وعند الركوع وعند الرفع منه فقال ابو حنيفة حدثنا سعد بن ابراهيم عن علقمة والاسود عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 لا يرفع يديه الا عند افتتاح الصلوة ثم لا يرفع يديه من ذلك فقال الاوزاعي احدكم عن الزهري عن سالم عن ابيه وتقول حدثني حماد عن
 ابراهيم فقال ابو حنيفة كان حماد عنه من الزهري وكان ابراهيم عنه من سالم وعلقمة ليس بدون من ابن عمر في الفقه وان كانت الامور
 صحيحة لعل فضل الصحابة والاسود بفضل غيره فليس فخرج الامام بلفظه الرواية كما صحح الاوزاعي بعلو الاسناد والترجيح بالفقه هو المذهب
 المنصور عندنا وقد علم بهذه المحكاية حجة الفريقين وعلم ايضا ان حديث عدم الرفع برواية ابن مسعود صحيح بلا شك ولا حاجة الى اثباته
 بسند الترمذي وابي داود حتى يتوجه ان فيه عاصم بن كليب وهو قد روى على انه ثقة وثقة ابن معين وخرج له مسلم وكذا الطعن بان فيه
 عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة بانه روى مجهول ولم يصح علقمة على انه ذكره ابن جبان في الثقات وانه ادرك علقمة فلا بعد في السماع و
 بالجملة القول بان حديث عدم الرفع لم يثبت قول لا يخلو عن تعصب وانكار امر ثابت اعلم ان الرفع قد نقل بعدة طرق ولا بعد في كون بعض
 رواياتنا ثقة وكذلك عدم الرفع ايضا ثابت منه صلى الله عليه وسلم لا مطلقا وان فعله صلى الله عليه وسلم كان مختلفا بحسب الاوقات
 وكذا وجدنا نعال الصحابة مختلفة فقد صح عن ابن مسعود عدم الرفع وهو ثابت في سنن الترمذي وغيره وعن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان فضل الصدقيين ابي بكر رضي الله عنه نقل عدم الرفع الاحمال لا ينتج وتدل على ذلك ما نقلنا عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود عن علي بن ابي طالب
 صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة وعمر فم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلوة وصوب لنا فطنى الرسال ابراهيم عن عبد الله بن مسعود و
 الاخير فيه فان الرسل حجة والصلوات في : بتصنيف محمد بن جابر قد وقع في فتح القدير باحسن وجه وصح عن امير المؤمنين عمر عدم الرفع الا عند
 الافتتاح فني فتح القدير روى الطحاوي ثم البيهقي بسند صحيح عن الاسود قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرفع يديه في ادل تكبير ثم لا يرفع يديه ولا
 اكابر الصحابة قد ثبت عنهم عدم الرفع فيما سوى الافتتاح وقد ثبت عن ابن عمر والي حميرة واما كبن المحيرث واما ما نقلنا من عدم الرفع في الافتتاح
 وعند الركوع وعند الرفع واثبات الركعات واما عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه وجوه انه الكرام فقد اختلفت الروايات عنه فروى
 الطحاوي عن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا رفع يديه في اول التكبير ثم لم يعد وعاصم بن كليب ثقة كما تقدم وروى الترمذي عنه كرم الله وجهه
 كان اذا قام الى المكتوبة كبر ورفع يديه عند مكنته ويصنع شل ذلك اذا قضى قراءته وادان يركع ولا يرفع يديه في شيء من الصلوة
 وهو ما اذا قام من السجدة من رفع يديه فعمل من يزين الروايتين ان فعل امير المؤمنين علي كان ايضا مختلفا فقد تضمن ان فعله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم كان مختلفا وفعل الصحابة ايضا كان مختلفا في الرفع وعدم الرفع الا عند الافتتاح ولعل الرفع كان اقل اقليل لعدم احتياراكا بل احتياجا
 فليس الرفع سنة الا عند الافتتاح وما عدا ذلك ان ترك فوجهن وان فعل فلا بأس انما اختار الحنفية عدم الرفع فيما سوى الافتتاح لان الرفع
 كان اولاني كل خفض ورفع ثم فخرج في السجود ورفع الرأس منه فمنازع عدم احتياجا بل الاجابة ذلك يرجح احتمال ما نقلنا ذلك في تركه
 لا نقصان فاخترنا والترك احتياطا واني بعض شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم فرفعاها ايضا وتركتها
 فان صح هذا فظاهر ان الرفع منسوخ فانه علم بالحكمة ثم اذا فرغ من سجدة الركعتين رفع رأسه ثم يديه ويكسب مفرقا شارحا اليسر

القول بعدم كراهية ذلك في خمس الايام بعضهم شهدوا بانقضاء الكلام بل بالحرمة لهم على الموطأ والامالي والحقون من الشيوخ قالوا ليس هناك
روايتان ولا شاة تأيده من ائمتنا قطعا وليس في السوطان بسبب الاصابع في تمام التشهد بل فيه بسبب الاصابع واذا طلع عند التسليم
التشهد وقيل في التشهد في الجهر والنجار ويدل عليه رواية مسلم التي ذكرنا بالاشارة والتحقيق ببيان تركه وجوب الامانة وهو مذموم
ائمتنا بلا خلاف ثم الاشارة على الوجه المذكور في حديثنا وقال الامام الشافعي يعقد ثلثة بالتحصير والنصر والسطي وعقد حسين بالابهام وفيه
السبابة لما عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبة اليسرى ويده اليمنى على ركبة
يمنى عند ثلثة وحسين واثار بالسبابة رواية مسلم بن ابي النعمان رسول الله صلى الله عليه وسلم تارة فيقول كذا وتارة فيقول ويشير يدها فاعمل فقد اتى
السنة وايضا اختار جازوا الله علم احكامهم اذا فرغ من التشهد في غير الثلثة فيحصل الى القيام من غير اعتقاد على الارض بل يهتد على الركبتين للركعة
الثالثة فيقرئ فيه فاتحة الكتاب وحده وكذا في الاربعة في الرابعة وقراءة الفاتحة سنة فيها وان شارح اما سنة فاتحة الكتاب
فلما روى ابو حمزة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعة الاولى في الاصلين ثم يركع في الركعتين الاخرتين بام الكتاب و
يسمى الآيتين اجمالا ويطول في قراءة الاولى فالا يطول في الركعة الثانية وهكذا في الصحيح رواه الشيخان واما عدم وجوب القراءة فيها فلا
روى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود وامير المؤمنين علي رضي الله عنهما قال لا اقرأ في الاولين وسج في الاخرين في فتح القدير في سنده منقطع
ولا يعرف لان المنقطع حقه وروى الامام محمد في الموطأ عن علقمة ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام في الجهر فيه وفيها خاتمة
فيه لاني الاوليين ولاني الاخرين اذا صلى وحده قرئ في الاوليين بقراءة الكتاب وسورة ولم يقر في الاخرين انتهى ثم اذا فرغ من سجدة
الثالثة في الثالثة وسجدة الرابعة في الرابعة جلس بالوجه المذكور في حديثه صلى الله عليه وسلم ثم يدعوا بشاركتك بالاشية كلام
الناس والمأثور اولى ومن المأثور اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح والجال
ثم يسلم عن يمينه ثم يمينه من المقتدين والمحدثين ثم يسلم عن شماله يمينه من عن شماله من المصلين والمحدثين والمحدثين يمينه من عن شماله
ينها اما كون القعدة على الوجه المذكور فلما عن ابن عمر من سنة الصلوة ان تصحب رجلك اليسرى وتصحب اليمين واستقبال باصابعها
القبلة والجلوس على اليسرى رواه النسائي وقال الامام الشافعي السنة في القعدة الاخيرة التورك وهو ان يضع الاليتين على الارض
وتخرج رجل اليسرى من تحت فخذه اليمنى ويلقي الرجل اليمنى ولا يصحبها وقد روى في صحيح البخاري في حديث ابي حميد التورك في القعدة
الاخيرة وجاء في روايات اخرى وانما يكون سجدة لو لم يكن بغير الفصل حيا لا يبارض ماصرح ابن عمر سنة الصلوة واشهر علم و
التورك مشروع للنسائي في القعدة الاولى والثانية اما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فمن مهمات العبادة واجب بها القبول لكنها
عندنا سنة فتركها وجوب الاسادة لاشد فيحتاج منه عدم ترتب فوائد الصلوة ونقل عن الامام الشافعي انها من فروع الصلوة لكن
في اعياد العلوم للامام حجة الاسلام حركات ذلك فلم يظهر لي الى الآن حجة المخرضة واما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
فلا يوجب الاقتصار في الصلوة اما يوجب الاقتصار في العمرة لان الام الطلاق لا يوجب تكرار ذلك كما ذكره شافعي وعبد القادر والاعلى
صحة من المصنفات الشرعية فيجب الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم ولا يستلزم الاقتصار في ركعتيه بل يركع ركعتين في كل ركعة

عنه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قل رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم انك رجل ذكر كثر جندك فليعلم بحل علي وعلى
 انك رجل اتى عليه رعدان ثم انسلخ قبل ان يغيره ورغم انك رجل دخل ابواه الكلب واحد ما علم به عليا جندك رواد الترمذي واما التسليم فمستند
 الامام الى منتهى في رواية الحسن وداجب في ظاهر الرواية وفرض عند الشافعي كما قالوا في بيان المذاهب والنظم انه لا خلاف بين الشافعي و
 ظاهر الرواية لا يريدها الغرض ما يريده بالواجب وانما يظهر الخلاف لو ادعى الركنية او المشطية ولم يدر عما وتمسك ظاهر الرواية والشافعي
 قوله صلى الله عليه وسلم وتكليفها التسليم وهو لا يتم الا اذا كان التحليل مخصصا فيه وليس لان التحليل المخرج من احرام الصلوة وتكليفها
 ان يحكم بمخرج من احرام الصلوة بل المبدأ التحليل المشرع او التحليل السنون وعلى الاول يكون مؤيدا لظاهر الرواية فقد ادم من اختصاص التحليل
 المشرع ان التحليل بغيره غير مشروع فالتحليل بالسلام واجب على الثاني لا يلزم الا انحصار التحليل لمسنون فيه فالتحليل بغير السلام غير مسنون
 وهو مؤيد لرواية الحسن الا شبهه عندي رواية الحسن لما في حديث ابن مسعود وان كان كلامه مدرجا في الحديث اذا قلت هذا الحديث
 فما قدرت صلواتك ان كنت منهم كما ذكرنا قبل والاكون التسليم تسليمين عن يمين وعن شمال فمستندنا لما عن سعد قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى اري يافض فخره رواه سلم والنسائي عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن
 يساره السلام عليكم ورحمة الله وبركاته رواه الترمذي والبوداودي والنسائي وخلقه عن داود بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم روى ابو داود عن جابر
 ابن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يكفي احكم ان يضع على فخذيه ثم يسلم على اخيه من عن يمينه وشماله رواه سلم والبوداودي
 وقال الامام مالك يسلم عن الصلوة تسليمته واحدة فتقار وجهه لما عن ام المؤمنين عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلوة
 تسليمته واحدة فتقار وجهه ثم يميل الى الشق الايمن شيئا رواه الترمذي والترمذي في خبر التسليمتين من وجوه من جهة ان خبر التسليمتين مشهور وخبر
 تسليمته واحدة احدث ومن جهة ان الائمة الخمسة سوى البخاري اخرجوه في كتبهم من جهتان التسليمتين شيئا بالقول واذا قارضا القول الفصل
 بالترجيح للقول ومن جهة ان رواة التسليمتين رجال وهم يكونون عتريين فالحال ككشف لهم من النساء لانهن يكن خلف الصفوف فانهم
 ثم الذي ذكرنا في صفة الصلوة حال الصحة ولما المريض يصلي على حسب طاقته فان لم يقدر على القيام ونجات بطوء البراءة والامام اذا زاد
 المرض يصلي قاعا يسقط عنه القيام لكن راكم اساجدا فان لم يقدر على القعود يصلي اما مستلقيا ورجلاه الى اليمين او مضطجعا ووجهه الى القبلة
 ويولي للركوع والسجود يستطع الركوع والسجود عن عمن بن الحسين قال كانت بي ابواسيف فساكت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة قال صل قائما
 فان لم تستطع فقا عدا فان لم تستطع فعلى جنب قال في فتح القدير رواه الجماعة الاسلام وزاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا لا يكلف اسرفنا
 الا وسعوا هذا الحديث يدل على ان الاستلقاء عند عدم القدرة على الخنوب وفربنا ان الصلوة مستلقيا بان يضع الوسادة تحت الكتفين
 اول من الصلوة على الخنوب لان في الاستلقاء يكون الايام بالركوع والسجود الى جهة القبلة وفي الاضطجاع على الخنوب الى جهته
 الرجل وتوجيه الحديث انه لا يظهر وجه استطاعة الاستلقاء عند عدم استطاعة الاضطجاع بل الظاهر انه اذا لم يكن الاستطاعة
 على الاضطجاع لم يكن على الاستلقاء بطريق الا وفي خصوص صاحب البواسير فان الاستلقاء واشد عليه من الاضطجاع فله قول صلى الله

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قل رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم انك رجل ذكر كثر جندك فليعلم بحل علي وعلى
 انك رجل اتى عليه رعدان ثم انسلخ قبل ان يغيره ورغم انك رجل دخل ابواه الكلب واحد ما علم به عليا جندك رواد الترمذي واما التسليم فمستند
 الامام الى منتهى في رواية الحسن وداجب في ظاهر الرواية وفرض عند الشافعي كما قالوا في بيان المذاهب والنظم انه لا خلاف بين الشافعي و
 ظاهر الرواية لا يريدها الغرض ما يريده بالواجب وانما يظهر الخلاف لو ادعى الركنية او المشطية ولم يدر عما وتمسك ظاهر الرواية والشافعي
 قوله صلى الله عليه وسلم وتكليفها التسليم وهو لا يتم الا اذا كان التحليل مخصصا فيه وليس لان التحليل المخرج من احرام الصلوة وتكليفها
 ان يحكم بمخرج من احرام الصلوة بل المبدأ التحليل المشرع او التحليل السنون وعلى الاول يكون مؤيدا لظاهر الرواية فقد ادم من اختصاص التحليل
 المشرع ان التحليل بغيره غير مشروع فالتحليل بالسلام واجب على الثاني لا يلزم الا انحصار التحليل لمسنون فيه فالتحليل بغير السلام غير مسنون
 وهو مؤيد لرواية الحسن الا شبهه عندي رواية الحسن لما في حديث ابن مسعود وان كان كلامه مدرجا في الحديث اذا قلت هذا الحديث
 فما قدرت صلواتك ان كنت منهم كما ذكرنا قبل والاكون التسليم تسليمين عن يمين وعن شمال فمستندنا لما عن سعد قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى اري يافض فخره رواه سلم والنسائي عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن
 يساره السلام عليكم ورحمة الله وبركاته رواه الترمذي والبوداودي والنسائي وخلقه عن داود بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم روى ابو داود عن جابر
 ابن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يكفي احكم ان يضع على فخذيه ثم يسلم على اخيه من عن يمينه وشماله رواه سلم والبوداودي
 وقال الامام مالك يسلم عن الصلوة تسليمته واحدة فتقار وجهه لما عن ام المؤمنين عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلوة
 تسليمته واحدة فتقار وجهه ثم يميل الى الشق الايمن شيئا رواه الترمذي والترمذي في خبر التسليمتين من وجوه من جهة ان خبر التسليمتين مشهور وخبر
 تسليمته واحدة احدث ومن جهة ان الائمة الخمسة سوى البخاري اخرجوه في كتبهم من جهتان التسليمتين شيئا بالقول واذا قارضا القول الفصل
 بالترجيح للقول ومن جهة ان رواة التسليمتين رجال وهم يكونون عتريين فالحال ككشف لهم من النساء لانهن يكن خلف الصفوف فانهم
 ثم الذي ذكرنا في صفة الصلوة حال الصحة ولما المريض يصلي على حسب طاقته فان لم يقدر على القيام ونجات بطوء البراءة والامام اذا زاد
 المرض يصلي قاعا يسقط عنه القيام لكن راكم اساجدا فان لم يقدر على القعود يصلي اما مستلقيا ورجلاه الى اليمين او مضطجعا ووجهه الى القبلة
 ويولي للركوع والسجود يستطع الركوع والسجود عن عمن بن الحسين قال كانت بي ابواسيف فساكت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة قال صل قائما
 فان لم تستطع فقا عدا فان لم تستطع فعلى جنب قال في فتح القدير رواه الجماعة الاسلام وزاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا لا يكلف اسرفنا
 الا وسعوا هذا الحديث يدل على ان الاستلقاء عند عدم القدرة على الخنوب وفربنا ان الصلوة مستلقيا بان يضع الوسادة تحت الكتفين
 اول من الصلوة على الخنوب لان في الاستلقاء يكون الايام بالركوع والسجود الى جهة القبلة وفي الاضطجاع على الخنوب الى جهته
 الرجل وتوجيه الحديث انه لا يظهر وجه استطاعة الاستلقاء عند عدم استطاعة الاضطجاع بل الظاهر انه اذا لم يكن الاستطاعة
 على الاضطجاع لم يكن على الاستلقاء بطريق الا وفي خصوص صاحب البواسير فان الاستلقاء واشد عليه من الاضطجاع فله قول صلى الله

عليه وسلم فان لم تستطع فاستقياد من قوله فان لم تستطع فليجنب والمعتني ان لم تستطع على القعود فاستقياد ولم يعطف بكلمة اوله لانه يعني التساوي
والمقصود ان اصل الاستلقاء فاعلم وان لم يستطع المريض الركوع والسجود لكن يقدر على القعود يصلي قاعدا اياها ويحصل بالسجود خفض من
الركوع لان التكليف بحسب لوسع والقعود مطلوب عند عدم الاستطاعة على القيام ولا يرفع شيئا يسجد عليه لان ابن عمر كان يقول
اذ لم يستطع المريض السجود اوى براسه اياه ولم يرفع الى جبهة شيئا رواه الامام مالك وفي فتح القدير نقل برواية البزار والبيهقي عن جابر
ابن النبي صلعم عاوم مريضنا يصلي على دسادة فاخذها فمرى بها فاخذ عودا يصلي عليه فاخذه فمرى به قال صلى الارض ان استطعت والا فاقوم
اياها واجعل سجودك خفض من ركوعك وان قدرا لمريض على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود ولم يلزمه القيام ويصلي قاعدا اياها و
في قوله لم يلزمه القيام اشارة الى جواز القيام في الهداية لان ركنية القيام يتوسل به الى الركوع والسجود ولما فيه من التعظيم واذ لم يتوسل
اليها لا يلزم القيام انتهى وفيه نظر ظاهر لان كون القيام ركنا للتوسل فقط ممنوع لا بد من دليل كيف ولو كان ركنية للتوسل فقط لما لم
طول القيام بل يكفي اوتى قيام واما كونه ركنا في نفسه لما فيه من التعظيم مع انه من التوسل اليها فلا يلزم منه عدم لزوم القيام فانهم وان لم
يقدر المريض على الايام اصلا اخرت عنه الصلوة لان سركتم احق لقبول العذر وفي الهداية انه لا يسقط عنه الصلوة لانه فاهم للخطاب
وان بقي هذا الحال اكثر من يوم وليلة والكلام فيمن لم الغم والكلام في المريض الذي ابتلى بهذه الحال ثم صح واما من مات في هذه الحال
يسقط عنه القصاص ولا يكيب عليه الا ايضا كذا في فتح القدير وهذا لانه ليس عليه وجوب الاداء لزم القدرة التي هي شرط التكليف بل
عليه نفس الوجوب ليعترب عليه القصاص كما على النائم واذ لم يقدر على القضاء فافادته في نفس الوجوب ينشأ في جرحته لا يوافقه فانهم ان
شرع المريض قاعدا ركعا ساجدا فتوى على القيام يقوم في باقي الصلوة ويبنى عند اثنين مثلا فالله محمد قالوا هذا يعني على هذا نعم في اقتداء
القائم بالقاتل عند من سجدوا وعنده لا يجوز فكذا هذا البناء وان صلى موميا ثم قدر على الركوع والسجود في الصلوة مستقبل الصلوة في توليهم
جميعا قالوا اصل عدم صحة اقتداء الركعة الساجدة للمومني وان شرع قائما ركعا ساجدا ثم عجز عن القيام يقدر يبنى قاعدا او يجلس عن
الركوع والسجود يبنى موميا لان فيه بناء لا دني على الا على ومن صلى في السفينة قاعدا بغير عذر لم يخطئ على المشط كانت او جارية
لا يجوز عندها لانه قادر على القيام ويجوز عند الامام ابي حنيفة لان الغالب في السفينة دوران الراس وان امكنه الخروج للصلوة فهو
انضل وان اغشى عليه فان لم يكن الا غشا زائدا على يوم وليلة فهو بمنزلة النوم لا يسقط عنه الصلوة فيقف بعد الا فاقته وان زاد
يسقط عنه الصلوة لانه بمنزلة الجنون لان الاغشا في العادة لا يزيل يد على يوم وليلة الا اذا اختل عقله كما في السر سام فصيله كالجنون و
المسجون والامام محمد ابيوم وليلة بحسب الاوقات وعند ما بحسب الساعات وقد ذكر في فتح القدير برواية الامام محمد بن سعدة ان ابن عمر قال
في الذي يغشى عليه يوما وليلة يقضه وبرواية ابراهيم الحارثي ان ابن عمر غشي عليه يوما وليلة فاقا فلم يقض ولعلنا وعلينا في الليله بتقيل
ولم يتجر الراوي فان الفقهاء يفتنون هذا الاثر بل يفتن غشي عليه اكثر من يوم وليلة وذكر فيه برواية الدرازطني ان عمار بن ياسر غشي عليه في الظهر و
احضر المغرب والعشاء فاقا في نصف الليل فقضاها من هذه الآثار حتى على الامام الشافعي في استعاطا القضاء بالاعشا في وقت كالمجي
وقوله شبه بالاصول الشرعية لان الغم شرط التكليف واذ لا نعم فلا تكليف واما نحن فنسلم انه لا تكليف لكن عليه نفس الوجوب

وان نفع على ما لا يفسد لانه لا صلاح صلوته ولما عن السور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرئ في صلوة فيترك منه شيئا لم يقره وقال له رجل
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت آية كذا قال نعم لا ذكر فيها قال كنت اري انها قد نسخت رواه ابو داود وروى كان الامام انقل الى آية أخرى فسدت
صلوته لانه وجد تلقين وتلقين من غير عز كذا في الهداية والحدِيث يَكْمُ عَلَانِيَا لَانِي فِي نَفْسِي الْقَدِيرُ بِذَا عِنْدَ بَعْضِ الشَّائِخِ وَحَاسَتِهِمْ عَلَى مَا يَفِيدُ الْحَيْطُ عَلَى
انما لا يفسد بذا هو الصحيح وفي الهداية ينبغي ان لا يحل المقتدى بالفتح ولللام ان لا يلجيم اليه بل يتركه اذا جاء ادانته وينقل الى آية
اخرى واول من الركوع قيل ما يجوز به الصلوة وقيل بعد الفراغ عن القراءة المندوبة وفي نفع القدير بذا هو الظاهر من الدليل لانه عليه السلام
قال لا يبي لها فتحت على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة ومنها القراءة من المصحف فانما مفسدة عنده لانه تعلم من المصحف نصارا كالعلم
من المقتدى او لانها تشتغل على العمل الكثير من قلب الما وراق وحل المصحف في الهداية على الوجه الاول المحمول وغير المحمول سواد على الوجه
الثاني القراءة من غير المحمول غير مفسدة وقالوا القراءة من المصحف غير مفسدة لانها ضم عبادة الى عبادة لكنه يكره لانه يشبه صنع اهل الكتاب في الحجاب
ان ضم عبادة الى الاخرى قد توجب الفساد اذا كان متنايلا كضم الطواف الى الصلوة ومنها العمل الكثير ولا خلاف في فساد ما واختلفوا في
تجديده والمختار للفتوى ان يكون بحيث لو رأى ما يظن انه ليس في الصلوة او ما يشك في قوله بل قيل بقوله الى راي المبتلى وقيل لا لا يتم الا باليد
ومنها زلة القاري في قوله وفيها انواع منها ما يكون في الاعراب فان لم يتغير المعنى لا يفسد صلوته لان الخطأ في الاعراب لا يستطاع الاحتراز
عنه فيغير وان غيرت المعنى الى ما اعتقده كقراءة بدعة عليه يفسد صلوته لانه لو شهد كقراءة قرب منه فمضى الخطأ يفسد بها ظاهر حديثنا قول القدر
وبعض المتأخرين لما رآه اعدم قيمة الساتة في الاعراب فتوا بعدم الفساد ونحو المخرج ولذا انقضى في الظاهر بعد عدم الفساد وفي ترك المقتدى
الاصح انما لا يفسد ومنها الزلة في الحرف بوضع حرف مكان غيره ما خطا او عجز فعلى الاول ان غيرت المعنى فسدت صلوته عند المشيخين
سواء كان مثله في القرآن او لا والا وعند ابى يوسف ان كان مثله موجودا في القرآن لا يفسد ولا يفسد فلو قرأ صاحب الشريعة بالشين
المجمية مكان الملهة فسدت لعدم مثله في القرآن وفساد المعنى وفي القيام مكان القيوم لا يفسد عندنا لعدم فساد المعنى بها وفسد عند
عدم التمثل وعند المتأخرين ان كان الحرفان ليسا للتمييز كالطالحت مكان الصالحات يفسد وان شق التميز كما بين الصادق حسين
والتار والطاء فالتحريم على انما لا يفسد وفي نفع القدير لم يضيظ فروعهم على هذا الاصل فعلى الخلاصة ما ظاهره التناهي للمثال
قالا دلي عليه القراء وعلى الثاني هو ما كان للحرف فان بدل الجمد في الصحيح صحت صلوته والا فسدت كذا قالوا وانظر ان صلوة صحيحة بدل
الجمد او لم يبدل لانه عاجز في وقت تعلق الخطاب بالصلوة فيه وتأخير ما عنه كثير لكن يجب عليه الجمد في تعييج قدر ما يكفي الواجب بالقراءة
طلى لم يجهل انهم لم يمتصحبوا الا اثم ومنها الزلة بالتقديم والتأخير نحو قوسرة وقوسرة فان غيرت المعنى فسدت وان لم يغير لا يفسد عند الامام محمد
علا قال ابى يوسف ومنها الزلة بزيادة حرف ونقصانه ومن الزيادة فك الادغام فالتحريم لا يفسد نحو وانما عن التكرار مكان وانه ونحو
جاء هم مكان جاتهم وان غيرت المعنى فسدت الصلوة وان كان الحرف كلمة ان غيرت المعنى فسدت نحو والقرآن الحكيم وانكلم من المسلمين بالواو
ونحو والنهار اذا تجلى ما ظن الذكر والانتفى بحدوث الواو وان كانت الحرف المحذوف من كلمة فان كان حذف حرف اعلى وتغير المعنى يفسد الصلوة
في قول الامام ابى حنيفة والامام محمد بن زكريا هم بلا زاد او بلا راي ونحو خلقنا بلا خاء ونحو جعلنا بلا جيم وقالوا في تياس قول ابى يوسف لا يفسد

في صلاة النحر حين يحسن ابو لؤلودة وصلى الصلوة وغيرهم خلفه والقصة مشهورة في صحيح البخاري وغيره وفي فتح اقتدير على الاستيفان اجاز
 الصلوة وحكاها ابن المنذر عن عمرو بن علي وروى الاثر بمسند ه عن ابن عباس قال خرج علينا عمر لصلوة ظهر فلما دخل في الصلوة اختصم بين
 كان عن يمينه ثم خرج تحرق الصلوة فلما صلينا اذا نحن بمحمد يصلي خلف سارية فلما قضى الصلوة قال لما دخلت في الصلوة وكبرت
 رأسي شئني فلمست فوجدت بلة وانظرت في الحديث فانصرفت ولم تجاوز الصفوف ولم يتخلف بلبان الخطاء لا تقصد صلوة وبني لان
 في الانصراف ضرورة فيعفى كالانصراف بوجود الحديث الا ترى انه لو بان الحديث لم يفسد فلما اظهرنا وان خرج وتجاوز الصفوف او استخلف
 فسدت لانه لا ضرورة في هذه الافعال ثم من شرط البناء ان لا يكلم ولا يتحرك اكثر مما يفيها يكن الوضوء فان وجد الماء ولم يتوضأ وذهب
 قدماه فتوضأ فسدت صلوته ولا يلحقه بل يتقبل لانه وجد منافي الصلوة فوق ما فيه الضرورة ثم بعد التوضي فغشا راسه وان يصلي الباقي مكان الوضوء
 ثم لا يلزم زيادة الحركة او ينجى الى مكانه الاول يقع جميع الصلوة في مكان واحد والامام والمقتدي الذين سبقها الحركت يجب عليها العود
 الى مكان الصلوة الملم لغيره الامام او المقلد لانهما مقتديان وان اختلف المسبوق جاز وشرع من الكركن للمذموم وقع فيه الاستخلاف
 ثم اذا فرغ من التشهد اختلف مدركا ليسلم ثم يقوم المسبوق فيقف ما فاته لان تحريك يده لم يفسد لان يصلي ما ادركك ثبيل ما فات ولا يتغير الحديث
 الامام فهو والدرك سواء تجوز استخلافه ولا يمكنه التسليم قبل ما فات فيقدم مدركا ضرورة ثم الانصراف لمن سبقه الحديث استقبال الصلوة
 لما عن طلق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نساء احدكم في الصلوة فليمنعها وليتوضأ وليعد الصلوة رواه ابو داود و
 الامام للندب لما قد علم من جواز البناء قالوا ان كان الامام مقتديا بالانصراف الى البناء كيلا يفوتها فضل الجماعة فاحاديث فضل الجماعة
 مخصوصة بهذا الحديث لدفع التعارض وهما مسائل اثنا عشر فيسند فيما الصلوة عند الامام ابي خيفة ويقيم عندها اذا راى
 الميتم الماء بعد ما فرغ من تشهد القعدة الاخيرة او كان ما سحبا نقصت مدة السجود او ما سحبا على الميعة نسقطت عن برء او سحبا
 خفية بعل يسير او كان اميا فتعلم سورة او عريا تا فوجدوا ابو موسى فقدر على الركوع والسجود او احدث الامام فاستخلف
 اميا او طلعت الشمس في النحر او دخل وقت العصر في الجمعة او صاحب عذر فاقطع عذره او تذكر فاته وفي الوقت
 ستة ووجد هذه الامور بعد ما فرغ من تشهد القعدة الاخيرة وذا في فتح القدير ما اذا وجد ماء فينبى البناسة بعد التشهد
 وما اذا دخل وقت مكرهه في قضاة القاعة بعد التشهد وما اذا اعتقت امية مصلية بلا خارج بعد التشهد ولم تستر فبني الشيخ ابو سعيد
 البردعي سجد على ان الخروج يصنع المصلي فرض عنده فما لم يجد الخروج يصنع فهو في الصلوة فوجدت هذه العوارض في اجرام
 الصلوة وعند ما قد خرج عن الصلوة بمرض هذه العوارض فقد تمت صلوته واختار قول الشيخ ابي سعيد كثير من منهم صاحب الهداية
 واستدل على فرضية الخروج يصنع المصلي بان الدخول في صلوته بعد الدخول في فرض وهو لا يحصل الا بالخروج من الاول فالحروج من
 الاول فرض ولا يبدل بصلته لاداء الفرض وهذا لا ينعهم هذا العبد لان اقتصر المسلم ان من ضرورات الدخول في الثانية الخروج من الاول
 لكن لا يلزم منه وجوب الخروج بقصد المصلي كما ان الخروج من الصوم من ضرورات الدخول في الآخر والخروج بدخول الليل فكذا يجوز ان
 يتحقق الخروج عن الصلوة بنفسه بعد تمام الاركان باعتراض منفسد لا منسوب بعد ما ابداء الندوب باسرها بعد ما ولا يلزم كون الخروج

وواجبة ان كانت الواجبات وقد ثبتت على الملازمة مع ان فيه ان كون الصلوتين على الملازمة في وقت واحد مما احس على خلافه وليس التكليف بالكلية
 صلوة واحد كما قد علمت من المكروهات تحريم الصلوة في ثوب نجس قدر ما يفسد كاقبل من دبره الا اذا خاف فوت الوقت او فوت الجماعة و
 لا يجوز جماعة اخرى فيلزم منه كراهية الصلوة مع ترك الانتباه بالمال بعد الحجر مع القدرة الا ان شايخ الحنفية والشافعية قالوا ان الشارع
 قد اعتبر موضع الانتباه بعد استعمال الحجر طاهر فلا كراهية الا التفرقة بينهما كل صلوة اديت مع عمل قليل وكثير مفسد وهو ظاهر لان فوت يدبره
 الخلق ومع منها صلوة قد درست فيها السورة المتأخرة وقد صرح في البحر الرائق ان مراتب الترتيب بين السورتين واجبات القراءة لانا سورون
 بمرعاة هذا الترتيب وترتيب شق على القرآن بامر الله تعالى وقد انعقد عليه اجماع اصحابه وقالوا لا يكره الاخلال بالترتيب في النوافل
 واشترط علم ومنها نفع الارض للسجود لما عن ام سلمة قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم غلاما لا يقال له الفلح اذا سجد ففعل بالفلح
 ترب وحكم رواه الترمذي ومنها ما رافقه الاختصاص بالبول والناطحة مثلها الربيع لما عن ام المؤمنين عائشة الصديقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال لا صلوة عند حضرة الطعام ولا لمن يدافعه الا خبثان رواه مسلم والمراد في الكمال ثم عند دافعه الا خبثان لا كراهية عند العذر و
 العذر ان لا يكون في الوقت سنة بحيث يحتمل ان لو شتم بالانتباه فانه الوقت وكذا اذا لم يكن حاجته الا خبثان شديدة او كان مبتلي بمرض
 او كان بحيث لو لم يكن الزبح خرج في صلوة ما فكرنا من المكروهات كبرهات تحريمه فيجب ان يعاد بالكرهية فصل في المرددين يدي المصلي واخذ
 المسترة المرددين يدي المصلي بحيث حاذى اعضاء المصلي في سجده حرام طلالا نعم لما عن ابي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لو علم المرددين يدي المصلي ما زاد عليه لكان ان يعيق اليدين خير للمؤمن ان يرد يدي يديه قال ابو النضر الادري قال ادريين يوما وشهدوا و
 ستة رواه الجماعة ثم المرددين يدين موضع سجوده والمراد بموضع السجود المكان الذي بين يدين يديه بعد ان قام متجهما الى
 مكان يسجد فيه وهو المختار وقيل بقدر صنف وقيل بقدر ثلثه صنفون هذا كله في الصحراء وما في المسجد فالمعتبر فيها بين يدين جدار المسجد والمرد
 ما اذا حاذى اعضاءه اعضاءه حتى اذا كان المصلي على دكان مرتفع ومما ارتقت الدكان ولم يقع التقاضي بين اعضاءه ما لا اغتم و
 لا يفسد الصلوة بمرور حيوان وان كان كلبا او حمارا ولا بمرور انسان وان كان امرأة لما عن ابي بصير قال تذكروا انما يقطع الصلوة عند
 ابن عباس قال حبت اناد غلام من عبد المطلب على حمار ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فنزل ونزلت ففكرت الحمار امام المصلي
 فما بالاه وجاءت جارتان من بني عبد المطلب فدخلتا بين المصلي والصفت فما بالي ذلك رواه ابو داود وعن الفضل بن عباس قال تانا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا ومع عبد المطلب في صحراء ليس بين يديه سعة وحجارة وكعبة فبعضنا بين يديه فما بالي ذلك واه
 ابو داود ورواه النسائي وسعى صلوة الصبر عن ابي سعيد قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقطع الصلوة شيء ولا دور وما استطعتم فاما هو
 شيطان رواه ابو داود وقد تكلموا في حديث لا يقطع الصلوة شيء وقد استوفى في منع التدبير واشتبهت ان لا ينزل عن درجة الحسن قال
 الامام مالك بلغنا عن امير المؤمنين علي لا يقطع الصلوة شيء ما يمر بين يدي المصلي ودخل رومي مالك عن ابن عمر انهم قد تحققوا ان لا يقطع الصلوة
 بمرور امرأة ولا بمرور كلب وحمار وروى سلم عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلوة الكلب والمرأة والحمار وحي من ذلك شئ اخره ارحل

سئل عن رجل سجد في الصلاة فوجد في يده خيطا فمسه فوجد في يده خيطا فمسه فوجد في يده خيطا فمسه

عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلوة شيء ولا دور وما استطعتم فاما هو

ففيهم اولاه روى ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها في حديث قالت ان المرأة اذا سوت راسها فليكن بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم متر متر كاعتراف الجنابة وهو يصلي رواه مسلم وفي رواية فاذا بقي الوتر ليقظا وثانيا ان المرأة تقطع الخنوخ في الاكثر ومن حديث ام المؤمنين علم القوم ان الصلوة خلف المأم لا يفسد ويغني المصلي في اجزاء ان تتخذ ستره طولها بقدر ذراع لما عن طلحة بن عبيد اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وضع احدكم بين يديه مثل منقرة الرحل فيصلي ولا يزال من متر وراء ذلك رواه مسلم قالوا ينبغي ان يكون غلظ السترة مثل غلظ الاصبع لان ما دونه لا يبعد ومن بعيد فلا يحصل المقصود وينبغي للمصلي ان يذوق من السترة لما عن سبل بن ابي شيبة يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم الى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلواته الهوداد ويغني عن جعل السترة حذاء جانبه الايمن او الايسر لما عن المقداد بن الاسود ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى عمود ولا عمود ولا شجرة الا جعل من حابه الايمن او الايسر ولا يصعد صعدا رواه ابو داود وستره الامام ستره المتقدم لما عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يند الى المصلي والعزرة بين يديه فيصلي بالمصلي بين يديه فيصلي اليها رواه البخاري وفيه المصلي من مترين ومين سترته يقول صلى الله عليه وسلم وارو من استطعتم قالوا لا يدرك بالاشارة او التسبيح ولا ينج بينهما لان باحد ما كناه واما ستره اعلم بالحكامه وان صلى خلف قاعد تحدث او غير تحدث جاز ويكون القاعد ستره عن تافع قال كان ابن عمر اذا لم يجد سبيلا الى سارحة قال لي ولظرك رواه ابن ابي شيبة كذا في فتح القدير وان كان المتحدث بحيث يكون الحديث شغب يشوش المصلي بكبر الصلوة خلفه وهو محمل النبي عن الصلوة خلف المتحدث **فصل** في جود السهو قد روي الحديث الصحيح عن عبد الله بن مالك ان رسولا صلى الله عليه وسلم قام من ثنتين من الظهر لم يكس منين فلما تفتت صلواته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك رواه الشيخان وقد عرفت من قبل ان القعدة الاولى مع تشهد واجبة وقد سجد لتركها سهوا فسلم ان السجدة جائزة لترك الواجب ويقوم مقامه في السجدة للسهو واجبة غلظا لما يقوله الامام الشافعي انها سنة ثم السجدة انما يكون جائزة في السهو وفيه جناية قاصرة حتى ارتفع الاثم والحمد جناية كاملة فلا يقاس على السهو فلا ملحق السجود بجائز اني الحمد وصحة سجود السهو ان يسلم بعد القعدة الاخيرة تسليمتين ثم يكبر سجدة ثم يكبر سجدة ثالثة ثم يقعد ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو فيسلم والقعود بعد السجود واجب عندنا وعند الامام مالك خلافا لبعض المشافعية والمالكية فانهم يقولون لا قعدة بعد سجود السهو ووجه ذهبنا ما عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم سجدتين ثم تشهد ثم سلم رواه الترمذي ثم سجود السهو بعد التسليم عندنا وقبل التسليم عند الامام الشافعي وقال الامام مالك في سهو نقصان قبل السلام وفي سهو الزيادة بعد السلام والنزاع انما هو في الافضل فيه واما الجواز فثبت بالوجهين قبل السلام وبعد الاتقان وقد وثق من رسول الله صلى الله عليه وسلم غلظا فقد روي في حديث عبد الله بن مالك صلى الله عليه وسلم صلى بهم سجدتين من بعض الصلوة ثم قام فلم يكس فقام الناس معه فلما قضى صلواته ونظرنا تسليما كبر قبل التسليم وسجد سجدتين وهو جالس رواه الشيخان فظهر منه انه صلى الله عليه وسلم سجد قبل السلام وعن ابي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلواتي قال لعنني قال لعنني سبعين واكثر فظني الصبر كسنتين ثم سلم ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها ونهيم ابو بكر وعمر فاباه ان يكلماه وخرج سرعان الناس

فقالوا تصرت الصلوة على كل يدعوه الخبيث صلى الله عليه وسلم ذا اليمين فقال يا بني اشترى نسيت أم قصرت فقال لم الشئ و
 لم قصرت قال على تدليث فقال صدق ذو اليمين فقام فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر فجدل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر واداه شيخان
 وثبت من السجود بعد السلام ثبتت من اختلاف ضله صلى الله عليه وسلم أن الامرين جائزان ولما ثبت برداية إلى ذاك وعن ثوبان
 قوله صلى الله عليه وسلم كل من سجدتان بعد السلام علم أن الأفضل السجدة بعد السلام ونعله صلى الله عليه وسلم السجدة قبل السلام إنما
 كان عليها ليجازي بها شيخي أن يفهم بذلك أحسن مما ذكر في البداية من أن الفعلين قارضا فتساطا عمل بالقول وصحفي في فتح القدير بحكليف
 تمام ونيا ذكرنا استغناء عنه ثم حديث ذي اليمين يدل على امرين آخرين أحدهما جواز السجدة بعد النكلم كما هو مذاهب الامام مالك قالوا ان
 هذا كان قبل انتساع النكلم في الصلوة والثاني أن الحركة غير مائة مع انها فعل كثير والذي يظهر من فروع مشائخنا أن الحركة والانحراف
 عن القبلة لا يبيحان الصلوة إذا كان بعد التسليم على نطق التمام ما لم يتكلم ولم يخرج من المسجد وأما إذا كان في الصلوة فما لم يجاوز الصلوة
 وفي جهة التقدم ما لم يجاوز السترة أو موضع السجود ولذا قالوا ان سلم المصلي بطن تمام الصلوة وعليه سجدة صلوتية أو سجدة تلاوة
 وتذكر بعد الانحراف يعود ويقضي السجدة ثم يمشي ثم يسجد للسهو ما لم يخرج من المسجد أو لم يجاوز الصلوة والسترة في الصلوة وإذا دعت
 أن سجود السهو إنما يجب بترك الواجب فلفصل في تفصيل القول في الواجبات الفاتحة والسورة فان ترك الفاتحة بسورة في الركعة الأولى وتذكر في الركوع
 الاول أو بعد الركوع يعود إلى القيام ويقراء الفاتحة أو السورة ثم يركع ويسجد للسهو لأن الركوع الاول قد انقضى لكون محله بعد القراءة
 وإن تذكر بعد الركعة فان كان التروك سورة يعيد في إحدى الاخرتين وذهبوا أن كانت جهرة كان الاخرين محل القراءة فيقفى وإن كان
 المتروك الفاتحة لا يقضى لأن تكرار الفاتحة غير مشروع ويسجد للسهو وان قرأ السورة قبل الفاتحة أو بعضها ثم تذكر يعود إلى الفاتحة ثم يقرأ
 السورة ويسجد للسهو لأن الترتيب بين الفاتحة والسورة لازم وأن جهرا لبعض القراءة في السرية أو اخفايا الامام في الجهرية
 فان كان الجهر والاخفاء قتل على يجوز به الصلوة فهو موقوف لاحتراز عنه وقد تقدم ان الصحابة كانوا يسمعون لبعض كلمات
 قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السرية وان كان الجهر والاخفاء قدر ما يجوز به الصلوة يسجد للسهو لأن الجهر على الامام واجب
 وكذا الاخفاء وان قرأ التشهد سهوا في القيام فان كان في الركعة الاولى قبل القراءة لا سهو عليه لان ما بين التجرية والقراءة
 محل لثناء والتشهد ثناء وهذا يشهدك إلى ان دعاء الاستفتاح غير متعين فيه شيء من الدعوات كما تقدمنا سابقا أما خلا فم في الاولوية
 وان قرأ التشهد بعد القراءة في الاولى او في الاخرى قبل القراءة أو بعد ما يلزمه سجود السهو لأن وصل الركوع بالقراءة كان واجبا
 وكذا الاجتهاد بالقراءة في الركعة الثانية كان واجبا وقد فوته وان تشهد في الاخرين لا شيء عليه لانها محل لثناء وتنها قبل المار كان فان
 سعى عن تعديل كبح السجود لم يفسد عليه ولا يفسد عند الامام أبي يوسف لفرضية التعديل عنده وقد عرفت انه اشبه بان وقع
 في السجود من دون رفع الرأس وترك القومة بفساد الصلوة عند الامام أبي يوسف لان القومة عنده فرض وقد عرفت انه
 الحق ويسجد للسهو عند ما ذكرنا في تناوئ قاضيان وهو يبيح على ان القومة واجبة عند الطرفين وبها نبي المشايخ ومنها الترتيب
 فيما تكرر فان سعى عن السجدة الثانية وتذكر في الركعة الثانية أو ما بعدها أو في القعدة الأخيرة قبل التشهد يقضيها ويسجد للسهو لأن

تذكر بعد التشهد قبل السلام أو بعده قبل الخروج عن المسجد فخصيها ويجيد القعدة الأخيرة والتشهد ثم يسجد للسهو لأن القعدة في
 ارتفعت بالعود إلى السجدة لافتراض الترتيب بينهما دين سائر الأركان الصلوتية وإن فوت الترتيب بين الأفعال الغير المكررة بان سجدة
 قبل الركوع وتذكر قبل القيام إلى الثانية أو بعده ركع للادى وليجد السجود لعدم اعتداده بفرضية الترتيب ثم ينضى إلى الثانية و
 يتم الصلوة ويسجد للسهو ولم يتذكر حتى ركع للثانية فهو ركوع للادى والركعتان ركعة واحدة وعليه أن يصلي ركعة أخرى وتشهد و
 يتم بعد الركعتين الحائستين رابعة ويسجد للسهو لثقل الأفعال الزائدة بين القيام والركوع من الركعة الأولى فوجب سجدة السهو لهذا
 لأن السجدة معتبرة ووجب سجدة السهو للاختلال بالترتيب كما روى شيوخ الوقت وخرج منه أن الترتيب في الأفعال الغير المكررة في
 ركعة واجب وليس بفرض خطأ سنة لم يجعل الركعتين ركعة واحدة فسدت الصلوة للاختلال بالترتيب وعلى هذا القياس نظر سائر
 التي مرت ومنها القعدة الأولى فان سعى عنها وقام إلى الثانية لا يعود إلى القعدة ويسجد للسهو وإن كان إلى السجود أقرب بأن لم يفرق
 الركعتين من الأرض يعود إلى القعدة ولا يسجد لأنه ما دام إلى السجود أقرب كأنه في السجود وقد روى المغيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إذا قام الإمام في الركعتين فان ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس وإذا استوى قائماً فلا يجلس ويسجد سجدة في السجود واه أبو داود وقال
 أبو داود أن النبي به ابن عباس وعمر بن عبد العزيز والعقبا بن خزيمة قالوا حكم القرب إلى القيام حكم الاستواء قالوا وحكم القرب إلى السجود حكم
 السجود ومنها لا يركن بما قبله من الركعتين وضروا عليهما من فرغ من القراءة وقام بعده زماناً يكن فيه أدرك ركعتين ماسجداً للسهو وهذا
 لا يقبل من يرى السنة وإن سكت ليتزاد النفس لأشئ عليه كما تقدمنا من قبل وإن فكر بعد القعدة أي سورة يقرءه ومكث ذلك
 القدر يجب عليه سجدة السهو وإن أخر القيام إلى الركعة الثالثة بان زاد على قدر التشهد كما إذا أتمعت بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم أو
 الدعاء أو جلس ساكناً وجب سجدة السهو لوجوب المولات بين القعدة الأولى الواجبة وبين الركعة الثالثة وبه خلافاً للإمام الشافعي
 فإنه عنده لا يلزم بالاستئصال بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم شيء وإن سلم في القعدة الأولى لظن التمام فحكمه قد عرفت وإن
 سعى عن القعدة الأخيرة وقام يصلي وتذكر قبل أن يقيد بالسجدة يعود إلى القعدة ويلزمه سجدة السهو لتأخير ركعتي القعدة عن غيرها
 وإن قيد بالسجدة فسدت الصلوة المفروضة لا استحكام الشروع في النفل قبل تمام الركعتين من ضرورة الخروج من الفرض قبل تمام
 أركانه ثم عند الإمام محمد بن زيد وعندنا يثقل وإن سعى بعد القعدة قدر التشهد وقام إلى الركعة الزائدة عاداً لم يقيد بالسجدة و
 يسجد للسهو لتأخير السلام وإن قيد بالسجدة ثم فرضه لاستحكام النفل ومن ضرورة الخروج من الفرض بعد تمام الأركان
 ويضم إليه ركعة أخرى ليصير أن نفلين من لم يضم جاز وقال الإمام الشافعي يصح الفرض في الوجعين ويسجد للسهو استدلالاً بما
 روى عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً فقبل أزيد في الصلوة فقال ما ذلك قالوا صليت خمساً
 فمسجد سجدتين بعد ما سلم رواه الشيخان ولا حجة فيه للإمام الشافعي لأنه حكاه حاله لا عموم لفجوز أن كان بعد في الرابعة ومن شكك
 في الصلوة أنه لم يكن عادة له استقبال لأن ابن عمر قال في الذي لا يرى صلى ثلاثاً أم أربعاً يصيدني فتح القدير رواه أبو شيبة في
 مسنده وأما إذا كان عادة له فلا استقبال حرج عليه أن يجزى على القصرى لما عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

رواه الشيخان فإنه يدل على أن صلوة الفجر جائزة ولكنها مفسدة ولو كانت مشقة على تركها لوجب كان شيئا عنه وليس عرف المشايخ
 أن يفضل المأمور به على النهي عنه فلا يرد أن مقتضاه صحة صلوة الفجر وهو لا يتأتى وجوب الجماعة لأن مقتضاها الجواز مع المفسدة
 كما في عرف المشايخ لا يطلق في النهي عنه قتال واستدلوا على السنية بالمواظبة والتأكيد على الطبع الوجود ثم الجماعة سواء كانت اجبة
 أو سنة يسقطها عداوتها المرض وكونه مقطوع اليد والرجل من علامات ومفوجا وخائفا وشيئا عاجزا الاستطاعة ان يمشي وانظمت
 والمطروطين قال الامام مالك في الموطأ الحديث رخصته يعني قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتليت انبال قال للصلوة في الرحال و
 المعنى فانه صلى الله عليه وسلم رخص عتبان بن مالك في تركها كما في فتح المقيدر وماروسى ابوداودان ابن ابي مكتوم قال يا رسول الله
 اني ضربه شاة الدرر ولي قائد لا يملكني فهل تجد رخصة ان يصلي في بيتي قال اتبع التمدد قال نعم قال ما جد لك رخصة ففتح المقيدر
 مسناه لاجد لك رخصة يتأهل بها هذا الفضل قال اكثر شاة نحنا المعتبر الجماعة في المسجد فمن صلى في البيت جماعة لا ينال ثواب الجماعة وشدة
 بعضهم وقالوا بدعة وقال المقيدر من فات الجماعة في المسجد وجع اليه وصلى بهم ينال ثواب الجماعة ويصح ان ابن مسعود صلى بالجماعة
 في بيته وهل يصلي بالجماعة مكررا في مسجد واحد فان كان على قارعة الطريق او لم يكن له امام مدين بخوزا فاقا بين مشاة فاجازوا الكعبه
 عند بعض المشايخ واقتوا به وهو قول المشافعي ولم يدل دليل من صاحب الشرح على منع كراهة الخروج عن مسجد اذن فيه حتى يصلي كراهة التحريم
 لما روى ابو هريرة قال اوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنتم في المسجد فنودى للصلوة فلا يخرج احدكم حتى يصلي رواه الامام احمد عن
 امير المؤمنين عثمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج له حاجة وهو لا يريد الرجعة فوماتق رواه
 ابن ماجة قال قلت لهذا الحديث يدل على جواز الخروج لحاجة والمسألة مطلقة قلت الخروج لحاجة لا يترتب عليه هذا الوعيد الشديد والخروج
 بعد الاذان مكرره مطلقا كما يدل عليه الحديث الاول وان كان مقيما بالجماعة في مسجد آخر بان يكون امامه او مؤذنه او رجلا فينظم بسببه
 الجماعة لا بأس بخرجه لانه اذا خرج لاقامة الجماعة فليس اعراضا عن الجماعة وان كان قد صلى قبله الخروج لان عدم الخروج انا
 كان للصلوة وقد صلى مرة وان اقيمت الصلوة لا يجوز الخروج وان كان قد صلى عن محن انه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قاذون بالصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ورجع محن في مجلسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منك ان
 تفعل بالثامن انت برجل مسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت صليت في ابي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انا حيث المسجد كنت قد صليت فاقبعت الصلوة فصل مع الناس ان كنت قد صليت رواه الامام مالك والنسائي قالوا المحكم
 المذكور في الظهر والعشاء واما في العصر والفجر فلا يخرج بعد الاقامة لان الصلوة بعد هاتين هما في المغرب فان صلا
 شيئا كما يصلي الامام لزوم التنفل بالثالث وان صلى اربع اربع محالفة الامام فحق المغرب ايضا له ان يخرج لكن عن غير
 كون الاسود قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلوة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلواته اخذ
 فاذا هو بجليلين في اخر حرمي القوم لم يصليا معه فحجى بهما يد عذرا فضا فقال فاشك ان يصليا معينا فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم

لشوق الحديث يا بني عنه قال الشيخ ابن العام حسن ما يستدل به على هذا المطلوب امره صلى الله عليه وسلم لافضل الصدقين الى كبر رضى
 بالامامة وكان ثمة من هو اقرب منه لاسم هو اعلم منه دليل الاول قوله صلعم اقر بكم آتى ودليل الثاني قول ابى سعيد وكان ابو بكر اعلمنا وهذا
 آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو المعول عليه انتهى علمية افضل الصدقين من ضرورات طريقت اهل السنة واما القرينة
 ابى سعيد رضي الله عنه فالتشافية لا يسلمونها وما استدل به من الحديث فلا يدل الا على ان ابى بكر من الخاطئين ودخل افضل الصدقين في الخطئين
 في غاية الخفاء ثم بعد تسليم قرينة الى لا يدل الدليل على مندوبية تقديم الا علم على الاقرب في الامامة لا يجوز ترك امر مندوب بناية على منه
 في الامور الدينية في حادثة جزئية وههنا الامور بالامامة لافضل الصدقين كان لان ياتى احد عن قبول بيعة رضى الله عنه ويعلم
 كل احد ان رضى الله عنه مقتداهم في الامور الدينية فلا يلحق احد اعداء في اتباعه كما قال صلى الله عليه وسلم انى اخاف ان تمخى تمخى ولقد دل
 اتا دلى وبابى الله والمسلمون الا ابى بكر واه مسلم فلهذه القائدة قدمه رضى في امامة الصلوة فلهذا العارض تخرج امامة رضى عليه
 امامة الاقرب غيره ولا يلزم من تقدم العلم مطلقا في الامامة والله اعلم بحقيقة الحال ثم الادلى بالامامة بعد العلم والاقرب الاوسع وهو
 من تبقى بعد الانقضاء عن المحرمات الشبهات وترك العزبة وياتى باكثر التدبیرات ولا يكون لا غرض الدنيا قدر عنده وجه تقديره
 ظاهر لانه يرمى ببركة قبول الصلوة وفي الحديث تقديم الاقدم في الهجرة ولا هجرة الا ان حتى يقدم بها فاقبها هجرة المعاصى والشبهات
 مقام هجرة الاوطان وفي الحديث المهاجر من هجر ما نهى الله عنه رواه البخارى ثم بعد اكل الكبريم سنك ما يدل عليه الحديث ويكره امامة
 الاعشى لان في تطهيره شبهة لما لا يبرر موضع التجاسات ولا مواضعها في الثوب ولا يجلسها بالمبانيات واما اذا كان اعشى مقتدى القوم
 في الدين ويكون عين بصيرة مفتوحة ويكون مجع العلم والفضائل فلا يكره الاتباع به لان احتياطه يزد بكثير على احتياط عوام اهل البصر
 وقد نقل الشيخ عبد المحسن عن بعض شيوخ الكثر نقل عن الميسر عدم كراهية امامة الاعشى اذا كان مقتدى ذارح وقد حصل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن ام مكتوم كرم الناس وهو اعشى رواه ابو داود ويكره امامة العبد وولد الزنا لا تصانفها
 تنفير الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة لا يقبل صلواتهم من تقدم قوما وجه له كارهون رجل اتى الصلوة وبارا والدليل
 بان ياتى باصان تقوته وثمن اعتد محرمه رواه ابو داود وعن عبد الله بن عمر بن العاص ويكره امامة العاسق بعد الاعتقاد على
 الاتيان بشروط الصلوة على وجه الاحتياط من الكراهية انما هي اذا وجد امام تقى وتقدم عليه العاسق واما اذا لم يجد كراهية وان صلى خلف
 العاسق او المبتدع جاز ويجوز ثواب الجماعة لكن لا يجوز ثواب المصلى خلف التقى كذا في نفع القدير ناقلا عن المحيط قد روى عبد الله
 ابن حدى انه دخل على عثمان وهو محصور فقال اكمل امام العامة ونزل بك ما ترى ويصلى لنا امام تنه وتخرج من الصلوة منه فقال الصلوة
 احسن ما يعمل الناس فاذا احسن الناس فاحسن بهم واذا اساءوا فاجتنب ساوتهم رواه البخارى وقد شتر في افواه العلماء قوله صلى الله
 عليه وسلم صلوا خلف كل مرد فاجر وصلوا على كل مرد فاجر وثلاثة الائمة باقبول وانعقد عليه اجماع من بعده
 باجماعهم ونفى نفع القدير رواه الدارقطني عن كحول عن ابى هريرة وكحول لم يسمع ابى هريرة ومن دون ثقات فهو من قبيل المرسل وهو

عن جابر بن عبد الله عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى خلف فاجر لم يضره ولا ينجى من النار

سنة عندنا انتهى وشهرته وتلقى الأئمة قبوله وموافقته للاجماع بحسب صحة صحة تطبيقه وبكره ائمة المبتدع اعلم ان المبتدع الذي يصلي الى
القبلة لم يحكم الا ائمة بغيرهم وما روى عن الامام ابي حنيفة من قال بخلق القرآن فهو كافر فاطلاق الكافر من الكفر انما هو كافر للنجاسة
لا من الكفر الذي هو مقابل الايمان لكن المبتدع الذي يحرم المصلح خلفه ثواب الجماعة لكن يكره عند وجود غيره المبتدع مبتدع لم يحصل بدعته
الى ان يصلي عند كونه امانا للسني بلانية او يمين في الصلوة عليه او على مقتداهم او يصلي بلا طهارة للتعنت او كان في وضوؤه وخسلة شيعة
واما هذا المبتدع فلا يجوز الصلوة خلفه اليه وما روى عن الامام ابي حنيفة والشافعي فساد الصلوة خلف الشيعة فالمراد بالشيعة من كان فيهم
السب وكان في اوعيتهم صلواتية سب الصحابة الاخيار ولا يرون الائمة في الصلوة جائزة ولا شك في فساد الصلوة خلف هذه الشيعة
من الشيعة واما الشيعة الذين يفضلون عليا على الشيعين ولا يطعنون فيها اصلا كالزيدية فيجوز خلفهم الصلوة لكن يكره كراهية شديدة
واما انه لا يجوز الصلوة خلف من لا يشاعة لاهل الكبار ومكر الرواية وعذاب القبر ومكر الكرام الكاتبين لانه كافر متوارث هذه
الامور من الشارع واصلي خلف منكر المسح على الخفين والمشيئة فكما وانما من تشويشات المتأخرين مخالفة لما عليه القداموس
الائمة المجتهدون فلا يلتفت اليها فضلا عن ان يفتي بها ويكره الصلوة خلف المنكلم وان كان سنيا وقد نقل التشديد فيه من السلف كما
عن الامام ابي يوسف لا يجوز الصلوة خلف المنكلم وان تكلم بالحق وغرض التشديد في الكراهية لا بثبوت عدم الجواز حقيقة واني فتح القدير
نقلنا عن المجتبي اما قول ابي يوسف فيجوز ان يريه الذي قرره ابو حنيفة حين راي ابنه جلودا يناظر في الكلام فنهاه فقال رأيك تناظر
في الكلام فنهاني فقال كنا نناظر وكان على رؤسنا الطير مخافة ان يزل صاحبنا وانتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن اباد
زلة صاحبه فقد ارا وان كيف فو قد كفر قيل صاحبه فهذا هو الخوض المنهي عنه وفي المنكلم لا يجوز الاحتذاء به وبالجملة المنكلم الذي يناظر شيئا
في علم الكلام وان كان الجحد مع الفرق الباطلة لا الزام بالحق فيفضي به في العادة الى ثوران النفس والخشونة ولا يؤتمن مع ذلك
عن القول والحسد ويريد ان يثلب على من حقا كان قوله او باطلا وعندنا لا يؤتمن من ان يهدر عنه ما يفضي الى الابتداع او الى الكفر
وهو لا يشر به وان لم يفر لان لزوم الكفر ليس بغير وانما الكفر العلانية لكن يوجب التناون في الامور الدينية ولا يكره الصلوة خلفه ولو كان
هذا كرا حقيقة لم يجز الصلوة خلفه لكن لما لم يكن كرا يكره ولا يجوز ائمة الصبي في المكتوبات باتفاق الروايات لان صلوة الصبي منقذة
وصلوة البالغ مفروضة ولا يفتي الفرض على النفل وكذا لا يجوز في النفل خلافا لما انقضى به شاكح بلح لان النفل واجب بالشرع بخلاف
نفل الصبي لانه لا عمل للوجوب وجوز الامام الشافعي لائمة الصبي لجواز اتية الفرض بالنفس واستدل شافعية بما روى عمرو بن سلمة قال بع علي بن
الكواكب فسلم من القرآن فاتي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد انك لم تقرأنا فظنوا كنت كثرتهم قرأنا وكنيت او منهم وانا ابن خنسان ردا على سفي ورواه
البخاري مع قصة فيه طول ولا حاجة فيه لانه لم يامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يؤمنهم صبي وانا امرهم بالائمة الاقر من المجاطلين وهم زوا
بالعين لان الامر بالصلوة لم يكن الا للبالغين واما الصبيان فهم فروعوا التكليف وانا ائمة الصبي بامر قوم او اوجهم اذا كانوا حديث الاسرار
لا يربا بفعلهم لعدم علمهم بالحكام الشرعية ولا يجوز ائمة النساء للرجال لان يمتن حالهن على الشهوة يكره جماعة من لانه لا يخلو من احد الا من رما
تيا من الامام وسطا لصف او زيادة لكشف ان قامت امام الصف وان فطن لوقف الامام وسطا لصف لما روى الامام محمد عن ابي ابي

القمى ان عايشة كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطا وماروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال تؤم المرأة النساء وتقوم
 وسطا وقد ذكر الامران في فتح القدير وعلى هذا فدعوى الكراهية مشكلة لا بد لها من دليل وميل الشيخ ابن الهمام الى عدم الكراهية وشأننا
 قالوا الكراهية كراهية التحريم واشهر علم بالحكمة وليس عليهم حضور الجماعات بل يصلين في بيوتهم لان في خروجهم الى الجماعات فتعظيمه
 بهذا ما نفتي به المتأخرون لما رأوا من فساد اهل الزمان وعليه الفتوى واما امكننا التثنية فقد منعوا الشباب عن حضور الجماعات
 وجوز الامام ابو حنيفة للعجائز في المغرب والعشاء والمغرب لضعف الفتنه في هذه الاوقات لقلة حضور من يتوهم الفتنه وهاجوزا في كل صلوة
 لعدم كون العجائز محل الفتنه وبهذا التجوز انما كان بحسب زمانهم واما الآن فالفتنة لا تخلط النساء والرجال غالبه فساد اهل الزمان
 وفي فتح القدير قد قالت عايشة في الصحيح لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي ما احدثت النساء بعده لهنعن كما منعت نساء
 بنى اسرائيل ثم قد روى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا النساءكم مساجد ويموتن خير من رماه ابو داود
 وروى ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة المرأة في بيتها افضل من صلواتها في حجرتها وصلواتها في محرابها
 افضل من صلواتها في بيتها رواه ابو داود فالنظر الى ان الزمان الشريف مع كونه ابعد من احتمال الفتنه لان الصلوة كانت اوليا لها
 حتى نهاهم عن منعهن من الخروج الى المساجد كيف سقط فيه الجماعة عنهن وجعل البيت خيرا من التصلوة وجعل صلواتهن في البيت افضل
 من الصلوة بالجماعة فما ظنك بهذا الزمان الذي هو زمان الفتنه فهذا الزمان احرى بسقوط الجماعة عنهن فهذا الزمان احرى بالمنع عن
 الخروج الى الجماعات لان الجماعة غير لازمة عليهم بالنص والتحرز عن الفتنه واجب للمعمومات ولانقاد الاجماع على حرمة الباب المحرم
 واما الرخصة في عدم المنع عن الخروج مع كون البيت لمن افضل فقد سقطت لانها الطلية من عدم احتمال الفتنه كسقوط سهم الموفقة ومعنى
 قول امام المؤمنين الذي مر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لوراى في زمانه الشريف ما احدثت في هذا الزمان لما نص ابن في الخروج
 وبهذا يشبه لو كانت الفتنه في ذلك الزمان لم يتحقق عليه الرخصة في ذلك الزمان فلا يخصص البتة واما اطيننا الكمالا كان يرفعهم
 انهم ابطالوا النص بالتعليل وقالوا ان الحاكم هو الله تعالى وكان عالما بما احدثته النساء فلا يظهر بقول امام المؤمنين وجه وليس الامر
 كما زعموا كما بينا وكون الحاكم هو الله تعالى مسلم وعلمه ما احدثته النساء كان متحققا اليق كذا نقول ان حكم الله على لسان رسوله لعدم المنع
 عن خروجهن للمساجد كان موثقا الى عدم احتمال الفتنه فاتفق باتفاقه وبهذا كان الحكم من الله تعالى بمقتضى دام المؤمنين لو
 كان احدثت النساء في الزمان الشريف ما احدثته الآن لما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخروج البتة لانتقار ما اناط الله تعالى الحكم به
 بل منعهن بما مر منه وغيره من توع الاحداث بروية كما عبر الله تعالى عن عدم وقوع الجماد لعدم العلم في قوله تعالى ولما سلم الله
 الذين جاهاوا منكم ونسب المنع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما احدثته الله تعالى هو المانع على لسان رسوله كما في قوله
 صلى الله عليه وسلم لا امرتم بالسواك لكل وضوء كذا ينبغي ان يفهم اقام ولا تزل فانه منزلة وبجهر الامام بالقرارة في الخبر والى
 المغرب والعشاء والجمعة والعيدين وصلوة الليل والوتر في شهر رمضان للتورث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هذا الآن
 والجهر واجب كما امروا بالانفراد لا يجوب عليه الجهر لانه للاسراع وليس معه سماع ويجوز ان يخرج من نفسه على وجهه ليس هو اسهل الى القراءة

ذلك الامام ان سعد بن ابى وقاص قال وددت الذي يقر خلف الامام في فيه حمزة وروى ذلك الامام وعبد الرزاق ابن امير المؤمنين
 عمر قال ليت في نعم الذي يقر خلف الامام حمزة وروى الطحاوي عن ابى حمزة قال قلت لابن عباس اقروا الامام بين يدي قال لا وروى ابن
 المنيشة عن جابر قال لا يقر خلف الامام ان جبرولان غانت وروى ابو وعبد الرزاق من قول امير المؤمنين علي قال من قرء خلف
 الامام فقد اخطأ الخطأ ولا تاركها مذكرة في فتح القدير ثم المكسرون بقراءة الامام اختلفوا هل يقر المتقدم ندبا فذهب المعتزلة
 الى حرمة القراءة على المتقدم قالوا ان قريبا ثم وفي الحديث يروى عن الامام محمد قراءة الفاتحة خلف الامام احتياطا قال في فتح القدير
 مقتضى هذه العبارة انها ليست ظاهرة الرواية والحق ان قول الامام محمد كقولها فانه في كتاب الآثار بعد ما اسند الى علقمة بن قيس انه
 اقر قطيبا يجبر فيه وفيما لا يجبر قال وفيه نأخذ لزمى القراءة خلف الامام في شيء من الصلوة يجبر فيه ولا يجبر ثم استمرني استاذنا ثم قال
 قال محمد لا ينبغي ان يقر خلف الامام في شيء من الصلوة وفي موطاء بعد ان روى في منع القراءة خلف الامام قال قال محمد لا قراءة خلف الامام
 فيما جهر وفيما لا يجبر فيه بذلك جاءت عامة الاخبار وهو قول ابى حنيفة انتهى قال الامام احمد يقر والفاتحة ندبا في السرية وفي الجهرية في
 السكينة لكن لا يقر بين يمين يجبر وقال الامام مالك يقر في السرية واليه ذهب بعض مشائخنا ايضا وقد روى عن عباد بن الصامت قال كنا
 خلف النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الفجر فقرأت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلكم ترومون خلف ما كنتم قالوا نعم يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقر بما رواه ابو داود والترمذي في محل المالكية على الصلوة السرية للصحيح وعم
 احمد لكن قيد القراءة بالسكينة وحملوا قوله صلى الله عليه وسلم فانه لا صلوة الا بها على انه لا كمال للصلوة الا بها وحجتنا ان قراءة الامام
 قراءة له بالنص فلو قرأ المتقدم لزم له قراءتان وهو غير مسود في الشرح وهذا انما يتم لو قرأ على نية القراءة اما لو قرأ الفاتحة على نية
 الشاء فخرج عن القراءة فلا يلزم قراءتان كما نقول لو قرأ الفاتحة في صلوة الجنازة على نية الدعاء لا باس به وقال في فتح القدير ان
 اسناد حديث من كان له امام آه اقوى من اسناد حديث عباد بن الصامت فيصنع عند معارضته وحجتنا ثانيا قوله ثم اذا قرأ
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون قال الامام احمد اتفقوا على انه نزل في الصلوة وروى عن مجاهد كان عليه السلام يقر في
 الصلوة فسمع قراءة فتى من الانصار فنزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون وروى ابن مردويه في تفسيره عن
 معاوية بن قرة قال سمعت بعض اشياخنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم احسبه قال عبدا مشركين متقل كل من سمع القرآن
 وجب عليه الانصات والاستماع قال اما نزلت هذه الآية واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في القراءة خلف الامام هذه الآثار المذكورة
 في فتح القدير قال مشائخنا الكرام النص موجب لامر عند قراءة القرآن وجوب الاستماع وجوب الانصات فتى الجهرية يجب كلاهما
 في السرية ان فات الاول فلا يفتوت الثاني لعدم الموجب لتعويته والنظم ان المراد في الآية بالقراءة الجهرية فيصحب ترتيب الامور وحجتنا ثانيا
 ما عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبركم وادناكم فاقربوا فالتصوير رواه ابو داود والنسائي
 والتخصيص بالجهرية او القراءة غير الفاتحة تخصيص من غير تخصيص باربعه بوجهة تخصيصها لاصح تخصيصها فاسمع قد روى مسلم عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من صلى صلوة لم يقر فيها بام القرآن فهي خداج ثلثا غير تام فيلزم لابي هريرة اما كون وراء الامام قال اقربوا في نفسك

حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى سمعت الصلوة بيني وبين عبدى لصفيين ولعبدى ماسأل فإذا قال
 لعبدى الحمد لله رب العالمين قال الله حمدى عبدى وإذا قال الرحمن الرحيم قال أنفى على عبدى وإذا قال مالك يوم الدين قال بعبدى
 عبدى ولعبدى ماسأل وإذا قال الله نا الصراط المستقيم صراط الذين أعتيت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدى
 ولعبدى ماسأل انظران اياهم مرة انما استدلال بقسمة الفاتحة ولا حجة فيه فان فاتحة الامام فاتحة المقتدى فاقسمة صحيحة في حق الامام
 والمقتدى فلا يصلح هذا حجة في تخصيص عموم حديث الامر بالانصات ولقد وقع نوع من الاطناب وبعد الحق الجايبا في
 الروايات ويجوز اقتداء الناسل بالماح لان طهارة كل منهما كاملة لان المسح وطيفة من الابتداء لا بدل من الفصل كما تقدم ويجوز اقتداء
 المتوضي باليتم لان التيمم مزيل للحديث عند عدم الماء كما تقدم كما ان الوضوء رافع للحديث عند وجود الماء لا كما زعم الامام الشافعي
 انه غير مزيل للحديث اما هو كوضوء المستحاضة اعتبر ضرورة اداء الصلوة فلا يظهر في حق من لا ضرورة له ولهذا لا يجوز هو اداء
 صلوة يقيم كما لا يجوز هو اداء صلوة المستحاضة بوضوء واحد والامام محمد بن يحيى لا يجوز اقتداء المتوضي باليتم نظر الى ان التيمم للضرورة فلا يظهر
 تعليله في حق المتوضي قلنا نعم شرع للضرورة لكن شرع رافعا للحديث واذا رفع الحديث فهو الوضوء وسواء ويجوز اقتداء القائم بالقاعد
 لمرض عند الشافعي وقال الامام محمد لا يجوز لانه تلك لركن فلا يلحق صلوة في حق القائم كائين به سلسل بول تارك شرط فلا يظهر صحة صلوة
 في حق من ليس له هذا العذر قلنا ركن القيام وان فات لكن الى خلف وهو القعود ونقصوا المريض في حكم القيام فقدم اركان صلوات سجلات
 من سلسل بول لانه لم يعم شئ مقام طهارته بل اعتبر ظاهره في حق نفسه عند العذر فلا يظهر في حق غيره نفى في حق غيره فانت الشطر ولقد
 انس قال سقط النبي صلى الله عليه وسلم عن فرسخ شمس شمس لا يمين فدخلنا عليه فودع فحضرت الصلوة فصلى بنا قاعدا
 فصلينا وراءه قعودا فلما قضى الصلوة قال جيل الامام لم يوتى به فاذا ركع فأكبوا واذا سجد فاسجدوا واذا رفع فارفعوا واذا قال
 سبح الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى قاعدا فصلوا قعودا جميعين رواه الشيخان وقد روى هذا الحديث بطرق متعددة وله شاهد
 مختلف في الصحيحين وغيرهما من السنن وهذا الحديث لا يفتح الامام محمد لانه وان دل على انه لا يجوز اقتداء القائم بالقاعد لكن يدل على
 ان الصحيح اذا اقتدى بالمريض القاعد يصلى قاعدا وليس هذا مذهبه ووجه مذهبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمرض مائة فصلى ساجدا
 وصلى الناس خلفه قداما وبدا متاخرا عن الاول فيكون ناسخا اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان نقل من فضل الصدقيين ابا بكر ان
 يصلى بالناس فمن جئنا الى الوقات كانت ستة عشر صلوات او سبعة عشر نفى بعضها لم يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ونفى بعضها خرج وام دني بعضها خرج وصلى خلف الفضل الصدقيين قالوا هي آخر صلوة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم والصلوة
 التي خرج فيها وام الناس نفى ما روت لم المؤمنين عايشة الصديقة لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بلال يؤذنه
 بالصلوة فقال مروا ابا بكر فليصل بالناس فصلى ابا بكر ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد في نفسه خفة فقام يدا بين رجلين
 ورجلاه تخطان في الارض حتى دخل المسجد فسمع حسه وذهب يتاخر فاوصى امير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يتاخر فجاؤا حتى جلس عن يساره

ابن بكرو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعدا يقتدى بالبكر يصلي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون به حتى يكره ليعلم الناس
رواه الشيخان والصلح التي صلها رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف فضل الصديقين ما روى عن المؤمنين ايضاً قالت
صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه خلف ابن بكرو قاعداً رواه الترمذي وقال حسن صحيح وروى انس آخر صلاة
صلاة با مع القوم في ثوب واحد وثوبها خلف ابن بكرو رواه النسائي قال البيهقي الصلاة التي كان فيها اما صلاة الظهر يوم السبت او
يوم الاحد والتي كان فيها اما صلاة الصبح يوم الاثنين وهي آخر صلاة صلها با حتى خرج من الدنيا وهذا ما ثبت عن الزهري عن
انس في صلواتهم يوم الاثنين وكشف السترة واذا قلنا كان في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجد في نفسه خفة فخرج فاودع معاً ثانياً
وقد اسند هذا موسى بن عقبة هذا وحديث اخر رواه الستة كبرني صحيح البخاري وسلم ولا يجوز اقتداء بمفترض بغيره خلف المفترض بغيره
لان صلاة الامام تتضمن صلاة المقتدى لان الامام عناصر تتضمن انما يكون اذا كانت التحريم متحدة ولا يجوز اقتداء بالمفترض بتفعل لان
تحريمه النقل ادون فلا يتضمن تحريمه الفرض بخلاف العكس لان الاقوى يتضمن الاضعف وقال الامام الشافعي يجوز اقتداء بالمفترض
بالتفعل لما عن جابر قال كان معاوية بن جيل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي في يوم قومه فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم
الشاء ثم اتى قومه فامهم فالتج بسورة البقرة فاحترت رجل فسلم ثم صلى وحده والصرف قالوا لانا فقلت يا فلان قال لا والله
لا اتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلاحترته فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما اصحابك قد اوضح فعل بالنهار
وان معاذ اصابني معك الشاء ثم اتى فالتج بسورة البقرة فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال يا معاذ انما كنت
اقر بكذا واقرب بكذا قال سفيان نقلت لعمران بن الزبير حدثنا عن جابر قال اقرنا الشمس وخطبنا وادعوا للصلاة والليل اذ انشأ
وسبح اسم ربك الاعلى قال عرو بن رواه الشيخان وقد وقع في رواته الامام الشافعي عن جابر قال كان معاوية بن جيل يصلي مع
النبي صلى الله عليه وسلم الشاء ثم يطلع الى قومه فيصليها بهم هي لا تقطوع ولهم من لفظة اجاب الشيخ ابن الطاهر ان الاستدلال من باب
ترك المنكار منه صلى الله عليه وسلم وهو فرع العلم ولعل صلى الله عليه وسلم لم يعلم به بل عدم العلم واقع يدل عليه ما رواه احمد الامام
عن سليم بن جبلة انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان معاوية بن جيل ياتينا بعد ان نامة ونكون في اعمالنا ما نهار
فينادي بالصلاة فخرج اليه فيطول علينا فقال صلى الله عليه وسلم له يا معاذ انما انك تفتل على قومه فخرج
واحد الاخرين بالصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم او الصلاة بقومه على وجه خفيف ولا يصلي معه هذا الفاد من الامامة صلى الله عليه وسلم ولا تمنع اما من
بالا اتفاق فلم ان منع من الفرض انتهى وفيه شائبة من الخفاء فان انكار علم صلى الله عليه وسلم بمرده قول النبي صلى الله عليه وسلم ان معاذ يصلي معك الشاء ثم اتى
فالتج بسورة البقرة فقد علم بخباها اياه صلى الله عليه وسلم ان معاذ يصلي بعد الصلاة صلى الله عليه وسلم قال ان من انكار تمنع فان قوله صلى الله عليه وسلم
ان ان قسماً الى الاخرى رواه احمد انكار ومنه ان ان يصلي مع قومه ولا يظهر فتايل واجاب الشيخ عبد الحق بان ليس في روايات

رواه الشيخان والصلح التي صلها رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف فضل الصديقين ما روى عن المؤمنين ايضاً قالت
صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه خلف ابن بكرو قاعداً رواه الترمذي وقال حسن صحيح وروى انس آخر صلاة
صلاة با مع القوم في ثوب واحد وثوبها خلف ابن بكرو رواه النسائي قال البيهقي الصلاة التي كان فيها اما صلاة الظهر يوم السبت او
يوم الاحد والتي كان فيها اما صلاة الصبح يوم الاثنين وهي آخر صلاة صلها با حتى خرج من الدنيا وهذا ما ثبت عن الزهري عن
انس في صلواتهم يوم الاثنين وكشف السترة واذا قلنا كان في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجد في نفسه خفة فخرج فاودع معاً ثانياً
وقد اسند هذا موسى بن عقبة هذا وحديث اخر رواه الستة كبرني صحيح البخاري وسلم ولا يجوز اقتداء بمفترض بغيره خلف المفترض بغيره
لان صلاة الامام تتضمن صلاة المقتدى لان الامام عناصر تتضمن انما يكون اذا كانت التحريم متحدة ولا يجوز اقتداء بالمفترض بتفعل لان
تحريمه النقل ادون فلا يتضمن تحريمه الفرض بخلاف العكس لان الاقوى يتضمن الاضعف وقال الامام الشافعي يجوز اقتداء بالمفترض
بالتفعل لما عن جابر قال كان معاوية بن جيل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي في يوم قومه فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم
الشاء ثم اتى قومه فامهم فالتج بسورة البقرة فاحترت رجل فسلم ثم صلى وحده والصرف قالوا لانا فقلت يا فلان قال لا والله
لا اتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلاحترته فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما اصحابك قد اوضح فعل بالنهار
وان معاذ اصابني معك الشاء ثم اتى فالتج بسورة البقرة فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال يا معاذ انما كنت
اقر بكذا واقرب بكذا قال سفيان نقلت لعمران بن الزبير حدثنا عن جابر قال اقرنا الشمس وخطبنا وادعوا للصلاة والليل اذ انشأ
وسبح اسم ربك الاعلى قال عرو بن رواه الشيخان وقد وقع في رواته الامام الشافعي عن جابر قال كان معاوية بن جيل يصلي مع
النبي صلى الله عليه وسلم الشاء ثم يطلع الى قومه فيصليها بهم هي لا تقطوع ولهم من لفظة اجاب الشيخ ابن الطاهر ان الاستدلال من باب
ترك المنكار منه صلى الله عليه وسلم وهو فرع العلم ولعل صلى الله عليه وسلم لم يعلم به بل عدم العلم واقع يدل عليه ما رواه احمد الامام
عن سليم بن جبلة انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان معاوية بن جيل ياتينا بعد ان نامة ونكون في اعمالنا ما نهار
فينادي بالصلاة فخرج اليه فيطول علينا فقال صلى الله عليه وسلم له يا معاذ انما انك تفتل على قومه فخرج
واحد الاخرين بالصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم او الصلاة بقومه على وجه خفيف ولا يصلي معه هذا الفاد من الامامة صلى الله عليه وسلم ولا تمنع اما من
بالا اتفاق فلم ان منع من الفرض انتهى وفيه شائبة من الخفاء فان انكار علم صلى الله عليه وسلم بمرده قول النبي صلى الله عليه وسلم ان معاذ يصلي معك الشاء ثم اتى
فالتج بسورة البقرة فقد علم بخباها اياه صلى الله عليه وسلم ان معاذ يصلي بعد الصلاة صلى الله عليه وسلم قال ان من انكار تمنع فان قوله صلى الله عليه وسلم
ان ان قسماً الى الاخرى رواه احمد انكار ومنه ان ان يصلي مع قومه ولا يظهر فتايل واجاب الشيخ عبد الحق بان ليس في روايات

هذا الحديث ان معاذا كان يصلي النافلة وليس هذا الا في رداية الشامي وذلك لجهاد منه في رداية الصحاح ما ينافي ذلك ثم يصح مسلم على معاذا
 بن جبل باصحابه العشاء فطول عليهم فانصرت رجل فصلى فاجبر معاذا قتال منافق فلما بلغ ذلك الرجل قتل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاجبره ما قال معاذا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اتريد ان يكون ثنائيا يا معاذا اذا احببت الناس فاقرب بالشمس وضحاها وسبح اسم
 ربك الاعلى واقرب باسم ربك والليل اذا انبثني وفيه ايضاً عن جابر ان معاذا بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 العشاء الاخيرة ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلوة ثم يقرأ في وقتها في صلوة العشاء انما ان يكون معاذا يصلي مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تنفلاً او كان يصلي العشاء مرتين وكان يكرر فرض في وقت جائز في ذلك الحين وهو الا وفق لسائر الروايات
 يطابق الروايات بلا تعارض وعلى التقديرين فليس اقتصر اعيانهم معاذاً اقتصر الخوض بالتفصيل ثم بعد ذلك انتهى عن تكرار الفرض كما قال
 الطحاوي قال حديث النبي عن تكرار الفرض قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في يوم مرتين وسمع قسوة الصفوف بان
 لا يبقى فريضة في الصف وان كانت صفوفاً نائمة على الواحدة سجدة كالخطوط المتوازية وعن الامام مالك جميعها ما عن انس قال اقيمت
 الصلوة فاقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقيموا صفوفكم فاني اراكم من وراء ظهري وكان احداً يلوح منكبيه ينكب وقدمه تقدمه رواه
 البخاري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقيموا الصف فان اقامت الصف من حسن الصلوة رواه مسلم والحديث الاخير يدل
 على ان اقامت الصفوف والتسوية ليست واجبة وكيفية قيام رجل واحد خلف الصف فان لم يجد في الصف موضعاً يقوم هو فيه يجذب
 واحداً آخر ليقوم معه لما روي عن ابي الجعد قال حدثني هذا الشيخ وهو يسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صلى خلف الصف
 وحده فامروا ان يجيئوا الصلوة رواه الترمذي وسمى الشيخ بوابسته بن معبد بن بني اسود هذا الحديث يدل على ان الكراهية كراهية التحريم حتى امر
 صلى الله عليه وسلم بالاعادة ونصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء لما عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يليلين
 منكم اولوا الاحلام والنبي ثم الذين يلونهم ثنائياً رواه مسلم ما عن ابي مالك الاشعري قال الا احل لكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اقام الصف نصف الرجال ونصف خلفهم الغلمان ثم صلى بهم فذكر صلواته وقال هكذا صلوة امتي رواه ابو داود وما تاخير صف النساء
 فلقول ابن مسعود واخرون من حيث اخرهن اشهر رواه عبد الرزاق كذا في فتح القدير المقتضى ان كان واحداً يقوم الامام يساره
 ويجعله عن يمينه لما عن ابن عباس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فتمت عن يساره فاخذ بيدي فجلسني عن
 يمينه رواه الجماعة وفي هذا الحديث طعن فيه بيان صلوة الليل وان كانوا اكثر من واحد ليقوم الامام قدامهم فقال الامام ابو يونس
 المحاسن من يقتدى اثنين يقوم الامام بينهما ويقوم واحد عن يمينه وواحد عن يساره ولا خلاف فيما زاد استدلالاً باليوسف باعين علقته و
 الاسود استاذنا علي بن مسعود قال الاسود قد كنا اطلقنا القعود على باب فخر جيت الجارية فاستاذنت لهما ثم قام فصلى بيني وبينه ثم قال هكذا
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل رواه ابو داود وحدثنا ما روي سمعته من جندب قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نكثا ثلثته ان تيقننا
 احداً رواه الترمذي وقول ابن مسعود كذا رأيت انهم انما اشاروا الى تطبيق فانه قد روي في رواية مسلم قال الاسود دخلت انا وعلقته

هذا الحديث ان معاذا كان يصلي النافلة وليس هذا الا في رداية الشامي وذلك لجهاد منه في رداية الصحاح ما ينافي ذلك ثم يصح مسلم على معاذا بن جبل باصحابه العشاء فطول عليهم فانصرت رجل فصلى فاجبر معاذا قتال منافق فلما بلغ ذلك الرجل قتل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبره ما قال معاذا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اتريد ان يكون ثنائيا يا معاذا اذا احببت الناس فاقرب بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرب باسم ربك والليل اذا انبثني وفيه ايضاً عن جابر ان معاذا بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء الاخيرة ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلوة ثم يقرأ في وقتها في صلوة العشاء انما ان يكون معاذا يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفلاً او كان يصلي العشاء مرتين وكان يكرر فرض في وقت جائز في ذلك الحين وهو الا وفق لسائر الروايات يطابق الروايات بلا تعارض وعلى التقديرين فليس اقتصر اعيانهم معاذاً اقتصر الخوض بالتفصيل ثم بعد ذلك انتهى عن تكرار الفرض كما قال الطحاوي قال حديث النبي عن تكرار الفرض قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في يوم مرتين وسمع قسوة الصفوف بان لا يبقى فريضة في الصف وان كانت صفوفاً نائمة على الواحدة سجدة كالخطوط المتوازية وعن الامام مالك جميعها ما عن انس قال اقيمت الصلوة فاقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقيموا صفوفكم فاني اراكم من وراء ظهري وكان احداً يلوح منكبيه ينكب وقدمه تقدمه رواه البخاري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقيموا الصف فان اقامت الصف من حسن الصلوة رواه مسلم والحديث الاخير يدل على ان اقامت الصفوف والتسوية ليست واجبة وكيفية قيام رجل واحد خلف الصف فان لم يجد في الصف موضعاً يقوم هو فيه يجذب واحداً آخر ليقوم معه لما روي عن ابي الجعد قال حدثني هذا الشيخ وهو يسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صلى خلف الصف وحده فامروا ان يجيئوا الصلوة رواه الترمذي وسمى الشيخ بوابسته بن معبد بن بني اسود هذا الحديث يدل على ان الكراهية كراهية التحريم حتى امر صلى الله عليه وسلم بالاعادة ونصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء لما عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يليلين منكم اولوا الاحلام والنبي ثم الذين يلونهم ثنائياً رواه مسلم ما عن ابي مالك الاشعري قال الا احل لكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقام الصف نصف الرجال ونصف خلفهم الغلمان ثم صلى بهم فذكر صلواته وقال هكذا صلوة امتي رواه ابو داود وما تاخير صف النساء فلقول ابن مسعود واخرون من حيث اخرهن اشهر رواه عبد الرزاق كذا في فتح القدير المقتضى ان كان واحداً يقوم الامام يساره ويجعله عن يمينه لما عن ابن عباس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فتمت عن يساره فاخذ بيدي فجلسني عن يمينه رواه الجماعة وفي هذا الحديث طعن فيه بيان صلوة الليل وان كانوا اكثر من واحد ليقوم الامام قدامهم فقال الامام ابو يونس المحاسن من يقتدى اثنين يقوم الامام بينهما ويقوم واحد عن يمينه وواحد عن يساره ولا خلاف فيما زاد استدلالاً باليوسف باعين علقته و الاسود استاذنا علي بن مسعود قال الاسود قد كنا اطلقنا القعود على باب فخر جيت الجارية فاستاذنت لهما ثم قام فصلى بيني وبينه ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل رواه ابو داود وحدثنا ما روي سمعته من جندب قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نكثا ثلثته ان تيقننا احداً رواه الترمذي وقول ابن مسعود كذا رأيت انهم انما اشاروا الى تطبيق فانه قد روي في رواية مسلم قال الاسود دخلت انا وعلقته

على ابن مسعود فقال صلى الله عليه وسلم لا تأكل من ثمنه ولا تأكل من ثمنه ولا تأكل من ثمنه
 يشك بين اصابعه وصلوا فيها بين ركبته وقال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فقوله هكذا إشارة الى ما فعل في الركوع
 من التشبيك والتطويق وهو منسوخ كما مر في الامام في الوسط وهو فعل ابن مسعود وهو لا تارض قوله صلى الله عليه وسلم ولو سلم انه
 إشارة الى القيام متوسطا او اليها معا فاذ تارض القول والفعل فالقول مقدم مع انه ثبت فعله موافقا للقول كما روي عن مسعود
 قال مرني رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر فقال ابوبكر انت ابا تمام يعني مولاه نقل يحملنا على بعير وبعث اليها يزار ودليل فثبتت الى
 مولاه فاجرت فبعثت معي بعير وطيب من لبن فجلت احدهم في اخفاء الطريق حضرت الصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم و
 تمام معه ابوبكر عن يمينه وقد عرفت الاسلام فثبتت وتمت خلفها فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر ابوبكر فقامت خلفه وان كان المتيقن
 رجلا واحدا وامرأة واحدة يقوم الرجل عن يمين الامام والمرأة خلفه ولا كرايته في قيام امرأة واحدة خلف الرجال لما عن ابن عباس قال
 صليت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا فتصلي معنا وانا الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم معه رواه النسائي
 ويفسد صلوة من حاذت امرأة مشتهاة قد نوى الامام اتمامها في ركن صلوة مطلقة مشتهكة تحريرة وادار مع اتحاد مكان وجهه دون
 حائل من السترة ودون فرجة لان الذي حاذته قد ترك فرض المقام لانه مأمور بالتأخير في اثر ابن مسعود وهو كما لم يرفع لعدم ترك
 الرأى الحكم المذكور والفقهاء يروونه مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا المرأة الواحدة تفسد صلوة ثلثة واحد عن يمينها وواحد عن شمالها
 وواحد خلفها والثلث يفسد صلوة واحد عن يمينين وواحد عن شمالين وثلثة ثلثة من كل صف صف الى الآخر وان كان للنساء صف
 فيفسد صلوة كل صف خلفه وفي نفع القدير القياس ان يفسد صلوة صف خلف صفين ولا يفسد صلوة كل صف خلف صفين لوجود
 الحيلولة لكن الفقهاء نقلوا قول امير المؤمنين عمر بن الخطاب كان بينه وبين امير المؤمنين ابي بكر بن ابي رافع من صفوف النساء وليس هو مع الامام انتهى
 وان كانا مشغولين في حكم الواحدة وعن ابي يوسف الاثنان كالثلاث ثم الفساد بالمحاذة مخالف للقياس فلا تعدى عن المنصوص ولذا اعتبر
 فيه تيسر يتحقق الفساد بتقار واحد منها فلو حاذت بصيغته لا تصلح للحجاج لا تفسد ولو حاذت مشتهاة ولم ينفذ الامام اتمامها لا يفسد بفساد المرأة
 لان شرط اتمامها في صورة المحاذة نيية الامام اتمامها لانها توجب فساد الصلوة فلا بد من الالتزام واما في غير صلوة المحاذة ففي شهرط
 نيية اتمامها واما ان لم يكن المحاذة في ركن تمام لا يفسد وان قامت المرأة في الصف الاخير ثم ركعت في اخرى قبلها وسجرت في
 اخرى قبلها ففسد صلوة من حاذته عن كل صف وان كانت المحاذة في صلوة الجنارة لا تفسد لعدم كونها صلوة مطلقة اى ذات ركوع او
 سجود وان كانت جهة المرأة مختلفة بان يكون الصلوة في الكعبة او في ليلمة مظلمة بالتحريم لا يفسد المحاذة الصلوة وان كان بين المرأة
 والرجل حائل كالاسطوانة او سترة مثل غلظ الاصبع لا يفسد بالمحاذة وكذا اذا كان بينهما فرجة لان الفرجة في حكم السترة فان لم يكن صلوة
 مشتهكة بان لم يكونا يراهما على تحريرة امام ولا يكون احدهما مالا خلا لا يفسد بالمحاذة لان لم يكن صلوة مشتهكة في الاداء كما اذا كانا
 سبوقين محودين ما قاتما ووقع المحاذة في قضاء فالت لا يفسد الصلوة بالمحاذة ومعنى الاشتراك في الاداء ان يكون الاداء خلف
 امام حقيقة وهو ظاهر وحكما كالا حقيقين للذين يقضيان ما قاتما فان لم يكن احدهما حاكما كذا قالوا ان اى يقوم التبيين تالدين فصلوة الامام وسلم

جائزة عنه بها وصلوة المقلوبين باطله لانه معذورهم معذورين وقادرون على القراءة فصحة امامته المعذورين وصلواتهم وبطل صلواتهم
وصلوة الكل المقلوبين للاسم بخينه لان الامام ترك القراءة مع القدرة عليها في هذه الصلوة وفي هذه العزيمة لانه قادر على ان يقدم القاري فيكون قراءته قراءة الكل
ما لم يصل جماعة لانه غير قادر في هذه الصلوة على القراءة لعدم رعيته الى الجماعة كذا قالوا الاولون ليقال ان شرا لم يجز ان يصلوا بطلان كل القراءة يقع حرجا عليها
مرفوع شرا يصح صلواتها قراءة منفردا او مع جماعة في جماعة تتدبر فيكون الجرح فترك القراءة مع القدرة عليه بلا حرج واذا صلى قوم جماعة ثم لم يجدوا
تبيين ان الامام كان محدثا وجنبا فسد صلوة المقتدين اليهم وعليهم عاقبة الصلوة لا عندنا وقال الامام الشافعي لا اعادة ولا نسا ذرعا
منه ان الجماعة ليست الا اذا اركان الصلوة مع الامام فلا يجب نسا وصلوته نسا وصلواتهم وحجتنا ما عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه
ووجه آله الكرام انه قال في الرجل الذي يصلي القوم جنبا قال يبيد ويبيدون رواه الامام محمد وعن جعفران عليا صلى بالناس بجنبه وعلى غير
وضوء فاعادوا ورواه عن ابي بصير رواه في فتح القدير رواه عبد الرزاق ورواه الامام احمد وفي فتح القدير يسند صحيح عنه صلى الله
عليه وسلم قال الامام شافعي ضامن نسا وصلوة وصحة ولانه اذا فسد صلوة الامام فقد فسد قراءته فمضى صلوة المقتدي عن
القراءة لان قراءة المقتدي لم يكن الا قراءة امامه بالنص واذا ام قوام رجل مدة ثم قال كان كافرا او كان يصلي مع العلم بالجماعة
او بلا طهارة فليس عليهم عادة لان خبر الفاسق غير مقبول وهو فاسق باعترافه والصلوة صحيحة ظاهر كذا في فتح القدير يجوز اقتداء
المتابع بجماعة المتابع لغيره آخر كالحنفى للشافعي وبالعكس وهذا باجماع من يثبت باجماعهم لان العمل لكل مذهب حق ومنع في الآخرة فلا
وجه لانه لا يقتل وما نقل عن الفقيه ابي الليث ان رفع اليدين على كثير العمل لكثير مفسد فلا يجوز اقتداء الحنفى بالشافعي فليس شيء
لان العمل الكثير انما يفسد اذا لم يكن في اعتقاد العالم انه ركن من اركان الصلوة او من مندوباتها والافرنجيين في تكبيرات
العيد ايضاً عمل كثير ورفع اليدين عندهم من سنن الصلوة فهم يرفعون الايدي لتبديلا فلا يكون مفسدا ثم العمل لكثير المفسد لا يكون
مشروعا في الصلوة اصلا الا ترى ان من سجد او ركع ركوعا زائدا او تعدد ركعة زائدة لا يفسد بها الصلوة ورفع اليدين عمل مشروع
في الصلوة كما في تكبيرات العيد وكسبية القنوت فاذا اتى به في غير محله لا يكون مفسدا وهذا القول في فتح القدير بان العمل الكثير
الوارثي لا يفسد الصلوة ولا يصلي ورفع اليدين ليس من هذا الشأن وبان رفع اليدين ليس عندهم حتما فلو صلى شافعي من دون رفع
اليدين يجوز الصلوة خلفه يقتضى تقليده فلا معنى لمنع الاقتداء مطلقا فافهم ثم انه جازي في صحة الاقتداء بالافرنجيين يثبت آخران اعلم منه صدر
القبض الطهارة عند الخروج الدم لان يعلم عدم صدوره منه وان من شافعي اقره وذكره ولم يوافقنا وصلوا واقتدى به حتى قالوا
عند من يبيد الحنفى صلواته وان اقتوا بصحة صلواته لان الامام لم يتقدّر عدم صحة المشروع فاختل نيته بل سجدات عليه الكفر بقصده
صلوة بلا طهارة الا اذا صلى ترك ختيا رقول امامه عليه يقول مجتهدا فيمنع من الاقتداء الحنفى به ولا شافعي في بقى الكلام على مجوز له
رك تقلد امامه وهو كبيت آخر ولا يرفع المقتدى اتباع امامه ولا يجوز له التقدم في ركن ما من الاركان ولو اتى ركعتين امامه لا يعتد به
عليه ان ياتي مع امامه وان اتى ركعتين قبل امامه فلم يبدعه مع امامه فسد صلواته عن ابي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم خطبنا فبين لنا سننا وعلما صلواتنا وقال اذا صلتيتم فاقبوا صغوفكم ثم ليؤكلكم احلكم فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فاقصعوا

الإمام في الركوع فهو بذلك شكك الركعة وان أدركه في ركوع الركعة الأولى فهو بذلك الصلوة وليس يسبوق وان أدرك في السجدة فله ان يسبوق فيها
 لكن ليس يسبوق بتلك الركعة وكذا ان أدركه في السجدة وعلى كل تقدير فهو بذلك بفضل الجماعة فقد روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا جئتم إلى الصلوة وسنن سجودها وسجودها وأولها شيئا ومن أدرك الركوع فقد أدرك الصلوة رواه أبو داود وروى
 الشيخان عنه من أدرك الركوع فقد أدرك الصلوة كلها والمسبوق فيما أدرك مع الإمام مقتد لا يجوز له الانفراد فيه وفيما يقضي منفرد
 لا يجوز له الانفراد فيه وهذه ضابطه كلية والحجة بأمر أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم
 الصلوة والإمام على حال فليصنع كما صنع الإمام رواه الترمذي فهذا نص على أنه مقتد يقتض عليه المتابعة وحديث ما أدركتم أيقظ فيضات
 الاقتداء لازم فيما أدرك وما فات فوجب عليه تصاره وإتمامه وليس فيه مقتد وقدر فعله صلى الله عليه وسلم يقتضي على ما قلناه صلوة المسبوق
 مجمل وهذا كله بيان فيكون شرط أدائه الصلوة الاقتداء فيما أدرك والانفراد فيما يقضي فلا انفرد في موضع الاقتداء ففسد والاقتداء في موضع
 الانفراد البقي ففسد وعلى هذا يخرج مسائل كما إذا قام المسبوق إلى قضاء ما فات ثم تذكر الإمام أن عليه سجدة تلاوة فسجد للتلاوة فغلب
 المسبوق أن يعود إلى سجدة التلاوة مع الإمام لم يقيد المسبوق الركعة بالسجدة لانه إذا عاد إلى سجدة التلاوة فقد انقضت تعدت السجدة
 فغلب الاقتداء فلا يجوز للانفراد الركعة قبل التقليد بالسجدة بل من الرض فوجب عليه أن يرض وإن لم يعد فسد صلوة على روايته وهو
 شبه لانه انفرد في محل كان عليه الاقتداء وان قيد الركعة بالسجدة فسدت صلوة لما لا يمكن له الرض فوجدنا انفرد في محل الاقتداء وان
 تذكر امامه أن عليه سجدة الصلوة فسجد فغلبه أن يرض الركعة ويقضي أن لم يقيد لانه قد انقضت تعدت مع ما في ذمته من السجود فلو أتى في
 قضاء ما فات لزم الانفرد في محل الاقتداء ولا سبيل من الرض وان قيد الركعة بسجدة فسدت صلوة روايته واحدة لانه انفرد في محل لا تملك
 ولا سبيل له إلى الاقتداء لما ليس له في سعة الرض ولا يقوم المسبوق إلى قضاء ما فات الا إذا سلم الإمام وكش إلى
 أن زال احتمال سجود السهو لانه عليه الاقتداء ما دام هذا احتمال قال الشيخ ابن العامر قلت هذا إذا لم يقف بين يري السجدة قبل السلام انتهى
 والحقي أن هذا الاشتراط ليس في محل لان من يرى السجدة قبل السلام لا يراه واجبا فاحتمال السجود بعد السلام باق ولا يجوز له القيام
 إلى قضاء ما فات قبل تسليم الإمام واحد قراءة التشهد لان عليه متابعة امامه بعد لانه مقتد الا في مواضع إذا خاف الجاسع مضى المدة أو ظهر
 السلام أو خاف في الجماعة أو بعد الفجر خرج الوقت أو خاف أن يتأخره الحديث أو أن يمر الناس بين يديه لان هذه الأعذار تبيح
 محذور ترك المتابعة الواجبة وان قام بعد قدر تشهد قبل التسليم من دون عذر من هذه الأعذار صحت الصلوة لما لم يبق على امامه ركن حتى يفرغ
 عليه الاقتداء الا انه اني لم يركبها تركه واجب الاقتداء وان قام قبل قدر تشهد فغلبه أن يعود وان لم يعد فان وقع قراؤه بعد فراغ الإمام
 قدر واجازت الصلوة جازت ولا فسدت لانه قبل قدر تشهد ليس منفردا فليقل قراؤه وصار سجدة منفردا فان صيرت القراءة فصحت
 ولا انفسدت وبما تم على كل حال ترك واجب المتابعة وفي نفي القدر ينزني المسبوق بركعة أو كسيتين وبالمسبوق بثلاث ركعات
 يجوز له أن يركع بعد فراغ الإمام عن قدر تشهد لان غاية ما لزم من قدر القراءة في هذه الركعة وهو سيقضي الركعتين الباقيتين والقراءة

لم يقض في الركعتين والسجود في كل ركعة من ركعتي الأولى في حق القعدة فالقعدة فرض فيما يقضى من ركعتي الأولى في حق القعدة
 ثلث لأن قد أدرك قراءة نافذة بقي عليه القراءة المفروضة وأما القعدة فلا الأخيرة منها لا يكون إلا بعد الصلوة والأولى لا يكون إلا بعد الركعتين
 فلا يعتد بقعدة الإمام إلا أن يكون مسبوقاً بركعتين في الركعة فيجب تعدد الإمام من القعدة الأولى فإن كان المسبوق بثلاث ركعات
 فليعلم أن القعدة في الأولى ما يقضى فاتحة وسورة ثم يقعد ثم يقرأ في الثانية مثل الأولى ثم في الثالثة يقرأ بها ثم المكتات ثم يقعد ويسلم وإن تعد
 بعد الركعتين جاز لأن في القعدة الأولى ستة لكنه كبره وإن لم يقرأ الإمام في الأولىين وقرئ في الآخرين فالمسبوق يقرأ فيما يقضى مما كان
 القراءة التي أداها في الآخرين قراءة الأولىين ولم يكن هو فيها مقتدياً بالسجدة المسبوق يسبوه فيها فإتات لأنه منفرد فيه لا يسبوه فيها وأدرك
 لأنه مقتدي بالمسبوق فيما يقضى في حكم مقتدٍ إلا في الركعة سائل الأكل أنه لا يجوز إلا التمسك بالمسبوق ويجوز بالمنفرد أن تحريره بنية على تحريره الإمام دون تحريكه
 وتأييده كونه لا يستبان بصيرته فافطما الأول بخلاف المنفرد أن تحريره بنية على تحريره الإمام فلا بد من التمسك به بل لا بد من تحريكه
 في الركعات سجدة الإمام يسجدان بغيره ليعود إليه ما لم يقيد بالسجدة لوجوب المتابعة مع إمامنا وإن قيد بالسجدة فلا يرد ويحذف في آخره فصار
 ما فات لأن السجدة ثنتين كانتا واجبتين عليه أن يقصدهما في محل يمكن فيه هذا بخلاف المنفرد فإنه لا يسجد يسبوه غيره ورأى بعض الحكماء
 تكبيراً للشرع عليه بالالتحاق لأنه مقتد بتحريره في تكبيرات احتياطاً بخلاف المنفرد فإنه لا يجب عليه التكبيرات عند الإمام أبي حنيفة وإن سلم
 المسبوق سوا مع الإمام لا سجدة عليه وإن سلم بعده يجب وأن سلم سوا فليكن للشرع في الأولى بقصد صلوة في الثاني دون الأول وجهه
 ظاهر وأما اللاحق فمن أدرك أول صلوة مع الإمام وفات عنه آخر صلوة أو وسط صلوة بسبب حدث أو عذر أو نوم في أثناء الصلوة
 أو لكثرة زحام مانع عن أداء الأركان فوقف قائماً وحكماً مقتد حكاماً لأنه التزام أو أجمع الصلوة وبذلك التزام باقي ما دام تحريره قائماً
 فالواجب عليه أن يورس ما فات أو لا ثم يشرك إماماً من وجده في الصلوة وإن أدى مع الإمام ولا ثم قضى ما فات جاز وإساء لأن
 الترتيب في الركعات واجب غير فرض وفيه خلاف زفره سجدة في آخر صلوة للسبوا كما كان على إمامه هو ولا يسجد يسبوه فيما يقضى لأنه
 مقتد ولا يقرأ فيما يقضى بل يقوم مقدراً ما قام الإمام ثم يركع ويسجد لأن قراءة إمامه قراءة له وإن قام أكثر منه أو أقل جاز لأن شرط
 التساوي قضيتي وإن ترك إمامه القعدة الأولى سوا فلا ياتي إلا لاحق بها لأنه يسجد في آخر صلوة يسبوه إمامه وهذه السجدة جائزة للقعدة
 والآحق في قضاء ما فات حكماً لأنه يورس ما كان وقت حين يورس إمامه وإن كان هذا الوقت وتماثل نفس الصلوة فلا يتغير فرضه
 إن كان مسافراً غيبت الإقامة والآحق بخالف المسبوق في ستة أشياء في حادثة المرأة والقراءة والسجود والقعدة الأولى إذا
 تركها الإمام وفي مقتدتها لا إمام في موضع السلام فإنه لا يفسد صلوة الآحق لأنها وقعت في آخر صلوة وليس صلوة
 المسبوق لأن القعدة وقعت في خلال صلوة وفي نية الإمام القاء ما فات المسبوق للركعة بالسجدة وأما المسبوق والآحق الذي فات شيء
 من صلوة بعد أدراكه الصلوة فيقض ما فات بعد الأدراك أو لا ثم يركع بعد الفراغ يقضى ما سبقه كما قالوا إذا علم بالحكمة فصل في قضاء ما فات
 إذا فات صلوة من المكتوبات عن وقتها فيفرض عليها ما يليها في وقت آخر سداً كما لما فات من أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رقد

سورة الحمد لله رب العالمين

احكم عن الصلوة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فان اشترط وجب يقول اقم الصلوة لا كرى ووثقت الذكر ليس قيدا
 حتى توثقت به ولا يجوز في غيره لوقوع الاجماع على ان التقضاء واجب موسع بل لبيان شرط الوجوب ولا يجب ان يكون كذا
 اذا بمعنى ان مجرد اشترط بوجه الحد يثبت انما يدل بالعبرة على وجوب قضاء ما بدله انصر وباجماع من يقيد باجماعهم لكن بقي
 الاقم على المعاد للتأخير عن الوقت ولا يرفع الا بالتوجه بعد القضاء وكذا قالوا اقم الترتيب بين الفائتة والوقتية وكذا بين الفوائت حتى
 لازم فيسند الصلوة تنويته لما روى الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلوة ظلم يذكرها الا
 وهو مع الامام فليتم صلوة فاذا فرغ من صلوة فليعد الذي صلاها مع الامام رواه الامام مالك بن نويرة عن علي بن عمر قال الدارقطني وقفه صحيح ورفعه خطأ
 من بعض الرواة قال الشيخ ابن العام رواه كذا ثم نقاه والرفض زيادة وزيادة الثقة مقبولة كما بين في الاصول وتفصيل ذلك في فتح القدير
 وجه الاستدلال ان الامر بالا عادة يدل على الفساد والتعقب عليه في فتح القدير بان يجوز ان يكون الامر بالا عادة كراهية التحريم يجوز وجوب
 الترتيب دون الفرضية ثم ترقى وقال انه خبر واحد لا يوجب الفرضية انما يفيد الوجوب دون الشرطية لان الشرطية يجب تعييدها المطلقان
 الامر بالصلاة مطلقا وتقييدها المطلق لا يجوز خبر الواحد كما لا يخفى على من له ادنى دراية في الاصول فلا خلاصة كلامه وقدر كلام القوم ان
 كيفية قضاء الصلوة مجزئة في الشرط لا بد لها من البيان فكذا الامر بالا عادة يلحقه على وجه البيانية وبيان الجمل يجوز خبر واحد وليس فيه تعييد
 المطلق لانه لا مطلق ثم ان نصوص الاداء انما يوجب بقائه الزمة بالصلاة وجوب تفرغ الزمة بالمثل عند الفوات على ما يراه المحققون
 المتأولون باتحاد سببي الاداء والقضاء لكن المثل محل غير معلوم فلا يعلم الا ببيان الشارع ولم يرد في القضاء الا هذا القول وفعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يوم النخدي فسلم ان المثل الذي يفرغ الزمة هو الصلوة المتقدمة على الوقتية كما كانت الاداء متقدمة عليها وكذا الصلوات
 المترتبة فيما اذا كانت فائتات زائكة على الواحد اذا كان المثل المفرغ هذه الصلوة غير ما غير فرغ فيفسد الوقتية المتقدمة على الفائتة
 يقع الفائتة قبل الوقتية وكذا الفائتات الغير المترتبة بها غاية التقدير لكلامهم فلا عدى ثم الترتيب ليقطع بامور منها النسيان وهو ظاهر فان
 النص انما يوجب الا عادة عند التذكر ومنها خفيق الوقت لان تأخير الصلوة عن الوقت كبيرة بالمثل القاطنة فلا يلزم الشارع للترتيب
 على وجه يلزم هذه الكبيرة ثم في ظاهر الرواية لا يتبرضيق وقت الوقتية من كل وجه بحيث لا يبقى بعد ادائها الفائتة وقت من اجزاء الوقت ليس
 الوقتية وفي رواية الحسن لا يتبرضيق الوقت الغير المكروه فلو بقي من وقت المصروف مندوب قدر ما يصلي العصر ثم جرد بقي وقت كرهه فيقط
 الترتيب لان اداء العصر في الوقت المكروه كرهه تحريما والمختار للفتوى رواية الحسن والله اعلم ومنها كثرة الفوائت لان في ايجاب الترتيب
 بينها وبين الوقتية حرجا نفسا ان يبلغ الفوائت عدد الاسبعة الوقت فلا بد من تعييد ان تراخى الترتيب بالفتنة والكثرة بلوغ الفوائت
 ستا فان الكثرة تخفف بالترك ان فان صلى العصر تذكر الظهر الفائتة فيفسد عن اصلا عند الامام محمد فلا صحة لفتاوى زعمائه ساداهم
 وقضاوا لا يصح النقل ولا الفرض وعند اثنين فيفسد فرضا وليست لفتاوى الامام محمد لان التمهية انما فسدت في حق الفرضية والفتية مطلقة بها لا يصح
 النقل والحد يثبت اليقين مؤكدا لقوله لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرفرض الصلوة التي يعليها مع الامام وانما امره بالا عادة فسلم ان لها
 صحه فغلا وفي الموقف على ابن عمر كان يقول من نسي صلوة ولم يذكرها الا وهو نسي الامام فاسلم الامام فليصل الصلوة التي نسي ثم ليصل

بعد ما الاخرى رواه الامام مالك في غير الصحيح ان تيمم الصلوة التي يصليها مع الامام ثم لم يجد علم ان ما بين الامام لعل ثم الفساد وتساويها
 عند حاجته ليعيد كل صلوة يصلي مع تذكر العصر الفاضلة الى ان يصلي السابقة فيصح هذه السابقة لان سبب سقوط الترتيب في الكثرة
 بعد وجودها بسقوط الترتيب لا قبلها فلا وجه لتصح ما كان في القلة وعند الامام ابي حنيفة الفساد وموت فان ادعى الغائبة قبل السابقة
 فسد ما ادعى وان صلى السابقة ولم يقض الغائبة لم يصح الكل لان سبب سقوط الترتيب جماع الصلوات الست فكل من اجادها او غلاني سقوط
 الترتيب في سقط الترتيب في ابي حنيفة عند وجودها على صفة الترتيب فالحال مراعى ان وجدت صفة الكثرة لم يسقط فيصح الصلوات المرواة وان لم يوجد
 لم يسقط الترتيب ولا يصح الكل كذا قالوا فان فات صلوة اهل المسجد الاذان فليعلم ان يقضوا الصلوات مع الاذان والاقامة ويجوز ان
 كانت الصلوة جهرية وكذا ان فات صلوة رجلين او رجال فليعلم ان يقضوا الجماعة وان كانت الصلوة صلوة الفجر يقضى سنة الفجر الفجر لما
 عن عمران بن الحصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في مسير فناموا عن صلوة الفجر فاستيقظوا بجر الشمس فابتعدوا قليلا حتى
 اشتقت الشمس ثم امر بوزنا فاذا ن صلى ركعتين قبل المغرب ثم اقام ثم صلى الفجر رواه ابو داود وهذا الحديث رواه الشيخان وغيره ما يظن
 كثيرة والفاظ مختلفة عن صحابة اولى عدد وقصة طويلة مذكورة في الصحيحين وغيره ما ظهر منه قضاء سنة الفجر ايضا وتقييد قضاءها بما قبل
 الورد كما عن بعض المشايخ فما لا وجه له وان كانت الفتاوى كثيرة فكيف اذان واحد واقامة لكل صلوة عن ابن مسعود ان المشركين
 شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بالاذان فاذن ثم اقام فصلى الظهر
 ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء رواه الترمذي والنسائي ويظهر من هذا انه صلى الله عليه وسلم لم يصل
 سنة الظهر والمغرب فان السكوت في موضع البيان يدل على عدم ولذا قلنا لا يقضى الا سنة الفجر ثم المجرى ما يجزى واجب عند الجماعة
 واما المنفرد في القضاء فبعض تخفى فتاوى الجهرية وهو مختار صاحب الهداية واستدلوا بان الجهر بالجماعة او للوقت وقد ثبتا ولا يخفى
 وجهه وعند اكثر المشايخ بخير كما في الاداء لان القضاء على طين الاداء لا اتحاد السبب وهو الاشبه ويدل عليه ما روى ابن مسعود في حديث
 الترمذي قال اتينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن المدينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يكفونا فقال بلال انا فناموا حتى طلعت الشمس
 فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم فقال انفلوا كما كنتم تفعلون ففعلنا قال كذلك فانفلوا من ناموا ونسي رواه ابو داود وقصص في الجمعة تختلفوا في
 غسل الجمعة فذهب الامام مالك الى انه يجب شغل غسل الجمعة لما عن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل الجمعة واجب
 على كل مسلم رواه البخاري وعن ابن عمر من جاءواكم الجمعة فليغتسل رواه الشيخان والامام مالك وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على كل رجل مسلم في سبعة ايام غسل يوم وهو يوم الجمعة رواه الامام مالك وعندنا غسل الجمعة مندوب في سواه في الاصل حسنا وطلق
 بعض المشايخ لفظ السنة لما عن سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة بها ونعمت
 ومن اغتسل فافضل رواه الترمذي وابوداود والنسائي واجابوا عن استدلال الوجوب بانه منسوخ او انتهى حكمه لانها
 اربعة كسقوط سبب المولفة في يده ما عن ابن عباس ان ناسا من اهل العراق جاؤا الى ابن عباس فقالوا يا ابن عباس
 اترى الناس يملأون الجمعة واجب الغسل لا ولكنه طهور وخير لمن اغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب وما خبركم

كيف بدو النسل كان الناس يهودون يلبسون الصوف ويعلمون على ظهورهم وكان السجدة من مقام راب السقف انما هو عريش منسج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت فيه رياح حتى اذى بعضهم بعضا فلما وجد عليهم السلام تلك
 الرياح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا ولبسوا حلكم ما يجد شل طيبة ووهنته قال ابن عباس ثم جاءوا بمشراة الخمر ولبسوا
 الصوف وكفوا العمل ودرج مسجدهم وذهب بعض الذي كان يودي بعضهم بعضا من العرق رواه ابو داود وخرجه ابن عباس انما كان
 الشيخان امر واني تلك الحال بالنسل وبعد ذهاب تلك الحال فخرج اوان النسل ارتفع بارتفاع العلويين لم يكن المقصود بالانفس النسل
 بل وقع الاذى وعلى كل تقدير لم يبق بالنسل واجبا بل مندوبا وليس سنة مؤكدة لما قال الشيخ ابن الامام لم يثبت موافقة صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم على غسل الجمعة ثم المروى عن ابي يوسف ان النسل للصلاة وهذه المختار للفتوى عند المشايخ وفي رواية الحسن لليوم فمن غتسل
 في يوم الجمعة ثم احدث وتوضأ وصلى لم يكن آتيا بالنسل الجمعة على الاول ويكون آتيا على الثاني ومن لا صلاة عليه لا يندب له النسل
 على الاول دون الثاني وكما ان غسل مندوب في يوم الجمعة كذلك التطيب وليس لثياب الجديدة قال الامام مالك بلغنا ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ما على احدكم لو اتخذ ثوبين للجمعة سوى مئنته وروى ذلك الامام عن ابن السباقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا معشر المسلمين ان هذا يوم جلدنا فيه فاغتسلوا او من كان عنده طيب فلا يضره ان يمس منه وعليكم بالسواك ثم صلاة الجمعة فركض
 على كل جربا في ذكر صحيح مقيم بالردوم الجمعة فتأيت بالكتاب وبالسنة المتواترة المعنى وبالأجمع وترك الجمعة بعد الوجوب يورث عقوبة
 القلب لما ان عبد الله بن عمر وابا هريرة حدثا انهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهايهم عن اتوا من عندهم الجمعة او يمتحن
 الله على قلوبهم ثم يكون من القائلين رواه مسلم عن ابي حمزة الضمري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك ثوبا من ثيابها طبع الله
 على قلبه رواه ابو داود والسنائي وشك في السنن داما عدم الوجوب على هؤلاء فلما روى طارق بن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا على اربعة عبيد مملوك او امرأة او مريض او مسافر رواه ابو داود وقال طارق له
 صحبة ولم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في نفع التعديل ليس هذا طعن في الحديث لان مرسل الصحابي مقبول بالاتفاق انما
 المقصود بيان حال طارق وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة واجب الا على مريض او مسافر وفي حكم المريض الشيخ الفاني
 ومقطوع اليد والرجل والاعمى وقالوا لا يعمى اذا وجد قنطرة يمشي بها الجمعة لوجود القدرة قلنا القادر بقدره لا بعد قنطرة او غيره ولا يجب
 عليه ان يتوقف وجوبه على القدرة ثم لا دابر الجمعة شرطا منها المصرا لانه جري التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هذا
 الآن ان لا يصلي الجمعة اهل البدو والقرى الصغيرة ثم اختلفوا في تحديد المصرا قال الامام الشافعي موضع فيه نياح غير متقلد يكون
 المقيمون فيها اربعين رجلا اصحاب المكلفين فاذا كانوا كذلك لم تست الجمعة زعمانه ان شرط جماعة الجمعة اربعون رجلا واختلفت
 الروايات في نذيرنا في ظاهر الرواية بلدة لما امام او قاض يصلح لا قامة الحدود في نفع التعديل قال الامام ابو حنيفة بلدة فيها سلك
 راسواق ووال يتصرف المظلوم من الظالم وعالم مرجع اليه في الحوادث وهذا انص وخلاوا قول امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام رواه عبد الرزاق

لا تشترط ولا جمعة الا في مصر جامع على احد بنين فان المصلح جامع لا يكون الا اماما شاعرا وعلى غير المصنف الذي واليه كافر لا يجب فيه الجمعة
وعلى التفسير الثاني لا يجب في المصلح الذي واليه قاطم لا يصف المظلوم من الظالم ويرد ذنوب الروايتين ان الصحابة والتابعين لم يتركوا
الجمعة في زمان يزيد الشقي مع انه لا شبهة في انه كان من اشد الناس ظلما بالاجماع لانه قصد هتك حرمة اهل البيت وبلغ مصلح عليه و
لم يضر عليه وقت الا كان يصدر الظلم من بائع واما الصحابة الاخير واما انتصاف الظالم من المظلوم فبعد منه كل البعد فافهم في
رواية من الامام ابي يوسف المصنف في حقه المقيمون فيه عدد الامم اكبر مساجده اياهم في الهداية وهو اختيار الباقر وبه اتفق اكثر ائمة
لما رأوا فساد اهل الزمان والولاية فان شرط اقامة الحدود وانتصاف المظلوم من الظالم يتحقق وجوب الجمعة مع انها من شعائر الاسلام
ونحن نقول قد وقع التهاون في اقامة الحدود وانتصاف المظلوم من الظالم في امة بني امية بعد وفات معاوية الا في زمان عمر
بن عبد العزيز قدس سره في امة بعض العباسية ولم يترك الجمعة واحد من الصحابة والتابعين وتبعهم في عصر ما فعلوا بها ليسا
بشرطين فالقابل للتقوى في مذهبنا الرواية المختارة للباقر وكان مطلق الاسرار في قدس سره يفتي بان المصنف مخرج يندفع فيه حاجته
الانسان الضرورية من الاكل بان يكون هناك من جميع طعاما والكسوة الضرورية وان يكون هناك بل حوت يحتاج اليهم شيئا اولاد ادرى انما
كان عن اجتماعه قدس سره او جرد رتبة واسترا علم وحسن فيه ببيان فيكون في الموسم مخرج يجوز اقامة الجمعة نيا للسلطان واما بحاجته
للأمر الحاج واما لا يبعد فيها الشك فيلزم الناسك لواجبه في ذلك اليوم وفيه خلاف للامام محمد فانه لا يجوز الجمعة في منى اصلا عنده
وتنها السلطان او امره باقامة الجمعة عند الحقيقة خاصة لا عند الشافعية فانهم يقولون اذا اجتمع مسلمو البلدة وقدموا اماما وصلى الجمعة
خلفه جازوا لما مورس قبل السلطان افضل ولم يطلع على دليل يفيد اشتراط السلطان واما في الهداية لانها تقام بجماعة فمضى ان يقع
منازعة في التقدم والتقديم لان كل انسان يطلب لنفسه رتبة فلا بد من امر السلطان ليعتد في هذه المنازعة فمضى ان لا يثبت
لاشتراط الميطل لاطلاق نصوص وجوب الجمعة على من عدا اثنين ثم هذه المنازعة يندفع باجماع المصلين على تقديم واحد كما ان رتبة
السلطان يطلبها كل واحد من الناس فمضى ان يقع المنازعة فلا يصح نصب السلطان لكن يندفع هذه المنازعة باجماع المسلمين على
تقديم واحد فكذا في جماعة الصلوة عسى ان يقع منازعة في تقديم رجل لكن يندفع باجماع المصلين فكذا في الجمعة ثم الصحابة
اتاموا الجمعة في زمان ثقة بلوى امير المؤمنين عثمان رضى وكان هو امام حق محصور ولم يعلم انهم طلبوا الاذان في اقامة الجمعة بل انظر عند
الاذان لان هؤلاء الاشقياء من محاسب الشريعة لم يقتصروا ذلك فعلم ان اقامة الجمعة غير مشروطة عندهم بالاذان ولعل لهذه الواقعة مرجع
الاستدراج عن هذا الشرط فاما اذا تعذر الاستئذان وانما بان ان تعذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على من يصلي بهم الا ان
لما لم يكن في ذلك من التذويب وعلى هذا فلا خلاف الا فيما يمكن الاستئذان ثم الامام الذي اذنه شرط عند الحقيقة اعلم من
ان يكون عادلا او جابرا او باغيا او امام حق لان المعتزلين من الصحابة كانوا يصلون الجمعة خلف ما مورس من قبل معاوية بامانة الجمعة
بل خلف معاوية ايتم مع الحق كان بيد امير المؤمنين على بلا شبهة وفي الواقع وفي اعتقادهم ولذا اعتزلوا عن الدخول فيما احدث ما دونه
ثم لما شاع قالوا لو كان الكافر والى بلدة فيجب على سلك تلك البلدة ان يقيموا الجمعة ويستقسطوا الامام عنهم الا ان يجب عليهم طلب الامام منهم

لم يثبت عندنا بل الحديث الا انه مشهور على افواه الناس واعتبر عليه بعض أهل النصوص وقالوا لا بد في الخطبة من ذكر طويل يقال له خطبة
قالوا قل قد لا تشهد لان الغرض من الخطبة فلا يتأدى بالمس خطبة واستدل ابن الامام لم يثبت بان ذكرها شرعاً عام في الآية يشمل التعميد
والذكر وهو الغرض سواء سمي خطبة او لا فيكفي ما يطلق عليه الذكر والاشبه ما قال لان اضافة الذكر في الآية عمدته لان السيل لا يسمي الى
الذكر مطلقاً بل خصوص الذكر المتعارف من الخطبة والصلوة في زمان الشريف وهو الذكر الذي سمي خطبة وهو الذكر الطويل والاشبه السج
عروفاً خطيباً ثم ان ثبت اثر عثمان فم ما قاله الامام لان الصحابة واجلة التابعين كانوا صلوا الجمعة بالجمعة بالجمعة فقط فصار اجماعاً على كفاية
وبیشترط سماع خطبة لمن وجب عليهم الجمعة واحداً كان او اكثر بعد ان يصلي بالثلاثة من القندين وقال الامام الشافعي لا بد من سماع
الجمعة لان بهم يقام الجمعة قلنا سماع كل من يقيم معهم الجمعة لم يفد اليه دليل وبكره الخطبة جهناً او محدثاً او قاعداً لا يجرى القندين
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هذا الآن بان يخطب الامام متطهراً قائماً وعن كعب بن حجرة انه دخل المسجد وعبد الرحمن بن الحارث
يخطب قاعداً فقال انظر والى هذا الخبيث يخطب قاعداً وقال شريك قال اذا رآه تجارة او اوهوا انفسوا اليها وتركوا قائماً رواه مسلم
والنسائي وهذا الاثر يدل على ان خطبة القاعدي كراهية التحريم وان القنود في الخطبة لا يبطل الصلوة وان الحكم بطلان الصلوة ينبغي ان
يستقبل في الخطبة القوم بوجهه عن ابن سعد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استوى على المنبر استقبلنا بوجوههم رواه الترمذي
وان ترك الاستقبال على القوم بوجهه تحريماً لما نقله التورث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هذا الآن وينبغي للخطيب ان يقصر في
الخطبة ويطول الصلوة لما عن حمار قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان طول صلوة الرجل وقصر خطبة منتهى نعمة فاقصر
الخطبة واطيلوا الصلوة وان من البيان لسحرا رواه مسلم وعنه قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باقتصار الخطب رواه ابو داود
وان اطال في الخطبة بكرة قال مشاكنا لا يزيد الخطبة على سورة من الفصل فان زاد على سورة الفصل بكرة والافضل تقصير فيه ينبغي ان يكون
الخطبة شتمية على التعميد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة القرآن التعميد فلما عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال كل خطبة ليس فيها تشديد في كالميد الجوز ما رواه ابو داود والترمذي وعن ابى هريرة كل كلام لا يبدى فيه بالحمد لله فهو اجرم رواه
ابو داود واما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فتنج الخيرات والبركات لا فيل ذكر دونه واما قراءة القرآن فلان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يخطب بمودة في كماروت ام هاشم اخذت ق والقرآن المجيد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها بكل جمعة رواه
مسلم قال شرح الحديث كان سورة ق في مدة كانت ام هاشم حاضرة ولم يكن دأماً والمروفي الحديث بالخطبة اول آياتنا قلنا قال
النفقات من شرح الحديث وقد يقرئ صلى الله عليه وسلم آيات اخر كما روى يعلى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وانه
يا االك رواه الشيخان وليس ان يخطب خطبتين كما هو المتوارث وينبغي ان يدعو المسلمين ويذكر الخلفاء الراشدين ومدحهم و
الدعاء لهم لان الرحمة تعول بذلك الصالحين ويحكي قول الله للمسلمين كما ذكرهم وهو المتوارث من وقت التأسيس الى الآن ولم تذكر ذلك احدنا غيرنا
فوجب الى الله لا على على ذلك من فقهاء الدين كاللذان فلا يترك صلاة الجمعة ان كل من الامام على النبوة في الكون بين يديه فاذنوا فيكون

قال لا يصح لأحد من الأئمة أن يخطب

قام الإمام فخطب خطبة على الوجه الذي ذكرنا ثم جلس جلسته خفيفة قال شاذان مجلس بعد ثلاث آيات فصار ثم يقوم فخطب خطبة ثانية كما
ذكرنا لما روى ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وكان مجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ثم يقوم فخطب ثم
يجلس فلا يتكلم ثم يقوم فخطب رواه أبو داود ثم بعد الفراغ من الخطبة يصلي ركعتين ويحضر القراءة فيها هكذا جرى التواتر ويحرم التكلم بين
الخطبة والصلوة ويجب الانصات لما عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والإمام
يخطب فقد لغوت رواه الشيخان ولما عن أبي هريرة عن عثمان كان يقول في خطبة قدامه ذلك فخطب إذا قام الإمام فخطب يوم الجمعة
فاستمعوا فإن لا نصيب للذي لا يسمع من الخطبة مثل ما نصت السامع رواه الإمام مالك وكان هذا يحضر من الصحابة ولم يذكر ذلك
أحد فكان إجماعا ويلزم من هذا حرمة الصلوة والأذكار حين الخطبة وجوب الانصات للقرآن والسجدة على ما هو في ديننا وأما الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم فاختلقت المشايخ فيه والصحيح أنه يأتي بها سر في نفسه عند قراءة الخطيب يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه هكذا
إذا سمع من الخطيب اسم الله فلهذا أو ما عبر عنه من أوصافه الكريمة لأنه يجب الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم عند سماع لفظ غير
عنه صلى الله عليه وسلم به كما هو الواجب لا يترك أصلا خصوصا واجب هو من الخيرات والكلمات وأما لا يجزئها فيكون سماع الخطبة
وهذا مذهبهنا وعليه الفتوى قال الإمام الشافعي يحرم عليه الصلوة إلا ركعتان تحية المسجد للجائي وقت الخطبة وبه قال الإمام أحمد وأما
بارودي جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جازأ حدكم الجمعة وهو يخطب فليرك ركعتين ويتجوز فيها رواه مسلم قلنا هذا مخالف
للإجماع فيأول بان المراد وهو يقصد الخطبة فليرك ركعتين قبل أن يشرع في الخطبة وبارودي أنه صلى الله عليه وسلم حال الخطبة لم يجز أن
يرك ركعتين فجوابه أنه قد قطع الخطبة كما هو مذكور في فتح القدير برواية الدارقطني وبعد خروج الإمام قبل أن يشرع في الخطبة بل يحرم الكلام
نقل الإمام أبو حنيفة نعم يحرم لأنه عسى أن يطول الكلام فيقع في حال الخطبة وما فيه مظنة الوقوع في المحرم حرام وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
وإن عباس وابن عمر أنهما كانا لا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الإمام في فتح القدير رواه ابن أبي شيبة وقول الصحابي جده خصوصا
إذا انضم إليه المعنى وهو إطالة الكلام وقال لا يكره الكلام وبه قال الإمام الشافعي لما عن ابن شهاب قال قال ثعلبة بن أبي مالك القرظي
أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر فاذا خرج عمر وجلس على المنبر كان المؤذن قال قلعة وجلست أنت حدث
فاذا سكنت المؤذن وقام عمر فخطب انصتوا ولم يتكلم منا أحد قال ابن شهاب فخرج الإمام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام رواه الإمام
مالك رحمه الله الرواية يدل على أن كان لها عادة لهم ولم يكر أحد من كان في الصلوة وكان فيهم أمير المؤمنين علي وابن عمر وابن عباس هذا قوي
مما رواه ابن أبي شيبة وأما الصلوة فمنعوا بعد خروج الإمام بالمتروك ما بين الفراغ من الخطبة والشرع في الصلوة قاله الشافعي ولا يتكلم
الإمام ولا من معه فلا يلزم الفصل بين الصلوة والخطبة وما عن انس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عن المنبر تعرض للرجل
في الحاجة فيقوم سه حتى يقضي حاجته ثم يقوم فيصلي رواه أبو داود وفي رواية الترمذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتكلم بالحاجة إذا نزل في
ما فيه من الضعف كما قال داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ميلًا ومجا لحن الله ولم يكن غافلا عن الله تعالى طرفة عين و
كان قوله دخلوا وحجب عليه فلا يقاس عليه غيره كما صح عنه قطع خطبة تعليم أبي رفاعه العدي قال انصت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد نطق قال قلت يا رسول الله كل عيب جازك يسأل عن دية لا يدري ما دية قال فاقبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك
 خطيبته حتى أتته إلى ناني كبري حيث قوامه عندك فخطبته على رجل يجلسي مما طلع شتر ثم أتت خطيبته قائم آخر بارواه مسلم وبها لسان تاريخه
 تسليم النبي كان جوامع عليه صلى الله عليه وسلم فلذا قطع خطيبته وكلم في شأنها وبذلك لا يجوز غيره من الأئمة قائم وكما يحرم الكلام فيما بين الخطبة
 وصلوة الجمعة كذلك يحرم الصلوة لذلك إلا لصاحب الترتيب يكون عليه فائتة فليدرك يصلي الفائتة بعد الفرائض من الخطبة لعل
 خفيفة بحيث لا يفوت عنها الجمعة لأن مراعاة الترتيب لازم عليه ويحرم المنيح ويجب السعي إلى الجمعة بعد سماع النداء بقوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع وهذا من خصائص الجمعة لأن السعي في غير يوم
 الصلوات مكره ثم المستعبر في وجوب السعي وجرمته المنيح النداء الثاني عند بعض المشايخ لأن النداء الأول يوم الجمعة لم يكن في زمان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما روى السائب عن يزيد قال كان النداء يوم الجمعة أول إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم دأبى بكر وعمر فلما كان عثمان وكثر الناس زاد الثالث على الزوراء ورواه البخاري وأما سعي نداء ثانيا لكون الأوقات عددا و
 إذا كان وقت نزول الآية هذا النداء فخطبوا والمراد في النص عند بعض المشايخ الأول قال في الهداية وهو الصحيح وهذا لأن النزول
 في خصوص السبب لا يوجب اختصاص بمنى الحكم عام فإذا كان النداء الذي عند الخطبة فقط كان الحكم متعلقا به لانه فرد النداء ثم إذا
 وجد النداء الأول قد قرأه شرع لا حث في الغناء الراشد من قد قرر ما للشرع في ترتيب عليه الحكم لانه فرد النداء لا لخصوصه فقال نعم إن المنيح قد يطول
 الكلام فيه فيقول الخطبة أو الجمعة لأن التجار لا يتركون صفقاتهم في هذا الزمان فلذا من من النداء الأول فإذا صلى رجل غيره عذر صلوة
 الظهر فقد اتهم بلا شبهة لترك الفرض لكن صححت الظاهر وقال زفر والشافعي لا يصح لأن الفرض هو الجمعة فلا يصح غيره وأوجبتنا أن فرض الوقت
 هو الظهر لكتا امرنا باستقاطه يوم الجمعة بصلوة الجمعة فإذا صلى الظهر فقد أتى بأصل فرض الوقت صححت ويأثم بترك اقتتال استقاطه
 بصلوة الجمعة وإنما كان أصل الفرض هو الظهر لاجتماع على وجوب قضاء الظهر على فائت الجمعة والقضاء أن يكون إذا كان الأداء
 شائتا في الذمة ثم إذا وقع التوبة وتاب وسعى إلى الجمعة بعد ما صلى الظهر بطل ظهرك ومجرب السعي عنده لأن السعي من الغضا أصل الجمعة وعندها
 بالشرع في الصلوة بعد السعي لأن السعي دون صلوة الظهر لكون السعي حسنا غيره فلا يبطل صلوة الظهر بقلنا صلوة الظهر يوم الجمعة
 بلا عذر محرم والسعي أحسن فيكون فوقها فيبطلها ويكره للرخص وغيره من العذرين أن يصلوا الظهر يوم الجمعة بجماعة ولا بأس بالجماعة للظهر
 المقروى لأن الجمعة جامعة للجماعات في المصلو صلى المذدرون بالجماعة عسى أن يدخل غيرهم فتمتثل جماعة الجمعة ولا يخلو من جمعة جامعة
 للجماعات قال الإمام أبو يوسف لا يجوز الجمع في مصلو صلاه روى عنه عن الإمام أبي حنيفة وفيه قال الشافعي فإنه لو جاز اتعد لما كان واحدا منها
 جامعا للجماعات وقال الإمام محمد ورواه عن الإمام أبي حنيفة وهذه الرواية هي المختارة وعليه الفتوى بأنه يجوز تعدد الجمعة مطلقة اثنين
 وأكثر وتوابع الجمعة جامعة للجماعات أن أرادوا للجماعات التي في الحرم فيسلموا إلى الحرم فيسكنوا في التعداد وان أرادوا جامعا للجماعات كلها بأسرها بأن
 لا يصح لها إلا جماعة واحدة فهو ممنوع لا بد لا يتعد من دليل ولنا ما صح عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه اتعد بالجمعة وهذا لا يشرع صحيح

ابن تيمية في منهل السيرة لما ذهب اليه الشافعي حرج عظيم لانه قد يكون طول المصروع عشرين سنة لا يستطيع ان يحكي من طرقت الى المسجد الجامع ثم
 يبيت بالامام يخرج عظيم ويولد في المشرق ولعله لهذا الحرج يجوز الامام ان يستقده اذا كان في المصروع عظيم ثم يجوز التجرد وجمعة في
 مسجد حجة في اخرى بينا نمر بن قنول كذا يلزم الحرج اذا كان المصروع لا اراد ان يقيم فيه ثم صلوته المحضة فرض مثل سائر الصلوات فلا يفتيه
 بالتجرد ولم يفتيه دليل سمعي ولا عقلي وادعته تعالى علم بالحكمة **فصل** في العيدين نذوب في يوم العيد ان يستاك ويتنقل لما ان عبد الله بن
 عمر كان يتنقل يوم الفطر قبل ان يلوح الى المصلي وليس ما يبرج من الثياب لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد حله
 حله قال في فتح القدير رواه الطبراني وفيه لفظ الحلة الحمراء عبارة عن ثوبين من اليمن فيه خطوط حمراء وخضراء انما احمر بحت وكبس عليها ان
 وجد لها كله لان العيد يوم الاجتماع فينذب فيه هذه الامور كما في الجملة ويأكل في يوم الفطر شيئا ان وجد حلو او فاضل ويسك عن الاكل
 الى الصلوة في يوم الاضحية لما عن بريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي وادع
 القريشي ثم توجه الى المصلي ما شيا الا بعد لما عن امير المؤمنين علي قال من السنة ان يخرج الى العيد ما شيا وان يأكل قبل ان يخرج ودعا القريشي
 ثم اتفقنا على ان يخرج في يوم الاضحية كبريا بل التكبير لا يوم التكبير واختلقوا في التكبير يوم الفطر فذهب الصاجان الى انه كبر في كل يوم
 جهر لما روى الدارقطني على ما في فتح القدير عن ابن عمر وقوله كان اذا غدا يوم الفطر ويوم الاضحية يجهر بالتكبير حتى ياتي المصلي ثم يكبر حتى
 ياتي الامام وذهب الامام ابو حنيفة الى انه لا يكبر لما عن ابن عباس روى ان سبغ الناس يكبرون فقال عاتكة اكبر الامام قبل الاقال فخرج
 الناس اذ ركنا مثل هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما كان احد يكبر قبل الامام وذا في حكم المرفوع فيقدم على الوقوف على بن عمر
 كذا قالوا والآشبه ان هذه الحجة قاصرة في اثبات المطلوب لانه لا يدل الا ان لا يكبر في المصلي والكل في التكبير في كل يوم المصلي والاشبه
 بقوله تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول فانه يدل على منع الجهر بالذكر فلا يمارسه فعل محلي لان الآية قاطعة
 فاسد لان الجهر بالذكر مندوب اليه قطعا كما يدل عليه حديث من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ومن ذكرني في ياد ذكرته في ملا غيرهم والاشارة
 في هذا المعنى كثيرة لا بعد في ان يكون متواترة المعنى وفي الآية يجوز ان يكون دون بمعنى عند والمعنى اذكر الله في نفسك بالتضرع والخوف
 عند الجهر بالقول والمقصود ان يجهر بوطاة القلب اللسان في الجهر لان تكبير مع قبول القلب والآية تأويلات خردية كونه في موضعها ان لا يخرج القدير
 ان الخلفاء كانوا يجر الجهر بالتكبير مندوبا ليطعوا في كل وقت ولما في ان الجهر بالتكبير سائر الاذكار يشرع ومندوب اليه قطعا كما لا يخفى بل
 الكلام في انه بل هذا الوقت بخصوصه فسرع التكبير ام لا هذا يصلح للخلاب سواء كان بالجهر او بالاعتقاد فالحق باليد الجهر الركن ان ليس عنده
 في وقت الذهاب ذكر مخصوص بين التكبير وعند حاجته ذكر مخصوص سواء نفس التكبير فذكر الله فشرع ومندوب في كل وقت جهر او خفاء
 قال الفقيه ابو جعفر لا يشرع من التكبير في هذا اليوم للامة لان فهم تهاونا عن الذكر فليذكر وان شأنا وهذا يقتضيه شك الى ان لا كراهية
 في الذكر بالجهر والا لما حكم بعدم المنع لان التهاون عن المكره ضروري فافهم ثم يصلي الامام بالناس ركعتين بعد ارتفاع الشمس
 قد برح اورعين وبالحلة من وقت يجوز فيه الصلوة الى وقت الزوال بلا اذان واما في الصلاة في المصلي ولا في البيت

وكانت صلاة في وقت الزوال بلا اذان واما في الصلاة في المصلي ولا في البيت
 في وقت الزوال بلا اذان واما في الصلاة في المصلي ولا في البيت
 في وقت الزوال بلا اذان واما في الصلاة في المصلي ولا في البيت
 في وقت الزوال بلا اذان واما في الصلاة في المصلي ولا في البيت

ولا يصلي بعدها في المصلي لما روي الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم عيد فصلى ركعتين لم يصلي قبلها ولا بعدها وعن ابن عمر
خرج يوم عيد ولم يصلي قبلها ولا بعدها وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فطره رواه الترمذي وعن جابر بن سمرة قال صليت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة رواه مسلم وفي هذا الحديث كثيرة قال سنن فتح والتدوير في صلوة بعد صلوة
العيد محمول عليها في المصلي واما بعد المراجعة فيجوز ولا يكره لما روي ابن ماجه عن ابي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين ثم صلوة العيد كسائر الصلوات الا ان فيها تكبيرات زائدة فتندناست تكبيرات ثلثة في الركعة
الاولى بعد تكبيرة الافتتاح والثناء قبل القراءة والتعوذ لان التعوذ تابع القراءة وثلثة في الركعة الثانية بعد القراءة قبل تكبيرة الركوع وعند الاذان
والثناء في اثنا عشر سبعة في الركعة الاولى قبل القراءة وخمس في الركعة الثانية قبل القراءة والمسئلة اجتهادية تختلف فيها بين الصحابة
ووصل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل ثلثا فمن ام المؤمنين عايشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والاضحى في
الاولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس سوى تكبيرة الركوع رواه ابو داود وعن ابن عمر بن العاص قال قال النبي صلى الله عليه وسلم التكبير
في الفطر سبع في الاولى وخمس في الاخيرة القراءة بعدها كل واحد اذان الحد ثان يذهب الامام الشافعي وعن سعيد بن العاص
قال ثلث ايام موسى وحذيفة كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاضحى والفطر فقال ابو موسى كان يكبر اربع تكبيرات على الجبارة
فقال حذيفة صدق قال ابو موسى وكذلك اكبر في البصرة حيث كنت عليهم اخر جابر داود وهذا يؤيد قولنا لان الثالث من الاربعة
زوائد والاثنان تكبيرات للركوع في الركعتين واحاديث كلا الفريقين غير خال عن الكلام وتفصيله في فتح القدير وقال الامام احمد بن
الحسين تكبير العيدين عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح واما عن الصحابة فمن ابن مسعود انه كان يكبر في العيدين تسعا اربعا قبل القراءة
ثم يكبر فركع وفي الثانية يقرأ فاذا قرع كبر اربعا ثم يكبر رواه عبد الرزاق واما بعد تكبيرة الافتتاح لا تا حال القيام ولم بعد تكبيرة الركعة الثانية
لانها حال الانتقال وروي الامام محمد بن طويق الى حنيفة الامام عن جابر بن عبد الله عن ابي سعيد وكان قاعدا في مسجد الكوفة ومعه
حذيفة بن اليمان وابو موسى الاشعري فخرج عليهم الوليد بن عتبة وهو امير الكوفة يؤمهم فقال ان عيدا عليكم كيف كنتم فقالوا اخبره يا
ابا عبد الرحمن فامرهم عبد الله بن مسعود ان يصلي بغير اذان ولا اقامة وان يكبر في الاولى خمس وفي الثانية اربعا وان توالي بين القراءتين
وان يخطب بعد الصلوة على راحلة قال في فتح القدير هذا اثر صحيح قاله محضرة من الصحابة وشي هذا كل على الرخصة انتهى ونحن علمنا
بهذا الاثر وعن ابن عباس كبر سبع في الاولى وستا في الاخر رواه ابن ابي شيبة وحمل الشافعي السبعة على الزوائد والمست عليها سبع تكبيرات
الركوع دليل رواج اخرى عنه كبر في عيد تنتمي عشرة سبعا في الاولى وخمسا في الثانية وهذا عمل الشافعي ونحن نقول ان ابن مسعود
من دون الخطيب بنده صحيح واربعة عشر تكبيرة في عيد تنتمي عشرة سبعا في الاولى وخمسا في الثانية وخمسا في الثالثة وخمسا في الرابعة
والسبع في الاخيرة ووالي بين القراءتين رواه ابن ابي شيبة وروي عبد الرزاق مثله قال الشيخ ابن العام والفر بن مسعود مقدم في المع
على اثر ابن عباس لم يصح الاضطراب فكيف هو مضطرب قال ابن ابي شيبة في الركوع في الايام في الركوع فاعلم ان كبر قائمان
اعتدانه يدركه في الركوع بعد التكبيرات وان لم يتقدم كبر في الركوع خلافا للامام ابو يوسف لان الركوع فيها بالقيام لان ذلك الركوع

عنك الركعة لان من سجد ركعة في الركوع ورثع الامام الرأس من الركوع تترك التكبيرات لان اتباع الامام واجب ان فات عنه
الركعة وصار مسبوقا بركعة فعليه ان يكبر في قضاء الركعة المقضية بعد القراءة على المختار لئلا يلزم قول التكبيرات ويكون كليل على رأس
امير المؤمنين علي كرم الله وجهه ولا باس به وان كبر او لا يلزم خلاف الاجماع وهو قول التكبيرات وان اتدعى حنفي راى به هيب
ابن مسعود بنافسي راى به هيب ابن عباس فعليه ان يتابع الامام ويترك مذهبه لان متابعة الامام في المجتمعات واجب ثم التكبيرات الزائدة
واجبة عند امتنا حتى يسجد السجدة كما ذكرنا في الركعة بصير واجبة تبعية الزائدة فان سجد عن تكبير الركعة الادلى كلها او بعضها فقد ذكر
بعد قراءة الفاتحة يكبر ثم يسجد الفاتحة لئلا يفوت الترتيب وان تذكر بعد قراءة السورة يكبر ولا يعيد القراءة لان القراءة قد تمت فلا
يقتل النقص وان سجد عن تكبيرات الركعة الثانية كلها او بعضها وتذكر في الركوع ليدور الى القيام ويكبر لان الركوع قد وقع ولم يستحكم
فوجب الرجوع ثم يسجد الركوع لما نظف ترتيب الركوع وان تذكر بعد الركوع لا يعود لان الركوع قد استحكم ولا شرعية للتكبير بعد الركوع
ويسجد السجدة على التقدير كلها وبذلك خلاف القنوت في الوتر لانه ان سجد في الركوع لا يعود لان القنوت يختلف في شريعته في الوتر
نوجوه اضعف فلا ينقص الركوع لاجله ولم يختلف في شريعة التكبيرات فوجبها قوي وعندى الاحاب ان بقى بعد الركوع في القنوت
ان تذكر في الركوع او عند رفع الرأس لان القنوت محل القنوت عن اكثر ثم بعد الفراغ من صلوة العيد خطبتين ويجلس بينهما جلسة
خفيفة لما روى نافع ان ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوكبر وعصم يصليون العيدين قبل الخطبة رواه الشيخان و
الترمذي والنسائي وهذا متواتر من روى خلافة قدومهم واشتبه له بخطبة يوم النحر في حجة الوداع وكانت تلك
الخطبة بلا صلوة العيد بالتذكير كما هو عندنا وهو من مناسك الحج كما عند الشافعي ولم يكن تلك الخطبة خطبة العيد وانما احدثها طين
بنى اسمية الخطبة قبل الصلوة وهو حدث في الاسلام فقد روى ابو سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والاضحى
الى المصلى واول ما يبر به الصلوة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويصيحهم ويأمرهم وان
كان بيضان فيقطع بشارا ويأمر بشئ امر به ثم ينصرف قال ابو سعيد فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مدائن وهو امير المؤمنين في نجي
او فطر فاذا اتينا المصلى اذا منبر قد بناه كشيء من الصلوات فاذا هو يريد ان يرتقي قبل ان يصلي فحذبت ثوبه فيزجي وارفع فخطب قبل
الصلوة فقلت له غير ثم والله فقال يا ابا سعيد ب ما تعلم فقلت ما علم غير الله عمالا اعلم فقال ابن الناس لم يكونوا يجلسون لما بعد
الصلوة فجعلتها قبل الصلوة رواه البخاري ومسلم وفي رواية فاذا امر وان يزار عن يده كانه يحرق في نحو المنبر وانا اجرة نحو الصلوة
فلم اري ذلك قلت اين الابتداء بالصلوة قال لا يا ابا سعيد فقد ترك ما تعلم قلت كلا والذي نفسي بيده لا تاوون غير ما علمت طرقت
ثم الخطبة بعد صلوة العيد سنة عندنا وليس من شرط الصلوة لما عن عبد الله بن السائب قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة
العيد يوم الفطر كبر تكبيرا لم يعيد قلنا قضى الصلوة قال ما خطب ثم احب ان يجلس للخطبة فيجلس من احب ان يجلس فليذهب رواه ابو داود
وقال هذا يروى مسندا وهو غير متواتر لان الاسناد زيادة وزيادة الشبهة مقبولة من ان المرسل مقبول عندنا وقد بين في علم الاصول قال شيخنا
وشيعتي ان يعلم في الخطبة صفة صلوة العيد وان يعلم في خطبة يوم الفطر صدقة الفطر وفي خطبة يوم الاضحى احكام الاضحية الاتمام من اجابات

الوقت فلا حسن تعليلها ثم بعد الفراغ من الخطبة يرجع من المصلي الاحب ان يرجع من طريق آخر غير الذي ذهب منه لما روى جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالط الطريق رواه البخاري ثم لا تفعل الصلوة في المصلي خارج المصلح للثلاث ويجوز ان يصلي في المسجد ولا بأس به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما اصاب المطر صلى بهم صلوة العيد في المسجد رواه ابو داود وعن ابي هريرة ثم صلوة العيد واجبة عند الامام ابي حنيفة وسنة من اكمل السنن عندها وعنده في رواية وبه قال الائمة الثلاثة والمثلث لم يلقوا دليلا على الوجوب سوى المواظبة من غير ترك وهي لا يعلم دليلا على الوجوب كالاذان والاقامة وغيرهما ودليل السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يوايى عند سوالك على غيرهن قال لا الا ان تطوع واجابوا بان الاعراب لم يكن صريحا فلا يجب عليه صلوة العيد ثم شرطوا للوجوب لا داء ثم انكط صلوته للجمعة للوجوب والاداء الا الخطبة كما عرفت فالوقت اليقين شرط لصلوة العيد وهذا لا يخلع على عدم القضاء وقت صلوة عيد الاضحى ايام النحر في كل يوم من بعد ارتفاع الشمس الى الزوال لان ايام نبي كلها ايام عيد الا ان السنة الصلوة في اول ايام النحر المؤخر الى ثانيها او ثلثها مسمى اسارة شديدة لمخالفة السنة المتواترة الا ان يكون بعد من قيام شهادة السلال في وقت لا يكون فيه اجتناع المسلمين للصلوة او يكون شدة مطر ونحوها بحيث يكون مانعا عن الاجتماع الا يخرج شديدا او تورع حادثة مانعة عن الخروج في ذلك الوقت عند عرض هذه الاعتذار يجوز التأخير الى ثاني يوم النحر وثالثها لكرهية واسارة وعند القوت في ايام النحر عذر ولا عذر فلا يجوز الصلوة بعد الممانعة لا قضاء وقت من الامام الشافعي ان ايام التشريق كلها ايام الصلوة فيصح الصلوة عنده في اليوم الرابع اليقين وكذا الاضحية مع اسارة المكان بلا عذر ولا اسارة المكان بهذين ايام التشريق ايام نبي ايام العيد ونحن نقول ان ايام السنة لا يصح النحر من النبي قبله واليوم الرابع ليس بهذه الصفة وامان ايام منى ايام عيد فلما عن عائشة ام المؤمنين قالت ان ابا بكر فحل عليها وعندها جارتان في ايام منى تدفان وتقران والنبي صلى الله عليه وسلم تنقش ثوبه فانتهزها ابو بكر فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه وقال: عها يا ابا بكر فانها ايام عيد رواه الشيخان ثم انه قد روى الامام مالك ان ابن عمر قال الاضحى يومان بعد يوم الاضحية وذلك الامام عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه مثله ويهين الوقت مما لا يمتدحى اليه الراى فهو في حكم المنفرد فقد ثبت ان يوم الاضحية تنقش ايام فلذا وقت الصلوة ثلثة ايام لانه لا صلوة الا في يوم الاضحية ووقت صلوة المعظم من وقت الارتفاع الى الزوال من اليوم الاول من الشوال ولا يجوز التأخير عنه اصلا لا بعد زمان كان بعد من عن الاجتماع فعلى القوم ان يجتمعوا ويصلوا في عهدهما عن عمير بن انس عن عمرة بن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ركبا جاؤا الى النبي صلى الله عليه وسلم يشهدون انهم رافعا بالامس فامرهم ان يخطروا واذا اصبوا ان يندوا الى مصلاهم رواه ابو داود والنسائي ولا يجوز التأخير عن اليوم الثاني منه وان كان معذرا وهذا مما لا خلاف فيه ومن التكبير وهو قول الله اكبر اسد اكبر لا اله الا الله واشهد انكبر واشهد انكبر وهذا الحمد من فجر يوم عرفة الى عصر اخر ايام التشريق بعد صلوات مفروقات عندها عند الامام ابي حنيفة الى عصر العيد والفقوى على قولها والسنة مختلفة بين الصحابة فمن امير المؤمنين على كرم الله وجهه انه كان يكبر بعد الفجر من يوم عرفة الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق في فتح القدير رواه ابن ابي شيبة ورواه الامام محمد بن ابراهيم الحنفى عن امير المؤمنين على وعن ابن مسعود انه كان يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر الى آخره في فتح القدير

رواه ابن أبي شيبة فاختار الامام ابو حنيفة بذهب ابن مسعود بها اخذ بقول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه ووجهه اكد الكرام وهو احوط و
لذا افتوا به ثم سئلت التكملة قولها ورواية عن الامام ابو حنيفة واكثر المشايخ على انها واجبة عنده ولا يظهر للوجوب وجه سوى
لا استدلال به قوله تعالى فاذا كبروا استغنى في ايام معدودات والمراد ايام التشريق وهذا ما يتم اذا كان الخطاب لكل مكلف وكان المراد
بالذكر التسبيح بعد الصلوات واما ان كان الخطاب للحاج كما يدل عليه السياق والمراد بالذكر الصلوات بالمسني ويكون المعنى صلوات في
ايام معدودات في المسني او المراد مطلق الذكر والامر للندب فلا يتم الاستدلال ثم التكملة بشرط عنده بالاقامة والمصر والمجاعة السنوية اى غير
جماعة النساء وعندنا غير مشروط بشئ وقولها اشبه واظهر وليس على هذا الاشارة دليل شات واشترطه بالحكمة **فصل** في الوتر
قد اختلفوا في الوتر بذهب الامام ابو حنيفة في ظاهر الرواية الى ان الوتر واجب حق وقلاسته من اكد السنن حتى تقتضى من دون
تبعه وروى عنه ايضا القول بالسنية وهو قول الائمة الثالثة واستدلوا للوجوب بما عن بريرة الوتر حق فمن لم يوتر فليس بشاه
ابوداود وبقوله صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلوة هي غير لكم من حمر النعم الوتر وهي لكم فيها بين المشاء ما يصح قال في فتح القدير
رواه ابن ابي شيبة بسند فيه قرعة عن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر ومحمد بن عيينة وغيره قرعة ورواه الطبراني والدارقطني بسند فيه
ابو عمر النضر عن ابن عباس وضعفا لدارقطني بالنظر ورواه الدارقطني بسند فيه حميد بن الحون عن ابن عمر ولفظه ان الله زادكم صلوة هي
الوتر ورواه الطبراني عن النضر وفي سنده اليقظ والنظر ورواه الحاكم بسند فيه ابن ابي عمير عن ابي هريرة وزاد فيه فصلوا ما بين المشاء ما يصح ورواه ابو داود و
الترمذي وابن ماجه والحاكم ولفظه ان الله زادكم صلوة هي غير لكم من حمر النعم فجعلها لكم فيها بين المشاء ما يصح والحاكم صحيح ولم يخرجاه في اخراجه ما في فتح القدير
ذكره الا سائدا صحيح سناجاني داود وغيره عن خارجة وان كان في سنده ضعف الاستدلال به من اكد بها بلفظ الزيادة فانه لا بد للزيادة من المزيد عليه
وليس المراد الزيادة على النفل لان النوافل غير محصورة حتى يصح الحكم بالزيادة عليها بل المراد الزيادة على الفرائض فلو لم الوجوب
وزيفه بانه يجوز ان يزداد الزيادة على الحسن الرواتب والوجه الثاني الاستدلال بصيغة الامر فانها للوجوب وزيفه به بان صيغة الامر
لم يوجد الا برواية ابن ابي شيبة وهو ضعيف والادلى الاستدلال بلفظ الامر الواقع في رواية ابن ابي نضرة واسنادها صالح للاحتجاج ولفظ الامر
لا يطلق حقيقة الا في الواجب كما بين في علم الاصول بالاجاب عما استدوا به ان الوجوب امر عظيم فيترك العقاب لكل من المكلفين محتاج
الى معرفته خصوصا الوجوب النذر الشرط بشرط فانه يعلم الكل ففى سبيل العلم شك كل احد وكان المعاودة الشريعة الرسول صلى الله عليه وسلم
الاهتمام بالواجبات في تبيانها وتفسيرها فيقتضى العادة في مثل هذا ان كثيرا فلا يقبل فيه روايته الواحدة ثم قد علم من عادة التابعين و
من بعدهم يقتضون الا حاديت على الوجه الا تم خصوصا ما كان في وجوب الواجبات فالبعيد كل البعد ان لا يطلع على حديث وجوب الوتر
منهم واحد الا رجال لا يتدبرهم كدورهم ضعفاء في الحديث وكونهم غفنين ولا يرض عقل احد من اهل الانصاف ذلك فالاحاديث
المروية في باب وجوب الوتر لا ينبغي ان يقول عليها وتثبت بها الوجوب فهذا الحديث بعد تسليم صحتها ما دل على الامر الواقع للندب و
لفظ الوجوب الذي ورد في رواياته معناه فيكون راجعا الى ان الوتر واجب فثبتت تأكيد السنية وقوله صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم في حديثه ان الوتر واجب فثبتت تأكيد السنية وقوله صلى الله عليه وسلم

فمن لم يوتر فليس منكم قوله صلى الله عليه وسلم الكاح من ينثني ومن رغب عن منتقنا فليس منا واستدلوا بالسنيّة أو لا بقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى هذه الآية يدل على أن عدد الصلوات المكتوبة وتروا إلّا ما تحقق الصلوة الوسطى فلو كان الوتر واجبا لكانت هذه الصلوة تشعّلا لا يقال الوتر واجب وليس بفرض فوجوبه لا ينافي وترية عدد الصلوات المفروضة لا تأتوا بغير الفرق بين الواجب والفرض بالنسبة إلى الشارع أمّا الفرق بالنسبة إلينا بالنظر إلى الثبوت في حقنا بقاء طلع أو غطى وإما بالنظر إلى صاحب الشرع فكلاهما مطلوبان كما لا جواب إلا بالقول بأن الوترية والوسطية ليست إلا باعتبار الوقت فالصلوة الوسطى ما كان وقته متوسطا بين أوقات الصلوة وإذا كان وقت الوتر ووقت العشاء واحدا فوقت العصر متوسط بين المادّات ثبتت صلوة وقتها متوسط بين الأوقات فتأمل فيه ويروى طلحة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب الرجل يسأل عن الإسلام خمس صلوات في اليوم والليلة فقال بل على غير من نقال لا إلا أن تطوع رواه الشيخان في حديث طويل وإما جوابه من أن الوتر إنما وجب بعد هذا فإذا عارض هذا الحديث واجب العمل ما لم يظهر معارضته أو ضعفه والذي أورده دليل لا وجوب لا ينافي له سند أصحّه ودلالة فيتحققا عند معارضة وقد روى أبو داود وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لابن الصامت زعم أبو محمد أن الوتر واجب قال ابن الصامت كذب أبو محمد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات أفترنهن أشد من حرج من وضيعين وصالان لو تمتهن وأتم ركوعهن وسجودهن وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفر له من لم يفعل فليس له على الله عهد أن يغفر له وأما عذرهم أنه انعدم وجوبه لأن على الصلوات الخمس كان مقررا عن عبادة بن الصامت وثبت لا يعقل عن وجوب صلوة في كل ليلة وقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ إلى اليمن وقال له فاعلم سمعان أن الله قد فرض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة رواه الشيخان وغيرهما في حديث طويل وبعث معاذ إلى اليمن كان قريبا من وفاته صلى الله عليه وسلم وشرح الوتر كان قبل بعثته المدة وإشكال شرعية الوتر من قبله والوجوب بعد ذهاب معاذ إلى اليمن بعيد لا يمتأ به واستدلوا بالسنيّة أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قام بهم في رمضان فصلى بهم ثمان ركعات وأوترهم انتظروهم من القابلة فلم يخرج إليهم نسأله فقال خشيت أن يكتب عليكم الوتر في نزع القدير رواه ابن حبان إجاب فيه عنه بأن المراد بالوتر مجموع ثمان ركعات مع الوتر الحاصل خشية أن يكتب مجموع أحد عشر ركعة لا الوتر وحده فلا يدل على عدم وجوب مجموع أحد عشر ركعة هذا خلاصته ما في نزع القدير وهذا لا يطلق أن لم يكن بعيدا في نفسه لكن بعيدا في عبارة هذا الحديث لأنه فيجعل الوتر ما هذا ثمان ركعات ولو كان المراد ما ذكره المحققين لنا سبب أن يقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحد عشر ركعات ونحوها مما يروى بهذا المعنى واستدلوا بالسنيّة بأن ليس في الوتر علامات الوجوب من الأذان والإقامة وما في الهداية التي باذان الشارح ليس شيء لأن أذان الشارح يكون في أول الليل والمسنون في الوترين يروى آخره فكيف يكتب باذان الشارح وان ليس في الوتر جماعة وإنما شرع فيه الجماعة بمعية الشارح التي هي النفس فجلس جماعة ثابتة لجماعة النفس ويروى مع صلوة الليل التي هي النقل به أكله علامات التخليّة فتأمل ثم وقت الوتر عنده وقت العشاء ولا يقدم لأشراط الترتيب حتى لو صلى أحد الوترين ظن أن صلى العشاء فبان الخطأ ولا إعادة عليه الوتر عنده لأن الترتيب يقتضي النسيان ولا بد لأشراط الترتيب من دليل ولم يوجد إلا المواظبة على الترتيب وعندنا وقت الوتر

الركعتين انما يقعد في آخر صلوة يورود انتهى عن تشبيه لصلوة المغرب ولم ار حديثا يدل صريحا على القعود على راس الركعتين في الوتر عند الايتار
 بثلاث تسليمات وان اوتر تسع فلا يقعد الا على راس الثامنة وتثنيته ثم على راس التاسعة فيتشهد ويسلم كما مر في الحديث المروي برواية سلم
 وكذا الحكم غيره في الايتار يسجد على راس السادسة وعلى راس السابعة ثم يسلم وفي الايتار خمس يقعد على راس الرابعة والخامسة ثم
 يسلم الا انه روي في رواية النسائي عن ام المؤمنين عائشة الصديقة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر خمس لا يكمل الا في
 آخر من فهذا يدل على انه يجوز ترك القعدة الاولى من الوتر على راس الركعة الرابعة ولعلم بحجوجه واشهر علم واما الجواب عما نقل تاج
 العارفين الحسن البصري قدس سره من اجماع المسلمين على ان الوتر ثلاث فهو ان معناه ان الايتار بثلاث ركعات من دون الفصل لتسليمته
 جائز باجماع المسلمين لان الوتر منحصر في الثلاث وكيف يصح دعوى الاجماع على انحصاره في الثلاث فقد روي البخاري عنه عن
 ابن عباس قيل يا كافي امير المؤمنين ما روي ما اوتر الا بواحدة قل يا صاحب ان فقيه وقد روي البخاري عن الزهري قال اخبرني عبد الله
 بن ثعلبة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صح عنه انه رأى سعد بن وقاص يوتر بواحدة وروي النسائي عن ابي موسى كان
 بين مكة والمدية فصلى اثنى عشر ركعتين ثم قام فصلى ركعة او تر فقرأ فيها بآية من النساء ثم قال بالردت ان اوضح قديم الاحيث
 وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا قد روي ما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر ان الايتار بالواحدة وبالجملة الرويات
 الصحيحة تتطافرة على الايتار بواحدة مرفوعة وموقوفة على الصحابة فلا يصح نقل الاجماع للمسلمين على انحصار الوتر في الثلاث بل مرادنا نقل
 جواز الايتار بثلاث وهذا لا ينقض الامام الشافعي وقول القاسم صريح في ان كلاهما واسع وما روي الطحاوي عن الفقهاء السبعة فهو القاسم
 على ما قلنا كما صرح به القاسم الذي هو واحد منهم وبعد تسليم قولنا لا انحصار في الثلاث لاحتمالها عند وجود قولهم وتوهمنا ان
 للسنة فلا يبايه فانهم لم يفتوا عند الامام الشافعي في النصف الاخير من شهر رمضان لما روي امام العارفين الحسن
 قدس سره ان عمر بن الخطاب جمع الناس على ابي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقنت لهم الا في النصف الباقي
 فاذا كانت العشرة الاخر تختلف فصلى في بيته وكانوا يقولون ابن ابي ويروي في الباب احاديث ضعيفة كما هو مذكور في فتح القدير
 وشرح المشكوة للشيخ عبد الحفيظ مع ابانته ضحفا وقال الامام احمد بن حنبل يقنت في السنة كلها دائما وهو مذهبنا مشترقة
 والدليل عليه ما قال الامام الحسن سيد شباب اهل الجنة علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اتقون في الوتر اللهم اهدني
 فيمن يهتد وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك فانه
 لا يزل من واليت تباركت ربنا وتعاليت رواه ابو داود والترمذي والنسائي وفي فتح القدير رواه ابن حبان و
 البيهقي وزاد فيه بعد واليت ولا يخرج من عاديت وزاد النسائي في الآخر صلى الله عليه وسلم على النبي قل الله النودي اسناده صحيح حسن
 فهذا الحديث لا يقتيد به شهر ذوق شهر وما حديث ابي المنقطع لان الحسن لم يدرك زمان امير المؤمنين عروضا ولذا حين بقي من
 خلافته سنتين ثم بوصل الى بن كعب وبنا حديث مرفوع فيصل به ثم القنوت عند الامام احمد في روايته مشهورة عنه وعند
 الشافعي في الايام التي يقنت فيه هذا الركوع في القنوت لما روي الحاكم وصححه عن الامام الحسن قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم

الباب ان بعض الصلوة موداة قائما وبعضها قاعدا ولا فساد فيه قال لا يجوز بناء الصلوة قاعدا على ما افتتح به قال لان التحريم قد انعقد
 للقيام فلا يجوز البناء عليها قاعدا كالنذر والجواب ان التحريم غير ملزمة للقيام ولا للقعود بل انما ألزمت الاتمام لصيغته المودع عن
 البطلان وما دعى قائما لا يبطل بالقعود بخلاف النذر لان النذر واجب لصلوة قائما فلا يتأدى بالصلوة قاعدا ومنها جواز الصلوة ركبا ايما
 خارج المصر لما روى ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يرمى براسه وكان ابن عمر في مسند
 رواه الشيخان والسفر ليس شرطاً عندنا انما الشرطان يكون خارج المصر عن انس رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو توجه
 الى خيبر على حمار يصلي اياما في فتح القدير رواه الدارقطني في غرائب مالك وسكت عليه وهذا بخلاف القياس لان سقوط الشرط والركن
 لا يتحمل القياس فيخصر على مورد النفس وهو النفل ولا يجوز الفرض على الدراية الا عند الخوف من العدو والسبي او انقطاع القافلة
 لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركباناً فاعذروا بالمطر والطين بحيث لا يقدر الصلوة نازلا ولا وكذا اذا كان شيخا كبيرا لا يقدر على الركوب الا بمعين
 ولم يكن معين هناك وهذا ايضا ضرورة ولا يجوز الاجابات من الوتر والمندور على الراحلة كالفرض واما السنن فيجوز الاسنة الفجر عند الايام
 ابي حنيفة لكونها اكد واذا افتتح الصلوة نازلا لا يجوز البناء ركبا لان التحريم وقعت موجهة للركوع والسجود واما في العكس فيجوز لانه عود
 الى ما هو الاصل واعلى ومنها ان القراءة في ركعات النفل فرض لان النفل كل شفع منه صلوة واحدة وحديث صلوة الليل والنهار
 شتى شتى ان صح يدل عليه لان حصر صلوة النفل في شتى لا يصح بمعنى ان غير شتى لا يجوز واما يصح كل شتى صلوة مستقلة واذا كان كل شفع
 صلوة مستقلة فيفترض القراءة في ركعتي كل شفع ثم تبرك القراءة في الشفع فيفسد ويلحق التحريم فيفسد الاداء فقط فعلى تحريم المشايخ
 لا يبطل التحريم عند الامام ابي يوسف لان التحريم شئ والماد اشئ فلا يلزم من فساد الاداء فساد التحريم لان الاداء ليس من شرط
 التحريم بخلاف العكس وعند الامام محمد فيفسد التحريم بفساد الاداء لان التحريم انما شرعت للاداء فاذا لم يوجد الاداء فانت غرض التحريم
 فيفسد وعند الامام ابي حنيفة ان لم يوجد القراءة في شئ من ركعتي الشفع تبطل التحريم وان وجدني واحدا من الركعتين لا تبطل لان الفساد
 لعقدان القراءة في تمام الشفع كوني غرت التحريم عن الفرض والفساد تبرك القراءة في ركعة ضعيف لمكان الاجتهاد فنقد روى عن
 امام العارفين وتاج المحققين الشافعي الحسن بن علي بن قيس سره انتراض القراءة في ركعة واذا كان الفساد ضعيفا لا يتعدى الى التحريم
 ويؤا على هذا الخلل مسائل ترك القراءة في احدى شفعي اربع ركعات او كليهما وصور ثمانية امان يقر في ركعتي الشفع الاول وترك
 في احدى الشفع الآخر او كليهما فعليه قضاء الشفع الثاني فقط باتفاق ائمتنا لان الشفع الاول قد ادوى واما ان تبرك في ركعتي الشفع الاول
 مع القراءة في ركعتي الشفع الثاني فعليه قضاء الشفع الاول باتفاق ائمتنا لان التحريم بطلت عندها فلا يصح الشروع في الشفع الثاني
 وعند ابي يوسف وان بقيت التحريم مع الشروع في الشفع الثاني لكنها قد احييت واما ان تبرك القراءة في ركعتي الاول مع تركها في
 ركعتي الثانية او احدها فعليه قضاء الشفع الاول بطلان التحريم عندها تبرك القراءة فيها وعدم صحة الشروع في الثانية فلا يلزم قضاء
 وعند ابي يوسف يلزم قضاء الشفعين بقضاء التحريم وصحة الشروع في الشفعين عنده واما ان تبرك القراءة في احدى الشفع الاول
 مع تركها في احدى الشفع الثاني او كليهما فعند الامام محمد لا يقضى الا ركعتين لطلان التحريم وعدم صحة الشروع في الثانية عنده ويقضى على ربا

هذه السنة كمال الفرض كلها من جهة الفرض يعني ان لا تنزل فيها بكلام ديني او قاطع وقد روي في الجمل من سبل النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى بغير رتبة
 قبل ان يكلم ركعتين فوعت صلواته في عليين رواه زر بن عدوان في الحديث على ان عدم التكلم افضل وان كانت الصلوة الفصح بعد التكلم يتبادر
 السنة لكن الثواب الموعود به هو ارتفاع علمه في اعلى عليين بشرطه بعدم التكلم ثم ان كانت السنة سنة الفجر او اول سنة الظهر او الجمعة سنة
 التي قبل الفرض ان تكلم بعد ما يمكن الاصلاح بالعادة لئلا ينال هذا الفضل ويكون الشكيل على الوجه الاصح وينال الثواب الموعود به لئلا يحكم بالمشايخ
 باعادة السنة اذا تكلم ليتبادر السنة على الوجه الاكمل لا لان السنة الموداة قد ضرت بل لما قلنا هذا بعينه كما قالوا اذا روي الفرض مع
 مباشرة امر مكره كراهية التحريم يجب الاعادة ليكون الاصل على وجه اكل وينال شرف ما فات بفعل المكره ولا يفسد الفرض فانه ياتي
 اركانها فكذا بهنا الا ان هناك اعادة الواجب فكانت واجبة وهنا اعادة السنة فكانت في معنى السنة ويكون السنة بهذه الموداة
 وصارت الاولى فعلا لانه فعل اديت قبل الفرض على وجه وطلب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت السنة السنة التي
 بعد الفرض فلا سبيل فيه لرفع هذا النقصان الا باعادة الفرض ولا يعاد الفرض للفصل في السنة فبقي النقصان
 هناك لازما ولا يرفع يا عاديها ولذا لم يكملوا باعادة هذه السنة اذا تكلم فيها وبين الفرض هذا ما عندني في تحقيق المقام وذهب
 الامام ابي حنيفة رضي الله عنه الى ان التكلم بين الفرض والسنة لا يضر السنة فضلا عن لزوم الاعادة لما روت ام المؤمنين
 عائشة الصديقة كانت النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر كان كمن استيقظ حديثا والاضطج حتى يودى بالصلوة رواه البخاري
 ولا حجة فيه لهم لاننا لا نمنع التكلم طاقا الا ترى يجوز قراءة القرآن والحديث والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الله تعالى فيما
 بين السنة والفرض وانما يمنع التكلم الخالي عن ذكر الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ذكر الله على الدوام وكان يملأ كل كلام صدره
 الله صلى الله عليه وسلم وكل فعل صدر منه صلى الله عليه وسلم فمواظبة الفرض القبلي ومشتغل على ذكر الله تعالى والتكلم على هذا النحو ما كمل
 السنة ولا ينفك عنها فاليقاس بكلمتنا في اغراضنا على تكلمه صلى الله عليه وسلم واين هذا من ذاك كيف دان ذلك الكلام الذي كان له
 مع ام المؤمنين ان قرره احد بعد السنة على انه حديث صادر منه صلى الله عليه وسلم فاب عليه ولا يضر السنة بوجه فافهم وثبتت المسئلة
 اثباتية ان وصل السنن التي بعد الفرض بالفرض مكره بل يمتنع جالسا قليلا ثم يقوم فيصلي السنة في غير هذه الفرض وان كان اما في
 الخلاصة الفصل ان يقوم في مكان صلى فيه ويذهب الى البيت فيصلي السنن واما كراهية الوصل فلما عن ابي ربيعة قال صليت هذه الصلوة
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابو بكر وعمر يقومان في الصف المتقدم عن بيته وكان رجل قد شهد التكبير الاول من الصلوة
 فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة ثم سلم عن بيته وعن يساره حتى رأينا بيضا خديفاً متقل كما تنقل ابي ربيعة بين نفسه فقام الرجل
 الذي ادرك من التكبير الاول فجلس فانه لم يملك اهل الكتاب الا انهم يكن بين صلواتهم فصل فرغ
 النبي صلى الله عليه وسلم بصره فقال اصاب الله قلبك يا ابن الخطاب رواه ابو داود ثم المختار في الفصل ان يكون مقدارا يقول الرجل
 فيه اللهم انت السلام الى الآخر لما عن ام المؤمنين عائشة الصديقة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لم يفقد
 الا مقدارا يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام فالسنن القصور جود المقدار سواء قرأه في

الدعا و دعاء آخر أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم أو سكت وأما التطويل في الادعية فلا فضل بان لا ياتيه الا بعد السنة وقد فصل في
 فتح القدير بوجه اتم وأما العصر فليس فيه سنة مؤكدة الا ان المندوب ان يصلي قبلها اربع ركعات او ركعتين لما روى ابن عمر قال ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جهم اشترى مني قبل العصر اربعا وعن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه قال كان يصلي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قبل العصر ركعتين رواهما ابو داود و ابن شاذان وصلاهما تسليمتين لما عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه قال كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر اربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على المدة مائة المربعين ومن تابعهم من المسلمين والمؤمنين
 رواه الترمذي وقال الفتاوى المندوب ان يصلي قبل العشاء اربع ركعات وسعت مطلع الاسرار والآية مجمع العلوم العقائدية و
 انقلبية ابي قدس سره يقول لم يوجد فكر هذه الاربع في كتب الحديث ولكن كان هو رحمه الله مواظبا عليها حتى مات رحمه الله تعالى
 وأما رابطة الجمعة فتقبلها اربع ركعات وبعدها اربع ركعات عند اتمتنا الثلثة فزاد الامام ابو يوسف شينين بعد الاربع التي
 بعدها اما الاربع التي قبلها فلان الاربعة التي قبل الظهر صلوة واخطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انها تفتح بعد الزوال
 ابواب السماء وفي يوم الجمعة هذا الفتح يتحقق بل اكد فيكون الجمعة احق بهذه الاربع ولم يطردها من قبل ولم يفتح بدل كما قام في مقام الظهر
 المخطية وصلوة الجمعة واما كون المواظبة بفتح ابواب السماء رواه عبد الله بن السائب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي اربعا بعد الزوال قبل الظهر قال انها ساعة يفتح فيها ابواب السماء واجب ان يصعد لي فيها عمل صالح رواه الترمذي وأما
 الاربع بعد الجمعة فلما عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا رواه مسلم
 عن عطاء قال رأيت ابن عمر صلى بعد الجمعة ركعتين ثم صلى اربعا رواه الترمذي فاذا ابو يوسف الركعتين بفعل ابن عمر لكن اخرج
 عن الاربع لانها ثابته بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في رواية ابي داود رأيت ابن عمر يصلي بعد الجمعة فيجتاز من مصلاه
 الذي صلى الجمعة فيه قليلا غير كثير فيركع ركعتين ثم يمشي النفس من ذلك الى ابد فيركع اربع ركعات وفي رواية لكان اذا صلى الجمعة
 بركعة تقدم فصلي ركعتين ثم يتقدم فيصلي اربعا واذا كان بالدرية صلى الجمعة ثم يرجع الى بيته فصلي ركعتين ولم يصلي في المسبوق قيل له قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هذا يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الجمعة واشهر اعلم فضل
 في صلوة الليل وهي صلوة التهجداختلفوا اكان صلوة التهجدا فرضا عليه ام تطوعا ذهب الى الاول جمع منهم صاحب الاصول من مذهبننا
 وقال القسطلاني اليه ذهب اكثر الاصحاب لعين الشافعية وذهب جمع الى الثاني وفي فتح القدير يفرع على هذا الخلاف ان صلوة الليل
 سنة علينا ام مندوب فمن قال صلوة الليل كانت فرضا لم يذهب الى السنية لان السنة ما اطلب عليه الرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم على وجه التفضل ومن قال كانت فلتا ذهب الى السنية لصدق حدها و اخرج قالوا الذنب بقوله ثم تتجده نافلة لك قالوا هذا
 نص في كون صلوة الليل نافلة و اخرج قالوا الفرضية بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولقوله تعالى فتجده للنام
 ولا يجوز صرف اللفظ عن الحقيقة والنافلة الزائدة والنفل الزيادة سميت النفل لان زيادة على الفرض واللفظ يحل على معناه
 اللغوي لم يصرف عنه مضاف كما بين في اصول الفهم الاسلام فالمعنى واشهر اعلم ومن الليل فتجده زائدة لك على اعلى استك من

الصلوات الخمس لك على وجه الخصوص لا يشارك فيه غيرك وايد الشيوخ ابن الامام القول بكونها تطوعا لما روى مسلم في حديث طويل عن سعد
 بن هشام قال نقلت يا ام المؤمنين ان النبي عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال است تقرأ القرآن قلت بلى قالت فان سئمت
 نبي الله صلى الله عليه وسلم القرآن قال فصمت بلن اقوم ولا اسأل احد عن شيء حتى اموت ثم بدأ لي نقلت انتهى من قيام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال است تقرأ يا ايها المزل قلت بلى قالت فان الله عز وجل فرض قيام الليل في اهل هذه السورة فقام
 نبي الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حولا واسكنا ثم خاتمتها اثنا عشر شهرا في السماء حتى انزل الله عز وجل في آخر هذه السورة التحفيف لحداد
 قيام الليل تطوعا بعد فرضه ثم ساءت الحديث في بيان كيفية صلوة الليل وسببها انشاء الله تعالى وهذا لا يشنع به القائل بالفرضية لانه
 يقول صل ام المؤمنين ارادت ان صلوة الليل كانت فرضية على الامة ثم نسخها الله عن الامة وصارت نفلا واما عليه صلى الله عليه
 وسلم فثبتت الفرضية كما كانت كما يظهر من خاتمة سورة المزمل وتبع القسط الذي في القول بالتطوع لما روت ام المؤمنين عائشة
 الصديقية وقالت قام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان تورمت قدماه وفي رواية فطرت قدماه فقلت لم تصنع هذا يا رسول الله
 وقد عجزا مثل لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال افلا اكون عبدا شكورا قلما يدرك ولكنكم صلى جالسا فاذا اراد ان يركع
 قام فقرأ ثم ركه رواه الشيخان ولا حاجة فيه لما تصد لان المعنى لم يجهد هذا الحمد وقد غفر الله لك انما يكفيك في اداء صلوة الليل القراءة
 القصيرة فاجاب بان هذا للشكر وليس المعنى لم تصلي صلوة الليل ولا حاجة لك اليها حتى يدل على النفلية ثم انه قد وقع في قول
 ابن عباس لم المؤمنون وغيره بالفاظا انتطوع عند هيمان صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل اما لان ما بهم النفلية في حق صلى الله
 عليه وسلم واما لانها تطوع علينا واشهد علم ثم صلوة الليل التي كان يصليها صلى الله عليه وسلم في الاكثر كانت احدى عشرة ركعة منها
 الوتر وقد كانت اقل منها ولم يكن زائدة عليها وقد صرح الشيخ الاكبر قدس سره في الفتوحات ان وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن
 زائدا على احدى عشرة ركعة وبين سر ذلك كما هو راجح الشريف وقد قالت ام المؤمنين عائشة الصديقية كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 من الليل ثلث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر رواه الشيخان واما صلوة احدى عشرة ركعة فقد صرح فيها بانواع الاول ان يصلي عشر
 ركعات خمس تسليمات ثم يوتر بركعة هذا هو المختار عند الامام احمد واكثر اهل الحديث واكثر الشافعية وذلك ما روت ام المؤمنين
 عائشة الصديقية قالت كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلث عشرة
 وفي رواية اخرى قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين ان يفرغ من صلوة العشاء وهي التي يدعوا الناس
 اليها الى الفجر احدى عشرة ركعة يسلم بين ركعتين ويوتر واحدة فاذا سكت المؤذن من صلوة الفجر وتبين له الفجر وجاءه المؤذن
 قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى ياتي المؤذن لاقامة رواها الشيخان وقد روى البخاري وسلم عن ابن عباس انه
 بات عند يمينه ام المؤمنين وهي خالته فقال نقلت لا نظرن الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرح رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وسادة قال فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله في طولها فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

مرفى بيان انقاس خلق الليل من الامة عن ام المؤمنين عائشة قال قلت يا ام المؤمنين انبئني عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان بعد صلاة سواك وطهوره فبعبته اشترى شاة ان يعبته من الليل فيسوك ويخوضا ويصلي تسع ركعات لا يكسب فيها الا في الشاة فيذكر الله ويحججه ويدعوه ويهضم ولا يصلي ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويحججه ويدعوه ثم يصلي العاشرة ثم يصلي ركعتين بعد ما يصلي وهو قاعد فتلك احدى عشر ركعة يا بني فلما اسن واخذ اللحم او تر يسبح وصنع في الركعتين مثل صلته الاولى فتلك تسع يا بني وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلاة احب ان يدوم عليها وكان اذا غلبه نوم او وجع عن قيام الليل صلى في النهار اثني عشر ركعة ولا أعلم حتى اشترى القرآن كله في ليلة ولا صلى ليلة الى الصبح ولا صام شهرا كاملا غير رمضان رواه مسلم وفيه قصة تركنا ذكرها وفي هذا الحديث ذكر ركعتين بعد التسع والسبع وباتان الركعتان ليستا من صلوة الليل انما هما ركعتان بعد صلوة الوتر ولا يعارضه حديث اجعلوا آخر صلواتكم وترا داه مسلم وغيره لان الاضافة في صلواتكم خمسية والمعهود الصلوة بالليل ثلثي ثلثي كما يدل عليه ما روى مسلم عن عبد الله بن عمر ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف صلوة الليل قال ثلثي ثلثي فاذا خشيت الصبح فصل ركعة واجعل آخر صلواتك وترا اما من او تر ولم يصل قبله ثلثي ثلثي فاجعل آخرها ركعة ساكت عنه وايتا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع او سبع لم يكن بعد الصلوة ثلثي ثلثي وفيه صلى الله عليه وسلم علم ان الركعتين بعد الوتر اذا او تر يسبح او تسع اكد وتوهمها واذا غلبه نوم او وجع الى آخره يعني ان صلوة الليل بهذا الطول اذا فات بعدز ولم يفت عنه صلى الله عليه وسلم الوتر كبرياء رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ترك الوتر قط فيصلي اثنا عشر ركعة وبه اثنا عشر ركعة انما كانت سوى الوتر وجعل الركعة الحادية عشر شفعاء لئلا يلزم وترا واما صلوة الضحى ليكون الحسنة بالحسنة النوع الرابع ان يصلي اربع ركعات بتسليمين وهو ما روى في حذيفة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثمانين ركعة ثلثا في ثمانين ركعة والباقيات والجمهورية والكبرى والعظيمة ثم افتتح فقرأ البقرة ثم ركع وكان ركوعه نحو من قيامه وكان يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثم رفع راسه من الركوع فكان قيامه نحو من قيامه يقول لربى الحمد ثم يسجد فكان سجوده نحو من ركوعه وكان يقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثم يرفع راسه من السجود فكان يقعد فيما بين السجودتين نحو من سجوده وكان يقول رب اغفر لي فيصلي اربع ركعات فقرأ فيها البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والانعام ثم شك شعبه رواه ابو داود وحسنه هذا كان وقع اذا وتر صلى الله عليه وسلم قبل النوم في اول الليل كما روت ام المؤمنين عائشة الصديقة قالت من كل الليل او تر رسول الله صلى الله عليه وسلم من اول الليل واوسطه وآخره وانتهى وتره الى السحر رواه الشيخان فهذه اوجه صلوة الليل التي صلها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يواظب عليها ان ينيها رايها شاء وكيفي في الخروج عن الخافلين او في صلوة في ذاك الوقت فمن ابى هجرة والى مسجد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انقضى الزمان اهل من الليل فصليا او ركعتين جميعا كتبنا في الذكركين والذكريات رواه ابو داود ولا أعلم باحكام صلوة التراويح في رمضان فخرج من صلوة الليل لكن لها خصائص منها الجماعة ومنها ادائها في اول الليل واوسطه وآخره ومنها زيادة التاكيد ومنها نتم القرآن فيها وقد وقع في التمهيد على قيام ليالي رمضان

احاديث صحاح كثيرة ولا بد في ان يدعى فيه التواتر المصنوع كحديث من صام نهار رمضان وقام لياليه غفر له ما تقدم من ذنبه هذا حديث
 مروى في الصحيحين وغيرهما الصواب كما نوا موافقين عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومهم منفردين لا شك في ذلك ثم قام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بجماعة ليالتين او ثلث ليال بالجماعة فسن فيها الجماعة ثم ترك بعد رويين الحدريان فيه خشية ان يكتب
 ويفترض وامرهم بالصلوة في البيوت هذه النسخة ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان شقيقا على الامانة يحيب التخصيف لهم عن ام
 المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيوت الليل فلو اني اجد على ارجائي بالصلوة فاصبح الناس
 يتدثرون بذلك فاجتمع اكثر منهم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليلة الثانية فصلوا بصلوته فاصبح الناس يدكرون ذلك
 فكشرا من المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلوته فلما كان الليلة الرابعة عجز المسجد عن اهله فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فطفق جال جال يقولون الصلوة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى خرج لصلوة الفجر فلما قضى الفجر قبل الناس
 ثم تشدد فقال اما بعد فانه لم يخف على شاككم الايلة وكان خشيت ان يفر من عليكم بصلوة الليل رواه الشيخان وفي رواية اخرى
 لما ذكر في رمضان وفي رواية لما فعلكم بالصلوة في بيتكم فان خير ديني بيتي الا المكتوبة فالصالح كما نوا يوافقون على
 الصلوة في البيوت في ليالي رمضان لما لم يخصصهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكلية وقد كانوا يصلون في المساجد
 منفردين وقد كانوا يصلون بالجماعة اليهم وقد جاء في ذلك عن ابن مسعود قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس
 في رمضان وهم يصلون في ناحية المسجد فقال يا هؤلاء اناس ليس معهم قرآن والي بن كعب يصلي بهم وهم يصلون بصلوة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصابوا ونما صنعوا رواه ابو داود وقال هذا الحديث ليس بالقوي في سنده مسلم خالفه
 ضعيف ثم الصلوة التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليالي الثلثة كانت الصلوة التي كان يوافق عليها وهي إحدى عشرة ركعة والي
 كانت يصليون بها مرة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت يزيد عليه والي يوليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته في رمضان الظم
 انها كانت هي إحدى عشرة لما تقدم في رواية الشيخين عن ام المؤمنين باكان صلى الله عليه وسلم يزدني في رمضان وغيره على إحدى عشرة
 لكن روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة الوتر قال الشيخ عبد الحق
 قالوا اسناد ضعيف وتعارضه حديث ام المؤمنين والظم انه لا ماضية لان ام المؤمنين انما اخبرت بما علمت ولعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى عشرين في بيت ام المؤمنين ميمونة وشاهد ذلك ابن عباس وموافقة الصلوة على عشرين تمرية صحة هذه
 الرواية ثم بقي الامر على ذلك في زمانه الشريف وني خلافة افضل الصديقين رضوا في صدر خلافة امير المؤمنين ثم ثم امير المؤمنين ع
 جميع الناس على قار واحد فصلوا خلفه او لا إحدى عشرة ركعة ثم فقرر الامر على عشرين ركعة والوتر نصار هذا سنة فمن عبد الرحمن
 بن القاري قل خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى المسجد والناس اوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي
 بصلوة الرجل فقال عمر اني لو جمعت هؤلاء على قار واحد كان امثل ثم عزمهم على ابي بن كعب قال ثم خرجت معه ليلة اخرى ولنا
 يصلون بصلوة قارهم قال عمر نعمت الهمدة هذه والتي شامون عنها ففعل من التي يقومون يريد آخر الليل وكان لنا سبع ومون

اوله رواه البخاري والمعنى ان هذه البدعة نعمت لا بد عظم التي يا تون بادل الليل تتأزعون في القرآن وانما سماها بدعة لابتداء عرض
 بحيث يستوعب الليل رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قام آخر الليل فحسب وهذه بدعة حسنة ابدعها امير المؤمنين عليه السلام
 الله تعالى وهي سنة عليا لا شك فيه لان سيرة الخلفاء الراشدين كسيرة صلى الله عليه وسلم في اللزوم والاساءة في الترك فانه
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني موعظة فليعلم بسنتي وسيرة الخلفاء الراشدين المسدتين تسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ و
 ياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدنة وكل بدنة ردية واما ما رواه ابو داود والامام احمد ومحدثات الامور ما حدثت بعد زمان الخلفاء
 الراشدين كخطبة مروان قبل الصلوة طيبة وجعل الجود مقومة في الاموال والبرقة اذا قولت بجنبها حدثت زمن سوية وما
 حدثت من الخلفاء الراشدين فسته بلا شك يجب الاخذ بها واتباعها بالنص القاطع وسته التراجع وكل من يصلي التراجع الى
 يوم القيمة فاجره يصل الى امير المؤمنين عمر رضي الله عنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن في الاسلام سنة حسنة فله اجرها واجر
 من عمل بها من بعده رواه مسلم في حديث طويل واما تقرير التراجع على عشرين ركعة والوتر فلما قال يزيد بن رومان كان لنا من
 يقومون في زمن عمر ثلث وعشرين ركعة اخرجهم الامام مالك وصلوة التراجع عشرون ركعة بعد صلوة المشاء وسنتها ببشر تسليمات
 وكليس بعد كل اربع ركعات ان شاء سبح او كبر او اهل او سكنت والافضل ان يكثرت زمانا صلى فيه الشفعين وكذا يجلس بعد الفراغ
 عن عشرين ثم يوتر وان قدم الوتر لالباس به ويكبر بالقراءة في الركعات كلها وسن الختم فيها مرة وما زاد فحسن هكذا جرى التوارث من
 زمان امير المؤمنين عمر الى هذا الآن وهذه الاحكام مما اتفق عليه فقهاء المذاهب الاربع من غير خلاف وان ترك اهل المسجد كلهم صلح
 التراجع اساءوا وان اقاموا في مسجدهم جماعة وتختلف البعض لالباس به لان الصعوبة في زمن امير المؤمنين كانوا لا يجتمعون كلهم
 بل قد تختلف البعض ويصلون في عيوتهم ولا يجيب ولا يتكبر احد على التخلفين وان كسل القوم عن استماع القرآن مع القدرة
 عليه اساءوا ولا يترك الختم لكسل القوم وان حصل الختم في الايام المعدودات ولقي ايام من شهر رمضان لا يترك التراجع في
 تلك الايام وهو المختار للفقوى وهذا لان المقصود من التراجع ايفاء حق لياالي شهر رمضان والختم سنة اخرى فلما حصل احدهما كجوبول
 الآخر والله تعالى اعلم بالحكامه **فصل** في صلوة الضحى اقلها ركعتان لما عن معاذ بن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم من تعد في صلاة حين ينصرف من صلاته الصبح حتى يتسبح ركعتي الضحى لا يقول الا خيرا غفر خطايا وادان كانت شل زبد
 البحر رواه ابو داود والترمذي اثناعشر ركعة لما عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة جئى الله
 لا قصر من ذهب في الجنة رواه الترمذي وقال هذا حديث غريب فصلوة الضحى امر مندوب وليست سنة مؤكدة لعدم المواظبة
 حتى قال ابن عمر حين سئل ان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها الا حاله رواه البخاري لكنه صلى الله عليه وسلم صلى مرة اربع ركعات عن معاذة

هذا الحديث في فضل صلاة الضحى
 من صلى الضحى ركعتين
 غفر الله له خطيئته
 التي كان يعمل بها
 في السنة الماضية
 وادان كانت شل زبد
 البحر رواه ابو داود
 والترمذي اثناعشر
 ركعة لما عن انس
 قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 من صلى الضحى
 اثنتي عشرة ركعة
 جئى الله لا قصر
 من ذهب في الجنة
 رواه الترمذي
 وقال هذا حديث
 غريب فصلوة
 الضحى امر مندوب
 وليست سنة مؤكدة
 لعدم المواظبة
 حتى قال ابن عمر
 حين سئل ان النبي
 صلى الله عليه وسلم
 يصليها الا حاله
 رواه البخاري
 لكنه صلى الله
 عليه وسلم صلى
 مرة اربع ركعات
 عن معاذة

يخبر ولا يسبق للبعد والزحام والله اعلم واليه صلى الكسوف صلى النهار وهي عجبا وهاصلها انما تقاها تقاها رضى الله تعالى عنهما على الاصل في صلوة
النهار فتأمل فيه واما الخطبة فلم يرد واحد صلى الكسوف الا وقد روى الخطبة بعدها بهذه سجدة كما دل عليها والجواب بان الخطبة لم يكن يصح
الكسوف بل يروى انوايز عمون انها انكسفت لموت ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنفث خلافنا لظاهره في صلوة الكسوف
عندنا باتفاق ائمتنا الثلاثة في كل ركعة ركوع واحد وسجدة واحدة في سائر الصلوات وحدثنا ما من روى رواية سمرة بن جندب واما عن اربع سجود
بين العاص قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصلوة وقام الذين معه فقاموا طلال القيام ثم ركع فاطل
الركوع ثم رفع راسه وسجد فاطل السجود ثم رفع راسه وجلس فاطل الجلس ثم سجد فاطل السجود ثم رفع راسه وقام فصنع في الركعة الثانية مثل
ما صنع في الاولى من القيام والركوع والسجود والجلوس فجلس في آخر سجوده من الركعة الثانية ويكفي ويقول لم تعدني هذا فانه لم تعدني
هذا ونحن نستعزك ثم رفع راسه وانجلت الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وخطب للناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الشمس
والقمر آيتان من آيات الله فاذا رأيت كسوف احداهما فاسعوا الى ذكر الله والذبح فانه قد اذنيت الجنة منى حتى لو بسطت يدي
لتعاطت من قلوبها ولقد اذنيت منى للتاريخي جعلت ايتها خشيان يغشاكم حتى رأيت فيها امرأة من حمير تعذب في هرة ربطتها فم ترمعها
بماكل من حشاش الارض ولاهي اطمتها ولاهي استقمتها ولقد رأيتها تنسها اذا قبلت وانما دلت تمش اليها واذا رأيت فيها صاحب كلبين انما
يبي الى عرج يذفع بعضا ذات شجعتين في النار وحتى رأيت فيها صاحب الحجن الذي كان يسرق الحجل بمحجته يتكلم على محجن في النار يقول انا
سارق الحجن رواه النسائي وفي رواية اخرى له مثل ولاد في الخطبة ورأيت فيها سارق بدنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي آخرها و
ان الشمس والقمر لا تنكسان لموت احد ولا حيوة ولكنها آيتان من آيات الله فاذا انكسفت احداهما او قال قل باعدهما شيئا من لك
فاسعوا الى ذكر الله وقال الامام الشافعي والامام احمد في المشهور في كل ركعة من صلوة الكسوف ركوعان وسجدة واحدة وروى
ام المؤمنين عاتكة قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فاطل القراءة ثم ركع فاطل
الركوع ثم رفع راسه فاطل القراءة وهي دون قراءة الاولى ثم ركع فاطل الركوع ودون ركوع الاول ثم رفع راسه فسجدتين ثم قام فصنع
في الركعة الثانية مثل ذلك ثم قام فقال ان الشمس والقمر لا تنكسان لموت احد ولا حيوة ولكنهما آيتان من آيات الله يروى عباد
لما ذارتهما ذلك فافزعوا الى الصلوة رواه الشيخان ثلثاني حديث تعدد الركوع اضطربت الرواية والاضطراب مقعد عن المحجة معني رواية
ام المؤمنين ما سمعت وعن ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى اربع ركعات في ركعتين واربع سجرات يعني في كسوف الشمس
رواه مسلم وروى هو البخاري عنه حديثا طويلا فيه ذكر القراءة الطويلة وذكر الركوعين في كل ركعة وذكر الخطبة وحدثنا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس ثلثي ركعات في اربع سجرات وعن ام المؤمنين علي رضي الله عنها مثل ذلك رواه مسلم فعلى هذا في كل ركعة اربع
ركعات وعن ابن عباس قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى بهم فقر سورة من الطوال وركع خمس ركعات

هذا الحديث في كسوف الشمس والقمر رواه الشيخان في الصحيحين
هذا الحديث في كسوف الشمس والقمر رواه الشيخان في الصحيحين
هذا الحديث في كسوف الشمس والقمر رواه الشيخان في الصحيحين
هذا الحديث في كسوف الشمس والقمر رواه الشيخان في الصحيحين

وعليه خمسة سودا وفاروان ياخذ اسطرها ويكمل اعلاها فلما انقلب قلبها على سائقة رزاد الامام احمد ويكمل الناس معه قال الى كم على شرط
 مسلم كذا في فتح القدير ناقلا عن الزبلي واجاب فيه بان تحويل الرواء مصدر وهم ولا وجه فيه الا اذا كان بامره صلى الله عليه وسلم او قال
 معه القدير ولم يوجد كلاما لان ظهوره صلى الله عليه وسلم كان وقت التقلب الى القوم فلم يجد قلبهون مختال فيه ولا يضر الذين لان حال
 الاستسقاء وحال التضرع والاستغفار لينزل الرحمة وذلك لا يمكن من الذي بل هو محل الطرد والهن هذا والله اعلم باحكامه فصل في صلوة
 المسافر الحمد الشرعي للمسافر عند ثلثة ايام فاذا اراد ان يسير من موضع اقامته الى موضع مينة ومدينة سيرة ثلثة ايام ليسافر او المنة فيلزم
 يسير المتوسط بين السيرة في قضاها من السفر الى الزوال فثلثة ايام وكذا في المسافة بذا هو الصحيح والاعتماد بالفراخ على ما قيل من بعض
 احد عشر من فرسخا وعند آخرين ثمانية عشر فرسخا وعند آخرين خمسة عشر فرسخا وكل قدر فاولا تا قدر واذا عاظم سيرة ثلثة ايام يكون هذا التقدير ولكن
 ان لا مضابطان الطلوع قد يكون دغرا ويكون اقل مما قدره ولا يستطيع قطعها الا في ثلثة ايام بل اكثر فالصحيح عدم التقدير بالفراخ وفي الجبل المستر
 بصعيد الجبل وفي الماء بحسبه وفي البحر المراقب يعتبر المسافة بشرط اعتدال الريح بذا كره عندنا وقال الامام الشافعي حله سفر اربعة يهود والبريد
 ستة اميال قال الامام مالك بلختان ابن عباس كان يقصر الصلوة مثل ما بين مكة والطائف مثل ما بين مكة وحسان وفي مثل ما بين مكة وجدة
 قال الامام مالك في البرج ويزا غير ظاهر فان الرجل المتوسط في السيرة اذا صار نصف النهار يركع فيحصل من مكة الى الطائف ولا منها الى المدينة و
 استدل صاحب الامانة لمذهبنا بقوله صلى الله عليه وسلم المسافر يسبح ثلثة ايام وليا لها فيلزم ان لا يكون سفر اقل من ثلثة ايام وهذا لا يلزم منه
 ان اقل المدة ليس اكثر منه ولعله بالاتجاه وتقلب عليه في فتح القدير فان الراوي في الحديث يسبح المسافر ثلثة ايام اذا استوعب سفره ثلثة ايام ولا يصح
 حله على الاعمال والمسافر الذي وطن من الموضع الذي سافر منه سيرة ثلثة ايام بحيث يحصله وقت انظر فانه لا يكون المسح الى ثلثة ايام ولا يصح
 في وقت العصر اذا كان معنى الحديث ذلك فلا دلالة على ان مدة السفر ثلثة ايام والجواب ان ليس معنى الحديث ان يسبح المسح عليه ثلثة ايام
 بحيث لا يجوز نزاع الخلفين والفصل اصله بل المعنى ان كل مسافر مريض ان يسبح ثلثة ايام وهذا اما يصح اذا لم تكن مدة السفر اقل منها واما
 اذا كانت المدة تلك فيمكن واما المسافر المذكور فله ان يسبح المسح ثلثة ايام بان ليس له نصف قبل الزوال ثم سافر فله ان يسبح ثلثة ايام وليس له ان يسبح
 الحديث ان يسبح ثلثة ايام على كل حال الا ترى انه اذا نزع في اقل من يوم لا يجوز له المسح بعد ذلك بل الماد ان يسبح في الجملة ثلثة ايام وهذا
 حكم عام في كل مسافر مريض لا يكون اقل من ثلثة ايام والمسافر يخطو الرابطة ركعتين وفرضه ركعتان من الماصل كما في صلوة الحج والعمرة
 وقال الامام الشافعي فرض المسافر ان يركع من المقيم الا انه خص في القصر فان اتم مقبض الكل فرضا نعمنا ان القصر رخصة فلا بد من عويته وهي
 الامسح وحبنا قول امير المؤمنين عمر صلوة الاصح ركعتان وصلوة المسافر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام في قصر على سائر
 النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وقول امير المؤمنين عائشة فرض من الصلوة حين فرضها ركعتين ثم اتى في الحديث في السفر رواه الشيخان والاطلاق الرخصة
 على طهر او غير طهر رخصة مستقلة وهي رخصة مجازا كما بين في الاصول ثم سافر اطا حة سفر المحصية وسفر الامور المباحة سواء في الرخصة لعموم النهي ومن
 وقال الامام الشافعي لا قصر في سفر المحصية لان الرخصة ترفية فلا يكون انحصار سببها لما قلنا ليس السفر رخصة محصية فان تقرر ان السفر
 على خمسة سببها جهاروي يهود وعلمهم من الله من مائة كفت ١١٥ من عشرة واربعة مصدر منه مع بعضهما ١١٥

صلى حمدين ولا مصيبة فيها المصيبة لاجل الجاهل الذي سافر لاجله حتى لو نوى الحج في ذلك السفر وتاب عن ارادة المصيبة صار ذلك السفر بنية
 سفر طاعة وليس له القصر ليس الا لنفس السفر لا يوجبها انه جاور المصيبة وان صلى المسافر اربعاء فان تعد على راس الحركتين صحت صلواته واسا
 بتاخير السلام وبناقله نقل على الغرض وان قام الى اثالثته سهوا نفي وجوده لم يجد مكاني الفجر بنية قدومه ويستقطر المسافر لمن عن ابن عمر قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم في السفر وقال صلى الله عليه وسلم في السفر قال صلى الله عليه وسلم في السفر قال صلى الله عليه وسلم في السفر قال صلى الله عليه وسلم في السفر
 صلى الله عليه وسلم في السفر كسنتين وبعد كسنتين رواه الترمذي وعن نافع ان عبد الله بن عمر كان يري ابنه عبيد الله بن عمر في السفر فلا يترك عليه ولا يترك
 ويجوز ان يقصر في الرباعية كاللحج للظهر لما عن البراء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر قال صلى الله عليه وسلم في السفر قال صلى الله عليه وسلم في السفر
 الترمذي ومثلهما قالوا للمسافر ان يترك السنن الا سنة الفجر لزيادة التاكيد والافضل ان ياتي بسائر سنن الاحال ليس كذلك قالوا والمسافر
 يصير مقبلا اذا دخل قرية او مزارعا او اقامت خمسة عشر يوما فيه ولا معتبرا بالنية وقت السير وقبل الدخول في فتح القدير لما روى الطحاوي عن
 ابي عباس وابن عمر قالوا اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك ان تقم خمسة عشر ليلة فأكمل الصلوة بها وروى ابن ابي شيبة ان ابن عمر كان
 اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما وروى الامام محمد عن ابن عمر قال اذا كنت مسافرا فوطنت نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فأكمل الصلوة وان كنت لا
 تدري متى تقطن فاقصر حتى تكن روى النسائي عن ابن عباس قال من اقام تسع عشر يوما من اقام اكثر اتم وهذا بظاهره ليعارض ما روى الطحاوي
 وستطلع على شيء يزيل القلق قال الامام الشافعي ان اقام اربعة ايام صار مقبلا في الصلوة ويبرده ما اخرج استه عن انس خرجنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة فصلى كسنتين كسنتين حتى رجعنا الى المدينة قيل كم اقم بك قال اقمنا بها عشرة ايام وكان في حجة الوداع وكان
 دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة صبح رابعة من ذي الحجة وخرج منها الى منى يوم التروية بعد صلاته الصبح فاقام بكاء اربعة ايام كاملة وقصر
 كان في نية تلك الاقامة فلا يمكن ان يقال كان على عزم الخروج ولا ان الاقامة كانت بموضع مختلف فقدر برقم خرج صلى الله عليه وسلم بمكة
 المناسك من مكة في اليوم الرابع عشر نصارت مدة كونه عشرة ايام ومن اقام في المصرو لم يبرأ اقامة خمسة عشر يوما وطال مكثه فهو مسافر فيقصر لصلاته
 سواء لم يحضره الينة او نوى اقل من ذلك ونوى الخروج في كل يوم ولم يتيسر له عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل يوم من ايام
 يقصر الصلوة رواه ابو داود وعن عثمان بن الحصين قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرات من الفتح فاقام بكاء ثمان عشرة ليلة لا يصل الا
 ركعتين ويقول يا ارحم الراحمين رعا فانا سفر رواه ابو داود وعن ابن عباس قال اقام النبي صلى الله عليه وسلم تسع عشرة ليلة في السفر فاقام
 فاقام تسع عشرة يوما وان زدت اقامتها رواه البخاري لا يظهر تفريق ابن عباس وجه فان اقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع عشرة ليلة في السفر فاقام
 فان كان مراد ابن عباس اقامة تسعة عشر ليلة الاقامة فلا دلالة لقصر رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة عشر يوما عليه فليكن نية الاقامة وان كان المكث
 تسعة عشر ليلة فلا وجه للاتمام في الزيادة ولا يدل فعل الرسول عليه فلا جمل هذا الخلل في هذه الرواية لم يعتبر بالحقيقة واعتقدوا على رواية الطحاوي
 كما مر اذا دخل عسكر الاسلام ارض الحرب ولو اقامت خمسة عشر يوما فاقامت تسعة عشر يوما فاقامت تسعة عشر يوما فاقامت تسعة عشر يوما فاقامت تسعة عشر يوما
 فيقتصر على ان الشوكة لهم لانهم يعلمون كم من خمسة قليلة غلبت ثمة كثيرة باذن الله والنصر من عند الله ولا يعلمون ما عند الله وبهذه الحجج الباطلة
 الامام ابي يوسف بانماذا كانت الشوكة لهم ليحج نيتهم اذ نوداني الحصر الاقامة وكذا قول الامام زفر ان كاد الشوكة لهم ليحج نيتهم

والا لا تحية للغير لم يمسح في القرى والبلدات ثم تم تقييدها وان استقلوا من مري الى مري لان اقامتهم كذلك وليس لهم وطن سوى وطنهم
حتى يكونوا مسافرين بالانتقال منه في فتح القديرات والرحلة اذا كانوا في ترحال في معاد من مساقط الى مساقط النيت ومهم حالهم انما لهم
وقطوا مسيرة ثلثة ايام كانوا مسافرين الا اذا نزلوا مري كثير الكلا والماء واخذوا الخبز والماء والنجار وعمرهوا على اقامة خمسة عشر
يوما واكثر والماء الكلا لم يقيم فاني استحسن ان اجعلهم مقيمين نراؤ لا معتبرين في التناج كالعبد والجندي ومن كان كذا ان سافر الى سافران قام اقام
وانما المعتبرين المتبوع في السفر والاقامة لان حاله كذب عريته وان اعتدى المسافر بالمقيم يتم اربابا لانه قد التزم متايعة العامة فينتهي فخرها ربا
عن تلخ ابن عمار كان يعيلى وراى الامام اربعا فاذا صلى الفاتحة صلى ركعتين رواه مالك ان اعتدى المقيم بالسافر لمسلم السافر على اربع ركعتين يقول المقيمين
اتموا صلواتكم فان اتموا سفر وتيم المقيم صلواته لانهم يلغون الامت بعتي ركعتين فحسب ليعيلى بالاقراوة لانه ادرك فرض الاقراوة وهو مقدم من جهة القربة
واحد اك اول الصلوة وعن ابي المؤمنين عمر بن الخطاب صلى للناس بكية قلما (نصف قال يا اهل مكة اتوا صلواتكم فان اتموا سفر رواه الامام مالك ولا يجوز
اعتدوا المسافر بالمقيم في الفاتحة في السفر لانه لا يتغير الفرض بعد الوقت والمسافر يقضي الفاتحة في الحضر اربعا بالمقيم يقضي الفاتحة في السفر
ركعتين لان الفرقان لتقرر بالسبب لا يتغير بعد انقضاء سبب وان ترك رجل وطنه واتخذ ممر اخر او قرية اخرى وطنه وسافر ودخل وطنه الاول
لا يصير مقيما الا اذا نوى الاقامة فيه مائة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقصر بكية فالوطن الاصلى به بطن الوطن الاصلى لا بالسفر ولا بطن
الاقامة واما وطن الاقامة فيبطل بالسفر وطن الاقامة والوطن الاصلى فلو اقام في مصر مدة وصار مقيما فاذا خرج نية السفر اقام في مصر آخره
دخل وطنه الاصلى ثم سافر فدخل نوا اقام او ما بقي مسافرا وبعيلى ركعتين ولا يشترط نية الاقامة في الدخول في الوطن ولا يصير مجرد الدخول مقيما لان
العصى اذا دخلوا او طاعتهم اتوا هذا اذا علم احكامهم قال الامام الشافعي من خص المسافر الكج بين صلواتي الظهر والعصر
وكذا بين صلواتي المغرب والعشاء واستدل بما عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عمل عليه السيرة يخرجوا الظهر الى اول وقت العصر
فيجمع بينهما ويخرج المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء رواه الشيخان وعن معاذ بن جبل قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك
اذا زادت الشمس قبل ان يخرج جمع بين الظهر والعصر فان حل قبل ان يندفع الشمس اخر الظهر حتى ينزل العصر في المغرب مثل ذلك ان
زادت الشمس قبل ان يندفع جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل ان يندفع الشمس اخر المغرب حتى ينزل العشاء ثم يجمع بينهما رواه ابو داود
وصورة الجمع صورتان جمع للتأخير بان يخرج الصلوة الاولى عن وقتها ويجمع في وقت المتأخر وجمع التقديم بان يقدم الثانية
عن وقتها ويؤدى في وقت الاولى والتأخير في جمعهما لا يجوز كذا الجمهور لحديث معاذ بن جبل وعند البعض لا يصح جمع التقديم و
يصح جمع التأخير وهو رواية عن الامام احمد وفي المشهور عن مالك انه لا يجمع الا عند الجدة في السير وعندنا وعند الامام احمد لا يجوز
الجمع للمسافر اصلا لا عند النزول ولا في الجدة في السير لا يجمع التقديم ولا يجمع التأخير واليه ذهب الشيخ الاكبر صاحب الفتوحات
قدس سره ونجبتا ان تعيين الاوقات مقطوع لا شبهة فيه قال الله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فدل الآية قطعا
على ان الصلوة موقوتة بوقت فلا يجوز التقديم عليه ولا التأخير فلا يصح الجمع قال الامام محمد قد يلقنا عن عمر بن الخطاب انه كتب الى حكام

على ان يجمعوا من الاية يكون من وراء صوت او شعرا في سنة مائة جاسي رتمن وياكي ويا بان ااص

في الآفاق منها هم الذين يصليون في وقت واحد وانما يحرم بان الجمع بين الصلوتين كغيره من الكليات قال الامام محمد بن عبد الله بن
 اثبات من العلم وانما كانا صلوة كرتا بامور كتاب النص القاطع فلا يجوز ابطالها بغير الواجب وبذلك الاخبار وتاويلها ان قبلوا
 اليقين بغير الجمع انما نقلوا في صلاة بتورك وكان في تلك الغزوة آلاف من الرجال وكان كل صلوا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجر
 منهم الا اصداد اثنان ولم يشترطوا غير ذلك بل بعض الحاضرين انكر واذا كان حتى قال ابن مسعود ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 صلاة صلوة لغيره الا انما يصلي صلوتين جمع بين المغرب والعشاء ويصلي العجوة مستقبلا يقاتل رواه الشيخان واليودادوه والنسائي في
 ابن مسعود الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسكوا بعد اذان ام عبد الله في صلوة عن الوقت وتأخيرها واخيرها ولم يقع الا في
 صلوتين بين احدهما وهو المغرب كجمع اخرها الى وقت العشاء ولم يبين الاخر وهو الصوم عرفة بتقدمه في وقت الظهر لشهرته
 ولعلم بالمقابلة المستند وانما هو تقديم النحر عن الوقت المستند المتأخرة صلى الله عليه وسلم واذا كان حال خبر الجمع اذكرنا حسب ده
 او تأويله انما هو ان المراد بالجمع الصوري هو ان يؤخر المغرب الى آخر وقتها ويجعل العصر العشاء في اول وقتها وليس بها جمعا حقيقة بل
 هو جمع صوري وكيفية انه لو كان تأخير الظهر الى وقت العصر وتأخير المغرب الى وقت العشاء فالتأخير في جعل العصر والعشاء بغيره على
 هذا ان لا يقطع السيل الى ان فيصل آخر وقتها الغير المكروهين بل هذا اولي وجوبه انما لم يتصل الجمع بين العصر والمغرب لما ان في هذا الوجه
 من الجمع منقح العصر في وقت مكروه ولو كان الجمع جمعا حقيقيا فاني فرق في تأخير المغرب الى وقت العشاء وتأخير العصر الى وقت
 المغرب ثم تأخير ذلك التأويل باعين المؤمنين على كرم الله وجهه آل الكرام كان اذا سافر سار بعد ما يغرب الشمس حتى كان ان يظلم ثم يجل فيصلي
 المغرب ثم يدعو العشاء فيتمشي ثم يصلي العشاء فيتمشي ويقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي رواه ابو داود وبعثه عن تابعه عبد الله
 بن واقدان موزن ابن عمر قال الصلوة قال عمر حتى اذا كان قبل غروب الشفق نزل فصل المغرب ثم انظر حتى غاب الشفق فصل العشاء ثم قال ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عمل به امر من مثل الذي صنعت فسار في ذلك اليوم والليله سيرة قلت قل الامام محمد بن عثمان عن ابن عمر
 انه صلى المغرب اخرها الى قبل غروب الشفق وقد روى البخاري عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعجل السير البسفور
 المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء وقال سالم كان عبد الله صلى الله عليه وسلم اذا اعجل السير البسفور قال البخاري زادنا لبيت صدره بن يوسف عن ابن شهاب قال سلم
 كان ابن عمر يجمع بين المغرب والعشاء بالزواني قال سالم واخر ابن عمر المغرب وكان اذا استصرخ على امره صفة بنت ابي حبيد فقلت له الصلوة
 فقلت له فقلت له الصلوة فقال حتى سار يليلين او ثلثة ثم نزل فصل ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعجل
 السير يصلي وقال عبد الله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعجل السير يجمع بين المغرب والعشاء ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع ثم يركع
 ركعتين ثم يصلي ولا يصح بعد العشاء حتى يقوم جوف الليل فانظر الى رواية الليث فانه صرح في الليث بتأخير المغرب بعد العشاء فيركع
 وقت العشاء فلما اوجع في رواية الجمع ما ذكرنا واذا ثبت عن ابن عمر ما ذكرنا فما وقع في بعض روايات الحسن والصحاح فاصدق السير حتى كان
 بعد غروب الشفق فصل المغرب بجمعة وجمع بينهما قال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعجل السير يجمع بين المغرب والعشاء بعد ان غاب الشفق
 ليس على العمل بقا هو بل المراد بغير الشفق قرب غروب لان القصه واحدة وما ذكرنا من قبل نفسه لا قبل التأويل في اول قرب غروب الشفق

هو يقال بها من وهم بعض الرواة وأما ما ذكرنا ولا فهو مطابق للامر المتقرر في الشرع من تعيين الاوقات وما يجب التصحيح فلم يرد لنا في الروايات
 الشاذة لا احتدادا بعا عند سطوع شمس القاطع ثم ليس في رواية أبي داود عن معاذ ما يدل على تقديم العصر عن وقتها وانما فيه اذا غابت الشمس
 قبل ان يتحل جمع بين الظهر والعصر ويجوز ان يكون الجمع بان يؤخر الظهر الى آخر وقتها ويجعل العصر اول وقتها او ان المراد بالجمع الجمع في نزول
 واحد وان كانت اويتا في وقتها فاقدم هذا الشيخ ان ينهم المقام وانظر ما دق نظرنا من حيث لا يفوت عنهم وقيمة ثم ان الامام الشافعي يجوز
 الجمع في المحرقة المطر والامام احمد في رواية يذر للمريض ما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدنية سبعا او ثمانيا الظهر والعصر
 والمغرب والمشرق قال ايوب سلم في ليلة مطيرة قال عسى رواه الشيخان وقد ورد حديث ابن عباس في الصلح والمساكنة بالفاظ
 مختلفة وحمل الامام الشافعي على عذر المطر والامام احمد على عذر المرض عندنا لا يجوز الجمع أصلا لا بالمطر ولا بالمرض ولا بمبذر من الاعذار الا
 في الخوف من العدو والسبع ولا يمكنه القيام فجوز لنا التاخير الى وقت يتيق الامن وليس هذا الجمع بل لان يؤخر الصلوات الخمس الى اليوم الآخر
 الذي يقع فيه الامن عندنا وحديث ابن عباس وان روى بطرق لكن لا يخلو عن اضطراب وترك العلماء بجمعهم العمل بظاهره حتى ان
 الامام الشافعي يقول بالمطر والامام احمد بالمرض فالاولى والاخرى ما اولنا به وتقدم صريحا بهذا التاويل في رواية الشيخين قال ابن عباس
 صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا او سبعا جميعا قال عمر الرازي يا ابا انسار اظنه اخر الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء
 قال وانا اظن ذلك كيف لا يكون هذا التاويل وقد قال ابن عباس من جمع بين الصلوتين بغير عذر فقد اتى بابا من ابواب الكبار مرداه التفرق
 والعذر النسيان او النوم او الخوف واما ما علم بحقيقة الحال **فصل في صلوة الخوف** تسمان خوف لا يمكنهم معه الاجتماع للصلوة لا
 لبعض ولا لكل ولا يمكنهم النزول للصلوة فاذا وصل الخوف هذا الحد صلوا كبا نفرادي يؤمون بالركوع والسجود الى اتي جسته قد روا
 لقوله قد قال بعضهم فرجا لا اوركبنا واقسم الثاني ان يشتد الخوف بحيث لا يقبلون على ان يجتمعوا جميعا في الصلوة في هذا يصلون الصلوة على
 غير الوجه المعتاد كما بينه وقال الامام ابو يوسف لا يغير الصلوة عن الوجه المتقرر للخوف وكان صلوة الخوف من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقوله
 اشبه عدي بالصواب لا اول لا فلقوله قال فاذا كنت فيهم تأمب لهم الصلوة فليقم طائفة الآية على سجادة وتعالى صلوة الخوف يكون النبي
 صلى الله عليه وسلم فيهم عند فوات الشرط في الحكم على الاصل المتقرر في الشرع من فساد الصلوة بتحلل العمل الكثير والمشى والاختلاف عن القبلة
 انخرا فاحشانا ثانيا فلان الصلوة مع المنايا لا شرعت فانما يشرع للضرورة ولا ضرورة فان لم يجمعوا طائفتين لم يصل طائفة
 بامهم فيقوم طائفة اخرى تجاه العدو فاذا فرغوا وسلموا قاموا تجاه العدو ووصل طائفة اخرى بامهم آخرها في عمده الشريف فكانت ضرورة
 لان الصلوة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعا وخبر البركات والكمالات وتفويت هذا انفصل عن طائفة الخوف مما لا يخفى
 زوعيل والاجتناب عن التملك والجماد ايضا فرض فلا جرم شرعت صلوة الخوف لئلا يترك هذا الفضل والامام اليوم فلا ضرورة فلا شرع للصلوة
 مع المنايا في الثاني السلام ان ابا يوسف وان اكر شرعية صلوة الخوف فهو محجج عليه صلى الله عليه وسلم فليس بشي لان ابا يوسف لما جعل شرعية
 صلوة الخوف من خصائصه صلى الله عليه وسلم فلا حاجة عليه الا بتبيان نفي الاختصاص من نص قاطع فاقدم واكثر الآية على بقا شرعية صلوة
 الخوف عند الامام ابي حنيفة والامام محمد ان يحمل الامام طائفتين يحل عدى الطائفتين يحل عدى الطائفتين تجاه العدو ويصل طائفة بطائفة اخرى ركعة في الثاني

وركتين في الثاني والرابع بان يكونا متبعين ثم يذهب بهذه الطائفة تجاه العدو ويأتي الطائفة الاخرى ويقوم خلف الاربعة ويصلي بهم
ركعة اخرى في الثاني والثالث في ركتين في الرابع فيسلم الامام فيذهب بهذه الطائفة تجاه العدو ويأتي تلك الطائفة ويقضون صلواتهم بالنية
بالقراءة لانهم لاحقون وتشهدون ويكلمون فيضون الى تجاه العدو ويأتي تلك الطائفة فيتمون صلواتهم بالقراءة لانهم سيوتون وتشهدون
ويكلمون ويقصد صلواتهم وقوع القتال قبل الاتمام لانه عمل كثير لا ضرورة في بقاء الصلوة معه وقد روي صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم على
وجهه فمئذة الاول ما عن ابن مسعود قال صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف فقاموا صفين خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مستقبل العدو
فصلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء الآخرون وقاموا مقامهم واستقبل هؤلاء فصلي بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سلم تمام هؤلاء
فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا مقامهم اولئك مستقبل العدو ورجع اولئك الى مقامهم صلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا رواه ابو داود و
الحديث وان وافق مذهبا مشهورا في المائتين خلفت في تصاريف الركعة الباقية فان نسي ان تضي الطائفة الثانية اولاد الطائفة الاولى ثانيا الا ان
قال ابو داود وصلى عبد الرحمن بن مرة هكذا الا ان الطائفة التي صلى بهم ركعة ثم سلموا الى تجاههم وجاء هؤلاء فصلوا لانفسهم ركعة ثم رجعوا الى مقام
اولئك فصلوا لانفسهم ركعة وهذا يوافق مذهب الحنفية والموتوف ههنا كالمفروق لعدم ابتداء الالهي في فتح القدير روي الامام محمد بن عباس
موتوا فاشل مذهبا وعن ابن عمر قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف باحدى الطائفتين ركعة والطائفة الاخرى مواجته
للعدو ثم انصرفوا وقاموا في مقامهم صحابهم مستقبلين على العدو وجاء اولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم قضى هؤلاء ركعة هؤلاء
ركعة وهذا ايضا يوافق الحنفية الا انه ساكت عن تقديم قضاء الطائفة ولا شك ان قضاء الطائفتين لا يكون في زمان واحد والافات
الاتبال على العدو الذي هو المقصود في صلوة الخوف ويختل تقديم كل الوجه الثاني ما عن سهل بن ابي شيمة قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى باصحابه الخوف نصفهم خلفه صفين فصلى بالذين يلونه ركعة ثم قام فلم يزل قائما حتى صلى الذين خلفه ركعة ثم تقدموا وتاخر الذين كانوا
قد امهم فصلى بهم ركعة ثم قد حتى صلى الذين تحكفوا ركعة ثم سلم رواه الشيخان وهذا الوجه اختاره الامامان مالك الشافعي الثالث ما عن جابر
قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات الرقاع فاذا انبتنا الى شجرة غليظة تركنا النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من المشركين يهتف رسول الله
صلى الله عليه وسلم ملحق بالشجرة فاختطفه فقال تخافني قال لا بل تخاف الله فمضى قال قال شرفه الله اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقيمة الصلوة
فصلوا بطائفة ركتين ثم تاخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركتين وكان للنبي صلى الله عليه وسلم الريع والقوم ركعتان رواه البخاري وعلمه كركعة التسليم
وقد روي النسائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف فصلت طائفة معه وطائفة وجوههم قبل العدو فصلى بهم ركتين
ثم قاموا مقام الآخرين وجاء الآخرون فصلى بهم ركتين ثم سلم واستدل به الامام الشافعي على صحة ابتداء الافتراض بالتمسك والحب
سنة انه يجوز الاتمام في السفر فمن اين يكون الركعتان الاخرتان نقلين ثم لاحجة فيه فان النبي صلى الله عليه وسلم كراوا والفرض وكان
ذلك جازما اذ ذاك كما قال الطحاوي اوجاز ذلك في الخوف وقد جازني في رواية ابى بكر التميمي في ان من الصلوتين مع الطائفتين
فانه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في خوف ثم مضى بهم خلفه ولما مضى بهم قال صلى ركتين ثم سلم فانطلق الذين صلوا فوقفوا مقامهم

فقد باطل لانه قد ورد في الحديث الصحيح ان الميت سمع لصوت الغل من الاجزاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد نأوى الكوفة لما قين في
 قليب بدر وقال انهم يسمعون ولا يقدرون على الجواب لما عظم من العذاب لانه يدور في القلبي من سمع الحق كونه الشهادة ولا يقال ان قلبي
 صدر عنه الامكان في تلك الحال اعادنا الله منه لا يلتفت الى احواله ولا يحكم بكفره ويجري عليه احكام المؤمنين ويؤكل سميره الى الله قلبي لان ذلك
 الوقت وقت ذهاب الحواس وتعطيلها والبقاء تلفظ بكلمة الكفر من دون قصد بل عسى ان يكون ارادتنا انكلم بكلمة الاسلام وظهر كلمة الكفر بسبقة
 اللسان ونحوه وان يكون كل محضر ثابت الايمان لانه يشاهد حال ذلك العالم الذي يذهب اليه وانما الشك في الميت فحارة والكافر المقتول
 وقت الجهاد منهم مقطوع الكفر ومنهم من يكون الكفر لانهم نفسا وتم لا يشاهدون فاني ذلك العالم الامجد خرج الروح والله اعلم بالصواب يتبعني
 ان يقر على المختصر سورة ليس لانه ليس به سكرات الموت ويتبقى الثبات على الايمان وعن مقتل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اقروا بالسورة ليس على موتكم رواه الامام احمد وابوداود وادامات المختصر فيض عيناه - يشهد لحياته لان فيه تحسين صورة الميت وذلك
 فيمن من رفته رايه وفي فتح القدير ويقول منعه بهم الله صلى الله عليه وسلم على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه روه سهل عليه ما بعده ما سجد بقلبي
 واجعل ما يخرج اليه خيرا ما يخرج منه ويغني ان يجعل بعد الموت في غسلة وتكفينه تجهيزه لما خرج من بين وجوه ان طلحة بن البراء مرض قاتله النبي صلى الله
 عليه وسلم يورده فقال اني لا اراي طلحة الا قد حدث بالموت فاذا نوني به وجعلوا انا لا ينبغي لي حفنة مسلم ان تجس بين ظهري اهل اللهم ابن طلحة وقت
 اتصحاك اليه وهو يضحك ليك رواه ابو داود وخمس الميت فرض بالاجماع القاطع وقد وقع الامر به في الاثبات ثم اختلفوا في النسل
 طميت ابو جليل النجاسة او لمحدث ذهب البعض الى الاول لانه لو صلى حامل الميت الغير المغسول لا يصح صلواته ولانه حيوان وموت فيخرج بالموت
 كسائر الحيوانات الا ان المسلم الميت يظهر لكرامته بالنسل فذهب المحققون الى الثاني لان الانسان المسلم لا يغسل الا ان الموت بسبب حال الشاع
 لوجوب الغسل كالنوم للوضوء وما قالوا ان الموت لا يخلو عن خروج شيء من الجسد لا شرعا والمفاصل شرعا ما لا يجيب الحديث وهو وجوب الغسل لانه
 يجيب الوضوء في الحج للتيقن في بيان الغسل يجب على الانبياء وروض الموت وليس هناك احتمال خروج النجاسة قال افضل الصديقين حين قيل ما يصير
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الموت طميت حيا وطميت ميتا رواه البخاري ويحتمل على ان المسلم الميت لا يغسل باعن ام المؤمنين عايشة
 قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت بهنكي حتى سال وموع النبي صلى الله عليه وسلم على وجه عثمان رواه الترمذي و
 ما روى ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سحان الله ان المؤمن لا يغسل رواه البخاري والقول بان المدا لا يغسل حيا او بالنجاسة
 صرف عن النكاح لان العبرة لهم باللفظ لا بخصوص السبب نور وجهي النجاسة لا يلزم منه تخصيص به واما التخصيص بعلامات النجاسة فليس
 فيه نجاسة بدن المؤمن انما النجس ما قار به نجيبا زلله وكيف لم يورث قول من قال نجاسة المؤمن بالموت لان الانبياء عليهم السلام كل حال كما قال افضل
 الصديقين طميت حيا وطميت ميتا وقد قيل هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو ميت رواه الترمذي الا ان القائلين المذكورين يعلمون تخصيص القائلين
 من ذلك الحكم بما يرون في غيرهم ثم ان اسدتهم قد اطلق على امات المؤمنين انطق الطيبات في قوله الطيبات للطيبين فكيف يصح انهم يحلون
 الموت وكيف يصح حكمهم في الصحابة الاخير والاولى الكرام رضوان الله تعالى عليهم وآياتهم المؤمن حيوان وموت في شجرة نجاسة كس

جودان وموسى على كعب من المومنين ولما علم جواز الصلوة بحمل الميت الغسل لمفسول فلان الغالب الثلوث بالنجاسة الخارجة حتى اذا استوتون
 بعدم النجاسة كما في الانبياء وبعض الاولياء تمنع عدم جواز الصلوة وكذا نهيته للامراة القليل كحوت المومن بالغرق فيسابل من خروجه للنجاسة
 وهذا او امشدا علم ثم غسل الميت فرض على الاحياء لا على الميت لان الموت هادم اساس الكليف لكن افتراضه على سبيل النجاسة اذا اتى واحد
 سقط عن الكل وان لم يات واحد به اثم لكل لان افتراض الغسل تاووه لقضاء حق الميت وكفى نيائيان واحد من المكلفين والنجاسة شرط في اداء
 هذا الغسل حتى لو غرق مومن واخرج من البحر ميتا لا يتارى لان هذا الغسل مقترن بشي ثم غسل الميت انما يلزم اذا لم يكن شهيدا وان كان شهدا
 الا كسب والشهيد من قتل بحديدة قتل لا كسب بنفسه والآن قتل بالقتل فلما كان كان القتل بحيث لا يطبق المبدن عادة وينبغي به
 المرح فهو شهيد عندنا لان القتل بهذا القتل لا يجب القصاص عندنا لان القتل بالقتل لا يجب الدية وان كان القتل بحيث يطبق الدية
 عادة ولكن مات بمصادقة القدر فهو خطأ وشبه العمد لا يجب به القصاص لقفا والمقتول محمد ليس شهيدا فيقتل قفا وان قتل بالهروب مومنا
 او اهل البني عدلا او قاطع طريق مومنا فهو شهيد باس آله قتله وقتلا كان او محمدا ولا يرد قتل بيد الحارب شهيد ورسوله فلا يخف اعراضه بالآلة
 دون آله وان كان جنبا فقتل في سبيل الله فهو شهيد البتة وله اجر الشهادة لكن يغسل عنده ولا يغسل عندها لان الغسل الذي وجبها للنجاسة
 سقط بالموت لان الموت هادم اساس الكليف والغسل بالموت لم يجب للشهادة وحجة ان خطلة رضى استشهد يوم احد وهو جنب غسلة
 الملائكة حتى غسيل الملائكة وفي فتح القدير روى ابن جبان والحكم عن عبيد الله بن الزبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 وقد قتل خطلة ان صاحبكم خطلة بالملائكة سلوا صاحبكم ففعلت خراج وجوب لما سمع الهات فتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك غسلة الملائكة
 وقال صحيح على شرط مسلم وليس عندنا حكم سلوا صاحبكم وخبر غسيل الملائكة خطلة صحيحة مشهورة لا شك في صحتها والسفريات شهيد في سبيل الله حتى حقيقة
 وان كان لا يدري كيفية حيوة فان غسل الذي كان عليه للتطهير الحكمي ثابت وهو لا يكون الا بغسل الغيرة فلا يجرم لزوم غسله وهذا الغسل غسل للنجاسة
 لا الغسل الواجب بالموت وما قالوا انه سقط بالموت قلنا الموت سقط للكليف عن الميت لا عن الاحياء ان يغسلوه تكلوا ما اثم المشاهدة
 تبطل بالارتثا ثبيل مراتق الحيوة والارتثا ث ان ياكل او يشرب او يداوى او قتل من المعركة حيا للتداوى ونحوه وان قتل سيرا يطأه
 النجول لا يضر بالشهادة او آواه منسقط او خيعة لانه في ذلك كله نال مراتق الحيوة فخطا العظم وكذا امر عاقبة صلوة وهو حي يقتل يكون مثله لانه
 صار لصلوة دينافي ومته وكذا اذا تكلم بكلام لان التكلم من مراتق الحيوة كذا قالوا واما الكلام القليل فلا يضر بالشهادة لان سعد بن الربيع قد تكلم بكلام
 قليل وهو شهيد بلا شك لم يغسله رسول الله صلى الله عليه وسلم وسعد بن سبيح قد شهد يوم احد وقصده على ناني عيون الاخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بفعل سعد بن الربيع اني الاحياء هو ام في السموات فقتل رجل من الانصار انا انظر لك يا رسول الله فظنوه جده جريحا في القتلى ويحيى
 قال فقلت لاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ادني ان انظر اني الاحياء انت ام في السموات قال انا في السموات فابلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم عنى السلام وقل لاني سعد بن الربيع يقول جزاك الله خيرا عانا خيرا جري بهنيا عن امته وابلج توكل عنى السلام وقل
 لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم انه لا عذر لكم عند الله ان تخلصوا اليكم ونكم عين اطرت قال ثم لم ارجع حتى مات قال فقلت لاني رسول الله صلى الله عليه وسلم

والا فتشوب المثلث ما هو فلا تمارض حديث ابيهم المرسل لانه محمول على التقيص الذي لا يميز ولا يفرق وتنب ان يكون الكفن ثوبين كقوله
 اميض حسنا ما يليق في الحقيقة لما روى جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كفن احدكم موتاه فليحسن كفنفسه واه سلمه عن ابن عباس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البسيط ض قاننا من رخا ثيابكم وكفنوا فيه موتاكم ومن خيار الحكم الثامن فانه ثبت ان
 كفن الجاهل بمروراه ابو داود والترمذي ويكره المرأة في الكفن والمخالاة فيلما عن ابي المونين على رض قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوا
 في الكفن فانه يسلب سلبا سهوا رواه ابو داود والكفن الواجب ثوبان لا ينقص منها ويحجز الا كفارة ما لمعن عبادة بن الصامت عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الكفن الجلاء وخير الاضحية الكباش لاقرون رواه ابو داود والترمذي عن ام المؤمنين عايشة قالت قال ابو بكر
 لشوية التميمي كان يمرض فيها اغسلوها وكفنوها فيها فقالت عايشة الا تشري لك جديرا قال لا انا اخرج الي الجديدين الميت في نعش
 القدير رواه عبد الرزاق وها يدل على ان الثوب النسيل كالجديدي الكفن ولا فصل للجديدي على الغسيل وفي نعش القدير النسيل والجديدي
 في الكفن والله اعلم وكفن الكفنة ان لم يجد كفن السنة والكفن الواجب ثوبان لحدود الراجح جلد القرن بن عون التي بطعام وكان هاتما فقال قتل
 مصعب بن عمير ويخرج مني كفن في بردة ان غطى رأسه بدت رجلاه وان غطى رجلاه بدت رأسه وتقل حمزة ويخرج مني ثم يسبط لنا من الدنيا ما بسط او
 قال اعطينا من الدنيا ما اعطينا ولقد خشينا ان حسنا عجلت لنا ثم جعل يبي حتى ترك الطعام رواه البخاري وصفة تكفين الرجل ان يجر
 الكفن او لا بالجوار الطيبة ويرش عليه الحنوطان وجدو يسبط اللقافة ثم الا زار وهو من القرن الى القدم ثم قميص الميت والتقيص من
 المشكب الى القدم ثم يجعل عليه حنوطان وجدو يطي بالكانفور ساجده من الجبهة والاف واليدين والركبتين والقطن خصوصا الاصابان
 وجدو الكافور ثم يصبغ على الازار ويحمل من الجانب الايسر على اليمين ومن اليمين على الايسر وبكذا اللقافة وليتقدا الكفن بخافة الانتشار ثم يوضع
 على الخش وقال الامام الشافعي ان كان الميت محمولا بين الطبيب لا عند غسل ولا عند التكفين ولا يطي راسه لرجاء عليه احكامهم
 لما عن عبيد الله بن عباس قال ان رجلا كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقصته ناقة ويخرج من ثبات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بارد وسدر
 وكفنوه في ثوبين ولا تمسوه بطيب ولا تحموا راسه فانه يبعث يوم القيمة بطيبا رواه الشيخان جاب عنه الشيخ عبد الحق ان كان مخصوصا به ولم يكن
 تشريها ما ما متاهل فيه من ثوب الكفن للنساء خمسة اقواب ودرع طار ولفافة وخمار وقرقة تربط بها فوق شديها لما عن علي بن ابي بصير فائق قالت
 كنت فم غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اول ما احطانا الحقا ثم الدرع ثم الخاقم الملحوظ ثم درجت بعد في الثوب الآخر
 رواه ابو داود وكذا في نعش القدير قال فيلما هذا طاهر في ان ازار الميت كازار الحي من الخنوق كونه في الرجل كذلك وفيه نظر ظاهر لانه
 ليس في الحديث ما يدل على كون الازار من الخنوق كجوزان يكون حقا رسول الله صلى الله عليه وسلم كغيره من ائمة ائمة الى القدم وحمله
 حقا نفسه للتبرك وان قصر على ثلثة اقواب جاز في ثوبان والخاص كذا في الهداية وفي نعش القدير ناقلا عن الخلاصة تقيص وازار و
 لقافة كفن الكفنة ويكره اقل منها في المرأة كما يكره اقل من ثوبين في الرجل الا عند الضرورة كما مر وصفة التكفين ان يلبس الدرع
 اولو لا يصيب عليه الحنوط ثم يجعل شعره باضفيرتين على صدره باثنتين كذا قالوا وفي حديث ام عطية وحنظلة بن اشعر باثنتي عشرة ثوبا لثيابا

۱۱۳
 قریب ۱۰۰۰
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

خلفه رواه في الصحيحين ثم يطلى الساجد بالكوفة ثم يركب الخاروق الدر تحت ليلته ثم يركب الخاروق فوق الاكثان منعهما ما بين
 ثدي المرأة الى السرة وقيل الى الركبة ثم يركب في غير الشبيد ولعل الشبيد فلهذا ما نقل فيه ولا يخرج عنه الشياح الا ما ليس من جنس الكفن كالسلاح
 والفردوس والخنزيرة وعن ابن عباس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمقتلى أحدان فزاره منتهى التحية والجلود وان يدفنوا به فمحم
 شياهم رواه ابو داود وان نقص من الكفن شيئا به يزدلهم الكفن ثم بعد ذلك يعلى على الميت والصلوة على الميت من بالا على القاطع وقد وقع الامر
 بها في حديث المديون صلوا على صاحبكم ثم الصلوة فرض على الكفاية لانها تنكح الميت وايضا رخصته ويحرم من بعض وشروطها اسلام
 الميت ولو تيمنا لا سعد الابوين كالصغير الذي لا يعقل وطهارتها بغسل وضوءها ما مثله يجوز على الغائب ولا اذا كان موصوعا على الدابة واما
 صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي فقد قيل في جوابه انه رفع الحجاب عنه صلى الله عليه وسلم وبين جنازة النجاشي وقيل كان من جنسها
 واذا دفن الميت بلا غسل صلى على القبر ويسقط عنه الشرطان الاخيران والاولى بالامامة عليه السلام ان حضر ثم امام العصر ثم اتاخر ثم دفن الميت
 وقال الشافعي والبوليوسف وابو حنيفة في رواية على الميت اولى لان الصلوة حكم فعلق بالولاية فلا يتعلق بغير الولى كالانكاح ووجه الختار
 ما في فتح القدير روى ان الحسين بن علي رضي الله عنه قدم سيدينا العاص لما مات الحسن بن علي وقال لولا السنة لما تذكرك سيدي كان واليا
 بالمدينة والولى العصبة على ترتيب الارث الا اذا كان للميت اب وابن فالاب مقدم بالاتفاق بين الامم وقيل فيه الخلافات للامام
 محمد وان صلى الابن على الميت ثم حضر الولى والاولى بالامامة ان لم يدون غيره لان لهم الحق واما غيره فلا حق لهم فقد تادي حق الميت فلو
 صلوا الزم التفضل بصلوة الجنازة وذا غيره جائز وصلوة الجنازة اربع تكبيرات وكل تكبير ركة فلو اتي المسبوق لا يجوز ان يكبر الا اذ اكبر الامم و
 ما فات فقيض بعدها لان المسبوق لا يتقدم بالركعة فكذا لا يتقدم بالتكبير واما كون الصلوة اربع تكبيرات فلا نقاد الا بها عز من
 امير المؤمنين عمر بن الخطاب وكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع تكبيرات في آخر صلوة صلاها فقد روى الامام محمد بن الحسن ان الناس كانوا يصلون على
 الجنازة خمسا وستا واربعا حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر واكذلك في رواية اخرى الى كبر الصديقين ثم دفنوا في قبرهم الخطاب
 ففعلوا ذلك فقال لهم عمر بن الخطاب ما كنتم تعملون صحاب محمد صلى الله عليه وسلم متى تختلفون تختلف الناس بعدكم والناس حديث عهد بالجاهلية
 فاجمعوا على شيء يجمع عليه من بعدكم فاجتمع رأي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينظروا آخر جنازة كبر عليها النبي صلى الله عليه وسلم حتى
 قبض فياخذون به ويخوضون ما سواه ووجدوا آخر جنازة كبر عليها النبي صلى الله عليه وسلم اربعاً وروى الامام احمد عن ابي رافع قال سمع عمر
 الناس فاستشارهم في تكبير على الجنازة فقال بعضهم كبر النبي صلى الله عليه وسلم سبعا وقال بعضهم خمسا وقال بعضهم اربعا فجمع عمر
 على اربع وان اتت في صلوة الجنازة برجل كبر زائدا على الاربع لا يتابعه المقتدى خلافا لغيره وهذا خلاف الامم لان الزيادة
 على الاربع خلاف الاجماع وفي العيد الزيادة الى السجدة بتمديه ولا يقر في صلوة الجنازة القرآن لما عن ابي هريرة قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا صليت على الميت فاخلصوا الدعاء رواه ابو داود وعن عائشة قال ان عبدا من
 ابن عمر كان لا يقر في الصلوة على الجنازة رواه الامام مالك وقال الامام الشافعي يقر وينتقم الكتاب لما عن
 طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على الجنازة فقرأ بعاشمة الكتاب وقال لي علموا اناسه رواه

البخاري وعن ابي امامة قال السنة في الصلوة على الجنائز ان يقرأ في التكبيرة الاولى بياض القرآن ثم يكبر ثلثا وتسليم
 عند الاخيرة رواه النسائي واجاب الحنفية بانه لم يكن قراءة الفاتحة لاجل انها قراءة بل على نية التثنية والثالثة والاربعاء معا بين الاول والثانية
 الفاتحة بهذا الوجه جائزة عندنا مثل وصفة صلوة الجنائز ان يثني بعد التكبيرة الاولى وعند الامام الشافعي يقرأ الفاتحة التي تكبر ثانيا يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم لانها من شرائط قبول الدعاء ثم يكبر الثالثة فيدعو ثم يكبر الرابعة فيسلم عليها وشالوا وعند الامام مالك ويصلي تسليمته
 واحدة وليس في صلوة الجنائز دعاء موقت بل يأتي دعاء شاذي وان دعي بالادعية الماثورة فحسن ونعم والمشورة ما عن ابي سلمة عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى على الجنائز قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وزكرنا وثناانا اللهم من احببتهم
 منا فاحيهم على الاسلام ومن توفيتهم منا فتوفهم على الايمان رواه الترمذي وابوداود وزاد اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفضلنا بعدهم و
 عن عوف قال صلى الله عليه وسلم على جنازة فمظنا من دعائنا اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله
 واغسله بالماء والثلج والبروقه من الخطايا كما يغشى الشوب الانمض من الدنس وادله في اخر من باره ولا خير من الله ولا خير من وجه
 واعذر من عذاب القبور من عذابنا قال عوف حتى تميت ان اكون ذلك الميت رواه مسلم عن ابي سعيد المقبري قال سألت ابا هريرة
 كيف يصلي على الجنائز فقال ابو هريرة اما لما شئ اخبرك تيمها من عندنا لها فاذا وضعت كبرت وحمدت الله وصليت على نبيه ثم
 اقول اللهم عبدك وابن عبدك وابن نبيك كان يشهدك ان لا اله الا الله وان محمدا عبدك ورسولك وانت اعلم به اللهم ان كان محمدا فزوني احسان
 وان كان سبيلا فجازع من سيئاته اللهم لا تحرمنا اجره ولا تغفلنا بعده اخرجنا الامام مالك عن ابي هريرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 اللهم انت ربها وانت خلقتها وانت هديتها الى الاسلام وانت تبصت روحها وانت اعلم سرها وعلانياتها جنتا شفعا فاعف عنها
 رواه ابوداود ولا يتعذر للصبي بل يقول اللهم اجعل لنا اجرا وجزا واجعل لنا شفاعا وشفعا قال الامام العياشي الحسن البصري قدس سره
 يقرأ على الطفل فاتحة الكتاب يقول اللهم اجعل لنا سلفا ورفقا وذرا وجزا واجعل لنا شفاعا وشفعا قال الامام العياشي الحسن البصري قدس سره
 ولم يستهل وان خرج حيا واستهل ثم بات يصلي عليه فقد روي جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لطف لا يصلي عليه ولا يرث و
 لا يولد حتى يستهل رواه الترمذي ويقوم الامام في صلوة الجنائز عند الصدر من الرجل والمرأة لان الصدر نية القلب وفيه نور الايمان
 واما السنن فوجدت متعارفة فمن ابي غالب قال صليت خلف انس على جنازة فقام حيال صدره في فتح القدير رواه احمد والاشعري
 ما رواه حمزة بن عمار بن جندب قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نكاحها فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم عند وسطها رواه البخاري وسلم لان الصدر الحق وسط لكن يمارقه ما عن ابي غالب قال كنت في سكة المربد فمضت
 جنازة عبد الله بن عمر فقبعتها فاذا انا بمرجل علي كسار رقيق وعلى راسه خرقه نقيية من الشمس فقلت من هذا الذي كان فقلت هذا انس
 ابن مالك فلما وضعت الجنائز قام انس فصلى عليها وانا خلفه لا يحول بيني وبينه شي فقام عند راسه وكبر الربح تكبيرات لم يطل ولم يسمع
 ثم ذهب ففقد فقلت يا ابا حمزة المرأة الانصارية فقبوها وعليها نعش اخضر فقام عند عجزها فصلى عليها نحو صلوة على الرجل ثم جلس

كروه والافضل عدم النقل وايضا في النقل تاخير الدين وفي النقل ايضا احتمال التضييق والتفتن المنفر للناس فيبعد عنه الناس فيموتون كبري
 ولحيث وهذا بخلاف نقل الميت ليقوب عليه السلام لان اجساد الانبياء ولا تنسخ وهم طيبون حيا وميتا فلا خلل في نقلهم فيجوز وبالجملة ان
 عدم كراهية نقل اجساد الانبياء لحد من خصائصهم هذه العلة واشهر اعلم فحصل في سجود التلاوة في القرآن اربع عشر آيات للسجدة في آخر
 سورة الاعراف وفي سورة الرعد والنحل وبنى اسرائيل ومريم والحج في ابلي الاثنين والفرقان والنمل والكم تتوكل السجدة ومن ثم السجدة
 واخر النجم وفي اذا السماء انشقت واخر اقرء هذا عندنا ما عند الامام الشافعي فاليضا اربع عشر تكون ليس في سورة ص سجدة عنده وفي
 الحج سجدتان عنده ولنا في الخلافة الاولى ما عن مجاهد قال قلت لابن عباس اسجد في ص فقرأ من ذريت داود وسليمان حتى اتى فبهما
 اقمه فقال بيحكم ممن امران فيتمدى بهم وفي رواية عكرمة عن ابن عباس قال ليس ص من عزائم السجود وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
 يسجد فيها رواه البخاري وعن ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وسلم يسجد في ص وقل سجدا داود وتوبة وسجدا يشكر اياه لانه سألني
 قالت الشافعية قد نزل من هذا ان ليس سجدة ص من العزائم بل للتأنيب داود وللشكر نيل للتلاوة قلنا مقصودنا لزوم السجدة عند تلاوة
 آية ص وان كان سبب الوجوب اداء الشكر وتجميع العبادات وجبت شكرا ولزوم عبادة مثل ما عبيد به نبي لا يضر مقصودنا ولا يضر فيه ولنا في خلافة
 الثانية ان السجدة الثانية قد قرئت بالركوع فقال تعالى واكروا واسجدوا قالوا ان المراد الركوع والسجود للذان في الصلوة ومن
 اركانها فلا وجوب لسجود منفرد لكن الشافعي يستدل بما عن عتبة بن مرفع قال قلت لابي اسئل في الحج سجدتان قال نعم ومن لم يسجد فلا فهو بارواه
 العزيمي والبوداود واميرو المؤمنين عمر قرء سورة الحج فسجد فيها سجدتين ثم قال ان هذه السورة فضلت بسجديتين رواه الامام مالك ثم السجدة
 في حم عند قوله لا يسأمون وعند الشافعي عند اياه تعبدون ومذهبنا منقول عن امير المؤمنين عمر وهو الاحوط قال مالك في القرآن احد عشر سجدة
 وليس في المنفصل عنده سجدة وفي الحج سجدتان وليس في ص سجدة ولنا في اثبات السجود في المنفصل ما عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قرء سورة والنجم فسجد فيها وسجد من كان معه غير ان شيخا من قريش اخذ كتابا من حصي اوترب فرفعه الى اجرة وقال كيف ينبغي هذه قال عبد الله لقد رأيته
 بعد مثل كافرا رواه الشيخان قالت المالكية هذه الواقعة كانت بكة وقد روى ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء
 من المنفصل منذ تحول الى المدينة رواه البوداود قلنا لعل ابن عباس لم يسجد ولا يلزم منه عدم السجود فلا يلزم منه النسخ وقد روى الامام
 مالك ان امير المؤمنين عمر قرء بالنجم اذا هو يسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة اخرى وهذه الواقعة كانت في الصلوة وكانت اجماعا فلم يشكروا احد فقرأ
 لهم عدم الانسلاخ لو كان لعلم واحد منهم واكثر ذلك واما السجود في انشقت واقراء فلما روى ابو هريرة قل سجدنا مع النبي صلى الله عليه
 وسلم في اذا السماء انشقت واقراء باسم ربك رواه مسلم وابوداود واسلام ابو هريرة كان مدينا وهو يقول سجدنا فثبت السجود في المنفصل
 بعد التحول الى المدينة ثم سجود التلاوة ولجئة عندنا وسنة عند الامام الشافعي لنا ما عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان بكبي يقول يا ويلتنا اطرب آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامرت بالسجود فلي النار رواه
 مسلم فاعلم منه ان سجود التلاوة امر به ايماء ام لا واجب وليس المندوب ما مر به كما تقرر في اصول الفقه ولنا ايضا ان آيات السجدة
 على ثلاثة انواع منها ما ورد بصيغة الامر وظاهر الامر للوجوب ومنها ما فيه لم يذكر السجود وظاهره ان الامر لا يكون الا في ترك الواجب

ومنها ما فيه الحكاية عن الامام السجود متتابعة الانبياء والائمة واجبة وفي الله هذا الوجه قدح فيه لزمنا بالوجوب دون الافتراض وتسك
 المشافهة بما عن زيد بن ثابت قال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الفم لم يسجد فيها رداء البخاري لان الترك دليل عدم الوجوب
 وبسك المالكية على عدم السجود فيها قلنا لم يسجد في ذلك الوقت واخر السجود في وقت اخر وانه واجب في العمدة وهو حديثنا فلعلم على نشر
 عليه وسلم بعد ذلك الوقت عن ربيعة بن جعفر عن الخطاب بن نفيع عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 حتى اذا كانت الجمعة القابلة قروها حتى اذا جازت السجدة قال يا ايها الناس انما انصرف بالسجود فمن سجد فقد احسب ومن لم يسجد فلا ثم
 عليه رداء البخاري وقال زادنا عن ابن عمر قال سمعت عمر بن الخطاب يقول لعلي بن ابي طالب انما انصرف بالسجود فمن سجد فقد احسب ومن لم يسجد فلا ثم
 فقد احسب لما فيه من المسارعة الى اداء الواجب ومن لم يسجد في ذلك الوقت بل اخر فلا ثم عليه لا اثم في تأخير الواجب الموسع وان
 ان لم يفرض علينا السجود وقت التلاوة الا ان نشأ ونجد فيقع عن الوجوب لان في الموسع الخيار في الاداء الى المكلف وهذا هو الحكم لان
 الاستثناء يقتضي ان يكون بعد التشيئة فرضا وهذا ما يصح اذا كان واجبا موسعا ولا يلزم وجوب ما لم يوجب الله تعالى ولو سلم معناه
 عدم الافتراض ويكون الاستثناء منقطعاً بعبء غاية ما يلزم كون مذهب الامير المؤمنين ع ذلك ولا يلزم منه عدم الوجوب واما عدم انكار
 الصحابة فلعل اقرارهم به ولا انكاره على التجدد بعد تقرر مذهبه فتأمل فيه فانه موضع تأمل ثم اسجد ركعا يحجب بقراءة آية السجدة يحجب بسماعها
 ايتم لقول الامير المؤمنين عثمان انما السجود على من استمع رداء البخاري معلقا وقول ابن عمر السجدة على من سمعها في فتح القدير رداء ابن ابي شيبة
 والسمع موجب للسجود وسواء كان قصدا او لا وفي فتح القدير ما فيه ما عن امير المؤمنين عثمان مرقا ص فقر سجدة لسجدة عثمان فقال عثمان
 انما السجود على من استمع ثم مضى ولم يسجد قلنا ليس فيه الا تأخير السجود والاخبار بوجوب السجود على من استمع وفيه مطلوبنا ليس من شرط الاستماع
 ان يكون على قصد السماع كيف ولا يلزم على المقتدي السماع من دون نيته السماع شئ مع انه ما مور بالاستماع فافهم بحجب على من اقتدى
 في ركعة قد قرأ فيها الامام آية السجدة سواء سمعها من الامام في الصلوة او خارج الصلوة ولم يسمعها صلوا وسوا اقتدى بعد قراءة آية
 السجدة او قبلها هذا السجود لان متابعة الامام واجبة وان قرأه في الصلوة وسمعها من ليس فيها يجب السجود على المستمع لوجود
 السماع وان قرأ المقتدي آية السجدة في الصلوة وسمعها من الامام لا يلزم من الاخر دون الاخير ان السجود لان المقتدي محجور
 عن القراءة وقراءة الامام قراءة فلا اعتداد بقراءة بخلاف الجنب لانه ممنوع عنها فقرأته قراءة لكن ياثم فيجب بها السجدة وبسماعها ومن
 كان خارج الصلوة وسمع من المقتدي بحجب عليه السجود لانه محجور بالنظر اليه ومن قرأ آية السجدة في الصلوة وجب عليه السجود
 على القوم لانهما جيت في الصلوة فالتحقت بالانفال الصلوة وان قرأ آية السجدة فركع بها ونوى بالركوع اداء السجدة يتاوى
 بالركع السجدة وكذا السجدة لصلوة رداء عن ابن عمر وابن مسعود انهما اجازا ان يركع عن السجود في الصلوة ولان وجوب السجود انما يظهر
 تعظيم الله تعالى وترغما للشيطان وها يحصل ان بالركوع والسجدة الصلوة وانما لا يتاوى بالركوع خارج الصلوة لانه ليس بقرعة وانما
 القرعة الركوع الصلوة والترغيم انما يكون باهوتة وان قرأ آية السجدة ولم يركع فركع بعد ذلك ثلاث آيات والذين تعين عليه السجدة والاقوم
 الركوع مقامها لان السجدة صارت ديناً على الذمة فلا يتاوى لوجوب آخر ثم ان افضل لمن قرأ آية السجدة في الصلوة ان يسجد بعد قراءة

انما السجود
 على من استمع

غرامة كصدقة التطوع والنفقات الاقارب لا الزكوة فلهنا عبادة خالصة لا يتبادى بدون خلوص النية فانهم ثم في الجحيم لتفصيل لانه اما اصلي وهو
 المقارن لزمان الصبا او عارض هو المقارن لزمان البلوغ بان يلحق عاقلا ثم حين وكل منها تصير ومديد فالعارض بمنزلة النوم يمنع وجوب
 اداء العبادات المحضة لان الجحيم مستطوع وجوب الاداء كالنوم بالنفس ولان العبادات انما اعتبرت اذا صدرت عن اختيار صحيح ليس
 للجحيم اختيار صحيح فلا يصح منه اداء العبادات حال الجحيم فلا يكون واجب الاداء من قبل الشئ وبهذا بخلاف ما المقصود فيه وصول المال كضمان
 المتلفات والمشتد والمخرج فيصح الايجاب على الجحيم ليدوى عنه السائب ثم النوم لا يمتاني نفسا لوجوب لانه يرجى زواله فيكون اداؤه او قضاؤه
 والجحيم اذا كان طويلا لا يمتنع البر عنه عادة فلا يمتنع الاداء ولا القضاء من عرض له لا يخرج بدفع شرعا فيسقط نفسا لوجوب اليقين
 لعدم العائدة واما اذا كان قصيرا فلا حرج في الاداء والقضاء بعد الاقامة فيلزم العبادات عليه بعد الاقامة ففي حال الجحيم فيسقط نفسا لاداء
 ثابته لغيره الاداء والقضاء بعد الاقامة وحده القصير يختلف في العبادات ففي الصلوة لغيره الاستدراك يوما وليلة كما قدم لانه يدخل الصلوة حينئذ
 في حد التكرار فيخرج في قضاء ويثبت في الصوم الاعتداء تمام شهرا في سقوط الصوم لان ايام الصوم مديدة فيجب الاستيعاب فيها ساديا وكذا ان النفس وجوب الزكوة تمام
 الحول فيجب الاستيعاب فيه مديرا كذا قال الشيخ ابن العام والمشهور ان المديد ما يدخل الواجب فيه حد التكرار فالصلوة يدخل حد التكرار فيصير يوم وليلة والزكوة فيصير
 الحول واخص عليه الشيخ ابن العام ان البلوغ الى حد التكرار انما يكون بخرج الثانية لا بخلول لان شرط الوجوب ان يتم الحول والجواب عن ذلك انما يخرج
 نظرا الى نفس الوجوب باعتبار ما يدخل حد التكرار لانه يملك النصاب في ابتداء الحول بحسب الزكوة في الزمة ويلزم وجوب الاداء بعد قضى الحول بدليل جواز
 الاداء عن الواجب في ابتداء الحول ثم في الفرق بين المديد فيصير في الزكوة وجبا بخرجه انما اذا لم يتم الجحيم تمام الحول فقد وجد سبب وجوب الزكوة في ابتداء
 الحول اي الجواز المماثل لما قبل الجحيم فقد ثبت نفس الوجوب في الزمة ثم تعرض الجحيم لا يسقط الرجاء الزوال في ابتداء الحول كما في النوم فانما
 لم يمتد فقد وجد الاقامة في آخر الحول فتوجه الخطاب وجوب الاداء ولا يضر امتناعه والاهلية في الاشتراك في النوم لاثبات السبب لوجوب الزمة
 عند الاهلية للوجوب ابتداء الى زمان اهلية الاداء وتوجه الخطاب واما اذا امتد حولا فلم يبق الا ما تعلق الخطاب وان تعلق الخطاب بهي ما بعد انقضاء
 الحول فلم يجب الاداء بل لم يصح فانتفت فائدة نفس الوجوب فسقط نفس الوجوب بالجملة الجحيم القصير في ابتداء الحول لا يطل تعلق الخطاب في اوانه بخلاف
 المديد فانه يطل اذ يثبت تعلق الخطاب في اوانه فسقط وجوب الاداء في اوانه وسقط نفس الوجوب لان من لوازمه تعلق الخطاب بمرحلة الزمة بالاداء
 في اوانه فباستقراء لازم يقتضي الملزوم واما الجحيم الاصلي فلا فرق فيه بين القصير المديد عند الامام ابى يوسف والامام ابى حنيفة في رواية مختلفة
 لصاحب الهداية وهو الاشارة بالصواب لانه في زمان اصلي لم يجب السبب عليه شيئا فاذا عرض الجحيم فالقبح الحال على ما كان ومنه سبب
 عن الايجاب وبهذا بخلاف ما يبلغ فانه قد وجب السبب في زمة العبادات فلا بد من تعلق الا برافق قوي فان كان منافية اهلية تعلق الخطاب
 في اوانه بدفع نفس الوجوب والا فلا والمنع اسهل من الدفع هذا ما عندى فمن يلحق مجنونان ثم افاق ليبتدئ الحول من ابتداء الاقامة
 سواء استوعب الجحيم حولا او لم يستوعب وقال الامام محمد الاصلي والطارقي سواء فالمد يد من تحت وجوب الزكوة والقصير لا يمنع والمشهور في
 الاستدلال للامام ابى يوسف ان الجحيم العارض في هب عارض لنقصان الدماغ لانه فيه مانع عن كمال العقل فاقبى الصبا على نقصان
 اصليا فمن التكليف كالصبي فخلات العارض بعد البلوغ فانه عوض بعد كمال العقل واورد الامام محمد ان الاصل في الجحيم المسلا متبر بل

كما نرى سلامة شتمه فواتها ان يكون بارض فالتجوت عارضى مطلقا والحكم في العارض ان القصير لا يمنع والمديد يمنع كذا قالوا ولا يلزم الزكاة
الا في نصاب حال عليه الحول اما اشتراط النصاب فلما سيجي انشاء الله تعالى واما اشتراط الحول فلما عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم من استغنى راعيا فلا زكاة عليه حتى يحول الحول عليه واه الترمذي قالوا الحكم فيه ان الزكاة انما تجب في مال فاضل تام والنمو انما
يكون في الحول لان الحول مشتمل على الحصول الاربية والاسفار المختلفة فيمكن فيه التمنية بالتجارة والتساج ولما كان الغناء امر خفيا اقيم
الحول مقامه لانه مظنة الغنا كالسفر والمشفقة وعلق الحكم بالحول وجد الغناء ام لا ويجوز اداء الزكاة قبل حولان الحول بعد ملك النصاب اداء
زكاة هذا النصاب والنصاب للحول واحد ولا حوال كثيرة ولا يجوز الاداء قبل السبب اما جواز الاداء قبل الحول فلما عن امير المؤمنين علي
كرم الله وجهه ووجوه آله الكرام ان العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تجيل زكاة قبل ان يحول الحول مسارعة الى الخير
فاذن له في ذلك برواه ابو داود والترمذي قال مشائخنا الكرام لما جازاوا الزكاة قبل حولان الحول عن ان الحول ليس سببا للوجوب
للكزوة ولما جازاوا الزكاة قبل الحول ان يمتد اداء الواجب علم ان الوجوب ثابت ولما لم ياتم بالتأخير الى حولان الحول علم ان خطاب
طلب الاداء لم يتوجه فالوجوب في الزكاة مفترق عن وجوب الاداء فاصل فشتغال الذمة بالزكاة ثبت بالسبب وهو النصاب وتبرأ
وجوب الاداء وتوجه خطاب التفرغ الى ما بعد حولان الحول ولهذا اجبت عرض عريض فلتستوفى في اصول الفقه وقد بينا هذا من قبل في قولنا تجزئ
شرح المسلم ولا تجب الزكاة في مال الضمار وهو مال لا يرجي الوصول اليه كالدين على جاحد ليس عليه دينية والمال الساقط في البحر والمال المذون
في المعازة نسي مكان الدفن والهل الذي اخذه من سلطنة وعملية مصادرة والمال الذي ذهب به العدو الى دار الحرب والمودع في خزانة
او نسي شخص المستودع والغاصب للمال الذي دفع الى امرأه مهر اشتم بان انهاءه وانكساح باطل وحال عليه الحول قبل ظهوره في الكساح
وكالمال المدفوع الى رجل في كهيئة تنفذ ثم قبضت بعد حولان الحول فاننا وصل الى المالك هذه الاموال بعد حول او اكثر لا تجب الزكاة
للاحوال الماضية عندنا وقال الامام زفر والشافعي تجب لانها اموال مملوكة لمكان صحيحا فوجب فيها الزكاة لتحقق السبب قلنا السبب
لم يتحقق لان السبب مال يمكن من تنمية ولا سبيل الى التناهي ههنا ولا يمكن اصل الحول الميرد والحاصل ان السبب لوجوب الزكاة مال مملوك
يمكن من التصرف فيه وثبت البعد عليه وهذا منقود في مال الضمار وقد روى الامام مالك عن ابى اسحق في ان عمر بن عبد العزيز كتب في مال
قبضه بعض لولاء طلبا فامر ان يرد الى اهله وتؤخذ زكاة لما مضى من السنين ثم عتق في ذلك كتابان لا تؤخذ من الزكاة واحدة فانه كان ضاملا
واما الدين الثابت على مديون مقرر وعلى من عليه دين فعتد الامام ابى حنيفة على ثلثة اقسام قسم قوى وهو دين لازم بدلا فخر
او بدل مال التجارة فقيمة الزكاة اذ اصل عليه الحول وتبرأ في الاداء الى ان يقبض ربحين درهما فيدرهم وكلما زاد كسبا وقسم توسطه يورث
لزم بدل مال غير مال التجارة ومنه الدين الموروث في الصحيح ويجب فيه الزكاة اذ حال عليه الحول وتبرأ في الاداء الى ان يقبض نصبا با كاملا
وفي يمين القسمين تجب زكاة الاحوال الماضية فيما قبض او في نصاب قبض وقسم ضيعف وهو دين بدل ما ليس بالدين المهرودين
بدل الخلع او بدل القصاص او دين الدية او دين بدل الكتابة او السعاية ولا تجب فيه الزكاة الا بعد القبض وحولان الحول بعد القبض

له بان تزوجت بغير اذن مولاه كما في نفي التبرئة منه تنفذ بركنين مو ١٢

القديس صدقته من العشرة وليس في عبد مسلم ولا فرسي قاتل وكان في الكتابين اكير الكبار عند اسرار شريك باشر وتكمل لنفسه المومنة بغير حق الفجار
 عن سبيل الشريعة والرحمة وعقوق الوالدين ورعي المحنة وتعلم السحر واكل الربوا واكل مال اليتيم وان العمرة الحج الاصح ولا يمس القرآن الا طاهرا
 ولا يطلق تمل املاك ولا عتاق حتى يبتاع ولا يصلي احكم في ثوب واحد وثقة با دو ولا يصلي منكم احد عاتقا شعره ولا في ثوب واحد ليس
 على منكبته ثقي وكان في الكتاب ان من اعبط مومنا متلا عن نيته فانه قد الا ان يرضى اولياء المقتول وان في النفس لدية مائة من الابل وفي الالف
 الذي اُدعى جده الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي اللبنتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصليب الدية وفي العينين الدية
 وفي الرجل نصف الدية وفي الماموت ثلث الدية وفي الجافة ثلث الدية وفي المتكلمة خمس عشرة من الابل وفي كل صبيح من الاصابع من
 اليد والرجل عشرين الابل وفي اسنخس من الابل وفي الموضحة خمس من الابل وان الرجل يعقل المرأة على اهل الذهب بلف دينار ورومي
 النسائي هذا الكتاب من قوله وكان في الكتاب وروى النسائي عن ابن شهاب قال قرئت كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتب
 لعمرون حزم حين بعثه على خبران وكان الكتاب عند ابي بكر بن حزم فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بيان من الله ورسوله اليها الذين
 آمنوا او فوا بالحق وكتب الايات فيها حتى بلغ ان الله سر به الحساب ثم كتب هذا الكتاب لخراج في انفس مائة من الابل وذكر نحوه وعن حماد
 بن سلمة ثلثت لقيس بن سعد في كتاب محمد بن عمرو بن حرم فاعطاني كتابا اخر انه اخذه من ابي بكر بن محمد بن حزم واخبر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كتب لجدته فكان فيه ذكر ما يخرج من فرائض الابل نقص الحديث الى ان بلغ عشرين مائة فاذا كانت من عشرين ومائة فانه ياد الى اول
 الفريضة الابل في فتح القدير رواه الطحاوي وابوداؤ وفي المراسيل واسحق بن راهويه في مسنده ومنها كتاب افضل الصدقاتين وهو ما عن انس
 ان ابا بكر رضي الله عنه اختلف وجه انس بن مالك الى اليمن فكتب له هذه الكتاب بهذا الفريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم التي
 امر الله رسوله صلى الله عليه وسلم فمن سئلها من المؤمنين على وجهها فليعطها ومن سئل فواتها فلا يعطه فساد خمس وعشرين من الابل
 النعم في كل خمس ذر وشاة فاذا بلغت خمس وعشرين ففيها ابنة مخاض الى ان يبلغ خمس وثلاثين فالتم كمن ابنة مخاض فابن لبون ذكر فاذا
 بلغت ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون الى خمس والربعين فاذا بلغت ستا والربعين ففيها ابنة لبون الى ثمان فاذا بلغت احدى وستين ففيها ابنة لبون الى ثمان
 وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها ابنة لبون الى تسعين فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقتان طروقتا النخل الى عشرين ومائة فاذا
 زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين ابنة لبون وفي خمسين حقة ومن لم يكن معه الا اربع من الابل فليس فيها صدقة الا ان يشاور بها
 فاذا بلغت خمس من الابل ففيها شاة وصدقة النعم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة شاة فاذا زادت على عشرين ومائة
 الى مائتين ففيها شاتان واذا زادت على مائتين الى ثلث مائة ففيها ثلث شياه فاذا زادت على ثلث مائة ففي كل مائة شاة فاذا كانت
 سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشاء ربا ولا يخرج بين تفرق ولا يفرق بين تحق خشية
 الصدقة واكان من خليط فانما تيراجعان بينهما بالسوية ولا يخرج من الصدقة بهيمة ولا ذات حوار ولا تيس الا ان يشاء المصدق
 وفي الورقة ربع العشرة فان لم يكن الا تسعين ومائة فليس فيها صدقة الا ان يشاء ربا ومن بلغت عنده صدقة الحزرة ولم يست

عنده جزءة وعنده حققة فانما تقبل منه اربعين وثمانين درهم او ثمانين درهم او من بلغت عنده صدقة واحدة وليست عنده حققة وعنده
 جزءة فانما تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما او ثمانين ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون وليست عنده الا حققة فانما تقبل
 منه ويعطيه المصدق عشرين درهما او ثمانين ومن بلغت عنده صدقة بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فانما تقبل منه ويعطيه
 المصدق عشرين درهما او ثمانين ومن بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنده وعنده بنت لبون فانما يقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما
 او ثمانين فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه تقبل منه وليس منه شيء رواه البخاري ومنها كتاب مير المؤمنين عمر قال الامام
 مالك انه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة قال فوجدت فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذه كتاب الصدقة في البيع وعشرين من الابل فدونها
 من الابل النعم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض فان لم يكن له بنت مخاض فابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك الى خمس
 واربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك الى اثنين حقة طروقة الجمل الفحل وفيما فوق ذلك الى خمس وسبعين جزءة وفيما فوق ذلك الى تسعين ابنة لبون فما
 فوق ذلك الى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل فاذا زادت على ذلك من الابل ففي كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة النعم اذا
 بلغت اربعين الى عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك الى مائتين مائة درهم وفيما فوق ذلك الى ثمان مائة شاة فاذا زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج
 في الصدقة تيس ولا هرة ولا ذات عوار ولا ماشاء المصدق ولا يخرج بين فرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من جليطين فانما يعطى اجماع بالسوية وفي
 المودة ربع العشر رواه الامام مالك بن قوف على مير المؤمنين عمر وقد روى ابو داود ومروان عن الزهري قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم الذي كتبه في الصدقة ما قرأها سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب على وجهه هي التي انتسخ عنها عبد العزيز بن سويم عبد الله بن عبد الله
 وسالم بن عبد الله فكان فيه في خمس من الابل شاة وفي عشرة شاتان وفي خمسة عشر ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس
 وعشرين بنت مخاض الى خمسين وثلثين فان زادت واحدة ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا زادت واحدة ففيها حقة الى
 ستين فاذا زادت واحدة ففيها جزءة الى خمس وسبعين فاذا زادت واحدة ففيها ابنة لبون الى تسعين فاذا زادت ففيها
 حقتان الى عشرين ومائة فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلث مائة لبون حتى يبلغ تسعا وعشرين ومائة فاذا كانت ثلثين
 ومائة ففيها ابنة لبون وحقة حتى يبلغ تسعا وثلثين ومائة فاذا كانت اربعين ومائة ففيها حقتان وابنة لبون حتى يبلغ تسعا واربعين ومائة فلان
 كانت خمسين ومائة ففيها ثلث حقتان حتى يبلغ تسعا وخمسين ومائة فاذا كانت ستين ومائة ففيها اربع مائة لبون حتى يبلغ تسعا وستين ومائة
 فاذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلث مائة لبون وحقة حتى يبلغ تسعا وسبعين ومائة فاذا كانت ثمانين ومائة ففيها حقتان وابنة لبون حتى يبلغ
 تسعا وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلث حقتان حتى يبلغ تسعا وتسعين ومائة فاذا كانت مائتين ففيها اربع حقتان وخمس
 بعات لبون اى التيسيين وجدت اخذت وفي سائمة النعم في كل اربعين شاة شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت واحدة شاتان الى المائتين
 فاذا زادت على المائتين ففيها ثلث شياه الى ثمان مائة فان كانت النعم اكثر من ذلك ففي كل مائة شاة شاة ثم ليس فيها شيء حتى يبلغ المائة
 ولا يفرق بين مجتمع ولا يخرج بين فرق حقة الصدقة وما كان من الجليطين فانما يعطى اجماع بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عيب

نفى هذه الرواية تفصيل لما آكل في الروايات الاخر من قوله صلى الله عليه وسلم فاذا كان الابل اكثر من ذلك نفى خمسين حقة وفي كل حين
 ائنة لبون في هذا الحديث وانفقت الروايات للكتب على ان لا يجمع بين تفرق ولا يفرق بين مجموع خشية الصدقة فقالوا شافية مستاء ان
 لا يجمع اموال الناس عند اخذ الصدقة حتى يفرق الواجب كما اذا كان ثلثة نفر لكل واحد منهم اربعون شاة فيجب ثلث شياه على كل شاة فاذا جاء
 المصدق لاخذ الصدقة جمع حتى يصير بألف وعشرون فيجب شاة واحدة هذا المجمع من الممالك فشيئا زيدا والصدقة منهموا عن زيادة الفرق بين المجمع
 ان يكون السوائم مشتركة بين غليظين او اكثر وبلغت ايضا بان يفرق حين جاء المصدق بين الملاك ليكون عند كل قل من النصاب فمذا تفرق
 خشية الصدقة بخشية الصدقة قد نفى في الوجهين قال في جامع الاصول فهذا الذي سمعت في ذلك ومن ههنا قل الامام الشافعي اذا كان لاصحاب
 السوائم بين خلطاء وصحت الخلطة بائنا والمرعى والرعي والفعل والحلب يجب الزكاة فاذا كان خمسة اهل بين خمسة لكل واحد يجب شاة في الصدقة او
 كان اربعون شاة بين اثنين لكل عشرة يجب الصدقة والارزم تفرق المجمع وعندنا لا يجب الزكاة في الصدقتين ولا اوزم وجوب الزكاة فيما دون
 النصاب وهو غلات المفوض في كتب الصدقات ومعنى تفرق المجمع عند تفرق المجمع في الملك وكذا يجمع المتفرق في الملك المعنى ان
 لا يجمع المتفرق في الملك بان يكون لرجل عشرين شاة واخر عشرين ثلثا يجمع بين ملكين لاخذ الصدقة وكذا لا يفرق بين المجمع في الملك لزيد او
 الصدقة كما اذا كان في ملك احدائة وعشرون تفرق كل اربعين حتى يوزع ثلث شياه وكذا اذا كان في ملك رجل ثلثون ابل او يكون في موضعين
 فلا يفرق الى خمس وعشرين وخمسة حتى يجب بنت مخاض وشاة وقوله صلى الله عليه وسلم خشية الصدقة لتليل النفي اي لا يجمع بين المتفرق في
 الملك ولا يفرق بين المجمع في الملك لاجل خشية لزوم صدقة لم يلزمها الشارع فانظر الى مشائنا ما اذق نظرهم في فهم الدقائق **فصل في زكاة**
الابل نصاب الابل لمائة خمس من الابل وليس فيما دونها زكاة فاذا بلغت خمسا ففية شاة الى تسعة واذا بلغت عشرين ففية شاة الى
 اربع عشرة وفي خمس عشرة ثلث شياه الى تسعة عشر وفي عشرين اربع شياه الى اربع وعشرين وفي خمس وعشرين بنت مخاض اثنى وهي
 ما طعنت في السنة الثانية وتمت الاولى الى خمس وثلثين ثم في ست وثلثين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة الى خمس والربعين
 فاذا كانت ستا وربعين ففيتها حقة الى اثنين وهي التي طعنت في الرابعة وفي احدى وستين جذعة الى خمس وسبعين وهي التي طعنت في الخامسة
 وفي ست وسبعين بنتا لبون الى تسعين وفي احدى وتسعين ففيتها حقتان الى مائة وعشرين وعلى هذا انفقت المائنة ونطقت بكتب الصدقات
 كما قد عرفت فاذا زادت على مائة وعشرين خمسة ففيتها شاة مع الحقتين وان زادت عشرين ففيتها شاة مع ما وان زادت خمس وعشرين
 شياه مع ما وان زادت عشرين فافع شياه مع ما وان زادت خمس وعشرين بنت مخاض مع الحقتين الى مائة وخمسين ففيتها ثلث حقائق ثم شاة
 الفرفصة فان زادت خمس ففيتها شاة مع ثلث حقائق وفي زيادة عشرين فافع شياه مع ما وفي زيادة خمس وعشرين ثلث شياه مع ما وفي زيادة عشرين
 اربع شياه مع ما وفي زيادة خمس وعشرين بنت مخاض مع ما وفي زيادة ست وثلثين بنت لبون مع ما فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيتها اربع
 حقائق الى مائتين وفي المائتين ان شاء ادى اربع حقائق وان شاء ادى خمس بنات لبون واذا زادت على المائتين نفى كل خمس
 شاة مع اربع حقائق او خمس بنات لبون واذا زادت خمس وعشرون ففيتها بنت مخاض مع واجب المائتين الى ست وثلثين ففيتها
 بنت لبون مع واجب المائتين الى ست والربعين ومائتين ففيتها خمس حقائق الى مائتين وخمسين ثم يستأنف هكذا نفى مائتين وست

وتسعين ستة حتى الى ثلث مائة وكذا هذا عند الامام مالك في رواية والحمد لله في كتاب عمرو بن حزم في رواية الطحاوي فاذا
كانت اكثر من عشرين ومائة فانما تاد الى اول فريضة الابل وفي فتح القدير رواية الطحاوي الاثر عن ابن مسعود مثل مذهبنا وروى ابن فضال
عن ابي ابي بن عيسى عن علي بن كرم اشترى مائة من مذهبنا وذهبها لمام احمد والامام الشافعي والامام مالك في رواية اذا زادت على مائة وعشرين
واحدة فيها ثلث بنات لبون فاذا صارت مائة وثلثين فيها حقة وبنات لبون ثم يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات ففي
كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ونحوه ما وقع في كتاب افضل الصديقين امام دولة المسلمين الصديق الاكبر رضي الله عنه واذا زادت
على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وكذا ورد في جميع الكتب قالت الشافعية هذه الرواية صحيحة بل اريب مرويه
لا شبهة في سنده واما ما روى الطحاوي ففي صحته كلام وليس سنده مثل سنده الرواية فلا تقارضا قال الشيخ ابن العاصم ان سلم ما قلتم فانما قلتم
بوقارضا وذهبنا لا تقارض لان ما في كتاب افضل الصديقين لا يكلم الابان في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ونحن لانكفر ذلك لان الجواب
في ست وثلثين وثلثين والربعين واحد وكذا في ست واربعين وخمسين واحد وليس في كتاب افضل الصديقين باليقين ان ليس في
بأدون الاربعين شيء بل كتابه رضي الله عنه ساكت عن حكم ما دون الاربعين ورواية الطحاوي ناطقة بغير رواية الطحاوي ولما كان قوله اذا
زادت على مائة وعشرين يظهره بينا في رواية الطحاوي قال رحمه الله المراد بالزيادة الكثرة جمع بين الاخبار بدليل انه ورد
في رواية اخرى كشرت بدل زادت لما روى سالم انه قال انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى حاله حتى
توفي فخرجها اليه بكر من بعده فعمل بها حتى قبض ثم خرجها عمر رضي الله عنه فعمل بها ثم خرجها عثمان رضي الله عنه فعمل بها فكان في احدى
وتسعين مائة الى عشرين مائة فاذا كشرت الابل ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون الحديث رواه ابو داود والترمذي اتفق
عندهما الشيخ البحر المقطوع الزيادة الكثيرة فبعد بل الحق ان المراد بالكثرة في رواية سالم الزيادة وكيف يكون المراد بهذا فان اللفظ لا يدل
على الكثرة المعينة فالزيادة الكثيرة مجملة ولا يناسب ان يكون كتاب الصدقة شتملة على الجمل لانها انما بعثت بما ليؤخذ الصدقات على حسبها ولو كانت
مجملة فيها شيء لعل في اي تقدير يؤخذ الصدقة فالادلى على هذا ان يقال المراد بالزيادة الزيادة على عشرين ومائة والمعنى ان زادت الابل
على عشرين ومائة فالواجب في الزيادة في كل اربعين منها بنت لبون وفي كل خمسين حقة فالزيادة التي دون الاربعين ركوت
الحال وقد اوجبت رواية الطحاوي الاستينات فتدبر علمنا بهذا هذا غاية التقرير من قبل الخفية وبعد فيه كلام لان كتاب افضل
الصديقين يوجب بنت لبون في اربعين ووجب الحقة في خمسين ساكت عن الوجوب فيما دون ذلك كما قلتم والسكوت فيما
يحتاج اليه وقت البيان بيان لما قرر في الامول وهذا هو المسمى ببيان الضرورة وفيما نحن فيها نارسل الكتاب ليؤخذ الصدقات
بحسبها ولا يؤخذ الزائد عليها ولا الناقص عنها وقد بين في اول الكتاب ان من سئل على وجهها فليعطها ومن سئل فواتها فلا يعطها
فتمهل على ان لا يؤخذ ما زاد على ما في الكتاب وعلى ان ما في الكتاب هو الصدقة وليس فيما ساكت عنه الكتاب صدقة والاستينات
على الخفية نظير الصدقة على ما في الكتاب فلا يجب نقد لزم المعارضة بين ما يكلم به كتاب افضل الصديقين وبين ما روى
علي بن ابي حمزة في كتابه رضي الله عنه وصحة بلا شك ثم ان ما روى سالم عن ابي بصير رضي الله عنه اذا زاد واحد على مائة

تبيناً أو تبعية ومن كل الرعيين سنة ومن كل عالم ديناً أو عدلاً معافراً أو الترمذي والنسائي وزاد من معافري ثياب يكون ياليس وقد كملوا في هذا
 مسروق معاذ مع ثبوت المعاصرة ولا ضرر فيه ولا جناح لموشش البقرة في البقرة في كل نصابها بالآخر لأن اسم البقرة ديناً ولما وقد
 ورد في النص لفظ البقرة في الستين ببيتان وفي سبعين سنة وتبعية وفي ثمانين سنتان وفي تسعين ثلثية أجرة وفي المائة سنة وبتوبتان
 وهكذا غير الغرض في كل عشرة من سنة إلى تبعية وبالعكس وهذا لأن في كل ثلثين تبعية وفي كل الرعيين سنة بالنص ثم قال الإمام أبو حنيفة
 في ظاهر الرواية إن فيما زاد على الرعيين إلى تسع والرعيين بحسب حساب لك فإذا زادت واحد فربح عشر سنة وإذا زادت ثمان فتنصف
 عشر سنة وهكذا واستدلوا بهذه الرواية إن أخبار النصب بالنص ولا نص فيه وأما الإيجاب فلشكر نعمته المال لازم وفي رواية الحسن التميمي
 بين الرعيين والخمسين عفو وإذا بلغت خمسين بحسب ربح السنة لأن بيتي النصاب إن يكون ما بين العتود عفو وفي العتود واجباً و
 في رواية ثمانية ما بين اثنين والرعيين عفو لأن في كتاب عمرو بن حزم أن اثنين الوجوب في الثلثين والرعيين وسكت من أقل من الثلثين و
 المسكوت في حال التبيين بيان كما عرفت ثم إن معاذ لم يأخذ لما عن طاووس إن معاذ أخذ من ثلثين بقره جميعاً ومن الرعيين سنة واتي
 بأدون الرعيين قال إن يأخذ منه شيئاً وقال لم أسمع فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ رواه الإمام مالك وأثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره بشيء حتى أتى في الوجوب يستدعي
 الأمر فقد بقي على ما كان في الأصل من عدم الوجوب وقد روي عن ابن عباس قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن فأمره
 أن يأخذ من كل ثلثين من البقر جميعاً أو تبعية ومن كل الرعيين سنة قالوا قالوا قاص قال ما أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء فأسأله
 إذا قدمت عليه فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس فيها شيء قال في نزع القدير رواه الدارقطني والبيهقي وفي نسخة ضعف
 ثم قلته يدل على ضعفه لأنه قد ثبت بالإسناد الصحيح أن معاذ لم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما بعد ما قدم من اليمن وأكثر المورخين
 أيضاً روي أن معاذ كان باليمن فسمع ما تفاتت في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجع فخرج معاذ إلى المدينة فبسط الحب فلم يجره
 وكان ما سمع صادقاً والله أعلم فحصل في الخيل وغيره قال الإمام أبو حنيفة في الخيل السائمة الأناث إذا كان معها ذكر زكوة إن
 شاء أعطى من كل فرس ديناراً وإن شاء قوم فأعطى من كل اثنين خمس وأهم وليس في ذكرها زكوة لأننا لا نتنازل وفي الأناث
 المنفردة رد الأمان واستدل بما روي في حديث طولين مروي في الصحيحين وحمل رطباً تغنياً وتغنياً ثم لم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها
 فهي لذلك الرهل ستر وليس حق الله تعالى في الرقاب إلا الزكوة وهذا أنما يتم لو أريد بحق الله الحق الواجب وإن عظم كما يدل عليه عطف
 ولا ظهور إلا أنه ليس في الظهور حق واجب وقد حصل الشيخ زين المسام الحق في الظهور على حمل منقطع الحلق نفعه
 أن هذا ليس حقاً واجباً بل الغاية الاستحباب ثم الحديث أن سلم دلالة على وجوب الزكوة فهو غير فارق بين الذكر والأنثى
 والسائمة وغير السائمة وهو خلاف المذهب وقال لا بد من روايته عن الإمام أن ليس فيها زكوة وعلى قولها الفتوى كذا في شيخ القدير ناقلاً
 عن فتاوى قاضيان واستدل لعلهما عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في قرسه وعبدته صدقة وفي

من كل الرعيين سنة ومن كل عالم ديناً أو عدلاً معافراً أو الترمذي والنسائي وزاد من معافري ثياب يكون ياليس وقد كملوا في هذا
 مسروق معاذ مع ثبوت المعاصرة ولا ضرر فيه ولا جناح لموشش البقرة في البقرة في كل نصابها بالآخر لأن اسم البقرة ديناً ولما وقد
 ورد في النص لفظ البقرة في الستين ببيتان وفي سبعين سنة وتبعية وفي ثمانين سنتان وفي تسعين ثلثية أجرة وفي المائة سنة وبتوبتان
 وهكذا غير الغرض في كل عشرة من سنة إلى تبعية وبالعكس وهذا لأن في كل ثلثين تبعية وفي كل الرعيين سنة بالنص ثم قال الإمام أبو حنيفة
 في ظاهر الرواية إن فيما زاد على الرعيين إلى تسع والرعيين بحسب حساب لك فإذا زادت واحد فربح عشر سنة وإذا زادت ثمان فتنصف
 عشر سنة وهكذا واستدلوا بهذه الرواية إن أخبار النصب بالنص ولا نص فيه وأما الإيجاب فلشكر نعمته المال لازم وفي رواية الحسن التميمي
 بين الرعيين والخمسين عفو وإذا بلغت خمسين بحسب ربح السنة لأن بيتي النصاب إن يكون ما بين العتود عفو وفي العتود واجباً و
 في رواية ثمانية ما بين اثنين والرعيين عفو لأن في كتاب عمرو بن حزم أن اثنين الوجوب في الثلثين والرعيين وسكت من أقل من الثلثين و
 المسكوت في حال التبيين بيان كما عرفت ثم إن معاذ لم يأخذ لما عن طاووس إن معاذ أخذ من ثلثين بقره جميعاً ومن الرعيين سنة واتي
 بأدون الرعيين قال إن يأخذ منه شيئاً وقال لم أسمع فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ رواه الإمام مالك وأثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره بشيء حتى أتى في الوجوب يستدعي
 الأمر فقد بقي على ما كان في الأصل من عدم الوجوب وقد روي عن ابن عباس قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن فأمره
 أن يأخذ من كل ثلثين من البقر جميعاً أو تبعية ومن كل الرعيين سنة قالوا قالوا قاص قال ما أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء فأسأله
 إذا قدمت عليه فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس فيها شيء قال في نزع القدير رواه الدارقطني والبيهقي وفي نسخة ضعف
 ثم قلته يدل على ضعفه لأنه قد ثبت بالإسناد الصحيح أن معاذ لم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما بعد ما قدم من اليمن وأكثر المورخين
 أيضاً روي أن معاذ كان باليمن فسمع ما تفاتت في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجع فخرج معاذ إلى المدينة فبسط الحب فلم يجره
 وكان ما سمع صادقاً والله أعلم فحصل في الخيل وغيره قال الإمام أبو حنيفة في الخيل السائمة الأناث إذا كان معها ذكر زكوة إن
 شاء أعطى من كل فرس ديناراً وإن شاء قوم فأعطى من كل اثنين خمس وأهم وليس في ذكرها زكوة لأننا لا نتنازل وفي الأناث
 المنفردة رد الأمان واستدل بما روي في حديث طولين مروي في الصحيحين وحمل رطباً تغنياً وتغنياً ثم لم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها
 فهي لذلك الرهل ستر وليس حق الله تعالى في الرقاب إلا الزكوة وهذا أنما يتم لو أريد بحق الله الحق الواجب وإن عظم كما يدل عليه عطف
 ولا ظهور إلا أنه ليس في الظهور حق واجب وقد حصل الشيخ زين المسام الحق في الظهور على حمل منقطع الحلق نفعه
 أن هذا ليس حقاً واجباً بل الغاية الاستحباب ثم الحديث أن سلم دلالة على وجوب الزكوة فهو غير فارق بين الذكر والأنثى
 والسائمة وغير السائمة وهو خلاف المذهب وقال لا بد من روايته عن الإمام أن ليس فيها زكوة وعلى قولها الفتوى كذا في شيخ القدير ناقلاً
 عن فتاوى قاضيان واستدل لعلهما عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في قرسه وعبدته صدقة وفي

رواية الصدقة العظيمة التي كان قد مرشد في كتاب عمرو بن حزم رحمه الله صاحب المندوب على قرن النازي واشهر علمهم قد ورد في رواية المدار طلق
عن حازم بن مضر قال جاء ناس من اهل الشام الى عمرو بن حزم فقالوا انما قد اصبنا اسوا ما اقبلنا وريقنا انما نجعل من تركه فقال ما فعل صاحبكم فبلى
ما فعله انما استشار صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا حسن وسكت على فساله فقال هو حسن لو لم يكن جزية رابته يودون بها بعدك
فاخذ من الفرس عشرة دراهم وفي رواية فوضع على كل فرس ديناراً فاستدل بالشيخ ابن الهيثم بهذا على ابي بكر الزكاة في الفرس لم يجمعوا
واستحسن امير المؤمنين علي بن ابي طالب لا يؤخذ بعده نقول بمقتضاه لاننا لا يجوز للامام جبراً ومن استعمل ان يكون استئذنه التبرع
شروطاً بان لا يتبرعوا به لمن بعده من الائمة لانه ليس على اثنين سبيل وهذا اجماع قوي فوق الاجماع السكوني في هذا خلاصة ما في
فتح القدير والحق ان الرواية المذكورة حجة للصاحبين لان فيه تصرفاً بان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأخذه وكذا افضل الصديقين
لم يأخذه فبلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مفروض الاتباع ولو كان الزكاة في الخيل فرضاً لاخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم
اخذ افضل الصديقين ثم الاستشارة لم يكن من جميع الصحابة لان الجميع لم يكونوا حاضرين قطعاً بل كانوا متفرقين في البلاد
لم يكن احداً منهم من استشارهم لم يحكموا بالوجوب انما قالوا حسن وهو يشع المندوب ولا شك في حسن التصديق في كل مال دام
فل امير المؤمنين علي رضي الله عنه به حسن لو لم يكن جزية رابته بعده الى الآخر فانظروا ان معناه وهذا حسن في نفسه لانه امر
مندوب لو لم ينجر الى فهم الوجوب حتى يأخذه من بعده يفهم الوجوب ويصير جزية رابته ولا يبقى صدقة والمندوب اذا دى الى بخذ ولا يبقى
ندوباً بقصد هذه رضا ان عدم الاخذ اولى خشية ان يكون جزية رابته واما اخذ امير المؤمنين عمر فلما ائتمهم بمرعوا بانفسهم ولا ينسج احد من التبرع تصريحه
رم اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينجر الى فهم الوجوب وصيرورة جزية رابته هذا ما عندي واشهر الحكم بحقيقة الحال وليس في البغال والحمل
مدقة بالاتفاق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الحديث الطويل ولم ينزل على فهاشمي الآية فائدة فمن لم يشال فزينة اخرى
بصل الوجوب في الزكاة الوصل لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذابك وكرا ثم اسواهم وعن امير المؤمنين علي بن ابي طالب من الصدقة فزرى
شاة ما فلاتات ضرع عظيم نقل عمر بن الخطاب الشاة قالوا هي من الصدقة قال ما حصل هذه اهلها وهم طايون لا تقتله الناس لا تأخذوا
فوات اسوال المسلمين فكلوا عن الطعام رواه الامام مالك الحمرات بتقديم العجوة على المعلقة المال المندوب الى انفس وتكفيها عن الطعام اي غنوها
الطعام الملبأ بالاكل ويؤكثها عن تجنب عن خيال المال الذي منه الشاة الخاف للذي يطعم والزكاة انما يجب في السواك التي تصد منها الصدقة
سل لاني العلوقة ولاني المواعل والميرة لاني كتاب عمرو بن حزم من تعبير السائمة بقى غير السائمة على الاصل من عدم الوجوب
السكوت وقت البيان بيان والكتاب انما كتب ليؤخذ الصدقة على حسب فلا تصح فيه السكوت عما يجب فيه الصدقة ولا بد من حمل الابل على
قع في روايات اخر على السائمة روى ابو داود عن امير المؤمنين علي قال احسب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في المواعل صدقة
روى من حديث ذكر فيه الصدقات وهذه الاحاديث حجة على الامام مالك في ايجاب الزكاة في الانعام كلها سائمة او علوة او غيرها

هذا هو الحق في الزكاة في الانعام كلها سائمة او علوة او غيرها
انما كتب ليؤخذ الصدقة على حسب فلا تصح فيه السكوت عما يجب فيه الصدقة ولا بد من حمل الابل على
انما كتب ليؤخذ الصدقة على حسب فلا تصح فيه السكوت عما يجب فيه الصدقة ولا بد من حمل الابل على

لما رأى في بعض الروايات في خمس من الدال شاة فزعم انه مسمومة يتناول الكل ولم يتحقق ان الموم مخصوص ثم السائمة عندنا ما يكتفى في اكثر الحول
 بالرمي ولتقدمه الدرر النسل اقامة فلاكثر مقام الكل وقال الامام الشافعي لا بد من الرمي في كل سنة حتى تجيب الزكاة في سائمة تلفت شهرا
 او شهرا من عنده لا عندنا قال الشيخ ابن العام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجب الزكاة في السوائم على اهل ديارهم مع العلم بانها لا يكتفى
 بالسوم في جميع السنة لانه لا يوجد الرمي في جميع السنة واشهد علم ولا تجب الصدقة في الفصيلان والمجايل والمجان كمن اشترى غنمة وعشرين
 ففصيل او مبيت او ورت وقم عليها الحول ولكن ملك لصاب سائمة ولدت في اشهر الحول ثم ماتت الاموات وقم الحول على الاولاد لا تجب
 فيها الصدقة وليست الحول من وقت الكبر هذا عند الامام محمد والامام ابي حنيفة في قوله لا خير لان الشرع انما وجب الصدقة على مقدار
 مخصوص ولا يمكن ان يجاب ذلك التقدير فيها بالاجماع وللزوم اخذ تمام المال او اكثر في الزكاة كما اذا بلغت قيمة السنة او الحق تمام
 النصاب او ازيد ولا يجاب بمقدار آخر مما لم يقدر اليه نفس والرامي لا يمتد في ان معرفة مقدار الصدقة فلا ينصب الصدقة بالرامي فالتبع الدال
 وكان الامام ابو حنيفة يقول او لا يجيب فيها ما يجيب في المبيعان وهو قول زفر نقل عن الامام مالك يعا من اهل الدال والبقر ثمانية اجزاء الجواب
 انها مخصوصة لا يمكن ان يجاب المقدار الواجب وهو ما عدا المجايل ونحوها ثم رجع الامام ابو حنيفة وقال الواجب فيها واحدة منها وهو قول الاماميين
 ابي يوسف والشافعي لان الواجب ضروري شكر النعمة المال واللب من النظر في الجانيين فان اوجب ما يجيب في المسان تضرره المالك و
 ان لم يجز تضرره الفقير فلا بد من ايجاب واحد منها وذا نصب الشريعة بالرامي وبه لا يجوز ثم رجع الامام ابو حنيفة الى ما ذكره ثم قال ابو حنيفة
 لا يجيب فيما دون الاربعين من الحملاان وفيما دون الثلثين من المجايل وفي الرعين حملا واحد من كل في ثلثين من المجايل واحد منها واما في الفصيلان
 فيجب في خمس وعشرين فصيل فصيل واحد وفي ستة وسبعين فصيلان حتى يبلغا ثلث الواجب لو كانت مسان فاذا بلغ ذلك تجب ثلث فصيلان
 وهكذا وفيما دون خمس وعشرين لا يجيب شي في رواية اخرى في خمس فصيل وفي عشرة خمس فصيل وهكذا وفي رواية اخرى في نظر الى قيمة
 خمس فصيل والى قيمة شاة فوجب اقلها وهكذا في العشر الى قيمة شاتين وخمس فصيل واما ما كانت فصيلان ومسنات وحملاان وثنيات ومجايل
 وثنيات فوجب نصفها الكبير وكيل نصاب الكبير ما يجيب الزكاة بالاتفاق لكن مقدار الزكاة من الكبير وما يجيب الزكاة اذا كان المقدار الواجب
 موجودا فيه والا لا يجيب فاذا كانت مسنتان ومائة وستة عشر حملا يجيب فيه مسنتان وان كانت مسنة واحدة ومائة وعشرون حملا يجيب فيه مسنة
 واحدة عند الامام ابي حنيفة والامام محمد وقال الامام ابو يوسف الواجب مسنة وحمل وهكذا في البقر وان كانت المسنة دون الوسطين
 وذلك لانه الموهود يجوز من القيمة في الزكاة وكذا في الكفارة وكذا في صدقة الفطر والذرة بالتصدق بمساع فان حجب حقتان وطلان
 واعطى واحدا يساوي الوسطين اجوز لان في غير الروايات الوصف معتبر فخلات من حجب عليه ديناران فغير حديد واعطى دينار ونصف
 دينار حديد لم يجز بل حجب نصف دينار آخر لان الوصف هدر في المال الربوي وان نذر ان تصدق بدين من الخلقة الردية وتصدق بدين
 تساوي كمن رد دين لم يجز بل حجب عليه كراخر لان الخلقة من الربويات فيلحق الوصف وان نذر ان تصدق بشاتين رددين وتصدق
 بشاة تساويها اجزوه لان الشاة غير ربوي وان نذر ان يهدي او يضي بشاتين رددين فاهدي بشاة حديد يساويها او يضي به لم يجز
 لانه الفصيلان في فصيلان من المجايل فما في المجايل من عمل هذا يتقو الحملاان جميع من التذكير ولذا الشاة في القدر

الوعد فيكون اذا بالاستبدال وفيه ان هذا العذر لا يجيب الاذن بالاستبدال للمركب ولم لا يجوز ان يكون الاجتزاف ان يصل اليه مال معين و
 تخير به فيه فيصير الى ما في حاجة شاء فهو اذن للفقير بالاستبدال وانما يلزم ذلك لو تعين الاجتزاف في الامر بالزكاة اي اذا كان فيكون هذا امرا
 بالاستبدال والالتزام الاجاز واما الاعتراض ان الامر لم يتعلق بال معين فالواجب على البعض اعطاء الحيوان وعلى البعض اعطاء الجوز
 والثمار وعلى البعض المنقود فيتم لكل الحوائج فاستقلال من الحوائج لا يلحق بها هذه الواجبات كالتياب فلا بد ان يكون ما ذكرنا في الاستبدال
 بالتياب ثم التحقيق ان اشترط على وعدا يصل الرزق الى الفقراء كما وعدا يصل الرزق الى الاغنياء فهو موصلة البتة لاحتمال الخلف فيه
 فيوصل الى الفقراء وتارة بالاعتراض ان يعطوهم وتارة بالاعطاء بعد كسب الفقراء وصنعهم من انواع التجارات و
 الاجارات والمزارعات وغير ذلك فاجاز الوعد به وادته استكونية بوصول الرزق سواء كان وصول الرزق على النج الشرعي الجلال
 او النج الحرام ولو تخير في النج الحلال لما صار لكل الحرام مدة عمره مرزوقا والواجب بالزكاة فاجاب شرعي لا يستلزم وقوع الواجب بل يتلحق
 البعد ونقصه ويقتض عن اداء الامور فلا يكون الواجب الشرعي اجاز ذلك الوعد فلا يكون الامر بالزكاة اجاز ذلك الوعد لان
 الاجاز ضروري في التحقيق واداء الزكاة في اجتنابا للمكلف نعم اداء الزكاة الى الفقير من جملة اجاز الوعد لتعلق الارادة التكوينية
 بوصول المال اليه واذ لم يكن الامر بالزكاة اجاز الوعد فلا يدل على جواز الاستبدال وباجملة اجاز الوعد بالارادة التكوينية لا غير
 الامر بالتشريع ليس اجاز فلا يدل الامر بالتشريع على الاذن والتشريع بالاستبدال فلا يتم التيقن بهذا الوجه وهاهنا كلام طويل سواء اذبحا
 تدوين في كتب الاصول وقد ذكرنا هذا منه في نواتج الرحمة شرح المسلم ولو استفاد في انشاء الحول فلما من جنس نصابه يعم الى النصاب
 بحسب الزكاة فيها ويكتفي الحول الذي خال على النصاب خلافا للامام الشافعي مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم من استفاد ما لا فلا زكاة فيه حتى
 يحول عليه الحول وقد مر سنده وهذا المستفاد اذ يعم مال فلا بد من حولان الحول عليه ونحن نقول ان المستفاد تابع للاصل من جهة الحاشية
 فحولان الحول على الاصل حولان على التبع كما في الاولاد والاربع والحديث محمول على ان من استفاد لنصابا لم يكن مالكا للنصاب
 من قبل فلا يجب فيه الزكاة ما لم يحل عليه الحول لان المستفاد تابع اصل فلا بد من حولان الحول عليه واما المستفاد من غير النصاب
 فتابع للنصاب فيمكن فيه حولان الحول على الاصل لذى هو النصاب فتأمل فيه تم الزكاة واجبة في النصاب دون العفو عند الشفيعين
 في الهدايا لقوله صلى الله عليه وسلم في خمس من المائل شاة وليس في الزيادة شئ حتى تبلغ عشرة اربكذا قال في كل نصاب قال في
 فتح القدير نسب ابن الجوزي في التحقيق الى القاضي ابي طي وابي اسحق الشيلزي في كتابهما وقال الامام محمد وهو قول الامام زفران
 الزكاة واجبة في مجموع النصاب والعفو مستدلا بما في كتاب افضل الصديقين فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين
 بنت مخاض ومثله وقع في جميع كتب الصدقات قال في فتح القدير هذا اقوى صحة وسندا من حديث وليس في الزيادة شئ ان ثبت
 فقول الامام محمد ظاهر فاذا مالك بمحض النعم يهرت الملاك او لا الى العفو عند الشفيعين والى اكل عند الامام محمد كما اذا مالك في خمسة
 وثلاثين عشر لا يجب بنت مخاض عنها كما كان قبل الملاك وعنده خمسة اسباع بنت مخاض لان الزكاة عندها في خمسة وعشرين
 ولم يملك منه شئ وعندها كانت زكاة المجموع وقد مالك منه بعبان نسقط سباعا الواجب كذا قالوا وعنده ان سلم انه زكاة مجموع

منها لان اسم الذهب والفضة يتناولها والمضروب منها غالب الفضة او الذهب فضة اذ ذهب يجب الزكاة فيها لان الدراهم لا تخلو عن قليل
 غش فالحبرة لكثرة لكن الواجب في الردي والمنشوش من جنسها والمضروب الذي غلب عليه الغش بمنزلة سباع يجب فيه الزكاة اذا كانت
 للتجارة وبلغ قيمة نصابها وكان بحيث يخلص منه الفضة او الذهب ويبلغ نصابا فانه يجب فيه الزكاة وان لم يكن للتجارة لانها يجب فيها الزكاة مطلقا
 ثم ينضم كل من الذهب والفضة الى الاخرى في التقاد النصاب فتكمل نصاب كل بالآخر ويجب فيها الزكاة لان وجوب الزكاة فيها للمال
 والتمنية وهما مشتركان فيها ثم انضم عند الامام الى حنيفة باعتبار القيمة لان وجوب الزكاة فيها باعتبار المالية وعندهما بالاجزاء
 لان اعتبار القيمة لغو في نصاب الزكاة وانما الاعتبار قدر حتى لا يجب الزكاة في مصنوع قيمته اكثر من اثنين ووزنه اقل ثلثا لا يلزم من
 ابدال القيمة في اعتبار المنفعة والاداء اعتبارها عند الضم لان الضم باعتبار المالية لا باعتبار الصلوة كما يلزم الموزونات الاخر باعتبار
 المالية يتناول ويخضع على هذه الحالات ان من ملك مائة درهم خمسة دنانير يكون قيمتها مائة درهم يجب الزكاة عنده ولا يجب عندها وانما
 العروض فانما يجب فيه الزكاة اذا كانت للتجارة اذا بلغ قيمتها نصابا من الفضة او الذهب يجب فيها ربع العشر من قيمتها ويشترط فيه التجارة
 لما عن سمرقند بن جندب قال لما بعده فان رسولا شرا على شرا عليه سلم كان يامرنا ان نخرج الصدقة من الذي نلناه من البيع رداه او اذا كنتم
 المتعثرين في التجارة وقت الشراء او البيع فيعتبر الحول من هذا الوقت لان النية لا يغير الا اذا اتصلت بالعمل فمن اشترى فرسا للركوب ثم نوى
 للتجارة لا يصير للتجارة بهذه النية حتى يبيع فيصير للتجارة مرجعين البيع وانما اذا اشترى للتجارة ثم نوى الركوب بطلت نية التجارة لان النية
 اقترنت ببرك التجارة وان ملك بالهبة او الوصية او المخلع او الصلح عن القود شيئا ونواه للتجارة يكون للتجارة عند
 الامام الى يوسف لان النية اقترنت بالعمل وهو قبول الهبة والوصية ونحوهما وعند الامام محمد لا يكون لان من شرط النية مقارنتها بالعمل
 بهذه النية فلا يكون قبول هذه القود من التجارة في تنقيها وانما اذا ورث شيئا فنواه للتجارة لا يكون للتجارة باطلاق فثبت ان الارث يجري
 العمل فيه فلم يقرن النية بالعمل ثم المالك بالخيار ان يشا قومه بالدراهم وان شاقوم بالدنانير في رعاية الاسل لان اثنين قساويان في
 تقديم قيم الاشياء وفي رواية اخرى عند يقوم ما هو الفع الفقراء احتياطا لحق الفقير وتفسير الانفع ان يقوم ما يبالغ نصابا وعند الامام الى يوسف
 ان يقوم بما اشترى به ان اشترى بالنقد لا يبالغ في معرفة المال به وان اشترى بغير النقد وقوم بالتقدير الثالث وعند الامام محمد يقوم بالنقد
 الغالب على كل حال لانه اسير في معرفة القيمة ويضم العروض الى الذهب والفضة باعتبار القيمة لان الزكاة في كل منها باعتبار المالية و
 التجارة ولا يضم الى السوائم الذهب ولا الفضة ولا العروض لان السوائم تخالفها في جهة الايجاب واذا كان النصاب كاملا في
 طرفي الحول فمقتضاه فيما بين ذلك لا يستقط لان نفس وجوب الزكاة بسبب ملك النصاب فاذا تم ملك النصاب في اي طرف
 الحول فقد لزمت الزكاة في الذمة ووجوب الاداء بعد الحولان فاذا وجد بعد الحول وجوب الاداء وتفرغ الذمة والحال فيما بين قومه
 لا يخل لني نفس الوجوب ولا وجوب الاداء فلا يثبت ملك النصاب في فصل في زكاة الجيوب واشار قال الامام ابو حنيفة ليس لما خرج من
 الارض نصاب بل يجب في قليله وكثيره في كل ما خرج من سواها وكان يقول لا ادعوا ادعوا بالغير ذلك الا في نحو الخطب والتعصب والتشيش الا

انزلها هذه الاشياء لما عن جابر بن النبی صلی الله علیه وسلم قال فیما سقت الانهار والعيون والعشور ونما سقي بالسانية نصف المستوط
 رواه مسلم وشك في صحيح البخاري وعن ساذانه يفتي رسول الله صلی الله علیه وسلم الى اليمن وامرني ان آخذ مما سقت السماء من
 وما سقي بالمدى الى نصف المستوط وهذا عام في كل ما اخرجت الارض قليل او كثيرا وقال لما اخرجت الارض نصاب لا يجيب الزكاة
 فيما دونها وخمسة اوسق والوسق ستون صاعا فلا يجب الزكاة في القليل منه وما شرط ايضا بقتارنا اخرجت الارض فلا زكاة عندهما
 في الخضر والاشجار اما اشتراط النصاب فلا في كتاب عمر بن حزم من اشتراط بلوغ الخارج خمسة اوسق عن ابی سید القدری ان النبی
 صلی الله علیه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اواق صدقة ولا فيما دون خمس ذوق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواه مسلم وشك في رواه
 البخاري وعن جابر قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذوق من
 الاابل صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواه مسلم قلنا هذا من مساوغة العام والخاص ولا يقدم احدهما على الآخر بل يطلب التبع
 ويحوى قول الامام بان السبب الارض السائمة فلا وجه لا اعتبارا بالنصاب في الخارج واما اشتراط بقتار فلان رسول الله صلی الله علیه وسلم
 نهى عن ان يؤخذ من الخضراوات صدقة في فتح القدير رواه الدارقطني مسندا عن موسى بن طلحة ويروى حديث ليس في الخضراوات صدقة
 وفي فتح القدير في العشرين في الخضراوات بالفاظ متعددة سوتها يطول رواه الترمذي من حديث معاذ وقال اسأله لا يصح وليس يصح في
 الباب عن رسول الله صلی الله علیه وسلم فنقول اذالم يصح هذا الحديث في عموم حديث فيما سقت الانهار والعيون والارض لا يقتضي
 لا يصح معارضنا لهم هذا المسند الصحيح السند والتمت وفيما لا يوسق كالزعران والقطن المعبر في النصاب بمقدار ما يبلغ قيمته
 خمسة اوسق من ادنى ما يقدر بالوسق وهذا قول الامام ابی يوسف لانه لم يكن التقدير الشرعي في النصاب معتقده المتعارف على قتال
 الامام محمد المعبر في النصاب اعلى ما يقدر به نوعه في القطن يجب الزكاة اذ يبلغ خمسة احوال كل حل ثلثائة من وفي الزعران خمسة امانار
 وهذا لان التقدير بالوسق اما كان لانه اعلى ما يقدر به نوعه اذ يبلغ خمسة احوال كل حل ثلثائة من وفي الزعران خمسة امانار
 الامام ابی يوسف ان الخارج منه خمسة اوسق فيجب فيه الزكاة عند الامام محمد المستعمل بلوغ قيمة الخارج من النصاب خمسة امانار
 فيجب الزكاة وفي فتح القدير المعبر عند ابی يوسف بلوغ قيمة نفس النصاب خمسة اوسق وعند الامام محمد بلوغ النصاب على مقدار
 يقدر به النصاب نفسه وفي الحسل المأخوذ من ارض المستعجب الزكاة عندنا وقال الامام الشافعي ليس في الحسل زكاة لانه يخرج
 من بطون حيوان فاشبهه الا برسم قلنا انه قد ورد في الباب فنهنا ما عن ابن عمر قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم في كل عشرة
 اذقاق من الحسل زكاة رواه الترمذي وحسن ما في الباب عن سليمان عن موسى بن ابی سيرة قال قلت يا رسول الله ان في نخلا قال
 او المشورة قلت يا رسول الله صلی الله علیه وسلم انما لي نخلا في فتح القدير رواه ابن ماجه والامام احمد والبوداودي والطبرسي في
 لم يوصي في مسانيدهم وقال قال البيهقي هذا صحيح ما روى في وجوب الشربة وهو منقطع قال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث
 فقال حديث مرسل سليمان بن موسى لم يترك احدا من اصحاب رسول الله صلی الله علیه وسلم وليس في زكاة الحسل شيء يصح انتهى وهو
 هذا الحديث في مسانيدهم وقال قال البيهقي هذا صحيح ما روى في وجوب الشربة وهو منقطع قال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث

فيجاءني الاستدلال بان المرسل حجة عندنا وحكم البخاري عدم الصحة بناء على زعمه ان المرسل ليس من الصحيح في زعمه فلا اعتداد به ثم الجواب ان الامام
 الشافعي روى عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب البصري قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلمت وقلت يا رسول الله
 اجعل لقومي ما اسلموا عليه ففعل وانا شاعني ابو بكر رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدم على قومه قال يا قوم ادوا زكاة السبل فانه لا خير في ال
 لا يودي زكوة قالوا كم ترى قال العشر فاخذت منهم العشر فاتيته به عمر بن الخطاب فوجدني صدقات المسلمين وني نفع القدير رواه ابن ابي شيبة كذلك
 في مصنفه ولم يصل به الشافعي زعمه ان هذا يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يامر به شيء من هذه الزكاة وهو لا يطعن الا على
 الواجب والتطوع لا يسمى زكاة ومن لم يعلم ان لم يكن بامر الله صلى الله عليه وسلم بل انظر انه كان يعلم وجوب الزكاة فيه فامر بالان يوديها الزكاة
 وعلى يانه لا خير في مال لا يودي زكوة ولم يعلم انه تدر الواجب فسالوه ما ترى فيه فاجاب ما كان عنده من العلم واول الدليل انهم كانوا يرون النبي صلى الله عليه وسلم
 اخذ به باسم الزكاة فعلم انه كان متقرا عند امير المؤمنين وجوب الزكاة في السبل ثم انه روى الشافعي عن عمرو بن شعيب عن ابي عبد الله عن جده
 احمد بن ميمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستورخل له نسائك ان يحكي لودادى سلبه في له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلكا لودادى
 فلما ولي عمر كتب سفيان بن وهب الى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك فكتب اليه عمر ان ادى ما كان يودي به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من عشور نخله فاهم لسلبه والافانما هو ذبا غيث ياكل من شاة وشاة رواه ابو داود وكذا في جامع الاصول ثم الواجب في السبل العشر في السبل
 وكثيره عند الامام ابي حنيفة وعن الامام ابي يوسف اعتبار قيمة خمسة اوسق وحده اعتبارا بغير قرب وعنه خمسة امانه وقال الامام محمد بن نصاب السبل
 خمسة افران كل فرق ستة وستون رطلا لانه اتقى ما يقدر به السبل وما يوحى في الجبال من السبل والثمار في السبلان مقصود الارض لما فيه حال
 وهو الخارج فوجب العشر فوجب فيما سقى قرب او دالية او سانية نصف العشر فيما سقى بلا سقاء ونحوه يجب العشر لما في كتاب عمرو بن
 حريم وفي الاحاديث السابق ذكرها والخلعة في المونة يكثر في الاول ويقل في الثاني فيختلف بحسبها لان معنى الزكاة هي التهميم
 ولا يرفع ابرو الحال ونفقة الميراثان الواجب تدفقات متفاوتة فمونات فلا معنى لرفع المونة قال البعض يعطى قدر المونة او لا ثم يشتر
 ويلزم على هذا سقوط الواجب اذا استغرق المونة كل الخراج وفي ارض تغلبت يجب عشرين وفي ارضى صبيان التغلبى وفساهم فاني
 اراضى رجالهم من العشر المصاعف وهذا كله لما وقع الصلح على اخذ الزكاة مصاعفة وقال الامام محمد بن حازم ان اشترى التغلبى من المسلم عليه عشر واحد
 لان الوظيفة لا تتغير عنده بتغير المالك وانما خرج الارض فلي وجوه لان الارض عشرين او خراج او تضعيفي وعلى التقدير اشترى سلم او ذمة
 بتغلبى او تغلبى فان اشترى مسلم عشرين او عشرين بالالتفاق وكذا ان اشترى خراجا فخر احمى وان اشترى تضعيفي فتضعيفي عن الطرنيين
 لان التضعيف صار وظيفة للارض فينقل الى المسلم وقال الامام ابو يوسف يهود الى عشر واحد لان الداعي الى التضعيف قد زال واجلوا
 بان الداعي ما كان عليه لا يبرأ التضعيف ولا يلزم منه كون البقاء عليه للبقاء وهذا كثير في الدواعي الشرعية كالرمل في الطلوات وبتدله
 شروعية كانت لاظهار الجلاوة على المشركين حيث قالوا انما هم حرم يثرب وفي الرمل سنة بعد زوال العلة فليحرم ان يكون هذا مثله مثال ان
 كان اشترى ذميا غير تغلبى فان كان الارض خراجا او تضعيفيا بقي كما كان والداعي محل التضعيف في الجملة ولذا اتفق عليه وان كان
 عشر ياكل اذا كان البائع مسلما يتغلب خراجا عند الامام ابي حنيفة لان الخراج الباقى بحال الكافر وعند الامام ابي يوسف نصف العشر

اعتبار بالغلبة وهو ان يكون من التبديل واما التعليل في خصوصه ثبت التضييف بالاجماع وعند الامام محمد
 هي عشرة على حالها لان المشترون الارض فلا تغير ولا تبدل اجابا لمثل ما ذهب اليه الاصل بقا الوظيفه على ما كانت لكن اذا لم يكن
 مانع وهنا قد وجد المانع لان المشتري فيه جهة العبادة وليس الكافر بها وان كان المشتري تغلبا فان كانت الارض خراجية او
 تضمينية فبقى على حالها لا ويغير الوظيفه واذا كانت عشرية ليضف الوظيفه عند الشيعين لانه لا يد من تضييف ما على المسلم فيه
 من الزكوة للاجماع وعند الامام محمد عليه عشر واحد لان الوظيفه لا تبدل عنده فان اخذ شفع شفعه اوردت على البائع بمناو البيع
 بقي عشرة كما كانت لان البيع من التغلب صار كان لم يكن وان كان المسلم وانفجها بستانا فعليه العشران بقيت بدار العشر وخراج ان
 بقيت بستانا لان المؤنة يدور مع الماء في ابتداء التوطيع ودور اهل الذمة غفولا يجب فيه شيء وان جعل الذي داره بستانا لا يجب الخراج فيه
 سواء سقى بدار العشر او الخراج في المداية على قياس قولنا يجب لعشران سقى بدار العشر لان عند الامام محمد عشر واحد وعشر
 الامام ابي يوسف مثل ان يمشى ماء السماء والآبار والعيون والبيارات التي لا تدخل تحت يد احد ولا يهتد لان ما سوى الآبار مياه
 مباحة من الاصل لم يدخل تحت يد احد ولا يهتد واما الآبار فالظن ان حفرها المسلمون فهي مملوكة لهم فلا تصير غنمة والماء الخراجي ماء
 الانهار التي سقتها الاعاجم وكانت في ايديهم لان هذه المياه صارت غنمة اقرب في ايديهم فوجب فيها الخراج وما يجزون نهرين فوجزون
 نهر الترك ووجلة نهرين فوجزون نهر الكوفة فعشرية عند الامام محمد لانها ليست في يد احد وخراجية عند الامام ابي يوسف
 لانها تتخذ عليها القناطير من السفن ونحوها فقد تحقق اليد وليس في عين القير والنفط في ارض المشتري لانها ليسا من انزال الارض
 انما هو نورة شل عين الماء وان كانت في ارض الخراج يجب الخراج ان كان المحرم صالحا للزراعة لان الخراج يجب بالتمكن من
 الزراعة فصل في المعادن والكثرة اما المعدن ففي ارض العشر او الخراج يجب فيه الخمس سواء كان معدن ذهب او فضة او حديد
 او صاخر وقال الامام الشافعي لا شيء فيه لانه مباح سبق اليد اليه نصار كالصيد الا اذا كان المستخرج ذبا او فضة وحال عليه الحول
 به يجب الزكوة كما في سائر اموال الزكوة ولنا ما عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركائش والامام مالك
 وابو داود وروى رواية الشيعين والترندي والنسائي قال العجا جبار لم يجز في الركائش وقوله المعدن جبار معناه ان ملك في حفره
 احد فلا شيء على من استاجره والركاز اسم للركوز في الارض سواء كان خلقيا ركزا الخاق او شبتا فيه من ركز المخلوق فهو يملك المعدن
 والكنز تخصيص الامام الشافعي بالركاز بالكنز تخصيص من غير تخصيص ثم الارض الذي فيه المعدن كانت في ايدي الكفرة وجوته
 ايدينا بالقهر نصارت مع ما فيها غنمة فيجب فيها الخمس ايضا الكتاب ثم اليد الحقيقية انما هي لو اجرد دون سائر القانين فيكون
 رتبة اجناسه لو اجرد من دون شركة سائر القانين وان وجد في داره معدنا فليس فيه شيء عنده لانه من اجزاء الارض فلا يجب
 في ارض الدار لم يجب في معدنه وقال لا فيه الخمس ليعمل العموم الحديث وان وجد في ارضه فقيه روايتان وفي رواية الجامع الصغير
 يجب فيه الخمس لان الارض غير خال عن المؤمن فكذلك ما يورث فيه واما الكفر فغنية يجب الخمس اليهم لمعموم الحديث المذكور ثم ينظر

ان كان على سميت اهل الاسلام محكم حكم المقتضيات انهم انهم ملوك اهل الاسلام ولما كان في معلوم وان كان على سميت الكفار فان محمد
 في ارض مباحة فاربيت اخماسه للواجد لان الظلم ان كان ملوكا ملكا فاربيت الاخر اربعة من الواجد ولم يكن للثلاثين به علم فمقتضى الواجد هو
 ان وجد في ارض ملوكه فعند الامام الى يوسف بن خمس والباقي للواجد لان الاستحقاق في القيمة ان يكون تمام الجائزة وقد وجدت من الواجد
 وعند الامام الى خليفته والامام محمد الباقي للمحمول وهو الذي ملك الامام به به القيمة اول الفتح لانه السابق يده على تلك القيمة فيملكه ما فيه
 ثم باخراج القيمة عن الملك بالبيع ونحوه لا يخرج الكفر عن ملكه لانه موضع فيها ولا كذلك للمعدن لانه من اجزاء الارض يخرج بخرجه الملك
 ولذا يكون لصاحب الارض على لم يهرن المخطوطات تصي ملك في الاسلام بمنزلة كذا قالوا وان لم يهرن السميت وشيئة كونه سلاسيا
 او جابليا كيجل جابليا فيكون الواجد لانه الاصل وقيل بجعل اسلاسيا لثقا دم عهد الاسلام ومن دخل دار الحرب فوجد فيه ركازا ان
 وجدته في دار بعضهم رده اليهم تحرزا عن العذر المنع عنه وان وجدته في الصحارى فهو للواجد لانه ليس في يدا اهل الخصوص فليس اخذه
 عذرا ولا يجب فيه الخمس لانه بمنزلة المتكسب وفي الزبيدي الخمس لانه معدن لا يخرج الا بالعلل وعند الامام الى يوسف لا يجب
 فيه شيء لانه يخطب بالانطباع فلا يكون معدنا وفيه انه وان لم يخطب وحده فهو يخطب مع غيره فصار كالنقطة والاشي في اللؤلؤ والعنبر قال
 الامام ابو يوسف فيما واني كل حلية يخرج من البحر الخمس في البداية لان امير المؤمنين عمر رضي الله عنه اخذ الخمس من العنبر واني فتح القدي لم يشيت وانا
 صح من بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز وغيره ولا حجة فيه ولما قول ابن عباس ليس العنبر بركاز والاشي وشره البحر رده الاجاهي
 معلقا وعلم بالتعليق ان ما وجد في البحر لا شيء فيه لعدم اليد عليه فليس بركاز فصل اذا نصب الامام العاشر اخذ الصدقات عليه ان كفي
 التجار ليا منوا عن بوائق الطوبى ولا يأخذ العاشر الا زكاة مال في يد المار لا زكاة مال خلفه في البيت نياخذ من المسلم ان كان في يده
 نصاب ربح العشرة لانه هو الزكاة وياخذ من الذي نصف العشرة هذا الاخذ للحاجة لهم ولا يكون الماخوذ صدقة وفيها الفرق لما
 روى الامام محمد بن عيسى عن زياد بن جدير قال لشي عمن الخطاب الى حين الترمص قافا مني ان اخذ من المسلمين من اموالهم اذا اختلفوا
 للتجارة ربح العشرة من اموال اهل لزومة نصف العشرة من اموال اهل الحرب العشرة في اموال اهل الحرب العشرة لانه لا يترد هذا الاخذ للجائزة
 واخذ العشرة في اموالهم انما هو اذا لم يعلم انهم ما ياخذون من تجارنا وعدم العلم هو الظن واما ان علم فهو خذ منهم قدر ما ياخذون منا وان
 لم يخذوا منا شيئا لا ياخذ منهم لانا احق بمكازم الاضلاق ولكن اذا علم انهم ياخذون كل المال لا ياخذ منهم الكل بل ترك قدر ما يوصلهم
 الى ما نهم اخذوا بمكازم الاضلاق ودام على ما شروا وكره لان الحول او ادعى ان عليه دينا خلف وصدق لانه انكر الوجوب والقول
 قول المنكر مع يمينه وان ادعى انه ادعى الى عاشر آخر فان كان هناك عاشر آخر في تلك السنة يصدق بالخلف ولا يكلف باخراج
 البراة لما لا يفيد لان الخط يشبه الخط لان اذا كان مفضا اليه وتداولي فلم يبق عليه شيء حتى يودي الى العاشر واما صدقة
 السواك فلم يكن مفعولا اليه الا اذا رمل انما كان اليه الا يصل الى السلطان فلا يملك الابطال كذا قالوا وينا يصدق فيه المسلم

هذا هو الحق في كل ما ذكرناه من اموالهم انما هو اذا لم يعلم انهم ما ياخذون من تجارنا وعدم العلم هو الظن واما ان علم فهو خذ منهم قدر ما ياخذون منا وان لم يخذوا منا شيئا لا ياخذ منهم لانا احق بمكازم الاضلاق ولكن اذا علم انهم ياخذون كل المال لا ياخذ منهم الكل بل ترك قدر ما يوصلهم الى ما نهم اخذوا بمكازم الاضلاق ودام على ما شروا وكره لان الحول او ادعى ان عليه دينا خلف وصدق لانه انكر الوجوب والقول قول المنكر مع يمينه وان ادعى انه ادعى الى عاشر آخر فان كان هناك عاشر آخر في تلك السنة يصدق بالخلف ولا يكلف باخراج البراة لما لا يفيد لان الخط يشبه الخط لان اذا كان مفضا اليه وتداولي فلم يبق عليه شيء حتى يودي الى العاشر واما صدقة السواك فلم يكن مفعولا اليه الا اذا رمل انما كان اليه الا يصل الى السلطان فلا يملك الابطال كذا قالوا وينا يصدق فيه المسلم

ليصدق فيه الذي لان الماخوذ ضعف ما يؤخذ من المسلم فيراعى فيه التشرائط ولا يصديق الحربي اصطلاحا بل يؤخذ منه لان الاخذ منه بطريق
الحجرات والحماة والمال الموجود في يده محتاج الى الحماية فهو خذ منه العشر وان قل الحربي لا ما كانا انا مهابات الا ولا وصدق ولا يؤخذ
منه شئ لان اقرار اموميته الولد بمنزلة الاقرار بالنسب والاقرار بالنسب يصح منهم للحاجة والحربي ان مثالي في الحمل على العاشر قيل ان
يذهب الى وطنه لا يشر لان فيه الحجة فبالله ولان حكم الامان الدليل باق فالاخذ ثانيا عذر بان جاء بعد ما ذهب الى وطنه عاد يؤخذ منه
ثانيا لان حكم الامان الاول لم يتبين فلا بد من امان جديد وحاجة جديدة فهو خذ اخذا جديدا وان مر الحرس معه الحزم والخزير يشر من قيمته
الحزبون الخزير وقال الامام الشافعي لا يشر اذا لا يبعدها وفيه ان احاط قيمة عند ابل للذمة ولذا قال الامام زفر يشر من قيمته وقال
الامام ابو يوسف لا يشر الخزير اذا كان مفردة وان كان مع الخزير يشر تبعا فحمل الخزير تبعا للخزير وقالوا ابو جهر قولنا ان الخزير من ذوات
الامثال فالقيمة لا يقوم مقامها فالأخذ من القيمة ليس كالأخذ من فضل كخر وعينها والخزير من ذوات القيمة فيقوم القيمة مقام
عين الخزير فالأخذ من عين الخزير كذا قالوا واشر علم بحقيقة الحال ومن مرو عنه بضاعة بالغة للنصاب لاشئ فيه وكذلك اذا
مر المضارب وعنده من مال المضاربة البهل الى النصاب لاشئ فيه في القول المرجوع اليه وهو قولها وكذلك اذا مر العبد المأذون و
عنده مال فارغ عن الدين لا يجب فيه شئ عندها قالوا قياس قوله في المضاربة يحكم الرجوع فيه الى قولها والوجه في الكل ان الزكاة انا
يجب على المالك ويتأدى بادائه ومن اتا به في الاداء ومن عنده البضاعة والمضارب والعبد المأذون ليسوا بملاك ولا
نواب في اداء الزكاة واذا مر على عاشر النواحيج في ارضهم التي عليهم عليها ثم مر على عاشر ابل العدل يؤخذ عنهم الزكاة مرة ثانية لان
التقصير من قبله حيث مر عليه كذا قالوا والاولى ان يقال ان الواجب عليه الاداء الى اهل العدل فيصرفه في المضاربة فالاداء اولى
النواحيج لم يكن اداءه فيجب عليه الاداء مرة ثانية الى اهل العدل ليعتد الواجب فانهم فصل في بيان المصارف قال الله
تعالى انا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل
فرضت من الله واشر عليهم حكم فمده ثمانية اصناف وستة منهم المؤلفة قلوبهم وهم ثلثة اصناف قسم فارقان عليه وعلى آله الصلوة و
السلام يعطيهما ليتألفهم على الاسلام وتسم كان يعطيهما ليدفع شرهم وقسم سلموا وكان في اسلامهم ضعف فكان يتألفهم ليتألفوا على الاسلام
كذاني فتح القدير ذكر السيوطي تصاريفا هو من يعطى المسلم نظر ادم فزول الله صلى الله عليه وسلم يعطى المؤلفة ولو كانوا اغنياء ثم بعد صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم منعوا ووقع على المنع الاجماع وكان اعطاء المؤلفة من خصائصه صلى الله عليه وسلم فبعد وفاته صلى الله عليه وسلم لا يعطيهما غيره
عن الشعبي ليس اليوم مؤلفة انما كان رجال يتألفهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان ابو بكر قطع الرشى في الاسلام قال السيوطي لغاه ابن ابي شيبة
وابن المنذر ابن ابي حاتم وقد روى هو لا عن الامام ابي جعفر محمد الباقر كرم الله وجهه ووجه آباء الكرام قال ليس اليوم مؤلفة
قلوبهم وقد يقال قد انتهى حكم المؤلفة بانتهاء علمه لان اعطاهم انا كان ليبر الاسلام وقد جعل نشرتم الاسلام عزيزا بلا معونة منهم
بل العزة الآن في عدم اعطائهم لمساواتهم الرشوة في قبول الاسلام وعن ابي عبيدة السلماني قال جاءني من جعفر بن جبير الاقرع بن ماس

۱۲ ص
 ۱۳ ص
 ۱۴ ص
 ۱۵ ص
 ۱۶ ص
 ۱۷ ص
 ۱۸ ص
 ۱۹ ص
 ۲۰ ص
 ۲۱ ص
 ۲۲ ص
 ۲۳ ص
 ۲۴ ص
 ۲۵ ص
 ۲۶ ص
 ۲۷ ص
 ۲۸ ص
 ۲۹ ص
 ۳۰ ص
 ۳۱ ص
 ۳۲ ص
 ۳۳ ص
 ۳۴ ص
 ۳۵ ص
 ۳۶ ص
 ۳۷ ص
 ۳۸ ص
 ۳۹ ص
 ۴۰ ص
 ۴۱ ص
 ۴۲ ص
 ۴۳ ص
 ۴۴ ص
 ۴۵ ص
 ۴۶ ص
 ۴۷ ص
 ۴۸ ص
 ۴۹ ص
 ۵۰ ص
 ۵۱ ص
 ۵۲ ص
 ۵۳ ص
 ۵۴ ص
 ۵۵ ص
 ۵۶ ص
 ۵۷ ص
 ۵۸ ص
 ۵۹ ص
 ۶۰ ص
 ۶۱ ص
 ۶۲ ص
 ۶۳ ص
 ۶۴ ص
 ۶۵ ص
 ۶۶ ص
 ۶۷ ص
 ۶۸ ص
 ۶۹ ص
 ۷۰ ص
 ۷۱ ص
 ۷۲ ص
 ۷۳ ص
 ۷۴ ص
 ۷۵ ص
 ۷۶ ص
 ۷۷ ص
 ۷۸ ص
 ۷۹ ص
 ۸۰ ص
 ۸۱ ص
 ۸۲ ص
 ۸۳ ص
 ۸۴ ص
 ۸۵ ص
 ۸۶ ص
 ۸۷ ص
 ۸۸ ص
 ۸۹ ص
 ۹۰ ص
 ۹۱ ص
 ۹۲ ص
 ۹۳ ص
 ۹۴ ص
 ۹۵ ص
 ۹۶ ص
 ۹۷ ص
 ۹۸ ص
 ۹۹ ص
 ۱۰۰ ص

انما الى بكره فقال يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عندنا نارا ضا سبعة ليس فيها كلال ولا مشقة فان رايت ان تقبلت
 فعلنا نحرهما ونزربهما ولعل الله ان يرفع بها قاطعها لايها ما كتب لها ذلك كتابا واشهد انما ناطقنا الى علي بن ابي طالب عليه السلام على ما فيه فلما قرأ
 على عمر الكتاب شت اوله من ايد سيبا فنقل فيه فهاه مندا بر او قال اسقاة بيعة مقتل عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 بيتا لعمركم والاسلام يومئذ قليل فان الله قد اعز الاسلام فاذ بها فاجتهد احدكم لا ان ياتي الله عليه ان اري عينا قال السيد طي ورواه ابن
 ابي حاتم فهاه ايدل علي بن حنيفة اعطاهما الى ابي التاليف واليوم لم يبق الحاجة اليه لا لغيره ولا لاسلام فلما يجوز اعطاهم عيكن ان يكون مراد
 امير المؤمنين ان اعطاه كما كان مخصصا بر رسول الله صلى الله عليه وسلم عند قلة الاسلام فلما يجوز لنا اليوم اعطاهم كما فاذ بها واهجدا
 والسر في اعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم المولفة انهم كانوا لم يكن في قلوبهم رسوخ الحب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولهم بطون
 عسى ان يخلو قلوبهم عن حب الرسول فيروا الى اسفل السافلين فلذا كان صلى الله عليه وسلم ولهم رحمته عليهم ولما كان علم يعطوا
 ان زال الحب فانما يدل عن امر من المسلمين وفيه في قلوبهم تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه لما كان يعطيهم فلا يرضون به
 بل يكيلونهم فافهم ثم على القول بانتهاء الحكم لانهما العلة يجب ان يقال ان الحكم من عند الله كان موثقا الى زمان الحاجة الى التاكيد
 وكان هذا التوقيت معلوما للصحابة والا فمقد يكون العلة لا ابتداء شرع الحكم فلا يزدل بزوال هذه العلة وفي لفظ المولفة القلوب تارة
 ويعظم الى هذا التوقيت كما لا يخفى وبعد سقوط سهم المولفة بقي سبعة اصناف هم مصارف الزكاة الاول والثاني الفقر والمساكين الفقير
 من له ادنى شئ والمساكين من لا شئ له وهذا مروى عن الامام ابي حنيفة كذا في الهداية وقيل على العكس وقيل الفقير المسكين في منزلة
 ولا يسأل الناس المسكين من يخرج ويسأل الناس هذا مروى عن الزهري وقيل الفقير من لا مال له ويكون له عشيرة وقراه والمسكين
 من لا مال له ولا يكون له عشيرة ولا قرابة وهذا مروى عن جابر ثم الفقير الذي يباح له اخذ الزكاة من ليس له قدر نصاب فارغ عن حوائجه
 الضرورية ولذا قالوا لو كان العالم كتب مبلغ نصابا لو نصابا ولا يكون له مال قدر نصاب سوى ذلك ككل اخذ الزكاة والعامي اذا كانت
 له كتب مبلغ النصاب لا يجوز له اخذ الزكاة وان كان له رجل فرس وداود وعبد ولا يخلج الى خدمته العبد وركوب الفرس لا يخل له اخذ
 الزكاة وان احتاج اليها ككل ثم قدر النصاب المانع عن اخذ الزكاة لا يشترط فيه الثناء واما النصاب المانع عن السؤال فمخسرون درهما
 عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل وله مال يعني به ما وسأله يوم القيمة فهو شاكك ما قالوا يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما ذا يعني قال خمسون درهما او قيمتها من الذهب رواه ابو داود والترمذي والنسائي قال بعض المشايخ من ملك توت يوم
 اوله لملك وهو قادر على الكسب يحرم عليه السؤال ولان ثمانية الحديث لان هذا الوعيد لعله مخصوص بمن ملك خمسين درهما واما الحرمة فيجوز ان
 ثبت فيما دون ذلك ثم كون الفقراء والمساكين صنفين قول الامام ابي حنيفة قال ابو يوسف ما صنف واحد فلو اوصى لزيد والفقر
 والمساكين فلزيد ثلث الثلثان لهما عند ابي يوسف لزيد النصف والنصف لاني فخر الاسلام الصحيح
 قول الامام ابي حنيفة الصنف الثلث الثالث المعاملون في الزكاة فيعطون بقدر علمهم وان كانوا اغنياء الا اذا كانوا ايام خمسين فيعطون

في
 المسكين

ارض سبعة شهور سلطان محمد بن طاهر بن كركرد وكرهه من سب ونداه از سپان ديگر اس سكا احييت عليه ثيابه وخرجته في وجهه وراح لفته ارا بنحشودن كبر

ما يكفيهم ولكن اخوانهم غير متقدرين شيئا وهذا الاطعام لانهم محبسون في العمل فيعطى اجمعهم كنفقة الشافعي وعند الامام الشافعي مقدريا لقن
 قلنا يروى عليه لان الصدقة تمسوم على ثمانية اصناف وصحى انتشارا شد قالي وان كان مال الزكاة اقل مما يكفيهم فلا يعطى الزائد على النصف
 لان التخصيص بين الانصاف واما انه لا يعطى الا ما شئى فلما عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث قال بن ربيعة بن الحارث قال لعبد المطلب
 بن ربيعة والنصف بن العباس اكتبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلوا استعملنا على الصدقات فاتي علي بن ابي طالب ونحن على تلك
 الحال فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستعمل احدا منكم على الصدقة فقال عبد المطلب فاطلقت نادا افضل حتى اتينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لانا ان هذه الصدقة اتاهي من اوسلخ الناس قتل لا كيل لمحمد ولا آل محمد رواه النسائي ورواه
 المسلم وفي رواية طول النصف الرابع الرقاب وهم المكاتبون عندنا في فتح القدير روى الطبري في تفسيره بسند فيه محمد بن اسحق
 عن الحسن البصري امام الطريقة والحديث ان مكاتبا قام الى ابي موسى الاشعري وهو خطيب يوم الجمعة فقال لما يا ابا الميرث الناس
 على تحت عليه اليوم موسى فالتقى الناس عليه هذا يلتقي عامته وهذا يلتقي خاصا حتى التقي الناس عليه سودا كثيرا فلما رأى اليوم
 ما التقي عليه قال اجمعه ثم امره فيخرج فاعطى المكاتب مكاتبة ثم اعطى افضل في الرقاب ولم يردده على الناس وقال ان هذا الذي اعطوه
 في الرقاب وفيه ينساقون عن امام الطريقة والفقه الحسن البصري قدس سره وعن الزهري وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم قالوا
 كلهم في الرقاب هم المكاتبون وقد يستدل بما روى الامام احمد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال دل علي على يقيني الى الجنة
 وسيا عدني عن النار قل اعنى النسمة ونكس المروية فقال وليس اسواء قال لا احق النسمة ان تتفرق ببقها فلك الرتبة ان تبين في ثوبا
 في فتح القدير ان هذا لا يدل على ان المراد في الآية هذا قال الامام مالك ان اوصى في الرقاب ان يشتري بها رتبة فيعتق وهذا غير صحيح لان
 الزكاة تملك مال وليس الاعناق تملك كالم الاعناق سحر الولا فيستفاد منه نفع ونيا دي فلا يتا دي به الزكاة النصف الخامس المتأخرون
 وهم المديونون فيعطون بقدر ما يقضون ويمنهم والشرط فيه عدم ملكهم الا لا يكتفى بقضاء الدين وقيل انما من تحمل في اصلاح ذات البين
 فيعطى من الزكاة وان كان غنيا وبه قال الامام الشافعي النصف السادس سبيل الله وسبيل الله وان كان عامي كل خير لكن الموم
 ليس مراد في الآية بالا جمل بل المراد السبيل المخصوص عند الامام ابي حنيفة المراد الغزاة منقطع الغزاة يعطى من مال الزكاة لغيره
 مع التاخير وعند الامام محمد المراد كل منقطع الحج يعطى من مال الزكاة ليخرج ثم الفقر شرط عندنا في منقطع الغزاة ومنقطع الحج يعطى
 منقطع الحج عند الامام ابي حنيفة للفقر ويعطى منقطع الغزاة عند الامام محمد للفقر فلا خلاف في الحكم كذا في فتح القدير وعند البعض يعطى
 الغزاة اختيارا كانوا او فقر او النصف السابع ابن السبيل هو المسافر الذي يمد من وطنه وليس عنده مال ليصل فيعطى من الزكاة بقدر
 ما يصل به الى وطنه وان كان له في الوطن مال قال في فتح القدير الحق ان كل من غاب عن ماله وان كان في وطنه ولا يقدر على الوصول
 اليه فله اعادة الزكاة بقدر الحاجة وقال فيه ائتم الا الى ان يستقرض ابن السبيل الذي في وطنه مال ان قدر ولا يجب عليه ذلك لوجاهة حجة
 عن الادوية ان اخذ ابن السبيل من مال الزكاة ووصل الى وطنه فبقي منه شيء يحمل له ذلك وان كان له مال فله السبعة الاصناف

على وجهين
 ١- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه
 ٢- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه
 ٣- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه
 ٤- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه
 ٥- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه
 ٦- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه
 ٧- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه
 ٨- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه
 ٩- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه
 ١٠- ان يكون له مال في وطنه ولا يقدر على الوصول اليه

مصاريف الزكوة والمزكى ان يصرف زكوة الى صنف واحد منهم او يتقسم على الاصناف كلها عن ائمتنا وعند الامام مالك والامام احمد قال
 الامام الشافعي يجب ان يتقسم بين كل صنف ويحطى من كل صنف ثلثه لان الامام للملك فهو لاء الاصناف ما يكون للزكوة ولا يصرف الى
 كل واحد صنف صنف بل يكفي الصرف الى ثلثه من كل صنف لان الثلثة اقل الجمع والمذكور لفظ الجمع ونحن نقول ان ارادة الملك للصنف
 ههنا اصلا ولا يصح حمل الجمع المعروف على حقيقته والا يكون المعنى ان كل صدقة صدقة لكل فقير فقير وكل مسكين مسكين لان حقيقة الجمع المعروف
 المجموع فلهذا لا يصح الاداء اصلا لانه صار كل فقير مالكا للصدقة ولا علم للمزكى بهم حتى يصرف اليهم وان حمل على انقسام الا حاد فاذ ان
 لم يكن صار القولنا من جواز دفع الزكوة الى الواحد ايقم لا يصح لانه لم يعلم بعد عدد الصدقات ولا عدد الفقراء والمساكين الى آخره
 حتى يحطى كل واحد واحد من الصدقات كل واحد من الفقراء على وجه الانقسام بحيث يحصل الى كل فقير صدقة فاذن قد ظهر ان العمل
 بالعموم غير ممكن فاللام للجنس كما تبين في علم الاصول ان الجمع المعروف باللام يحمل على الجنس عند تعدد الاستفراق ولا وجه لابقاء الجمع
 على الجمعية لان اللام بطل المعنى الجمع كما تقر في علم الاصول فاذا كان المعنى جنس الصدقات للجنس الفقير فلا يصح كون اللام الجارة للملك
 لان التخليك لغير المسلمين غير صحيح فوجب الحمل على بيان الصرف ثم التحقيق بان اللام الجارة موضوعة للاختصاص وهو اعم من الملك وبيان
 الصرف ولا يصح الحمل على الملك ههنا كما علمت فتبين بيان الصرف واذا كان اللام الجارة لبيان الصرف فيحمل الجمع المعروف على العموم
 الذي هو مورد التحقيق والمعنى ان مصروف الصدقات لكل فقير فقير وكل مسكين مسكين والمزكى ان يصرف الى من شاء من المصارف ان شاء
 اعطى واحدا ان شاء اعطى اكثر هذا هو التحقيق لا يشوبه شك ثم ذهبنا قد صح عن ائمة الصحابة امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 وابن عباس بن رواة الطبراني وابن ابي حاتم وعن حذيفة بن ابي اسيد بن خديجة بن ابي شيبه بن خلف بن ابي شيبه بن خلف بن ابي شيبه بن خلف
 ثم عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت بخلاف قول الامام الشافعي فقد روى البخاري عن ابي سعيد الخدري قال يمشى على بن
 ابي طالب من اليمن بذي هيفته ما بين اربعة من الموائمة الاقرع بن حابس بن الحنفلي وعلقمة بن علاثة العامري وعتبة بن بدر الحضاري
 وزيد بن جهم الطائي فكانت القرية شس والافصار تقسم بين صناديد اهل نجد وتدعنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما انا انفسهم و
 في فتح القدير قال ابو عبيدة في كتاب الاموال ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه بعد ذلك مال فجعله في صنف واحد وهم الموائمة
 قلوبهم الاقرع بن حابس وعبيدة بن حصين وعلقمة وزيد الجبل تسم فيهم الذهبية التي يمشى بها معاذ من اليمن وانما توخذ من اهل اليمن
 الصدقة ثم اتاه مال اخر فجعله في صنف اخر هم الناريون فقال القبيصة بن الحارث سمع اياه وقد تحمل جبالا يا قبيصة اقم حتى تاتيها الصدقة
 فنام ملك بها فان اخذ البغاة او السلاطين الظلمة كسلاطين زماننا الزكوة وعرفت من عادتهم انهم لا يصرفون الى مصاريف الزكوة فوجب
 على اصحاب الاموال ان يبيدوا الزكوة ويحطوا مصاريفها ولا يتدبوا اخذ هؤلاء لان الزكوة تخليك مال مخصوص من واحد من الصدقات
 المذكورة ولم توجد وانما كان اخذها للسلاطين ليصرف الى المصارف ولما لم يصرف هؤلاء الجبارة لم يقع عن الزكوة ويجوز ائتمهم
 مصارفة فلا يقع عن الزكوة وقيل ان نوى المعطى التصديق على هؤلاء الجبارة يقع عن الزكوة لان هؤلاء لما عليهم من تبهات
 فقراء لان اموالهم لا ينفق تبعا لهم بل تبعا لهم اكثر من كل اموالهم مشغول بدين من ظلموا عليهم وبعد ذلك يبقى عليهم ديون غلظين آخرين

هم صارت من هذا الوجه ما أخذوا عن الزكوة بهذه الرواية كما يدل على تاسي الزكوة بالتصدق عليهم كذا يدل على جواز أخذهم
 لما صاروا فقرا فيجوز لهم أخذ الزكوة ثم بعد ذلك ان صرفوا في احوالهم صارت آتية انما تصرف لا يأخذ لان عليهم ان يصرفوا في احوالهم
 وما يصح هو الاول وعليه الفتوى وفي قولنا بعض تكلف ظاهر في وانهم يأخذون جهرا وعلما لئلا معنى لتتبع صرف الزكوة اليهم لان
 التبع يتبع على الاطلاق من نصارك اذا اتبع فقره وتطوعوا بطريقه واخذوا مال المارة على وجههم وهم يقولون اننا نؤتي الزكوة لا يصح هذه
 الآية ولا التي للمودى زكوة لانه لا اخلاص في اعطائهم اياهم فلهذا ولا يجوز دفع الزكوة الى الذي وان كان فقيرا لانه سأل ضمام
 ابن قيس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم انشدك يا بشرا ان تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم رواه البخاري جزء من حديث طويل رواه قال لما ذهبن وجهه الى اليمن اعلمهم ان الله
 قد فرق عليهم الصدقة تؤخذ من اغنيائهم وتقسم على فقرائهم رواه الستة جزء من حديث طويل ويجوز صرف ما سوى الزكوة الى
 اهل المدة والا فضل اعطائها المسلمين لقوله تعالى لا يسئلكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين ولم يحزوا منكم من دنائكم ان ترضوا
 وتقسطوا اليهم انما يحب المستطين ولقوله صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الايمان كلها وقد روى ابن ابي شيبة عن سفيان بن عيينة
 عن سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا الا على اهل دينكم فانزل الله ليس عليكم اياهم الى قوله وما فعلوا من خير
 يوت اليكم فقال صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الايمان كلها وهذا باطلا لانه وان كان يتناول الزكوة لكنه خص بما هو اقوى منه
 من الصدقة وهو المذكور سابقا ولا يجوز صرف الزكوة الى بني هاشم لما روي عن ابي هريرة قال اخذ الحسن بن علي ثمرة من ثمر الصدقة
 فجعلها في فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كخ اثم بها ما علمت انما لا تحل لنا الصدقة رواه الشيخان وفي البابا حديث كثيرة
 كما يعني ان يدعى ثمرها باء ولا يجوز صرف الزكوة الى موالى بني هاشم لما عن ابي رافع يث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا
 على الصدقة من بني مخزوم فقال لي اجعني فانك تصيب منها ما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطلاق الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل فقال مولى القوم من انفسهم وانما لا تحل لنا الصدقة رواه ابو داود والترمذي في نفع القدير
 روى ابو عصمة عن ابي حنيفة انه يجوز في هذا الزمان صرف الزكوة الى بني هاشم وان كان ممنعا في ذلك الزمان نظير رشدة الحجاز فيهم
 ولا يطعمهم احد صلوة وقد اتى بعض التابعين بهذه الرواية وهذا كله خطأ وغلط لانه مخالف للنصوص القاطنة ثم اعلم انهم قالوا اخذوا
 الصدقة مطلقا فزنا كان او فظلا حرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عن بنو حنيفة عن ابي عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم كان اذا اتى شيئا سأل اصدقة ام هدية قالوا اصدقة لم يأكل وانما اكل روى الترمذي وما غلب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من سائر بني هاشم لا يحرم عليهم صدقة الفل لان صدقة الفل ليس من اوساخ الناس وقد روى
 الامام مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لآل محمد ما هي من اوساخ الناس فالصدقة مائة الف درهم
 على الطهارة لا يسهى اليه خبث بل فيه معنى المنة لكن فيه شبهة الودع فحرم على نفسه التقيس صلى الله عليه وسلم كما قالوا فليشبهوا
 الذين حرم عليهم الصدقة هم آل علي وآل عباس آل عبيد بن جراح والحارث لانهم ينتسبون الى الهاشم ولا يدخل فيهم آل ابي لهب

من كان أبو لهب يا شيبا لان المسمى بما يحرم عليه الصدقة فكل ما كان عليه الصدقة ولو كان لكان كرا محرا عليه الصدقة ولا يجوز صرف الزكاة الى التي لما عن الى
 شد الا يذبحوا ما لم يعدل حمرة منهم لانه لم يبق له عقب ولو كان لكان كرا محرا عليه الصدقة ولا يجوز صرف الزكاة الى التي لما عن الى
 قال خبري رجلان انما اتينا النبي صلى الله عليه وسلم وهو في حجة الوداع وطلبهم الصدقة نسأله عنها فرفق فبينا انظر ونفقه فزأنا جلوس
 فقال ان شئنا اخطيتكم ولا حظ فيها لنبي ولا لقوى مكتسب رواه ابو داود والنسائي وفي فتح القدير قال صاحب التفتيح حديث صحيح قال
 الامام احمد ما جوده من حديث هو احسننا اسنادا قال في فتح القدير هذا من مامر من حديث معاذ حجة على الامام الشافعي في تحريمه لغير
 الغزاة اذ لم يكن له في الديوان شئ ولم ياخذ من الفتي فيه انه سب هذا حجة عليه بل حديث ضام من ثعلبية كما تقدم لكن استدلال الشافعية
 بما عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحمل صدقة لغيري الا خمسة اثنان في سبيل الله او السائل عليها او خادم
 او لرجل اشترى بالمال او لرجل كان له جاز سكين فيصدق على السكين فابدى السكين لغيري رواه الامام مالك والوداد ورواه حسدا
 عن ابي سعيد معناه ورواه عنه مختصرا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لغيري الا في سبيل الله او السائل عليها او خادم
 فقير يصدق عليه فيهدي لك ويدعوك فتأمل فان هذا الاستثناء يعارض عموم الاحاديث المذكورة سابقا ويجوز تفسير النبي اذا كان
 فقيرا اخذ الزكاة لدخوله في عموم الفقراء وليس يمنع النبي عن الصدقة للتركيم بل لعدم الحاجة فلا يفسر الى احواله بطلان القول الثاني
 ولا يبين بال الزكاة مسجد ولا يكفن ميت ولا يتيق رتبة لفقدان ركنها الزكاة وهو التملك ولا يقضي دين ميتة لكان مقتضى عموم
 لا يقتضي التملك من خصوص الميث وفي جواز تصاري دين الميت اخر خلافات بين الشافعية والحنابلة في هذا الموضع
 جاز في لا يرفع المكي زكاة الى اهلها او فرعه لان المال لا يكتسب متصلا وليد اعدم سوا ابيها الا ان كان له اموالا غيرها فليس عليه ان يملكها
 وهو تملك بحيث ينقطع منفعة عن اليد ارفع وهذا المعتبر في الزكاة ولا يجوز دفعه من امواله او جيرانه زكاة الى الاخر لا انفصال
 الاملاك بينهما قال ابو جبريل عاكلا فاغنى فدر سحانه غنى الزوج يعني الزوج ولذا لا يفتن شمسادة ما عدا ما لا يخرج قال ابو جبر
 وضع احد الزوجهين الى الاخر لما عن زبيب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا ما بعثتموه من اموالكم ولو كان منكم رجل
 فخرجتم الى اهل بيت فقلت انك رجل خصف ذات اليد والارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فبما بعثتموه من اموالكم ولو كان منكم رجل
 فان كان ذلك تجزى عنى والا صرقتها الى غيركم فقال ابو عبد الله بن ابي ثوبان فقلت فاذ اموالهم من المال فبما بعثتموه من اموالكم ولو كان منكم رجل
 صلى الله عليه وسلم ما جئني حاجتها قالت يوكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعتد عليه في الصدقة فخرج عليا بالمال فقلت
 له انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت من اموالي بالاسباب تسألا لانه لا يقرى الصدقة فخرجت من اموالي بالاسباب تسألا لانه لا يقرى الصدقة فخرجت من اموالي بالاسباب تسألا لانه لا يقرى الصدقة
 والآخره من نحن قالت فخرجت من اموالي بالاسباب تسألا لانه لا يقرى الصدقة فخرجت من اموالي بالاسباب تسألا لانه لا يقرى الصدقة فخرجت من اموالي بالاسباب تسألا لانه لا يقرى الصدقة
 قال امرأه عجب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرى الصدقة فخرجت من اموالي بالاسباب تسألا لانه لا يقرى الصدقة فخرجت من اموالي بالاسباب تسألا لانه لا يقرى الصدقة
 ثم انظر الى هذه الصدقة التظوق لنا يقوم حجة فيما احتج به وشهد ذلك رواته البخاري وعين ابن سبيع قال في خبره رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم في يحيى وخطب إلى المصطفى ثم انصرف فوعظ الناس فامرهم بالصنعة فقال ايها الناس تصدقوا على النساء فقال يا معشر النساء
تصدقن فاني ارى من اكثر اهل النار منكم ولم ذلك يا رسول الله قال تكفرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب
اللب الرجل الى امره من امره لكان يا معشر النساء ثم انصرف فلما صار الى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه فقيل يا رسول الله
صلى الله عليه وسلم هذه زينب فقتل على النبي فقتل في مكة ابن مسعود فقال نعم انزلوا لها فان لها فقالت يا بني ما شأنك اليك لمهرت بالصدقة
وكان عندى على ان فاروت ان تصدق به فزعم ابن مسعود انه ولد له احق من تصدقت به عليه فقالت النبي صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود
فوجدك فذلك احق من تصدقت به عليه فهاه ايجزى هذا يدل دلالة واضحة ان هذا كان في صدقة التطوع والالجازا والى الزكاة
الى الاولاد وهو خلاف المذهب والافضل ان يعطى المولى اقرباؤه غير الاصول والفرع وغيره من به علاقة الزوجه لان فيه صدقة
وصلة لان يكون غيرهم احوق وقايد مع المولى الى مكاتبه وعنده ولا الى باعته شريكه المستشفقة لان تملك السبد تملك نفسه
فما تملك المكاتب يؤل الى ملكه على بعض الوجوه وليود منقصة اليه واليعتق البعض بمنزلة المكاتب وقالا يجوز اعطائه لانه حر ولو
وان وقع المولى الى رجل الزكاة بعد ما تحرى نظن انه مصروف ثم بان خلافه خلاا عادة عندها وقل الامام ابو يوسف عليه الاعادة
لان ذلك المصروف يتبين مع امكان الوقوف عليه وان لم تحر واعطى او شك ولم يقع التحري على شئ واعطى او تحرى واعطى من لم يقع التحري
عليه لا تحرى اذاره ويجب عليه الاعادة بالاتفاق واستدل لهما بان الواجب عليه العمل بالنظر وقد عمل به كما ينما اثبتت عليه
اقبله واستدلوا بما اقيم لما عن من بن يزيد قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انا وابي وجدي فخطب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأنكس رعاكم اليه وكان ابي يزيد اخبرني وانا تصدق بها فوضعا عند رجل في المسجد فاعطانيها فلم يعرفني فاتيته
بها فقال ابي وانشأ اياك اردت فحاصمت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك مانويت يا يزيد ذلك ما اخذت يا من سواه
الجارى فانتقلت هذه حكاية حال سعيته ويجوز كون الواقعة في صدقة النقل فلا يقوم حجة اجاب في فتح القدير ليس الاستدلال
بالواقعة بل لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لك مانويت يا يزيد ذلك ما اخذت يا من فتاى فيه فانه موضع تامل وان وقع في
الزكاة قدر النصاب الى فقير اجراه وكره اما الاجزاء فلا نه وصل الى الفقير ولا يضر صيرورته غنيا كما رعم الامام زفر لان الفناء
حكم الاعطاف فخر عنه واما الكراهية فلقرب النساء منه لكن صلى وقرب نجاسته وبكره نقل الزكاة من بلد الى آخر الا اذا كانوا احوج
منهم او اقرباؤه لانه تعلق بها حق فقراء البلد وقد بحث معاذ صدقة اهل اليمن الى المدينة فيجوز اذا كان اهل البلد المنقول
اليه احوج والله اعلم باحكامه فحصل في زكاة الفطر زكاة القطر واجب على كل حر مسلم عن نفسه واولاده الصغار وعبده ولو كان
العبد كافرا لما عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل عبد او حر صغير
او كبير رواه مسلم وعن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل يوم الفطر يوم اربعين قال
اتوا صاعا من بر او قمح بين اثنين او صاعا من تمر او شعير عن كل حر وعبدا صغيرا او كبيرا في فتح القدير رواه عبد الرزاق وسنده

له شخص بارك الله في من قاله في شريكه في شخص من الارض في حطة منها ١٢ ص

صحيح وقال من اطرق الصحيحه التي لا ريب فيها وقال الامام الشافعي الكسب بالصدقة عن العبد الكافر ويستدل له في الشهور ما عن ابن عمر
 في رواية الشافعيين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير
 كل حرا وعبد ذكر او انثى من المسلمين وهذا الاستدلال ليس بشيء لان افراد فرد من العام بالحكم لا يجب تخصيص العام البتة كما بين
 في علم الاصول والمشايخ الكرام اوردوا هذا مثالا لورود المطلق والمتيق في سبب الحكم الواحد المتعلق بحدوثه واحدة فصدقة
 لا يجب تقييد المطلق وعند الشافعية يجب وقد استوفى في علم الاصول والحق ان هذا من قبيل افراد فرد من العام وهذا
 لا يجب تخصيص عندنا ولا عند جمهور الشافعية الا ما عن ابى ثور رحمه الله في الهداية ميني الخلفاء على ان وجوب صدقة
 الفطر على العبد لنفسه والمولى نائب عنه في الماد اذ ادى على المولى بسبب العبد والكافر ليس اهلا له فلا يجب وذمب التمسك بالشافعي
 والمولى لا اسلامه اهل له فيجب ثم الحق مع اعتنا لان العبد لا يمكن الا اذ ومنه لان ما في يده ملك المولى فائدة الاجاب بالابتلاء والتكليف لثابت
 على انفسنا والمكسب من الاداء فلا يكفينا الاداء بطلان التكليف بالابطاق اما الاجاب عليه لفائدة ان يردى المولى فليس فيه ابتلاء بالعبد ولا تكليف بخلافه
 يردى انفسنا لا لثابت للمولى التكليف عليه فانفتحت فائدة الاجاب على العبد بهذا الوجه ثم العبد لا اثم عليه عند الترك واما الاثم على المولى
 اذا ترك والوجوب انما يكون على من ياتم بالترك ثم في حديث عبد الله بن ثعلبة نص على ان الوجوب على المولى لانه المأمور بصيغة اذوا
 فهو نص مفسر في اول ما عن ابن عمر ما يوافقهم السبب في ايجاب صدقة الفطر الراس الذي يمونه ويطي عليه لما في رواية عبد الله بن
 ابن ثعلبة عن كل حرا وعبد وفي رواية ابى داود عنه قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا وامر بصدقة الفطر صاع تمر او صاع
 شعير عن كل راس من الصغير والكبير والحرة والعبد وقدر روى عن ابن عمر في حديثه ممن يموتون في فتح القدير يرواه الدرر تطني و
 اليعتم يتعدد الصدقة في وقت واحد على رجل واحد تعدد الراس وهذا آية السببية وقد يوردان (كباب السبب) الراس
 لما تكرر الوجوب في كل سنة كما ان سبب الحج لما كان البيت لم تكرر وجوب الحج في كل سنة الجواب ان سببية الراس للوجوب باعتبار
 بقاءه وحيوته والحيوة في كل سنة نعمته جديدة فكان السبب تكرر كما في المنصاف ما كانت سببية اعتبار الفاعل في كل سنة
 تكرر تكرر الوجوب واما الحيوة في كل يوم بل في كل ساعة فهي وان كانت نعمته لكن لم يوجب الشارع باعتبارها سببية تسمية
 ورحمة واليعتم الصدقة انما وجبت طهرة لصيام الصائم نسبه الراس انما هي باعتبار هذه الطهرة ولما كانت الصيام تكرر
 في كل سنة وجب طهرته في كل سنة ثم الصدقة لا تجب الا على الفنى لقوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا على فنى ظهر غنى رولا جارا
 تعليقا في فتح القدير يرواه الامام احمد وذكره سنده وقال الامام الشافعي يجب صدقة الفطر على فقير يملك زائدا من قوت يومه و
 استدلاله ما روى ابو داود عن عبد الله بن ثعلبة او ثعلبة بن جهم بن عبد الله بن جهم عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زكاة الفطر صاع من بلوط عن كل اثنين صغيرا وكبير حرا وعبد ذكر او انثى اما غنيكم فزكاة الشراعية فم فريد عليه اكثر مما عطاها
 ولا يخفى على المتأمل لا يمكن ان يستدل الشافعي به لانه مخالف مذهبه في تقدير الصدقة اجاب في فتح القدير بان الحديث
 ضعيف ضعفه الامام احمد ولو صح لا يقام ما روي في الصحة وبعد التسليم لقول لا دلالة في الحديث على الوجوب في الصغير

انما فيه دلالة على كسبه قدر زكاة الفطر على انما تنزكي الفضي ويوقع زكاة وعلى ان اداء الفضة يلزم لغيره ويزاحق فان الصدقة مطلقة وجوب
 البركة ولا يلزم منه الوجوب بل ان ادعى ان في الحديث دلالة على عدم كون ما ادعى الفقيه زكاة واجبة لم يجدتم المعتبر في وجوب صدقة
 الفطر انما يلزم اخذ الزكاة لانه يلزم الفضي وهو مال مملوك فارغا عن الحوائج الضرورية بالثقل انما كان ثاميا كان او غير ثام
 لقوله اكان او عروضا او عقارا وان كان لصديقا مال يجب صدقة الفطر في الملم عند الشك لان هذه الصدقة اجريت محرمة
 المؤمنين فيجب في الملم كالنفقة وقال الامام محمد بن علي في مال لا مال له الامور في الحديث ولا يجب الصدقة على الرجل عن زوجته
 واولاده الكبار لان السبب الراس الذي يوجب عليه ولا ولاية له على زوجته ولا على اولاده الكبار وان ادعى عنهم جاز للثبوت اذ
 عادة ولا يجب عن مكاتب لعدم الولادة عليه ولا عن عبيد التجارة خلافا للامام الشافعي في الهداية سميت الخلات ان وجوب زكاة الفطر
 عنده على العبيد وانما المولى يودي نيابة فوجب صدقة الفطر على العبيد ووجوب الزكاة على المولى فلا تثنائي واما عندنا فوجب صدقة
 الفطر على المولى عن العبد وكذا وجوب الزكاة عليه فلو وجب الصدقة في عبيد التجارة وقد وجب فيها الزكاة يلزم التثني في الوجوب
 واعترض عليه الشيخ ابن العام بان وجوب الزكاة في ما يهتم به المالك ووجوب صدقة الفطر عن الراس فقد اختلف السبب
 ما عنه الواجب فلا يثنى وان سمي مثل هذا تشنيا فيمنع استحالة ثم الحديث عام لان لكل عبد بيتا ولعبيد التجارة ابقار
 فلا بد من تبيان التخصيص هذا ولا يجب الصدقة عن العبد المشترك على واحد من اثنين لعدم الملك التام بواحد منهما ولا ولاية
 لواحد منهما على الكمال ولا يجب في العبد المشتركة عنده واما عندنا فقد قيل يجب وجعلوا مبنى الخلات على ان قسمت الرقيق لا يصح
 عنده عندهما يصح وقيل لا يجب بالاتفاق لانه قبل القسمة ليس عبدا بتمامه في ملك واحد من الشركاء بالاتفاق فلم يهتم الرقبة
 بواحد بل هو الظاهر ومن باع عبدا بشرط الخيار فالصدقة على من يكون له لان ملكه متردد فان رد البيع يعود الى الملك القديم للبايع
 وان اجز ثبوت ملك المشتري من وقت البيع ووقت وجوب الصدقة من طلوع الفجر من يوم الفطر عندنا ومن غروب
 الشمس من آخر يوم شهر رمضان عند الامام الشافعي لانه ان الشرع اضاف الصدقة الى الفطر وسمى زكاة الفطر فلها اختصاص
 بالفطر والفطر انما يكون في النهار لا في الليل وعلى هذا فمن اسلم في آخر الليل او وسطه او ليلته يجب عليه ما صدقة الفطر عنده
 لا عنده وان مات ليل الا يجب عليه عندنا ويجب عنده فان قدم اداء الصدقة على يوم الفطر جاز لانه اداء بعد
 وجوبه وسبب الوجوب وعن نافع عن ابن عمر قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر ان يودي قبل خروجه الناس
 الى الصلوة قال وكان ابن عمر يوديها قبل ذلك باليوم ويؤمن رواه ابو داود ويستحب التجهيل في الصدقة بان يودي قبل الخروج
 الى الصلوة لحديث ابن عمر المذكور وان اخرج عن يوم الفطر لا يسقط لان وجوب الصدقة قد تقر في الذمة بوجود سببه فلا يسقط
 الا بالاداء ووجه القربة في الصدقة مسقولة فلا يتوقفت بوقت دون وقت بخلاف الاضحية فانها انما عرفت قربة في وقت
 مخصوص لا غير وقال الحسن بن زياد يسقط الصدقة لبعض يوم الفطر كما لا ضحية ويستدل به ما عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهر الصيام من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من اداها قبل الصلوة فهي زكاة مقبولة ومن

اذا ما بعد الصلوة في صدقة من الصدقات رواه ابو داود ولا حجة فيه لان ضمير في يرجع في الموضعين الى شي واحد وهو
 زكاة الفطر المفروضة فقد دل الحديث ان المودعي بعد الصلوة ايضا زكاة مفروضة الا ان ثوبها اقل من الاول ولو كان
 الامر كما نعلم المستدل لزم عدم تاديع الصدقة بالاداء بعد الصلوة في يوم الفطر وهو خلاف ما ذهب الكل ومقدار الصدقة
 الواجبة لنصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير واما الزبيب فقيل قالوا انه مثل التمر وهو رواية عن الامام ابي حنيفة وفي
 رواية الجاهل الصغير انه مثل الخنطة فيجب نصف صاع منه ورجحت هذه الرواية بان الزبيب لا يكون فيه نواة معتد بها ويؤكد
 كلما كان الخنطة ويظهر وجه قولها في مستقبل القول انشاء الله تعالى وقال الامام الشافعي يجب صاع من الطعام حنطة كانت او
 غير با ولنا ما مر من حديث عبد الله بن ثعلبة واما عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم بعث
 سنا ويا في فمناج كلك الا ان صدقة الفطر واجب على كل مسلم ذكر او انثى حرا وعبد صغيرا وكبير مان من قح او سواه او صاع من
 طعام رواه الترمذي واما عن الحسن البصري قال خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة فقال صدقة صوكم فكان
 الناس لم يعلموا فقال من ههنا من اهل المدينة قوموا الى اخوانكم فعلموهم فانهم لا يعلمون ثم قال فرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر او شعير او نصف صاع من قح على كل حرا ومملوك ذكر او انثى صغيرا وكبيرها تقدم على راي
 رخص الشعبي فقال قد اوسع الله عليكم فلو جعلتموها صاعا من كل شيء رواه ابو داود وروى النسائي مثله وفيه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير والحرة والعبد والذكر والانثى نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير وقد روي
 عليه بان الحسن قدس سره لم يلاق ابن عباس والجواب باثبات لقائهما بالمدينة ومما صرح به ليس شي لان ابن عباس انما
 خطب بالبصرة حين كان عادلا من قبل امير المؤمنين على رضي واذ ذلك لم يكن الحسن بالبصرة قطعا بل الحق في الجواب ان غاية هذا
 الارسال المرسل حجة اذا كانت الرواة ائمة عدولا خصوصا اذا اعتضد بسند فان قلت فامير المؤمنين على قد غيّر فوجب الصاع
 من البر قلت لم يغير وكيف يغير المنصوص انا امر بزيادة الصدقة تطوعا كما يدل عليه السياق واما عن ابن اسيب فسعد من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من كل شيء في فتح القدير رواه ابو داود في مراسيد رواه الطحاوي اليق وقال فيه ايضا قال
 في التفتيح اسناوه صحيح كالشمس وكونه مرسل لا يضر لان ارسال ابن المسيب كالا سناد بالاتفاق حجة عند الكل وحكم كون حديث
 مدين خطأ لان تقدير المدين كان بعده صلى الله عليه وسلم فخطأ لان صدقة الصحابة زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان من غير الخنطة
 لما لا توجد الخنطة الا قليلا وبعد زمانه الشريف قد روي الخنطة على وفق ما كان منصوبا كما يظهر من انشاء الله تعالى ثم ذهبنا قس من
 اكابر الصحابة فمن افضل الصديقين امام المسلمين ابي بكر الصديق انه اخبر مدين من حنطة وان رجلا اوصى اليه عاتين اثنين
 في فتح القدير رواه ابن ابي شيبة عن ابي قلابة عن فضل الصديقين غنيا انتطاع ولا باس به لان المرسل حجة وعن امير المؤمنين
 عثمان رضي الله عنه قال في خطبة اداء زكاة الفطر مدين من الخنطة في فتح القدير رواه الطحاوي وعن امير المؤمنين على كرم الله وجهه
 ووجه آله الكرام قال على من جرت عليه نفقتك نصف صاع من بر او صاع من شعير في فتح القدير رواه الطحاوي وعبد الرزاق

روى عبد الرزاق شمله عن ابن عباس وابن مسعود وجابر والنسائي عن أبي سعيد كذا يخرج على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حراً ومملوك صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو
صاعاً من زبيب فلم ينزل نخله حتى قدم علينا ما وجد حاجاً أو مستقراً فكل الناس على المنبر فكان فيما كلمه الناس على المنبر أن قال
أنا رأيت مدين من تمر أشام يبدل صاعاً من تمر مناك قال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه رواه أصحاب الصالح
بالألفاظ مختلفة قالوا المراد في قوله صاعاً من طعام الخطة لأن لفظ الطعام صار في الخطة ولا بد عطف عليه الطمعة أخرى سوى
الخطة فدل على أن الطعام هو لأن العطف يقتضي المبانيه ولأن أبا سعيد يرى أن يخرج غير الصاع ولأنه قد ورد في رواية
حاكم صاعاً من خطة قلنا هذا الحديث ورد في الصالح مختلفة وليس في بعض الروايات لفظ صاعاً من طعام وقد ورد في رواية
الشيخين عنه كذا يخرج زكاة الفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما عن كل صغير وكبير حراً ومملوك من ثلثة أصناف صاعاً
من تمر صاعاً من أقط صاعاً من شعير فلم ينزل نخله حتى كان معوية فمضى إلى مدين من يربيع صاعاً من تمر قال أبو سعيد أما أنا
فلا أزال أخرجه كذلك وأما لفظ صاعاً من طعام وإن أخرجه الشيخان أيضاً فمضى إلى مدين من يربيع صاعاً من شعير فلا معنى لمدين منها عدل صاعاً من تمر
وكيف غير بعض الواجبات لأجل عدم مساوئها بواجب آخر بل يتركها كما يقال اعتاق الرقبة لا يبدل طعام عشرة مساكين فحل
اعتاق بعض الرقبة كفارة اليمين أو كسوتهم يزد على الطعام فينقص ويجعل كسوة الخمسة كفارة وكيف يسوغ هذا وكيف يسوغ
الناس به ورواية الحكم غير صحيحة قال أبو داود وفي رواية عنه قال أو صاعاً من خطة وليس محفوظاً ورواية الشيخين من ثلثة
أصناف صحيح في أنه لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقهم بالخطة وعن ابن عمر قال لم يكن الصدقة على عهد رسول الله
إلا التمر والزبيب والشعير ولم يكن الخطة في فتح القدير رواه ابن خزيمة في مختصر المسند الصحيح فقد بان لك أن في رواية أبي سعيد
المذكورة للشاخي وهم عن بعض الرواة أنا في قوله صاعاً من طعام أو في عطف ما بعده تأويل كان ما بعده من البيانيه فمن بعض
الرواة ورخ كلمة أو والنظم هو الثاني في رواية البخاري عنه كذا يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام
أبو سعيد وكان طعاماً يؤخذ من الشعير والأقط والتمر وإذا كان كذا ذكرنا قاله مسكوت في الحديث فدل معوية نصف صاع من
بصلع من التمر لعدم علمه بالواجب من البير فكل نصف صاع من البير على البصلع من التمر تساوي القيمة المقصودة في الصدقات
أو كان معلوماً عنده كنهين وجه الحكمة وأما اختيار الناس ذلك فلمعهم بموافقة النصوص في الأحاديث التي قد سألنا في استدلال
منه بما تم قبول نصف صاع من بصلع من التمر غير مخصوص بموت بل قد جاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصدقات
قال كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو زبيب فلما كان عمر
كثير الخطة بصلع نصف صاع من خطة كان صاعاً من تلك الأشياء فجعل أمير المؤمنين نصف صاع من الخطة مكان صاع التمر ونحوه إنما كان لعلها في خصوص

محمود و امین

مجلس ولسی قلعہ جہانگیر

كما في الاما حديث الصالح فهو واجب الاتباع كيف وقول امير المؤمنين محمد بن الحسن كان حجة كونه قسوة تكليف وقد وافق المنصوص
 ووافق حكم امير المؤمنين علي كرم الله وجهه وغيره من اكايد الصحابة ولا يضر ثبات النبي سيد علي اخرج الصدوق صاحبنا من التمر
 الشريف عاتية ما فيه انه لم يكن عنده علم بحديث وجوب نصف صاع الخطة وبذلك لا يوجب عدم وجوبها كيف وقد جاز في الاحاديث
 الصحاح التي وافقها عمل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ان يعظم المقام بقداورد الشافعية احاديث اخر فيها ذكر صاع من الخطة
 واكمل ضعيف غير قابل للاحتجاج وقد بينه في فتح القدير مطروحا وان ثبتت الاطلاع فارجح اليه نعم اعلم ان حديث النبي سيدنا محمد بن عبد الله
 بان الزبيب كالشيرة لا كالخطة فالحق قول اصحابنا هذا وعدنا من قبل ثم المعتبر الصاع ونصف الصاع باعتبار الوزن عند الاطلاق لا بالعدد
 واطلق المدين في الاحاديث يؤيد قولنا وعليه الفتوى نعم الصاع المعتبر في صدقة النظر للصاع العراقي عند الامام ابي حنيفة والامام محمد
 ومهوشانية اطلاق وعليه الفتوى وهو وزن ديار ما ثمانية وثلاثون فلو سا والفلوس بوزن ثمانية عشر ماشح وقال الامام ابو يوسف
 والامام الشافعي المعتبر الصاع الحجازي وهو ثلث رطل واستدلوا بما عمن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم قبل له يا رسول الله صاعنا اصفر الصبيان ومدنا كبر الامداد ونقل اللهم بارك لنا في صاعنا وبارك لنا في قيسنا وكثيرنا جعل
 لنا من البركة بركتين في فتح القدير رواه ابن جبان وليس الصاع الا صغرا الحجازي ابا رعتة في المداية بان الصاع العراقي
 اصغر من الصاع الهاشمي وهو اثنان وعشرون رطلا وكانوا يستعملون الهاشمي فيصدق على العراقي اصغرا للصبيان المستعملين
 قال في فتح القدير لاحقة في هذه الرواية الا بسكوته صلى الله عليه وسلم والسكوت في مثل هذا ليس حجة لانه ليس في امره منى وكذلك
 لما ايفى باعن الحسن بن الوليد القرشي وهو ثقة قال قدم علينا ابو يوسف من الحج قال اني اريد ان افتح لكم بابا من العلم مني
 فتخصصت عنه فحدثت المدينة نسأت عن الصاع فقالوا صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لم ما جعلكم في
 ذلك فقالوا ما نيك بالحجة فداخلا سمعت اتاني نحو من خمسين شيخا من ابناء المهاجرين والانصار من كل رجل منهم الصاع تحت رداءه
 رجل منهم يخبر عن ابيه واهل بيته ان هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فاذا هو سواء قال فغيره فاذا فهو سواء اطلاق وثلث
 نقصان لم يبر قال فرأيت امراتوا فتركت قول ابي حنيفة في الصاع في فتح القدير رواه المصنف في وجوب بان في هذه الرواية مما قيل
 فلا يقوم حجة فتأمل فيه واجاب البعض بانه لا خلاف لان ابا يوسف لما عير الصاع وجده خمسة وثلث رطل من رطل المدينة وهو اكبر من
 رطل بغداد الذي يكون الصاع العراقي ثمانية ابطال والرطل البغدادي اصغر من رطل المدينة لان رطل بغداد عشرة وثمانون مثاقيل
 والرطل المدني ثلثون وثمانية ابطال البغدادي خمسة ابطال المدينة وثلث سواء لانها مقدار مائة وستون مثاقيل
 هذا لا يصح فتركت قول ابي حنيفة وفي فتح القدير الظاهر عدم الخلاف لان الامام محمد لم يذكره والله اعلم وحجة كون الصاع عراقي
 كما هو مذهبنا انه قد ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقيس بالصاع والاتفاق انه لم يكن
 مسجرة وخمسة وثلث رطل لان في ذلك في العادة وقد نقل في المداية انه صلى الله عليه وسلم كان يتوضا بالمدن طليين يقيس
 بالصاع ثمانية ابطال وفي فتح القدير هذا الحديث مع هذا التقدير روي عن انس وام المؤمنين عائشة رضي الله عنهما بثلث طرق رواها

ولا يبالون ان يكون من الحرام لياخذوا الورثة بعده وهذه حماقة عظيمة لان حساب جميع المال عليه وينتفع به الغير ويؤخذ هذا الخيل بالعقود
 والمحرمات التي يجمع بها المال ويأخذها الورثة سلا لا لما مواخذة عليهم ان لم يخلوا وادى حماقة يكون اشد من هذا والبلع الذي هو اشد كبرية كان يبلغ
 حسب المال الى ان يمنع عن اداء الزكاة وله جزى في الدنيا وله في العقبى عذاب عظيم اما خزيته في الدنيا فان ما في الزكاة يتألمون ويذبحون بالثأر
 المذاهب اما عندنا وعند الامام احمد فيجب سب حتى يودوا الزكاة وان منعوا من كسب واداء الزكاة يقتلون وان كان لهم منعتهم بحدون
 كما يجاب الكفار وقال الامامان المشافعي والكاظمي قتالون اذا غلب الامام الزكاة ومنعوا الساعية وان عثر فوا ان يؤوطا بانفسهم الى
 واحد من المصارف والظلم معنا فان المفروض على الاغنياء وليس الا اداء الزكاة الى المصارف وانما للسلطان حق الاخذ ليصرفه الى
 المصارف فاذا صرفوا بانفسهم الى المصارف فقد ادوا المفروض فلا ذنب عليهم فلا يقتلون واما اذا امتنعوا عن اداء الزكاة مطلقا بان
 لهم يودوا الى ساعي الامام ولم يصرفوا الى المصارف بانفسهم فقد تركوا اركان الدين والسرور عليهم فيقتالون وبهذا الخلاف
 فيما اذا منعوا ساعي الامام قبل ان يعطوا بانفسهم وقالوا نحن نعطي بانفسنا واما اذا طلب ساعي بعد اعطائهم بانفسهم فلم يعطوا الساعي
 مرة ثمانية فلا قتال بالاجماع لانهم لو ابا ففرض الله تعالى عليهم ولم يسأل الساعي الا بعد سقوطه واما ان قالوا نحن نعطي بانفسنا ولم يوجه
 منهم الا اعطاهم فقتلوا بالاجماع وقد انعقد اجماع الصحابة على قتال ما في الزكاة منهم افضل الصدقاتين لقتال ما في الزكاة قتال الميراثين
 عمر كيف تقاتلهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا بها عصموا عننا وادبهم و
 امواهم الا بجهنم فقتل افضل الصدقاتين او نحو في سناقا كانوا يوردون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاتلهم وان الزكاة من حق لا اله
 الا الله واشد لقاتل من فرق بين الصلوة والزكاة قال امير المؤمنين عمر بن الخطاب لما شرح صدره وعرفت اذ الحق فاجتمع
 رأسي افضل الصدقاتين ورواى امير المؤمنين عمر بن الخطاب على قتالهم ثم الصلوة عليهم اتبعوا اربابا وجمعوا على قتالهم وقاتلوا ما في الزكاة حتى قبلوا
 امر الله تعالى وادوا الزكاة واستقر امر الدين على ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جزاه الله تعالى حسن ما جرى الله لصدقاته
 ووقته قتال ما في الزكاة شهيرة مذكورة في الصحيح والسنن واما استحقاق الخيل المانعة الزكاة العذاب العظيم فثبت بنصوص قاطعة
 قال الله تعالى ولا تحسبن الذين يظنون بانهم اشركوا من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم يسلطونهم ويخيلون بانهم يوم القيمة عن ابي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتاه الله ما لا علمه بوزن كوزة شل له شجاع اقرر له زبيبتان يطوقه يوم القيمة فيأخذ
 بانهن ثم معنى يشترقه يقول انا مالك انا لك ترك ثم تلا هذه الآية ولا تحسبن الذين يظنون بانهم اشركوا من فضله الآية رواه البخاري وعنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من رجل لا يوزن زكاة ماله الا مثل له يوم القيمة شيئا ما اقرع منه وهو يقبضه فيقول انا لك ترك حتى يطوق
 به في عققه ثم قرأ النبي صلى الله عليه وسلم معاذة من كتاب الله ولا تحسبن الذين يظنون بانهم اشركوا من فضله وقال الله تعالى
 والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فمضاعفهم بعذاب اليم يوم يحسب عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم
 وظهورهم هذا ما كنتم كنزوه من عن ابي هريرة ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حتى جاتا الاجملت

فان قيل في قوله ولا ينفقونها في سبيل الله فمضاعفهم بعذاب اليم يوم يحسب عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنتم كنزوه من عن ابي هريرة ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حتى جاتا الاجملت

في يوم القيمة صفائح ثم احمى عليها في نار جهنم ثم كوى بهلججه وجهته وظهره في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى الله فيه
 سبيلها ما الى الجنة وما الى النار قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ابل قال ولا صاحب ابل لا يودي منها حقها ومن حقها حلها
 يوم درودها الا اذا كان يوم القيمة لنظح له بقلع فرفراف ما كانت لا يفصل بينها نصيبا واحدا يطأه باخفافها فتعنه بافواها كلها ودواولها
 رد عليه اخرها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيلها ما الى الجنة وما الى النار قيل يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال بقر والغنم قال لا صاحب بقر ولا غنم لا يودي حشا الا اذا كان يوم القيمة لنظح له بقلع فرفراف ما كانت لا يفصل بينها نصيبا
 جالسا ويخطى بقر ونها ويطأه باخلاها كلها مرت اولها رد عليه اخرى في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيلها
 الى الجنة وما الى النار قيل يا رسول الله قال ان كل شئ من كل دابة يؤمن بها رجلا او رجلين او رجل ستره او رجلين او رجلين او رجلين او رجلين او رجلين
 في مرجع او روضة فما اصابت في طيلها من المرجع او الروضة كانت له حسنة ولو ان القطع طيلها فاستنت شرفا وشرفين كانت له اثنتان
 وارواها حسنة ولو انهارت بهر فشربت منه ومن لم يرد ان يسقيها كان ذلك حسنة له في ذلك الرجل او رجلين او رجلين او رجلين او رجلين او رجلين
 تعفنا ثم لم ينس حق الله في رعاها ولا ظهورها في ذلك الرجل ستره او رجلين او رجلين او رجلين او رجلين او رجلين او رجلين او رجلين او رجلين
 وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر فقال ما انزل الله على فيها شئ الا اذهبه الآتية الجامعة الغاذية ومن يمل شقال ذرة خيل او
 ومن يمل شقال ذرة شرايره رواه البخاري وسلم القاع المكان المستوي من الارض القفر الاطلس الجبار والاشاة التي لا قرون لها لفصل
 الاشاة الملتوبة القرن العضباء مكسورة القرن انظف للشاة كالحافر للفرس الطيل الجمل بحق الله في رعاها الزكوة عند الامام الى حينته وقدم
خاتمة في ذكر فضائل الصدقة قال الله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية قلهم اجرهم عند ربهم ولا تحزن
 عليهم ولا هم يحزنون وقال الله تعالى بحق الله الربوا ويرى الصدقات والصدقة تاتير عجيب في رفع البلاء واداءات البركات وطفا
 السيدات وفي فضل الصدقة احاديث كثيرة ذكر بعضها منها عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا النار ولو بشق تمرة
 رواه الشيخان وهذا الحديث روى بطرق واسانيد كثيرة حتى صارت تسمية الى التواتر عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما نقص مال من صدقة وما زاد الله عبد المعفو الا عزاء ما تواضع عبد لله الا رفعة الله رواه مسلم عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه باوروا
 بالصدقة فان البلاء لا يطغىها ذكره في جامع الاصول عن امير المؤمنين رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ردوا المسكين ولو بظلمة
 محترق رواه الامام مالك عن ابي هريرة قال يا رسول الله ائني الصدقة افضل قال جهنم المقل وابدأ بمن يعول رواه ابو داود
 عن ابي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا مما رزقناكم من ثمارنا
 نجاء لا يفيضها سخاء الليل والنهار رايتهم ما اتفق مذ خلق السموات والارض لم يفيض ما يمينه قال وعرشه على الماء وبيده
 الاخرى القبض يرفع ويخفض رواه مسلم عن ابي هريرة قال قال رجل لا تصدقن الليلة بصدقة فخرج بصدقة فوضعها في يده
 فاصحوا فحدثوا فصدق الليلة على زانية قال اللهم لك الحمد على زانية لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقة فوضعها في يده فاصحوا

في يوم القيمة صفائح ثم احمى عليها في نار جهنم ثم كوى بهلججه وجهته وظهره في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى الله فيه

تحدثون تصديق على غنى قال اللهم لك الحمد على غنى لا تصدقن بصيرة تخرج بصيرة فوضعوها على سارق فاصبحوا تصديق على سارق
فقال اللهم لك الحمد على زانية وعلى غنى وعلى سارق فقيل لهما صدقتم فقد قبلت اما الزانية فلعلها تستغف بها عن زناها ولعل الغنى يستغف
فيمتقن مما اعطاه الله ولعل السارق يستغف بها عن سرقة ذراعه الحمد شرب العالمين هـ

الرسالة الثالثة في الصوم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله الذي جعل الصوم من أركان الدين بلسان سيد المرسلين صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين أعلم أن الصوم من أركان الدين
والدين له فضائل غير محصورة شبيهة بين الكافة من المسلمين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل آدمي له عترة فمن صام يومه
الحسنه عشرة أمثالها إلى سبعة مائة ضعف قال الله عز وجل الا الصوم فانه لي وانا اجزي به يدع طعامه وشرابه فهو لله من اجلي
للصائم فرحتان فرحة عند فطره وفرحة عند لقاء ربه يخلفه ثم الصائم طيب عند الله من ربح المسك رواه الامم المتحدة
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله ان الصوم لي وانا اجزي به للصائم فرحتان اذا فطر فرح وان
لتي ربه فخر اه فرح وتخلو الصائم طيب عند الله من ربح المسك وعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ربنا الصيام
جنة يستجى بها العبد من النار ويؤتى وانا اجزي به وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الصيام جنة حصينة من النار ورواه مسلم
والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله الذي جعل الصوم من أركان الدين بلسان سيد المرسلين صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين أعلم أن الصوم من أركان الدين
سأل سفيان بن عيينة فقال يا ابا محمد في رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل كل عمل آدمي له عترة الا الصوم فانه لي وانا اجزي به فقال
ابن عيينة هذا من اجود الاحاديث وحكمها اذا كان يوم القيمة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم من سائر عمله حتى لا يبقى الا
الصوم فيتحل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة رواه البيهقي وراى تفسير كون الصوم له تعالى فلا يصعب ولا يدفع في المظالم
وهو جزي به الجنة والتقى ارباب الكشف والشهود كافة على ان الصوم له تعالى ليكون له جزاء الصوم فتشابهت تعالى تترتب على الصوم
ورويته تعالى يوم القيمة جزاء الصوم وبعضهم قرأوا جزي به بصيغته المجهول والمعنى انا قرع جزاءه والله اعلم بما عنده تعالى والصوم
عبارة عن الامساك عن الشهوات الثلث منها من الصبح الصادق الى غروب الشمس لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى تبين لكم
الخطايا بين من الخطايا الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل والمعتبر من الفجر الى الصبح الصادق دون الكاذب والكاذب وفيل
في الليل لما عن سبعة من جنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح لكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر
المستطير في الافق رواه مسلم واليه داود والشافعي والنسائي ومثله في احاديث اخر ثم المعتبر طلوع الفجر في رواية غفارة لاكثر الشيوخ
في الصوم وفي اخرى لبعض المشايخ التبيين حتى لو طلع الفجر لم ينتشر الضوء فوق الاقن واصل لا يصح الصوم وفي شرح مختصر الوفاية
للبرجندى المختار للصوم الرواية الاولى وللصلوة الرواية الثانية والرواية الثالثة مذهب الشيخ الاكبر صاحب الفتاوى في شرح
وهي الموافقة لظاهر النص فانه تعالى قال حتى تبين لكم الخطايا البيض والليل حتى يطلع ما يرد ذلك ما عن ابن عباس قال يا فخر ان

قال الذي يستطع في الساعات فليس بكل ولا يحرم شيئا لكن العجز الذي يستعين على رؤس الجبال هو الذي يحرم الشرب رواه عبد الرزاق
والمعتمد في نهاية الصوم غروب الشمس فإذا غربت الشمس جاء الليل وحل الاطعمة باجماع من يشربها جاعهم خلافا للشعبة الا يبيت
فانهم لا يجوزون الاطعمة قبل ظهور الكواكب الثانية وعشيان الظلمة لما عن امير المؤمنين ع قال قل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
الليل وادبر النهار وغابت الشمس فقد افطر الصائم رواه الشيخان وعن عبد الله بن ابي اوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سفر في شهر رمضان فلما غابت الشمس قال يا فلان انزل فاصبح لنا قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عليك نهرا قال انزل
فاصبح لنا قال فنزل فوجد فاني بهن شرب النبي صلى الله عليه وسلم بيده ثم قال بيديه اذا جاء الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد
انظر للصائم رواه الشيخان وكبره للصائم المسألة والقتال والكلام الفاخض والخصومة والصخب اي الجهر بالصوت
الخصومة او للزبان عند الخصومة ونحوها لما روى الشيخان في آخر الحديث الذي مر دلا والصيام جنة فاذا كان يوم صوم احدكم
فلا يرفث ولا يصخب فان سابها احد او قاتله فليقلل في امره صائما وكبره للصائم الكذب وقول الزور لما عن ابي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يمتنع قول الزور والعلل بقليل شرب حرام في ان يدع طعامه وشربه رواه البخاري وعن ابي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصيام جنة ما لم يحرقها قليل وبم تحرقها قال يكذب او يفتري قال السيوطي رواه الطبراني واما قوله الذي
يمنع للصائم ان يكذب عن الامور الموثقة الى الشهوات النفسانية والامور الموثقة وان كانت معصية كبيرة في ذاتها كالنبيذ والكذب
فمن الصوم الكبر وبورث نقصا عظيما في الصوم بل يجذب ان يكون الصائم على ذكر الله ما دام في الصوم معرضا عما سواه واليه يشير
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام لم يمس ماء الا نظما وكم من قائم ليس من قيام الا ههنا
رواه الدراري فصل في النية الصيام على ثلاثة انواع احدها الموقته بوقت معين وهي صيام شهر رمضان والصيام المندورة
المعينة فصيام شهر رمضان فريضة بلا شك لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهي من احكام الدين وفريضة من ضرورات
الدين وقد توهم بعض الناس من المبتدعة ممن سلف في شتاء واما الزمان ان الفرض احد الامور الصيام او الفدية متمسكة بقوله
تعالى والذين يطيقونه فدية طعام مساكين الجواب ان الآية المذكورة منسوخة لما عن سلمة بن الاكوع قال لما نزلت هذه الآية
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين كان من شتاء منا صام ومن شتاء اقطر وانفردى باطعام مسكين حتى نزلت هذه الآية
التي بعد ففسختها فمن شهد منكم الشهر فليصمه رواه الخمسة غير الامام مالك وعن ابي ليلى قال حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
نزل رمضان ففتق عليهم فكان من اطعم كل يوم مسكينا ترك الصيام ممن يطيقونه وخص لهم في ذلك ففسختها وان تصوموا خير لكم فامروا بالصيام
رواه البخاري فان قلت ليس قوله تعالى وان تصوموا خير لكم من ان تصوموا لانه لو كان كذلك لكانت الاية التي بعده
فيه فليصمه كما يدل عليه وامروا بالصوم ويدل على ما قلنا ما عن ابي ليلى قال حدثنا اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم
المدينة امرهم بصيام ثلاثة ايام من كل شهر تطوعا من غير فريضة ثم نزل صيام رمضان وكانوا توالم بتعودوا للصوم فكان شقة عليهم

الصوم فكان من لم يصوم اعظم سكينتنا ثم نزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر فكانت الرخصة
 للمريض والمسافر واهمنا بالصيام قال السيوطي رواه ابن جرير وعنه ابن ابي ليلى قال دخلت على عطار بن رباح في شهر رمضان وهو
 يأكل فقلت انا كل قال ان الصوم اول ما نزل كان من شاء صام ومن شاء افطر واعظم سكينتنا فلما نزلت فمن شهد منكم الشهر فليصمه وجب
 الصوم على كل مسلم الا المريض والمسافر والشيخ الغاني شلى فانه يفتقر لطعم عن كل يوم سكينتنا قال السيوطي رواه وكيع وعبد بن حميد وزيد بن
 ابي عمير الى ان الآية ثابتة بغير منسوخة قال اكثر منهم على ان الهمة في يطيقون للسلب فالمعنى ان الذين ليس لهم طاقة على الصيام
 فليصم فدية مساكين فالآية مخصوصة بالشيخ الغاني ويؤكد هذا قراءة يطوقون من باب احتعل اى يكلفونه وهذا التاويل مروي
 عن عدة من الصحابة والبعض منهم على ان الآية مخصوصة بالحامل والمرضع وليس الهمة للسلب ومن عدا هاتين عليهما
 الصوم في شهر رمضان الا المريض والمسافر عليها عدة من ايام اخر وهو مختار الشيخ الاكبر خاتم الولاية المحمدية قدس سره
 قال الشيخ الاكبر في الفتوحات الكية فصل في تخيير الحامل والمرضع في صوم رمضان مع الطاقة عليه بين الصوم والافطار
 فاشبه المفروض من وجوه هو اذا اختاره وقيل التخيير كان حكما في حقه حكم المباح الخير في فعله وتركه فاشبه المتطوع والفضل للمذنب
 الميخير من تركه ولهذا قال فيه وان تصوموا خير لكم خرج مسلم عن سلمة بن الاكوع قال كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من شاء صام ومن شاء افطر وافترى بطعام سكين حتى نزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه ففهم من جعل ذلك تنجها
 ومنهم من جعله تخصيصا وهوذا بيننا نتمى حكم الآية في الحامل والمرضع اذا خافا على ولدهما وسماه الله فطوعا وقال فمن تطوع خيرا
 فخير اذ فضل فيه الاطعام والصوم ذكر البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس
 ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة قال ابو داود قال ابن عباس ثبت في الجلي والمرضع قال الدارقطني عن ابن عباس
 اعظم كل يوم سكينتنا نصف صاع من حنطة انتهى كلامه الشريفة فانظر بعين الانصاف ان الذي يلزم منه ان آية والذين يطيقون
 تأييده في الحامل والمرضع لا غير ومن عداها عليهم الصوم كما صرح ذلك الشيخ الاكبر قدس سره وقال اعلم ان الصوم المشرع من وجوب
 وسنة وسند وباليه فالواجب على ثلثة انواع منه لما يجب باليجاب الله تعالى ابتداء وهو صوم شهر رمضان الذي انزل
 فيه القرآن اى في ميامه اعدة من ايام اخر في حق المسافر افطر ولم يفطر عندنا وعند غيرنا ان افطر وفي حق المريض وسنة لما يجب
 بسبب موجب وهو صيام الكفارات وانتم واجب غير ما ذكرنا انتهى فعد بان لك ما يتفوه به بعض الملاحة الذين ظهروا في
 زماننا وسماوا انفسهم تصوفه وهم يراءون التصون ان صوم رمضان ليس فرضا ونسبون الى هذا الشيخ الاكبر ما سمعوا عنه رضي الله عنه
 يقول آية الذين يطيقونه ثابتة بغير منسوخة فتفوههم هذا تنجيج باطل فافترار لا يلتفت اليه بل انكار صيام شهر رمضان عينا
 يكاد يكون كزأق الحق القول بالتسلخ آية والذين يطيقون لان سلمة بن الاكوع نص على الناس منهم من يصوم ومنهم من يفطر وفي
 تلى نزل آية ومن شهد منكم الشهر فليصمه الهمة للسلب في يطيقون ولم يكن خصوم من فتراض الصوم في الاصل انا الذين الصوم بعد نزل
 من شهد منكم الشهر وصرح سلمة بالتسلخ واخبار الصحابي مقبول والمراد بالتخصيص في كلام الشيخ الاكبر قدس سره ما يتناول شيخ البعض

كما هو مصطلح ما عدا المحتبة وليس المراد ما هو مصطلح المحتبة ومقصوده قدس سره ان آية والذين يطيقونه ليست منسوخة نسخ الكل بحيث لا يبقى حكمه في شيء من أفراد الذين يطيقون على منسوخة نسخ البعض وحكمه باق في الحال والمرجع واطلق عليه لفظ التخصيص بهذا المعنى ان بينهم المتعام ثم السبب في اقتراض الصوم شهر والشهر كما ينطق به كريمة ومن شهر منكم الشهر فليصمه ثم أكثر المحتبة قالوا صيام الشهر عبادات كثيرة والليالي ايات كثيرة فسبب وجوب صوم كل يوم ذلك اليوم والظاهر انهم ارادوا ان سبب وجوب كل صوم الحجة والاخير من الليل من ذلك اليوم ضرورة تقدم السبب على السبب وعند بعض مشائخنا سبب وجوب صيام الشهر الليل الذي رتب فيه السلال وهو انظم من الفاظ نصوص ليحجب الصوم فافهم ثم النية شرط لا دارة الصوم عند الجمهور من البائنة خلافا لالمام وقرعمانه ان اليوم لما تعين للصوم صار المساك فيه موصوفا حقا شرفا على كما اذا ذهب النصاب كلها سقط الزكاة ولنا ان الصوم عبادات مختصة اهل الانبياء الاسلام فلا بد فيه من النية للحديث المشهور وقوله تعالى وما امر الا باليعب واداءه فليصم للمدين ولظواهر السنة فيه ان المساك لا يكون له عاقبة وقد يكون للعبادة فلا بد من تعيين العبادة والمسئلة الزكاة فليس بينهما تادية الزكاة بدون النية بل السقوط انما هو اهل ذهاب ما فيه الزكاة كما اذا قطع اليد بسقط ففسله في الوضوء ثم النية في صيام شهر رمضان عندنا يصح الى ما قبل انتصاف النهار الشرعي وقال الامام الشافعي لا يجزئه الا النية في الليل لما عن ام المؤمنين حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه ابو داود والترمذي والنسائي باللفظ قبل طلوع الفجر فلا يصوم وفي رواية اخرى للنسائي من لم يمت الصيام قبل الفجر فلا صيام له قال في بيان الاصول قال ابو داود وثقه على حفصة معمر بن الزبير وراين عبيدة وبنو الحسن اللطفي عن الزهري وروى الامام مالك والنسائي عن ابن عمر موقوفاً وكذا روى النسائي والامام مالك عن امي المؤمنين عائشة وحفصة موقوفاً وفي فتح القدير قد رفعه عبد الله بن بكر عن الزهري يعلق به ام المؤمنين حفصة حيث قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع قبل الفجر فلا صيام له واليوكيرين عبد الله ثقة والرفع زيادة وهي عن الثقة مقبولة ثم ذكر سند آخر عن الدارقطني وقال قد تكلم على روايته البيهقي والتفصيل مذكور فيه وقد يستدل بان الجزء الذي لم يقارن بالنية فسد ففسد الكل لان الصوم الفرض لا يبل التفتيش ولنا من سلمية بن الاكوع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا من اسلم ان اذن في الناس من كان اكل فليصمه ففهم يومه ومن لم يكن ياكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء رواه الشيخان والنسائي وهذا صريح في ان النية في النهار صحيحة في الفرض لان يوم عاشوراء كان فرضاً قبل نزول رمضان ثم نسخ بعد نزوله فرضية والناسخ انما نسخ اقتراض عاشوراء فبقي حكم جواز النية في النهار في الفرض على ما كان فاما اقتراض عاشوراء وانتساخته فغيره روايات تتخافه لا يصحني الى الكا من ينكر منها ما عن هارون بن عروة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا بصيام عاشوراء ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده فلا فرض رمضان لم يامرنا ولم ينهاه تاويله عندنا عنده رواه مسلم ومنها ما عن عبد الرحمن بن مسلمية عن عمه قال ان اسلم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صمتتم بكم هذا قالوا لا قل فامروا بقتية بكم واقصوه رواه ابو داود وقال يعني يوم عاشوراء ومثل هذا كثير ثم نص عاشوراء بديل على صحته الصوم من الفجر بالنية في النهار فعلم ان الامساك في الجهر الاول من الفجر يفي موقوفاً وان وجد النية في اثنائه يكون صوماً

وما ذلك الا لان الصوم تعيين في هذا اليوم ثم الحكم في سائر الصيام الموقفة ومنه ظهر جواب دليكم المقول وعلم ان يوم الزمان
 التقاربه النية جعل شرعا ما كانا قارنه النية والامساك الغير المعنوي يتوقف على الامساك المذوي وما استندوا بقوله الشرع في وجوب
 اشباع الماقل لا اكثر العكس فعلمنا ان النية اذا وجدت في الاكثر يكفي في الاقل لا يكفي فالشرط في وجوب النية قبل اشباعها لا شرع
 ثم قوله صلى الله عليه وسلم من لم يأكل نص فمفسر في كفاية النية في النهار وقبح العمل على حسبه فلا يقبل التأويل بخلاف الحديث المذوي
 تمسك به الشافعية فانه يقبل التأويل فيا دل الامان المراد مني الكمال اي من لم يمسك الصيام قبل الفجر فلا كمال لصيامه واما
 بان المراد من لم يمسك في وقت النية ان هذا الصوم من الفجر فلا يصح ان يصح له ان يستمر طر ان ينوي النسيان في النهار ان
 غرضه من الفجر واما بان يخص بالصيام بالصيام النية الموقفة بايام مخصوصة بعد ايام الله تعالى ونحوه فيخص
 الصيام غير غيره فقد ظهر وقته ما عليه علماء تاورست ما بهم بالاعاديت كلها شكر الله سبحانه وتعالى في شافعية تاويلنا هذا الحديث
 من التأويلات البعيدة يدل على قصورهم في اخذ الاحكام عن قوال المصنفين سيما في زمانه من تأويله في النية ونية
 متباعدة من النقل والواجب الا في خلافه الا ان النية الثانية لان تعيين النية شرط في صحتها لا في صحتها بل في النية ونية
 امر ما نوى في نية المبائن حابث وكذا في نية المطلق الاتي قول الشافعي في شأن ايام شهر رمضان معيار لفرض الوقت فينتفي غير
 فيصا ببالمطلق المخصوص وفي نية المبائن يلحقه الصفة رتبة في المطلق فيصا ببالفرض الوقت فاعتراض عليه الشيخ ابن النصار
 في التحريم ان مقتضى المياريه فساد ما نوى لا صحة الممثلة لان المعيارية انما هي في اعتبار النية الذي هو المذوي لا صحتها الممثلة وهو
 ينادي ما نوى فرض الوقت وكيف يصح الممثلة والاحمال بالنيات وقيل في فتح القدير انما ثبت من الشرع تعيين الزمان
 للفرض ولم يرد منه نفي صحة الغير وهذا لا يستلزم نفي لزوم وجوب تعيينه عن المكلف ولم يرد من تعيينه ليس الا لاجل ان ثبت الواجب
 باختياره لا بالغير تعيين المحل شرعا ليس من اختياره فلا يكفي نية المطلق وقوله فيصا ببالمطلق المخصوص قلنا ليس الكلام ان يراد
 بالمطلق المخصوص فان يراد به المخصوص بل الكلام في ان ينوي المطلق ولا يميزه بخصوص بالبال فيه لم يتعلق القصد بالمخصوص
 فلو ثبت المخصوص ثبت من دون قصد منه بالغير المحض ولا بد في ادائه لفرض من الاداء بالاختيار واذا بطل في المطلق بطل في مبائن الفرض
 لان الصوة عندكم انما كانت هناك باعتبار لزوم الزيادة وبقاء المطلق بل البطلان بها اولى لان في المطلق يكون احصاء فرض الوقت
 لكونه فردا واما هنا فلم يتعلق قصد تعيين فرض الوقت بل تعيين مبائنه الذي لم يفي فلا يصا ببالفرض الوقت وهو ينادي و
 يقول ما اردت فرض الوقت بل اردت مبائنه فلو تحقق هو لتحقيق جبره والغير منتف في ادائه لفرض هذا خلاصة ما في فتح القدير و
 تحقيق المقام ان كل يوم لا يصلح الا اداء صوم واحد وقد جعله فرضا في ايام رمضان ولم يكن الصوم الا اخر ملكا معه فانتهى
 غيره فلم يبق ايام الشهر محلا لصوم آخر بل صار في حقه كاليوم بالنسبة الى ايامهم مطلقا فانما نوى مطلق الصوم في يوم من ايام شهر
 فهذا المطلق مع تقديره يكون نية مساو لفرض الوقت فيصا ببالفرض الوقت التبعة والغير عدم خطو فرض الوقت بالبال لان خطو مساو

ما قبل النية

كظهوره كما اذا كان على ذمته رجل صلوات ربي ام عليه واذا ان يقضى بنوى اول ظهر في ذمته يصح قطا مع انه لا يخطئ بها لانه ظهر لم يعلم كذا
 والاختيار الذي يجب في اداء الفرض ان يؤدي باوادة العبادة واما كون هذا العبادة فرضا فامر جبري المتيقن لانه لا دخل فيه لارادة العبد وهذا
 التقدير موجود ههنا لان ارادة صوم هو عبادة في هذا الوقت تتحقق ولولم يرد هذا المبدأ عندنا المتيقن واما اذا نوى سبأ في فرض الوقت
 في هذا اليوم فقد نوى المطلق وبقدره يقيده بكونه في هذا الوقت وكونه كفارة مثلاً فالطلق في هذا اليوم مساو لفرض الوقت وكونه كفارة
 منافع له واليوم غير صالح لهذا المنافع في هذا المطلق في هذا اليوم هو الصوم الفرض فصار كمن نوى فرض الوقت وقبره
 بكونه كفارة فقد نوى هذا القيد ويصح فرض الوقت هكذا ههنا واما ان لم يتوفر فرض الوقت فلا يفرض لانه قد نوى ما يساويه وليس في جبر في اداء
 العبادة لانه باختياره كما قد عرفت ثم ما ذكره هذا الشيخ الامام منقوض بصوم النقل فانه يتبادى بطلان النية بل بنية الواجب اليقينية بانه
 ما نوى النقل انما نوى المطلق فلو لم يزل النقل لزوم النقل لزم جبراً والعبادة مع الجبر لا يصح لان الاختيار شرط لكل عبادة وفي نية المبائن اظهر
 كيف وهو يتبادى ما ادت النقل فاما جواكلم فهو جواينا هذا كله ما عندي في هذا المقام ثم هذا المذكور في الصحيح المتيقن اما المسافر اذا
 نوى واجبا آخر يصح عند الامام ابي حنيفة وكذا النقل في رواية لان المسافر لما جازله الا فطار صار شهر رمضان كشعبان في
 حقه وعلى هذا ينبغي ان لا يتبادى صوم المسافر بالنية المطلقة عن الفرض لانه لما صار كشعبان لم يبق سبياراً فلا بد من تعيين النية مع
 انه يجوز عنه رواية واحدة فلم يرد خلافه ووجه الرواية الاخرى ان الا فطار رانما شرع لمصلح بدنه فما لا بد ان يصح منافع دينية
 واداروا واجب آخر منافع دينية لانه من في الذمة واهم من اداء صيام شهر رمضان لانه في ستة من تركه وفي تجوز النقل ليس منفعة لبدنه
 وهو ظاهر ولما لا بد منه لان صوم رمضان اهم من النقل لانه ان صام لم يبق فريضاً ويرى بالذمة وقال الامام ابو يوسف والامام محمد للمسافر
 والمقيم سواء في تاديت صوم شهر رمضان نية مطلقة ونية واجب آخر وبنية النقل وقوله اشبه بالصواب لان تجوز الا فطار لا ينافي
 المعيارية الثابتة بجعل الشارع تلك الايام للفرض كيف وقد شغل الشارع ذمته بصيام هذه الايام وكان لا يكون في تلك الايام صوم
 في يوم فصوم ذلك اليوم ليس الا في ذمته فاتفق غيره فاذا نوى صوماً اتى صوم كان يقع عافى ذمته الا انه اجاز الشارع لا يخطئه
 ان لا يصوم وان صام فلا يقع الا عن فرض الوقت واما القول بان منافع دينية اهم فربما انها اهم لكن لو امكن واذا وجب آخر
 في ايام رمضان غير مكن كما قد عرفت واما المريض فحكمه حكم المسافر عند ابي حنيفة يجوز لا واو واجب آخر في رمضان وهو رواية الحسن
 وهو مختار صاحب الهداية واكثر مشايخ بخاري وذكر الشيخان فخر الاسلام وشمس الائمة انه يقع مما نوى وعند بعض المشايخ يخرج عن
 شهر رمضان لان رخصة منوطة بحقيقة الحج فلو صام ظهر انه لا يحج فخرج عن فرض الوقت وفيه نظر لان رخصة المريض انما ينطبق بازدياد
 المرض لا بحقيقة الحج فان نوى المريض واجبا آخر وصام واخبره الصوم وان زاد مرضه فالرخصة ثابتة له فهو المسافر سواء ونقص بعض
 المشايخ بين الامراض التي ليس بها الصوم فبين ما لا يفرض الصوم في النوع الاول الرخصة متعلقة بازدياد المرض فنية الواجب الاخر
 يصح منه وفي النوع الثاني يتعلق الرخصة بحقيقة الحج فاذا نوى واجبا آخر فله ان لا يحج ولى في هذه المأكلة نظر لان النوع الذي لا يفرض
 الصوم لا يخص نية المريض بل هو خارج عن موضوع البحث الا اذا اُلجئ الى الضعف الذي يفرض الصوم لم يجز من خصه لئلا يزداد الضعف

فاندرج هذا في النوع الاول فالحق اذن مختار صاحب الهداية هذا كله على منه يرجع واما عندنا فحكمه حكم المقيم الصحيح وقد بينا الوجه في المساقفة واما هو
 والمنذور المدين فيجوز بنية مطلقة وبنية النقل في اصح الروايتين لان الوقت معيار كما في شهر رمضان الا انه يقع اذا نوى عن واجب آخر فلو
 لان ايجاب العبد لا يظهر فيها اوجبه تعالى وتبين ان اليوم المذكور كان صالحا لصوم النقل ولما ان لا يصوم النقل ولا يصوم على واجب آخر
 فاذا نذر فقد وجب نية ما كان له تركه فانتفى النقل والمنذور لا يؤثر فيها عينة الشارع وحصل الشارع ايام العزم كلها وقتا للواجب الآخر
 كما يبطل المنذور بالاجل خلا لنتقن الواجب الآخر فيصح فان قلت فاذن ليس الوقت معيار المنذور بل يجوز فيه الواجب الآخر فيجب تعيين
 النية فلا يتاوى بطلان النية ولا بنية النقل قلت لما لم يصيب بطلان النية واجبا آخر ليعصا به ما كان الوقت موضوعا له وقد اوجبه على نفسه
 فيصح ذلك واما اذا نوى النقل فهدى وظيفة اليوم ثم الذي وجب بالمنذور هو هذا فهو المنذور فقد نوى وصفت النقلية لانه ابطها
 بالمنذور فصيح المنذور وبالجملة انه تصاب باضافة الصوم الى الوقت ما هو وظيفة الوقت وقد صارت منذورا فيقع عن المنذور وهذا
 ما عندي في تحقيق المقام واشهد علم بحقيقة الحال النوع الثاني الصيام العمومي وهي ما يكون اقتراضه ووجوبه في ايام غير حذيفة كصيام
 القضا والصيام الكفارات فانها فرض في ايام العمر في اى يوم شاء صام والصيام للقرآن فانها فرض في ايام الاحرام في اى يوم شاء من
 ايام الاحرام صام وصيام المنذور المطلق فانها اوجبة في اى يوم شاء صام ولا يدر في هذا النوع من النية في الليل ولا في النية في النهار
 لانها اذ ليست موقوفة لا يتوقف الاساس في جزء من النهار ان يكون من هذه الصيام فلا بد من النية قبل الصبح ليكون الاساس الكافي
 في النهار من الواجب العمومي ويدفع النية الصوم النقل واليقظ لا يتاوى في هذا النوع بطلان النية ولا بنية المبدأ بل لابد من تعيين النية
 لعدم كون الوقت معيارا لها النوع الثالث صيام النقل ويجوز فيه النية في النهار الى ما قبل الزوال لما عن ام الدرداء قالت كان
 ابو الدرداء اياما في نهار فيقول عندكم طعام فان قلنا لا قال اني صائم بل هو ابو طلحة و ابو هريرة وابن عباس رواه البخاري تعليقا
 وهذا نص صريح في ان هذا الصوم صوم تمام اليوم لا كما ينسب الى الامام الشافعي ان الصوم صوم بعض اليوم لكن من شرطه الاساس من
 اول النهار لكن قد قل بعض الثقات المأجدين لم يوجد هذا في كتب الشافعية ثم وقع الحديث المرفوع في هذا الباب يظهر عن ام المؤمنين
 عائشة الصديقة قالت قل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم عايشة هل عنكم من طعام قالت نعم يا رسول الله ما عندها شيء قال
 فاني صائم قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فابديت لنا يدته او جاءنا زور قالت فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت قلت يا رسول الله
 ابديت لنا يدينا وجاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال ما هو قلت عيشة قل يا تبيخبت به فاكل ثم قل قد كنت اصبت صائما
 قال طلحة فخرت مجاهدا بهذا الحديث قال ذلك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله فان شاء امضاها وان شاء امسكها رواه مسلم
 نعمت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني صائم بحرف الغاء تعقيبا لقول ام المؤمنين اى اذ ليس عندك طعام فاني صائم فثبت الصوم
 تعلم ان نية الصوم جائزة للنقل بالنهار والصوم في الشرع صوم تمام اليوم نعم ان الاساس الذي يقع قبل النية وبعده كله صوم ثم السنن جواز
 النية في النقل في النهار لان الشارع جعل كل ايام العزم للنقل سوى شهر رمضان فانقل وظيفة اليوم وهو معيار فيقول لا اساس في اول النهار

ان يكون من الصوم او لا يكون على رتبة الرجل وعدة ما ينفذ العدة موجودة في الموثقات كلها فيوقف الاساك في اول النهار في الموثقات
 صحيح الغيبة فيها بالنهار ولذا قاس مشايخنا صيام شهر رمضان على صيام النفل فانهم فصل بينه عن صيام المكلفين ان يطعموا اهل بيوتهم
 ليسا به ثلثين من شعبان لان مقدمته الفرض فرض وكذا اهل الفطر في ليلة ثلثين من رمضان وكذا اهل الحج في ليلة ثلثين من
 ذي القعدة ثم هذا الافتراض على الكفاية لان رتبة الكل غير شرط لكن ينبغي ان يطعموا لا كفرون لان البعض قد يخطون ويرى البعض فان راى
 اهل الصوم او الفطر صاموا او افطروا ولو اكلوا عدة ثلثين يوما من شعبان ثم صاموا بعده او عدة ثلثين يوما من شهر رمضان ثم افطروا
 بعد ذلك لما عن ابن هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رآه اتيتموه فافطروا فان غم عليكم فمروا بثلثين
 رواه مسلم وفي رواية البخاري صوموا الروية وافطروا الروية فان غم عليكم فمروا بثلثين وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا رآه اتيتموه فمروا بثلثين فان غم عليكم فافطروا فان غم عليكم فمروا بثلثين وفي رواية اخرى لما وان غم عليكم فافطروا فمروا بثلثين ثم كفي في
 الصوم روية واحدة اذا كان في السماء عليه فشهادته تلزم الصيام على المكلفين لما عن ابن عمر قال تراى الناس الهلال فافطروا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رايت فصاموا والناس بصيامه رواه ابو داود ولما عن ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فقال رايت الهلال قل الحسن في حديثه يعني الهلال رمضان فقال لا اله الا الله قال نعم قال اتشهد ان محمدا
 رسول الله قال نعم قال يا هلال اذن في الناس ان يصوموا فداراه ابو داود وفي بعض الروايات فامروا لا فنادى في الناس ان يقولوا
 ويصوموا وهذا نص صحيح في ان قيام شهر رمضان كان معمولا فيهم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحض عليه ثم العدة شرط في
 ظاهر الرواية في الخبر لانه خبر عن امرئ وفي رواية الحسن بن علي بن محبوب في حديثه في الحديث الا اعرابي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اكتمى بظاهر الاسلام ولم يسأل عن عدالة قال الشيخ بن العام وذلك لان العدالة كانت غالبية في المسلمين فلا حاجة الى سؤال كان للمعز
 اسلم في ذلك الوقت والكافر اذا اسلم يكون عدلا ما لم يظهر الفسق لان الاسلام يحث ما قبله ولم يأت بشي من العمل بالعدالة بعد الاسلام واما
 الآن فالفسق اكثر فلا يكتفى بظاهر عدالة الاسلام ونحن نقول ان شرط العدالة في امثال هذا في زماننا يخل بالكثر الاعمال لا سيما في الصيام
 فالاحرى ان يفتي بما عن الامام ابي يوسف ان كان الشاهد امة بحيث يغلب على الظن صدقه ليقبل قوله لئلا يفتل امر الصيام ثم الواحد الذي
 يرى هلال الصوم ليلة ثلثين يلزمه الصوم وان ردت شهادته لان سبب الوجوب قد تحقق في حقه ولا بد في الفطر من شهادة اثنين عندنا
 وعند الامم الباقين خلا قال الامام في حيث شرطوا البين لان الاصل في الشهادة شهادة الاثنين ولما بد من لفظ الشهادة لان في
 الاخبار بهلال الفطر مذهب الكذب فيستغنى في امره عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يختلف الناس في آخر
 يوم من رمضان فقام اعرابي ان يشهد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شهر رمضان رآه اعرابي من شعبان فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم الناس ان يفطروا ورواه في رواية وان يفتلوا الى مصلاهم رواه ابو داود وهذا نص في انه كفي شهادة اثنين في هلال الفطر
 لا يحتاج الى اثنين وان رآه هلال في شهر ثلثين لم يرد قبله فالهلال ليلة الآتية ويصوم يوم الذي رآه في هلاله سواء رآه

قبل الزوال ولعله لان الظاهر ان القوس يصل قوس بالوجه فيستلزم ان لا يكون في ليلة وان كان عظيم في الليلة التي قبلها فوصول القمر الى تحت
 الافق محتمل فلا يكون لشك الليلة الماضية بالاحتمال والشك بهذا هو المختار وعليه الفتوى وان رأي واحد بلال النظر ورويت شهادته
 بالافزاده او رأي اثنين ورويت شهادته لزم المراد ان يكون يومهم ونظرت الناس للاحتياط لقوله صلى الله عليه وسلم انظر لهم يقطر الناس
 الاضحية يوم يضي الناس رساه الترمذي وان صام الناس يقول واحد غم بلال انظر لعلهم ان يكملوا ثلثين سوى يوم صومهم عند اثنين
 لان النظر لا يثبت بقول الواحد وقال الامام محمد يكون ثلثين مع وكذا اليوم لان الصوم لما وجب بشهادة الواحد صار ذلك اليوم
 من شهر رمضان فيكمل العدد معه من شيء لا يثبت تصدق وثبتت تبعا وهذا القول رفق وجمال الاضحية كمال انظر في اشتراط العدد
 ولفظ الشهادة عن حسين بن الحرث ان امير مكة قال عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نبتك لرويته فان لم يدره وشهد
 شاهدها عدل لشكنا بشهادتهما قال الامير ان فيكم من هو اعلم بالله ورسوله مني وقد شهد هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصي بيده
 الى رجل قال الحسين فقلت لشيوخ الى جني من هذا الذي اوصى اليه الامير قال هذا عبد الله بن عمر وصدق كان اعلم بالله عز وجل وعونه
 فقال امرنا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والكل في عدالة شاهده بلال انظر والاضحية يعرف بقائمة عدالة شاهده
 بلال الصوم ثم الذي ذكرنا كذا في اذا كان في السماء علة مائة عن رؤية الهلال واما اذا لم يكن في السماء علة فمستطاع ان يفتقر اليه العلم في
 بلال الصوم والنظر والاضحية خلا فاما لقوله الامام الشافعي هو قاس على ما اذا كان في السماء علة ونحن نقول اذا لم يكن في السماء علة فليس
 الملتزم في السماء ولا في نظر الراييين لان لكل ليسوا صنفين بالبصيرة لكل طالبون لرؤية الهلال فانفراد واحد من بين الجماعة منطقتا الكذب
 بل يقطع بكذبه فلهذا وهم نظن باليس بلال لا بلالا والحاصل ان افراد واحد اثنين في جماعة مقتضيان في سبب العلم وكانوا طالبين موجب
 البينة فلا يقبل قوله ما لم يضم اليه جماعة فيفيد العلم فانهم فاذا غم ليلة ثلثين من شعبان ووقع في يومه الشك في انه من رمضان فلا يجوز
 فيه الصوم بنية صوم رمضان باجماع الائمة الاربية الا فيما روى عن الامام احمد لما روى قوله صلى الله عليه وسلم صوموا بالبركة واخطروا بالبركة
 وان صام بنية صوم رمضان ثم بلا شبهة ثم ان ظهر رمضان فيقع عنه والا يقطع قطوعا وان صام عن واجب آخر كره لورود النهي عن الصوم
 في هذا اليوم فيكره ما وجب كما لا يخفى ان ظهر رمضان فيقع عن فرض رمضان وان لم يظهر فمقتضى التغيير قطوعا لان ما وجب كما لا يخفى ادى بالنهاي وقيل
 يقع عن الواجب الذي نواه قال في الهداية هو الاصح لان النهي ليس عن الصوم مطلقا بل المراد فيه الصوم بنية رمضان وانما الكراهية بصورة
 النهي وفيه نظر سيظهر ان الشارح قال والصوم تطوعا في يوم الشك يجوز بالكلية لمن وافق ما يعتاد وبصوم يوم آخر في شهر ثلثة ايام
 او يومين ومن يصوم شعبان كله او نصفه او العشر الاخر وهذا اتفاق الائمة ولما الصوم يوم الشك خاصة بنية التطوع او باطلاق النية غير
 مكروه عندنا وقال الامام الشافعي يكره بل محرم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقعدوا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا يصوم في صوم
 في فتح القدير رواه الستة واجاب عنه في الهداية بان المراد التحريم بنية رمضان واستدل بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصام في اليوم
 الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا قال في فتح القدير لم يرد هذا الحديث قيل لا اصل له واستدل لانهما استدل به الامام احمد
 على وجوبه وهو ما عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل بل صمت من شهر شعبان قال لا قال فاذا افطرت فصم يوما

رواه ابو داود بسنداً متفقاً عليه في الصحيحين فقال الشيخ ابن الجارود عارض هذا الحديث حديث لا تقدموا شهر رمضان بصوم يوم او يومين
 على من عارض كل النهي على الصوم بنية رمضان روى هذا الحديث على النذب لئلا تارض حديث صوموا بالروية الى آخره ولما قول هذا
 الحديث حمل حديث النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم او يومين على ما قل وهو صاحب الامانة ليس بمحض والالا يصح الاستثناء لانه
 يفيد جواز ان من يعتاد الصوم بنية رمضان لان في الاستثنى حكم مخالف المصدر كما عليه محققو شافعي واتباع الاثنية الثلثة ثم لا يخل هذا الحديث
 على ما اذا لم يكن اليوم يوم الشك فانه كما في حال الجواز ان لا يكون ذلك يوم الشك ثم حمل هذا الحديث على النذب كما وقع عن بعضهم ليقام عليه
 غاية البعد لان ايجاب الاعتناء الذي يدل عليه صيغة الامر لا يصح في ترك المندوب الا ان يصرف الامر عن ظاهره وحينئذ لا وجه لان القضاء
 للمندوبات ليس بهل هذا الا كما لا امر بقضاء صيام ايام ابيض فالحق في دفع التارض ان المصالح لم يدر صوم شهر شعبان وفي رواية
 البخاري فصح يومين وليس في هذا صوم يوم الشك لان يوم الشك لا يكون واحداً لثان فقد قال ابن الاثير في حاشيته ان هذا الرجل
 احتج بما على نفسه فاقبلوا فاجابوا في الشك فاذ كان الحال هذا فلا يخفى حديث النهي عن التقديم يوم او يومين وبقي على عموم
 ثم انه قد ورد النهي عن صوم يوم الشك خاصة فمن صامه بن زفر قال كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه من شعبان او رمضان فبينما
 يشاء مصلية فتمني بعض القوم فقال اني صائم فقتل عمار من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي ابو داود
 والنسائي وحمل على الصوم بنية رمضان ليعيد لان القوم الجاهلين لما وجد عنهم ان يذروا رمضان قيل بحجة عن ساج قال عكرمة في يوم
 شك فيه يوم من رمضان او من شعبان وهو اكل خبز او يثقل او يثقل لي لم تقل اني صائم فقال دلف يا شريك فظن قلت سبحان الله
 مرتين فلما رأيت دلف ولا يستثنى فقد مت فقلت هات الآن ما عندك قال سمعت ابن عباس يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صوموا الروية وان حال بينكم سحابة وظلمة فأكملوا العدة عدة شعبان ولا تستقبلوا الشهر قبل الا لا تصلوا رمضان بيوم من شعبان
 رواه النسائي وهذا يدل على ان صوم آخر شعبان مني بنية شعبان ويزال النهي معطوف عن النهي عن الاستقبال فوجب المنع بنية
 فلا استقبال ان تقدم صوما او صومين بنية تكريم رمضان والنهي عن وصل صوم آخر شعبان بربطه من النهي عن صومه تطوعاً بلا نية
 ووقع اكل في بعض الجواز بقوله وان حال فخص بصوم يوم الشك ثم الاستثناء ان الكراهية كراهية التحريم كما يدل عليه لفظ لصيان
 في حديث عمار فان صام واجبا آخر لا يجوز به وان لم يظهر رمضان نية لان الكمال لا يتأدى بالنهي عنه لكن ان صام تطوعاً يصح ويأثم لان
 النهي في الشرعيات يوجب المشروعية باصله عدم المشروعية بوضعه هذا ما عندي في هذا المقام وان ترد في النية فان كان التردني اصل
 الصوم بان نوى ان كان من رمضان فانما صائم وان لم يكن فانما مفسر فلا يكون صائماً لعدم وجود نية الصوم وان كان التردني بوضعه
 بان نوى ان كان من رمضان فانما صائم منه والا فانما يتطوع وحينئذ يكون صائماً وبكيفية بالاتفاق لشبهة نية رمضان فان ظهر رمضان
 يصح من رمضان لوجود نية وان لم يظهر يصح من التطوع بالان التطوع يصح باصل النية ثم ينبغي ان يسكت من مخطات الصوم في يوم الشك
 الى بقا وقت النية انتظار الحجة بخبره في الحال والاحتياط فيهما بان يتقاربا في هذا الوقت ثم يقطع الا نحو من فانهم يصومون بنية النقل
 صلى الله عليه وسلم يريان كردن اوصافه في الشئ والله كفاه تعفي رات

والنحو من يفرق بين النيات فينوي بالتفل بحيث لا يخطأ شائبة نية الفرض كذا قالوا **فصل** فيما يفسد الصوم وفيما لا يفسد من أكل
الصائم لو شرب أو جاع ناسيا لم يفطر وقال الإمام مالك يفطر عما منه ان نوت الركن بوجوب الغوت كالكلام ناسيا في الصلوة نسا
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكل وشرب ناسيا فلا يفطر قاتا هو رزق رزقه الله تعالى رواه الترمذي
ورواه الشيخان ونظما من نسي وهو صائم فأكمل وشرب فليتم صومه قاتا طعمه الله وسقاه وحل المالكية على الاستسك بقتيته اليوم
والصبح أصلا ويرواه رواية الترمذي ثم بين في العلة لقطع النسبة إلى المكلف لأن النسيان وقع حين شرع الصوم فلا تقصير منه
لعدم التذكر ولا وجود المذكر فحينئذ لا يقاس هذا على التكلم ناسيا في الصلوة ولا هو على هذا عدم المشاركة في العلة لوجود التقصير في نسيان
الصلوة لوجود المذكر وعدم التفتاة واما الصوم فلا تقصير منه في النسيان بوجوبه الإمام الشافعي يقول ببقاء الصوم في الأكل خطأ ومكرا
ويقسمها على النسيان بجاع عدم القصد الصحيح وتارة تشبث بالخبر المشهور ان الله تجاوز عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
ويخرج عن امتي الخطأ والنسيان ونحن نقول الأكل بالخطأ وبالأكراه فسد الصوم لوجود المنان في تقصير منه لعدم التشبث بوجوب عليه الاستسك
بقية اليوم تعظيما لليوم ويلزمه القضاء دون الكفارة لقصور البناءة والقياس على النسيان فاسد لا لقطع نسبة الفضل في النسيان
إلى العبد من جميع الوجوه وفي الخطأ النسبة باق لترك التشبث وكذا في الأكراه لترك العزيمة باختياره والحديث محمول على نفي الأثم
والمواخذة وقد بين في علم الأصول باتم وجه القبلة والمباشرة لا يفسدان الصوم ما لم ينزل وان انزل فسد بوجوب القضاء دون الكفارة
وفيه خلاف لبعض الأمامية من الشيعة لما عن أم المؤمنين عائشة الصديقة كانت النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم كان
الملك لم يرواه الشيخان وقولها كان الملك لا ربه إشارة إلى ان مباشرة لا يصل إلى الانزال حتى يفطر الصوم وعن عمر بن سلمة
أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الصائم قال سل أم سلمة عن ذلك فاجبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك
فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اما أنا أم أنا لا تقاكم
شروا خشاكم له رواه مسلم عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب قال شئت فقبلت وانا صائم فقلت يا رسول الله شئت
أمر عظيم قبلت وانا صائم قال رأيت لو مضمت بالماء وانت سائم قلت لا بأس قال ثم رواه أبو داود وقد ظهر به بذه
الاحاديث ان التقبل والمباشرة لا يضران الصوم واما إذا نزل فقد وجد بعض الشهوة بالمباشرة فوجد الجاع معنى فيفسد الصوم لكن
الجمانية قاصرة لعدم وجود صورة الجاع ولهذا يجب القضاء دون الكفارة ثم القبلة والمباشرة لا يكرهان في الصوم إذا كان في استئذان
الانزال واقتضاه إلى الجاع لما وجد من فعله صلى الله عليه وسلم واما إذا فات أحد هاتيكه لأن تعدد الحرام يجب لكف عنه وفي حديث
أم المؤمنين إشارة إليه كما قد منا وعن أبي هريرة أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فخص له دأما آخر
فسأله فيها عنه فأنزله الذي يخص له شيء وإذا الذي نهاه شاب رواه أبو داود والذي يظهر من تحقيق مناط هذا الحديث ان الرخصة كانت
للمن من الغفلة والنهي لحوت الوقوع فيه والتفت في الرجلين ان كان المأمون شيئا والذي غاف عنه كان شافا حكمه دائر على الان

كان الحكم على من غفلة والنهي لحوت الوقوع فيه والتفت في الرجلين ان كان المأمون شيئا والذي غاف عنه كان شافا حكمه دائر على الان

في خوف كذا ينبغي ان يحقق المقام ولا يفسد الصوم بالاحتلام والنظر بشهوة لانه لم يوجد ما ينافي الصوم وفي الاحتلام ورد السنة اليقظ كما سيظهر
 انشاء الله تعالى ولا يستثنى باليد فالصحيح انه يفسد الصوم وعليه الفتوى لانه قضاء الشهوة باختياره فصارت في معنى الجماع والاستبراء
 باليد حرام بالا حاديث القاطعة كقوله صلى الله عليه وسلم انكم اليدون لكن الفقهاء قالوا ان استثنى باليد لمصلحة الشهوة لا لقضاءها بالاباس
 به لانه يقصد ورغ الا على من الذنوب ولم يد قضاء الشهوة الذي هو الذنب ولا يفسد الصوم الا صلب جنبا لما عن ام المؤمنين عائشة
 وام المؤمنين ام سلمة قالتا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم رواه الشيخان وقوله تعالى
 اصل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وحل الرفث في تمام الليل كما هو حقيقة تقديره في مستطوع الا صلب جنبا واليقر قال في آخر الآيات
 قالان باشره من وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى تبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل
 والناية متعلقة بالمباشرة والاكل والشرب جميعا والالزم حل المباشرة مطلقا عن الخاتمة فحل المباشرة الى تبين الفجر وهو مستلزم للاصباح جنبا
 فانهم ولا يفسد الصوم الا احتلاما عن انس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال تشكت عيني فاكحل وانا صائم قل نعم رواه الترمذي
 وكان انس بن مالك يكتحل وهو صائم رواه ابو داود واما ما يروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالاشم عند النوم وقال لتيقظوا
 فقد قال ابو داود وقال يحيى بن معين وهو حديث منكر ثم افقه في هذا المقام ان المفطر ليس الا ما يدخل من المنفذ وليس بين العين والحلق
 منفذ انما يصل ما يصل بالترشح من المسامات الا ترى انه لا يفسد بالاحتلام وان وصل البرد الى الجوف وانما كره الامام ابو حنيفة الصائم
 الاغتسال للتبراد ووضع الحرقمة المبتلية لكرهه ازالة المشتبه الى صلته بالعبادة لا التعرضية على الفساد ولا يفسد الادمان اليقظ لذلك و
 اذا دسج الصائم العتيق فقاء قليلا كان او كثيرا لا يفسد صومه تام سواء عاد بنفسه او لم يجد قليلا كان او كثيرا عليه الفتوى وقال الامام ابو يوسف
 يفسد الصوم في ملأ الفم اذا دعا ونفسه واما اذا عاد ففسد هذا الامام محمد مطلقا لان الادخال صنع منه وعند الامام ابو يوسف لا يفسد
 الا اذا كان ملأ الفم لان القليل لم يجد حرجا حتى لم يتقض به الطهارة وفيه انه لم يتقض به الطهارة لان القليل من ثم العدة لا يخرج منه
 النجاسة لانه ليس غاربا واما ان استقفا ففسد الصوم قليلا كان او كثيرا اذا كان ذكرا للصوم وعن الامام ابو يوسف لا يفسد في القليل
 وويلنا قول ابن عمر من استقفا وهو صائم فليس عليه قضاء ومن زرع القتي فليس عليه قضاء رواه الامام مالك ما عن ابي هريرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من زرع القتي وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقفا فليس عليه قضاء رواه ابو داود والترمذي ولفظ من استقفا عاملا
 فليقتض قال الترمذي حديث حسن غريب لا نرفعه من حديث هشام بن حسان عن ابي سعيد عن ابي هريرة الما من حديث عيسى بن
 يونس قال البخاري لا اراه محفوظا لانه قال في فتح القدير لا يقدح في ذلك بعد تقديره الراوي فانه من الشاذ المقبول وقال فيما يفي
 به معناه الدارقطني وقال رجالهم كلهم ثقات ثم الحديث عام فيما اذا عاد وفيما لم يعد واما يفسد في الاعادة لانه لا يفسد في العتيق وهو داخل
 شئ في الجوف بالقصد وبهذا مفسر التبعة وما عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من افطر قال صدق وانما صليت في جوف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد دمشق فقلت ان ابا الدرداء حديثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صدق وانما صليت في جوف

جميعها نحن على ذلك اتى النبي صلى الله عليه وسلم في طريقه فمر بالرق المثلث العظيم فقال لعن السائل قال انا قال هذا تصديق بطل
 الرجل اعلى انقرضني يا رسول الله فوافيتم ما بين لابيها سيرد الحرمين اهل بيت اخر من اهل بيتي فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انياب
 ثم قال علمه اهلك رداء الشيخان وقد روي هذا الحديث بطرق مختلفة وتقع في رواية ابي داود وروى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 الحديث بخطه على من جالس في نهار رمضان لكن المتطوع ليس جالس المرأة بل التعدي على الصوم هذا الغفيم عفا كان وقوع ما هو عليه في
 كجاء زوجته لا يجب الكفارة ولا يصلح سببا للبراك الا لا اشتراك على ذنب عظيم وليس هناك الا الجنابة على صوم رمضان ونحوه في الجاه
 لاغ فيتم اهل البيت من هذا ان مثل هذه الجنابة اى الاقطار بالجماع يجب عليه نكاح بالجماع ثم لما تحقق ان الرجل والمرأة يشتركان
 في هذه الجنابة فيشتركان في وجوب الجبر ولا يشك في هذا الغفيم فقد لزم الكفارة على المرأة اذا كانت طاهرة لا كما في علم الامام الشافعي
 في قول انه لا يجب الكفارة عليها لانها محل الفعل على ملكي محل الفعل كذلك فاعل الفعل هو المكين وقد ظهر ما ذكرنا ان البيان في حق الرجل بان
 في حق المرأة لا يشترك في المتطوع والجنابة على الصوم فستقتال الشافعية ان السكوت عن بيان حال المرأة بيان انه لا شيء عليها ثم الكفارة
 لا يجب في ما لانها عبادة وجبت عليها زجرا وستر الجنابة لكانت في قولنا لا تشتركان في فعلها الزوج قياسا على ما اذا اغتسل ثم الاكل
 والشرب فكل الجماع في انظار الصوم والتعدي عليه في الكفارة اليقظ لانه فيهم عرفا بلا شك مساواة حكم الاشغال في كونها جنابة
 في وجوب الجبر من تخصيص على الوجوب في احدها لا شك في ذلك فقد لزم الكفارة بالافطار بالاكل والشرب اليقظ بدلالة هذا النص لا كما
 يقول الامام الشافعي ان الكفارة في الاكل والشرب زعمانه ان الكفارة انما وجبت في الوقوع بخلاف القياس فلا يقاس غيره لما ان المنزلة
 من تنفع بالتوبة قلنا لما ورد النص بالكفارة علم ان تمام التوبة اداء الكفارة واما التوبة بلا كفارة وان كانت باينة في شئ من قبل
 التوبة الا ان التوبة باء الكفارة اتم ويرى فيها القبول التوبة لا تشتملها على الجبر ثم الحديث يدل على وجوب الترتيب كما في كفارة الطهار
 فمن قدر على الاعتاق لا يجزيه الصوم والصبر ومن لم يقدر عليه وقدر على الصيام لا يجزيه الاطعام وهذا الحديث لا كما يقول
 الامام الشافعي ان كل من حذر الواجب عليه احد الامور تحريم الا انه روي الشيخان عن ابي هريرة ان رجلا افطر في رمضان فامر النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ان يتيق رتبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ثنتين مسكينتين فهذا الحديث يمكن ان يستدل به على التخيير في الكفارة هذه
 الا في امور على الاحوال المتتالية واحدة واحدة كما بين في حديث الاعرابي جميعا بين الاول ولعل هذا الرجل هو الاعرابي المذكور
 فاعلم بالمعنى اختصار الحمل على ما قلنا ضروري فانهم لم يبق هنا شيء ان صلى الله عليه وسلم امره ان يترك الرق والعرق
 تسع خمسة عشر صاعا وهذا القدر لا يكفي طعام الكفارة لانه لا يكفي المستيقن في ثلثه ثم شئتم فصلنا عن التصديق عليهم الا ان يقال
 امر صلى الله عليه وسلم اياه بتصديق ما في العرق ليتاوى بعض الواجب وما بقي يؤديه بعد القدرة والله اعلم بحقيقة الحال ثم الكفارة لا يجب
 اذا افطر بعد الشروع لانه جنابة على الصوم واما اذا لم ينو الصوم فاكل او جالس لا يجب الكفارة وحكم هذا المفسر ان خمس حتى توب ويعصم
 ويظهر منها آثار التوبة وان امر على ترك الصوم فيقتل وان كان متعة لا يسلطه الجس يقاتلون كما في الصلوة ثم الكفارة لا يجب اذا جنى جنابة
 من عرق فيخرج عينه واودسكون في كفه والعرق المثلث العظيم ينيل من كفه ويؤاخذ به صلى الله عليه وسلم في كفه باذنه ما خرجت منه اربعة اشكوة

كاملة على اداء الصوم رمضان فان افطر في قضاءه او واجب آخر لا يلزم الكفارة لان الجنائية في شهر رمضان على الصوم اشدها في غيره و
قد ورد النص فيه فلا يتعدى الى غيره واما اذا كان الا افطار بعد ما فعل فملا فظلمة مفطر او يوليى مفطر فان كان الا افطار بذلك الفصل مما
قاد اليه دليل شرعي من قياس ظاهر كما اذا اكل ناسيا فظن انه مفطر لظهور الفساد بفساد ركن او سماع خبر ظن به او فتوى فقيه كما اذا
اجتمع فسمع حديث افطر الحاجم والحجوم فاعتمد عليه ولقناه فقيهه بالا فطار بالاجتماع فلا كفارة عليه لقصور الجنائية اما اذا اتم على الخبر مع العلم
بالتأويل او بالانتساح فيجب الكفارة بوجود الجنائية الكاملة وان كان الا افطار بذلك الفصل لم يفتد اليه دليل شرعي بل وقع ظن منك
اذا اكل او ادهن او اغتسل او رنث او احتلم او نظر بشهوة فانزل وظن هذه الامور مفطرة ثم اكل او شرب او جامع فوجب عليه الكفارة لكمال
الجنائية بعد ما اعتبر هذا الظن ثم الجنائية الكاملة في الجملة انما تحقق اذا جامع في احد سبيلي الحى من الانسان عدا الوغور الشهوة ولما اذا جامع
اليمنى او اليسرى وادخل في الجملة لا يجب الكفارة وكما انما تحقق قضاء الشهوة على الكمال وكذا اذا امنى بالمباشرة
غير الجماع او بالتخيذ او باليد لا يجب لقصور الجنائية لانه ليس جماعا صورة والجنائية الكاملة في الاكل والشرب ان يكون من السبيل المتأددة
وهو الفم والنافث في شرب الماء ونحوه فان دخل في الجوف شي من السبيل الغير المستأدة كالجرح والاذن والدبر لا يجب
الكفارة لانه ليس اكلا حقيقة ولا شربا وان يكون الاكل والشرب مما يكون بصلاح البدن من التغذي والتداوى فان اكل الطين غير
الطين الذي يقصد به التداوى او الحديد على الوجه الذي لا يقصد به التداوى او ورق شجر قدر ما لا يكون غذاء ولا يعتاد اكله و
المقصود به التداوى ولا يقصد لا يجب الكفارة وان وجب القضاء لقصور الجنائية كما قالوا الفصل في استحباب التسحر في شهر رمضان
لما عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحر واذا كان في السحور بكى رواده البخاري والترمذي والنسائي في استحباب تسحر
السحور قال الامام مالك سمعت عبد الكريم بن ابى النخارق يقول من عمل النبوة تعجيل الافطار والاستبصار بالسحور قال مشائخنا الوقت
المندوب للسحور عند بقاء سدس الليل ثم لا يؤخر السحور الى قرب طلوع الفجر وشكوكية لان فيه احتمال الوقوع في الحرام وما عن زيد
بن ثابت قال تسحر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تمنا للصلوة قال انس بن مالك كم كان القدر بيننا قال قد خرسين آية رواه
الشيخان فلا يعمل بها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صاحب الوحى يعلم وقت طلوع الفجر على قطع فله صلى الله عليه وسلم
من بعد ان تسحر الى قبل ان يطلع الفجر واما من لم يكن عنده معرفة الفجر الا بالظن والتخمين او سطوع الضوء فلا تسحر الا الى وقت يتيقن بعدهم
الطلوع من قبل ان يطلع بكثر وتترك السحور يتيقن ببقاء قليل من الليل وهذا لان الكف عن شبهة وقوع التسحر عند طلوع الفجر
واجب بمقدمته اليه واجبة فان تسحر مع الشك في طلوع الفجر كراهية التحريم لكن لا يفسد الصوم لان الاصل بقاء الليل فلا
يرطل بالشك وهذا رواية عن ابى حنيفة وهو الصحيح عندى واختار في الهداية انه اذا شك في الفجر تسادى الطرفين فالافضل
ان يبرع تحرز عن الحرم ولا يجب عليه ودليله غير منطبق على الدعوى لان التحرز عن الحرام واجب بقضاءه وجوب الدعوى وان
تسحر ظن طلوع الفجر وعنده عدم الطلوع محتمل اليقين ففسد الصوم في الصحيح فيجب عليه القضاء وهو متاثر بالشك ابن العام لان غالب الراى يفتى
والعمل به واجب في الهداية في ظاهر الرواية لاقتضائه لان اليقين لا يزيل الا بمتلوه فيه ما فيه ثم اذ ظهر صدق ظنه بوجوب عليه الكفارة انظر

بنا يجب لانه حتى على صوم رمضان جناية كاملة وفي الهداية لا كفارة عليه لانه نبي الامم على الاصل فلا يتحقق العمد فيه ان البناء على
 الاصل غير صحيح لان العمل بالنسبة لراي واجب فاقه يجب تعجيل الفطر لما عن سهل بن سعدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال
 الناس يحرموا عجلوا الفطر رواه الشيخان وعن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر
 لان اليهود والنصارى يخرجون رواه ابو داود وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله احب عبادي الى عجلهم فطر رواه
 الترمذي ثم تعجيل المغرب ايهم مندوب تعجيل الفطار فالصائم في تقديم المغرب على الانظار والعكس وقد ثبت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الانظار قبل صلاة المغرب كما تقدم في حديث عبد الله بن ابي رافع وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عثمان الانظار بعد صلاة المغرب
 فمن حميد بن عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان المغرب حتى ينظران الى الليل لا يوقفان في الفطر ثم يفتطون
 بعد الصلاة وذلك في رمضان رواه الامام مالك وقد نص الامام محمد في الموطا ان الامم على السواء ان شاء انظر قبل صلاة
 المغرب وان شاء افطر بعد الا انه لا يوغر المغرب لكن ينبغي لمن يفطر بعد صلاة المغرب ان لا يؤخر الا فطار الى ما بعد صلاة التطوع
 والا يلزم تأخير الا فطار بل يفطر بعد سلام صلاة المغرب ثم يتنفل بالتطوع صرح بهذا الشيخ الاكبر في الفتوحات المكية ويستحب انظر
 بالقرن المادى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجده فليفطر عليه فمن لا فليفطر بالما وفاته طوره رواه الترمذي
 وينبغي ان يقول عند الا فطار اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت لما عن ساذن زهرة قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان اذا فطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت رواه ابو داود ثم تعجيل وان كان مندوبا لكن لا يترك الا فطار الا عند
 التيقن جروب الشمس ودخل الليل فان افطر قبل التيقن به اثم قطعا سواء غربت الشمس ودخل الليل في الواقع او لا قصد جروب
 حرام عليه فان افطر وهو شاك اثم وعليه القضاء لان النهار هو الاصل كان متعقبا فلا يزال الاتبعين مثله ولو تبين بعد الا فطار في هرة
 ان الشمس لم تغرب ففي الهداية ينبغي ان يجب الكفارة نظر الى ما هو الاصل وان كان اكثر رايه انهم لم يغرب الاكل الا فطار
 وان افطر يجب القضاء فان تبين انهم لم يغرب يجب الكفارة البتة وان افطر وهو يتيقن ان الشمس غربت ثم بان الخطا او شحرت
 استيقان بقاء الليل فله الخطا فلا اثم عليه ويجب القضاء الكفارة لقصور الجناية ويجب مساك بقيقه يوم تقضي الله وقال الامام الشافعي
 لا يفسد الصوم وعليه ان يقيم صومه بناء على ان الاكل خطأ لا يفسد الصوم وقد مرجحوا به ولنا ما عن اسامة بنت ابي بكر افضل الصديقين
 قالت افطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم ثم طلعت الشمس قبل ان نشام فلم وبالقضاء قال بل يبرئ القضاء رواه البخاري وابو داود ولنا ما عن ابي سعيد
 انهم قالوا افطرنا في يوم غيم ثم طلعت الشمس غابت فطعنا ففطرنا ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا
 ما لك عن اسامة بن مخرمة في يوم غيم ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا
 قال الامام مالك بن النضر انهم لم يغرب في يوم غيم ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا ثم طلعت الشمس غابت ففطرنا
 ابي حنيفة واما ما حمل عليه انا فاعية ان الخطيب لم يأتنا فافطنا ما بلا قضاء اصلا فطه بطله رواه ابي حنيفة في يوم
 من جنة التينين من كرون قولهم من حاف من موصى فافطنا ما بلا قضاء اصلا فطه بطله رواه ابي حنيفة في يوم

على من حمله عن امية شربت عمر بن الخطاب في رمضان وقرب اليه شراب فشرب بعض القوم وهم يدعون الشمس قد غربت ثم ابراهيم
 المؤذن فقال يا امير المؤمنين واشرب من شمس طالعت لم تغرب فقال عمر بن الخطاب من كان افطر فليصم يوما مكانه ومن لم يكن افطر فليصم
 حتى تغرب الشمس حتى يخرج القمر ورواه ابن ابي شيبة وزاد في طريق آخر فقال يشاك واعيا وقد اجهدنا قضاء يوم اليومين في
 هذا الاضطرار امير المؤمنين رضي الله عنه فلما رآه امة اخرى قد ثبت وجوب القضاء باقوم حجة واشتد تعالى العلم بالحكمة فصل في الاذكار المبيحة للافطار
 والمسافر والمريض وخصائي الافطار لقوله تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ثم قد روى بعض ان الافطار عزيمة
 في جميعها مستند لا بظاهر الآية لان الواجب عليها العدة من ايام اخر فان صام المسافر في السفر لا يجزيه ويجب عليه الصيام في
 الايام الاخر وهذا ذهب الشيخ الاكبر قدس سره وقد روى هذا عن عدة من الصحابة قال ابن عمر الافطار في السفر صدقة تصدق
 بها على عباده قال السيوطي رواه ابن ابي شيبة وقال ابن عباس الافطار في السفر عزيمة قال السيوطي رواه ابن ابي شيبة عن حمزة
 عن ابي هريرة انه كان في سفر فصام رمضان فلما رجع امره ابو هريرة ان يقضيه قال السيوطي رواه عبيد بن حميد ورواه عن عبد الله بن
 عامر ان امير المؤمنين عمر رضي الله عنه صام رمضان في سفر ان يجيد وقد روى في ذم الصوم المسافر احاديث مرفوعة منها ما عن عبد الرحمن
 بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر قال السيوطي رواه النسائي وابن ماجة
 ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اليه الصيام في السفر رواه الشيخان ومنها ما عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج
 عام لم يمسح الى مكة في رمضان فقام حتى بلغ كراخ الفجر صام الناس فدا بفتح من ما فرقه حتى نظر الناس اليه ثم شرب فقبل راسه
 ذلك بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة رواه مسلم ورواه النسائي عنه وعن ابي مالك الاشجعي ومنها ما عن ابن ابي مالك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلوة وعن الجعفي والمريخ رواه الترمذي والنسائي و
 جمهور الائمة اتفقوا على ان الافطار حصة للسافر وان صام تقع عن الغرض ولا يجب عدة قايام وياولون الآية بان المعنى من كان
 منك مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ولا يلزم منه التحم ويحتمل الحديث الاول والثاني با اذا يضر الصوم وصائم رمضان
 تحمل المشقة في السفر كالمفطر في الحضر في حق الائمة لا يقتضيه نفسه في التمكن من اذن الشارع بالافطار وليس وجه الشبهة الصوم
 لا يقع عن الغرض وقصة نزول الثاني يشهد بالتخصيص بالمشقة المصرة فقد روى الشيخان عن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من رأى رجلا قد اجتمع الناس عليه وقد غفل عليه فقال ما له قالوا رجل صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من اليه الصيام في
 السفر فالام في الصيام للعبادة والمجهود الصيام التي اضرت للرمل واما الحديث الثالث فواته حال وقد روى مسلم وروى في رواية
 بعد قوله صام الناس فقيل له ان الناس شق عليهم الصيام وانه يظنون فيما فعلت فدا بفتح من ما يضرهم في آخر الحديث
 فخذ الحديث نص في ان افطار رسول الله صلى الله عليه وسلم انا كان يكون الناس في مشقة وهم كانوا لا ينظرون جبا على النبي
 بمرسول الله صلى الله عليه وسلم فافطر مسلم لذلك ومن صام بعد ذلك مع وجود المشقة فاما صام لزم علم الامم فقال صلى الله عليه وسلم
 لا كراخ الفجر من على ثلثة ايام من مسان وهو كتمان موضع على مائة من مكة

أو تلك الصلوة إنما لا تخم زعموا أنهم اتفقوا من النبي أن يفطره أو لا يفطره زعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غفر له ما تقدمه وما تأخره
 فان ترك الصوم لأبأس به والناسم ليسوا كسائر فلا بد من الصوم تحكم بانهم الصلوة لا صلى الله عليه وسلم وان غفر له لكنه اتقى التحسين
 واختارهم أشد ولا يسبيل لهم إلا في الناس ما استطاعوا ولا يلبون في تقواهم وخشيتهم مبلغ تقواه وخشيته صلى الله عليه وسلم أو لا تخم صلوا
 مع وجود المشتقة مع قيام هذه الاحتمالات لا يقوم حجة فيما زعموا وأما الحديث الرابع فترك الظن والالزام سقوط الصوم عن المسافرين
 مطلقا قضاء وما دار وبذلك الخلافات النص ومخالفات الاجماع وقد وقع في روايات هذا الحديث عند أبي داود وان أشد وضع شرط الصلوة
 عن المسافر وخصه لفي الافطار وان خص فيه للرضع والحملى إذا خافتا على ولديهما وليس فيه ما يدل على أن لا يفري صوم المسافر ولا يجوز
 له الصوم بحكم الرواية المتقدمة للترمذي والنسائي على هذا واستدلوا الجمهور الأئمة بأعن أم المؤمنين عائشة الصديقة بثان حجة بن عمر الأسلمي
 قال النبي صلى الله عليه وسلم صوم في السفر وكان كغير الصيام فقال ان شئت فصم وان شئت فافطر رواه الشيخان عن انس قال
 كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصب اصائهم على المفطر ولا المفطر على الصائم رواه الشيخان وفي رواية لعاقل حميد خلقت
 ابن أبي مليكة فاصبرني ببثله ما عن ابن عباس قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان حتى بلغ عسفان ثم دعا بانه من ماء
 فشرب منها راحة الناس وافطر حتى قدم مكة وكان ابن عباس يقول صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر وافطر من شأوصام
 ومن شأوافطر رواه الشيخان وفي رواية لهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة ومعه عشرة آت وذلك على رأس ثمان سنين
 فسار بين مكة من أسلمين الى مكة يصومون ويصومون حتى بلغ الكدليد وبه ما بين عسفان وقد يدا فطر وافطر واقال الزهري واما ما جاز من امر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الآخر فالآخر قول الزهري هذا عجيب انا الاخذ بالآخر في صورة التعارض وهما على بالبرية وعلى بالرضعة
 فبين التعارض حتى يؤخذ بالآخر وما عن حجة بن عمر والاسلمي قال اني صاحب ظهره عالم جاسا فطر عليه واكرهه وان ربا صا وفي هذا الشهر يعني
 رمضان وانا اجد القوة وانا شابا جدي ان اصوم يا رسول الله ابون علي من ان أخره فيكون ديننا انا صوم يا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اعظم للجري ام افطر قال اتي ذلك شئت يا حجة رواه ابو داود وفي رواية النسائي انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 الصوم في السفر فقال ان شئت فصم وان شئت فافطر فقد ظهر بهذه الاحاديث جواز الصوم للمسافر فايدل على المنع فهو مخصوص بوقايعة من
 المشتقة والمضرة ثم دل حديث حجة على ان الرخصة غير مختصة بسفر طاعة كما رعت الامامية ثم اسفر المبع الا فطار يطلق السفر عنهم ان يكون
 سفر معصية او سفر طاعة او لا بهر اول ذلك لا إطلاق المنع خلا قال الامام الشافعي في سفر المعصية وقدموا علم من ان يكون منه مشتقة في الصوم
 ام لا لا إطلاق النص والحديث حجة وعليه الاجماع وعلمته وهي وصول الضرر الى المسافر في الصوم معلوم لانها عمناد في الكفارة وانه لا يصح
 من المالك لمنه الكفارة بالاعتاق بل تجب ولا يصح منه الصوم اصلا مع وجود القدرة على الاعتاق ولذا انكروا في يحيى بن سيح
 جاسع الموطأ في فتواه بعض المملوك ليجوب الكفارة بالصوم معلوم بان الاعتاق ليس عليه فلا يحيل الا انزجار بخلاف فتوى الامام عيسى منا
 بعض المملوك ليجوب الكفارة بالصوم دون الاعتاق معلوم بان اكثر ما في يده من الحرام غير مملوك له ما في يده من ملكه لا يفي للقبليات

على الكديد بين المرحون شرعنا الله تعالى واطمن الواسع من الارض على تلك القدرة كبر رادوه من ان

بالحق عليه فهو خير غير قادر على احتياق من كلفه الغافل عن حوائج فوجب عليه الصوم فانظر نبيين الانصاف ما اذن نظر عيسى في التلبيل وما في تلبيل يحيى
 بن يوسف واليهين ثم المسافر الذي يجد ضرر الاشك في وجوب الافطار عليه وان هلك بالصوم ثم لانه موت نفسه في التملكه من هذا العمل الضرر
 اجبر لانه وقع في وقت هذه الصلوة العاصية الا ان المصوب ليح ويأثم واما المسافر الذي لا يضره الصوم له الفضل عندنا من القطر
 حكاه فاما الامام احمد ونسبته الخلاف الى الامام الشافعي غير مطابق لكتاب الشافعية والحق ان الامام الشافعي يوافقنا ولنا ما عن سلمة بن المغيرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك رمضان في السفر وكانت رحلته يادى الى شمع فليصم رمضان حيث ادركه رواه
 ابو داود واما عن انس قال من افطر قبل رخصته ومن صام فهو افضل قال السيوطي رواه ابن ابي شيبة واما عن ابي سعيد الخدري قال كنا نفرص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فما الصائم وما المفطر فلما وجد الصائم على المفطر على الصائم ويرون ان من وجد قوة
 فصام حسن ويرون ان من وجد ضعفا فافطر حسن رواه سلم واما المريض فلا يباح له الا افطارا مطلقا بل اذا كان مرضه بحيث لا يظن ان يبرأ
 مرضه بالصوم عندنا وهذا هو قول الامام الشافعي ونسبته اشتراط خوف الهلاك اليه لا يطابق كبره واما اذا كان بحيث لا يظن المضرة بالصوم
 فلا يباح له افطارا بل لا بد من المرض فكيف يباح له الافطار الذي يزيد بالمرض واليقين لو ايج الافطار للمرض
 مطلقا فنقلنا بنحو الرجل عن المرض فيقوت فائدة ايجاب الصوم وتيسر العدة في الايام الاخر لعدم النجاة عن مطلق المرض في تمام العلم الا قليلا
 ثم المريض الذي يخص له الفطر الا فضل ان يفطر مع هذا ان صام واستصره اجراه لوقوعه في وقته واما اذا لم يستصره فقد علم انهم لم يكن
 له رخصة ولو هلك بالصوم ثم لانه اوتى نفسه في التملكه من دون اذن شرعي والى كل والمرض ان خافا على الولد يجوز لهما الافطار فوقيان
 في عدة الايام الاخر لانها في حكم المريض ولهم من نفس الرخصة للمريض ان مناطها مضرة البدن والحمل والارضاع سواء فيها فقد ثبتت
 الحكم بمر لانه نفس المريض وذمهم قوم الى انها افطران وتفديان وهو مذموم الشيخ الاكبر قدس سره وهو مروي عن ابن عمه قال الامام مالك
 بلغه ان عبدا مشربا عمر مثل ع. المرأة الحاملة اذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام قال تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكيتا يامن
 خطبة بدر النبي صلى الله عليه وسلم والذي سافر في يوم شهر رمضان للابح لا الافطار الا اذا غابت عليه العطش ولا يظن منه الهلاك والمرض
 لانه قد وجب عند الشروع فوجب الاتمام وقلبه العطش في حكم المرض وكذا اذا حدث المرض في نهار رمضان ولا يظن بالصوم الزيادة في
 المرض يباح له الافطار قالوا لانه سلمت في الصنعة الشاقة وتكون بحيث لو صامت هلكت او مرضت والذي سلم اليه عمال السلطان
 الصنعة الشاقة ويكفي بحيث لا تتركه العمل وظن بالصوم الهلاك والمرض فكلهما في حكم المريض يباح لهما الافطار والذي غمى عليه في نهار
 يوم من رمضان وامتد يا ما يجب عليه قضاء تلك الايام الا اليوم الذي حدث فيه الاعاء لانه لم يوجده منه النية الثاني اليوم الاول الذي
 جاز في بعض الشهر يجب عليه قضاء تلك الايام لان هذا الجوز في حكم الاعاء وان جن سلع شعبان واستمر شهر رمضان كله سقط عنه الاول
 والقضاء وقدم في رسالة الزكاة والحائض والنفساء صيام ايام الحيض والنفساء وقدم في رسالة الصلوة ثم الذي
 وجب عليه القضاء ان يقضى تلك الايام متتابعة او متفرقة والقائمي يتخير فيه خلافا للامام الشافعي واشترط التتابع ليكون القضاء على
 طبق الاداء في العلاقات فعدة من ايام اخر ولما عن محمد بن المنكدر قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع نصف شهر

رمضان فقتل ذلك اليك ارايت لو كان على اصمك دين قضى الدرهم والدرهمين لم يكن قضاء فاشهد حتى ان ينفو ويغفر قال السيوطي رواه
 ابن ابي شيبة والدارقطني وحقل الدارقطني استاذ حسن الامانة مرسل ولا ضير فيه لان المرسل حجة ثم نديننا منقول عن عدة من الصحابة
 عن عبيدة بن الجراح انه سئل عن قضاء رمضان متفرقا قال ان اشركم بخصك كرم في فطره وهو يريد ان يشق عليك في قضاءه فاحسن
 العدة وامتنع ما شئت قال السيوطي رواه ابن ابي شيبة والدارقطني والبيهقي وعن معاذ بن جبل انه سئل عن قضاء رمضان قال
 احسن العدة وصم كيف شئت قال السيوطي رواه ابن ابي شيبة وروى الدارقطني عنه وعن رافع بن خديج وعن ابن هبيرة ان امرأة
 سألت كيف تقضي شهر رمضان فقال صومي كيف شئت واصم العدة فانما يريد اشرككم اليسر ولا يريد بكم العسر قال السيوطي رواه وكيع
 وابن ابي حاتم فان قلت قد وقع في القلوة الشاذة فعدة من ايام اخر متتابعات والقراءة الشاذة حجة عندكم قلت قد نسبت هذه
 القراءة الى ابن بن كعب ولم تثبت بسند معتد عليه ولو سلم فهو خير الواحد لكثرة ابطال اطلاق الكتاب بخلاف قراءة ابن مسعود متتابعات
 في كفارة اليمين فانها مشهورة ثم انه ذهب البعض الى ان التتابع فسوخ ويؤيده ما اورده السيوطي برواية الدارقطني وقال صحيح البيهقي
 في مسنده عن ام المؤمنين ما شئت قال قلت فعدة من ايام اخر متتابعات فسقطت متتابعات قال البيهقي ابي النخعي والمسافر
 والمريض اذا ادرك عدة ايام اخر ولم يصوما حتى جاء رمضان اخر فلا شيء عليه من الاثم والعقبة يصومان رمضان الذي جاء ثم يصومان
 قضا ما كان عليهما لان عدة الايام الاخر مطلقة سواء كانت من تلك السنة او من سنة اخرى بل من العمر كله ففي اتي وقت صام لا تقصير
 سنة فلا يجب العدة ولا اثم عليه قال الامام الشافعي تجب عليه العدة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال فيمن مرض في رمضان فافطر ثم صح و
 لم يصم حتى ادرك رمضان اخر يصوم الذي ادرك ثم يصوم الذي افطر فيه ويطعم من كل يوم مسكينا في فتح القدير هذا غير ثابت ففي سنة ابي يع
 بن تافع قال ابو حاتم الرازي كان يكذب وفيه ايكم من اتهم بالوضع وان مات المسافر في سفره او يوم وصوله الى بلده او المريض مات في مرضه
 فلا اثم ولا قضاء ولا فدية لانهم لم يبركوا وقتا تعلق به الخطاب الصوم وهو العدة من ايام اخر وان ادرك اياها في الاقامة والصحة فيقضي فيها
 بعض الصيام ثم مات ولم يقض شيئا فعليه قضاء ما ادركه لتوجيه خطاب قضاء تلك الايام فاصدق من سائر الايام لانه توجه خطاب
 القضاء بقدر ما ادرك من الايام لا غير وفي الهداية السبب ادراك الايام الاخر فتقدر بقدر ما ادرك لعل الماد سبب توبة نصاب القضاء
 العدة والاسبب وجوب القضاء ما هو سبب الاداء وهو شهود الشهر الا انه تراخي الخطاب عن المسافر والمريض اني العدة من ايام
 اخر والشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم لكبره يطعم من كل صوم مسكينا نصف شعاع من براءه ما سار من تمر كذا في سائر الكتب است قال
 الامام مالك بلخي ان نس من مالك كسر حتى كان لا يقدر على الصيام وكان يفترى وعن ابن عباس كانت السنة تسعين شهرا فبقيت
 وها يطيقان الصوم ان يطرأ وطعما مكان كل يوم مسكينا ثم نخت بعد ذلك فقال من شهد شهرا فليطعمه اثنتي عشرة مائة والمجوزة
 الكبيرة اذا كانا لا يطيقان الصوم ان يطرأ وطعما للجمل والمريض اذا خاف فطرنا واطعمنا مكان كل يوم ولا عتدا عليه ما روى
 ابو داود وقال السيوطي رواه البيهقي في سنة وابن ابي حاتم وابن المنذر وعبد بن حميد وسعيد بن منصور وابن جرير وابن عبد
 بقر ابن عباس هذا يوم وجوب الفدية على الجمل والمريض وهو خلاص المذهب في الهداية الاصل قوله قالوا وعلما الذين يطيقون

طعام مسكين سناه لا يطيقون ويرد عليهم ان يطيقون في الآية على معناه والآية منسوخة وفي فتح القدير روى عطاء بن سبيع ابن عباس
 يروي عن النبي لا يطيقون فدية طعام مسكين قال ابن عباس ليست منسوخة وهي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة التي لا يستطيعان ان يصوما يطمان
 مكان كل يوم مسكينا رواه البخاري وهو مروي عن امير المؤمنين علي وابن عباس وابن عمر وغيرهم ولم يرد عن واحد منهم خلاف ذلك فكان
 جماعا وايضا قول ابن عباس ليست منسوخة مقدم لانه لا يقول بالراي لانه لم يلف بظاهر القرآن بمقد برزت النسخ لا يقدم عليه الا بسامع
 وكثير اما بقدر كلمة النسخ في اللغة العربية ثم استشهد بالآيات والشعر وهذا الشيء عجايب لانك قد عرفت ما بينا في صدر هذه الرسالة من
 حديث سلمة بن الاكوع ان النسخ متحقق قطا وقوله والذين يطيقونه فسخوا قلوبهم قلوا تلى فمن شهد منكم الشهر الآية وهو واجب القبول
 لانه اخبر سلمة بالنسخ وقول الصحابي بالنسخ مقبول لا يرثع بالتحريك ثم انه قد اخبر ان الناس كانوا يظنون ويهدون حتى نزلت فمن
 شهداه فامرنا بعد نزوله بالصيام وهو صادق في هذا الاخبار فلو كان قوله تعالى والذين يطيقونه بمعنى والذين لا يطيقونه فكيف
 يصح منهم العمل بالافطار والامتناع بالطعام وقوله يوم روى عن امير المؤمنين عجب لانه حكاه عن بعض الصحابة فكيف يكون اجماعا
 ثم قد صح رواة سلمة بن الاكوع فكيف يصح قوله ولم يرد عن واحد منهم خلاف ثم انه لم يبين اسناد هذه الروايات ونسب الى ابن عمر ع انه
 قد روى البخاري عن ابن عمر انه قرء فدية طعام مسكين قال هي منسوخة وقد ثبت عن ابن عباس برواية ابي داود وانها منسوخة فلا وجه لكلامه
 الا ان يريد ان يجاب الفدية على الشيخ الثاني روى عن هؤلاء الصحابة ولم يرد عن غيرهم الخلاف فصار اجماعا على ايجاب الفدية فلم يروا
 روى عن هؤلاء على معنى لا يطيقون على معنى لا يطيقونه والايجاب الفدية بهما فتح يصح كلامه بعد ان ثبت ان جميع الصحابة افتوا او
 سكتوا حين سماع فتوى البعض وودعوا خط القتا ورواها بجملة كون آية والذين يطيقونه على معناها او كونها منسوخة ثابت كالشمس فانه رواه
 سلمة وابن عمر وابن عباس برواية ابي داود وبرواية ابن ابي ليلى انه حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فشق عليهم فكان من اعلم
 كل يوم مسكينا ترك الصوم من يطيقه ورضي لهم في ذلك فسختا وان قصروا خير لكم فامروا بالصوم رواه البخاري والمعنى نسختا وان قصروا الى
 آخر الكلام فامروا بالصيام لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر آه فقد بان لك انه لا يسيل الى انكار النسخ ثم قوله وايضا قول ابن عباس ليست منسوخة
 مقدم الى الآخر شيء عجيب لان الاخبار بالنسخ لا يكون بالرأي والاجتهاد بخلاف التاويل في المنسوخ بحيث يخرج عن معارضة النسخ فان
 يمكن ان يكون بالرأي والاجتهاد فكيف يكون قول ابن عباس هذا مقدا على الاخبار بالنسخ مع ان الاخبار بالنسخ بما بطرق صحيحة كثيرة
 المخبر بالنسخ قد اظهر لهم قبل نزول النسخ بالنسخ على معناه والظن فكيف يقدم القول بعدم المنسوخية على هذه الاخبار الصحيحة ثم هذا
 الجرح المقام المحقق قد اعترف به في تقدير حرج النسخ في لغة العرب والتشديد كثيرا ثم حكمه بعدم كون التاويل بمقد برزت النسخ من الرأي
 والاجتهاد لكونه مخالفا للنظام هزل اما يكون من السماع اعجب منه رحمه الله ثم التحقيق الحق في هذا المقام ان ههنا قراءات آخر
 سوا ما يطوقونه من باب التفسير من طوقك بمعنى كلفتك ويطوقون من باب التفضل اصله يطوقون والمعنى يحبل كالطوق في اعنائهم
 ويطيقون من باب التفسير اليهم في التاموس اصله يطوقون فلبت الواو ياء والتا طاء فادعمت وابن عباس انما قرء هذه القراءات
 وحكم بعدم منسوخيتها كما صحح المحقق وغيره من شرح صحيح البخاري واما القراءة المتواترة ليطيقونه من الاطاعة فهي منسوخة عند الكل

إلى أبي حمزة عن أحمد قال في فتح القدير فعلم عن هذا أنه الذي استقر عليه الشرع وروى الشيخان عن أم المؤمنين عائشة الصدقة
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه ورواه أبو داود والترمذي في جامع الأصول هذا في النذر وروى
 أبو داود هذا التخصيص عن ابن عباس قال إذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم يكن عنه قضاء وان نذر قضى عنه وليه عن
 ابن عباس جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها
 قال أريت لو كان عليّ ابن آدم نذر صوم ففعلت ذلك ما كان عليّ من ذلك شيء قال نعم قال قصوى عن أمك رواه الشيخان فهذا الامار يبدل
 على جواز صوم الولي عن الميت وفي فتح القدير ادعى الشيخ لكن بالاجتهاد ولا يجوز عليه إلا إذا ثبتت إجماع قاطع على خلاف ذلك
 والله أعلم ثم لا يصح شرط في الإلهام عن صيام الميت وكذلك في دين الزكاة والحج والصدقة النذرة عندنا خلافا للشافعي الإمام
 القياس على دين العباد وهذا لأن التكليف بالعبادات إنما يقصد فيه ابتلاء المكلف بالأداء وفي العبادات المالية المال على الفصل
 والمقصود أنما هو الفعل فلا بد من صنع ممن عاين الواجب وهذا لا يمكن إلا بالإحصاء لأن الإحصاء فعل وإذا كان وصية فلا يجزى إلا
 في الثلث من المال المتبركة لهم أو نصيب اختصاص الوصية في الثلث فإن تبرع الوصية وأدوا ما زاد من الثلث يجزى قال الإمام
 محمد يجزى إنشاء الله ولم يجز ومن أن تبرعوا بدون الوصية فمن أن ثواب الصدقة يصل إلى الميت البتة فالمرجوع من رحمة الله أن يحصل
 المحسنة بالمسنة ثم الصلوات فالتحجب على الميت أن يوصى بالفداء عنها وفدية كل صلاة شغل فدية كل صوم لأن الصلوة شقيقة الصوم
 فالبدل عنها مثل البدل عنه وهذا التعليل محتمل إذا اعتضد بالمثل الغير المعقول لا ثبت بالقياس كما بين في الأصول لكن يعمل بهذا التعليل المحتمل
 احتياطاً فإن طابق هذا التعليل المحتمل يجزى الفدية عن الصلوة والافحسنة نرجوع من رحمة الله أن يذهب لسيئته ولذا قال الإمام محمد
 يجزى إنشاء الله تعالى ولم يجز ومن أن تبرعوا بدون الوصية فمن أن ثواب الصدقة يصل إلى الميت البتة فالمرجوع من رحمة الله أن يحصل
 فحسن أبي سعيدان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر رواه مسلم وروى مثله عن أبي هريرة و
 أم المؤمنين وعن كعب بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مشاكمتان الصيام في هذه الأيام ليست منهية بنفسها وليست باعلة لأن النهي في الشرعيات يدل على
 الصلوة كيف ولو كانت صيام هذه الأيام ناسية في نفسها لم يكن صياماً قالنا النهي عنها لم يقرب نهيها عن الصيام بل عن شيء آخر فالصيام في هذه الأيام مشروعة
 بأصلها غير مشروعة منقطعاً والوصف الأعراض عن ضيافة الله كما يشير إليه قوله صلى الله عليه وسلم أيام منى أيام أكل وشرب يعني هذه الأيام
 أيام ضيافة الله فكلاهما مشروعا فإن شرع في الصوم في هذه الأيام وجب عليه الإفطار لكان النهي ولا يقضاه وعليه لأن القضاء إنما
 يجب بصيائه ما أدى عن البطال وليس عليه صيام ما أدى عن البطال ما أدى لكان النهي مع هذا الوصام صح صورته ثم لا يكاد يثنى عنه ولو نذر صيام هذه الأيام
 بأن قال نذرت صوم اليوم ونحوه أو نذر صوم يومه وافق إن كان ذلك اليوم يوم العيد لكن نذر صوم الخميس الآتي وافق إن كان ذلك الخميس يوم النحر في
 رواية الحسن عن الإمام أبي حنيفة النذر الأول باطل لأنه نذر بالصحة والنذر على الوجه الثاني صحيح لأنه لا محصية في هذا اتفاق إجماعاً وصحة
 عند وقت الأداء وفي ظاهر الرواية عن ثناء النذر في الوجهين صحيح لأن النذر ما قلن لصيام هذه الأيام ولا محصية في نفس الصوم إنما المعصية في الجوار

لان الصوم في هذه الايام مشروع باصله غير مشروع بوصفه وعن ابن عمر جاء اليه رجل فقال اني نذرت ان اصوم يوما فوافقني يوم انهي اذ نذر فقال
 ابن عمر انك لو نذرت نذري رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم هذه الايام رواه الشيخان فانظر ان ابن عمر حجج بهذا النذر ولم يقل ان هذا النذر باطل
 لانه نذر بالمعصية لكن تروى في الاداء للزوم المعصية فعلم ان لا معصية في النذر لان النذر نذر بالصوم وهو في نفسه طاعة ومشروع
 انما المعصية في الاداء لعروض وصف لاحله نهي على الصوم ثم اذا صح النذر فقد وجب عليه الصوم في هذه الايام ولا يكون الاطلا على الاكل
 بالمعصية فقال انما يجب على الناذر ان يحظر في هذه الايام اطاعة للنهي وحذر عن المعصية ثم يقتضي بعدم رده هذه الايام لم يخرج عن عمدة
 الزوم بالنذر وشمل هذا كمثل المسافر والمريض الذين يغيرها الصوم يجب عليها الصوم لوجود سبب الوجوب ويحرم عليه الاداء انما يصير حجة
 للملك وهو مني عنه ويجب القضاء بعد الاقامة والصحة ومع ذلك كله لو صام في هذه الايام صحت الصيام وطاوى واجب النذر لانه
 ادعى كما وجب بالنذر ولكن ياتى لاريكباب المنع عنه من جهة الوصف واذا جهة الصمة والوجوب وجهه الحرمة فمختلفان فلا يباس باجماعهما
 كما فصلوه في الدار المفصولة ثم جهة الوجوب كون هذه الصيام منذورة وجهه الحرمة الاعراض عن ضياعه اشترط في دينها عموم من وجه
 لان جهة الوجوب كونها صوما وجهه الحرمة كونها في هذه الايام فلا يتوجه ما قال ابن الحارثي ان الوجوب والحرمة انما يجتمعان في فعل واحد
 بجنتين اذا كان بينهما عموم من وجه كما في الغصب والصلاة واما اذا كان عموم مطلقا فلا مانع ان الفرق بين العموم من وجه والعموم المطلق
 لا يصح اصلا لان اجتماع الحرمة والوجوب انما يصح اذا كانا من جنتين لان شطوطهما مختلفتان فلا يجتمع التضادان وهذا يشمل العموم من وجه و
 العموم المطلق على السواء فان قلت اذا كان بين الجنتين عموم من وجه يمكن ان يوجد الفصل مع مفارقة جهة الحرمة فيمكن الانتقال لوجوب
 من دون معصية واما اذا كان احدا للجنتين لازمة للآخر او كانتا متلازمتين لا يمكن الامتنثال بالابا لوقوع في المعصية فالتكليف على هذا الوجه
 بالوجوب والحرمة يودي الى التكليف بالحال قلت انما يلزم ذلك لو كانت جهة الحرمة عاملة في الوجوب واما اذا كانت جهة الحرمة خاصة
 وجهة الوجوب عامة فلا وفيما نحن فيه جهة الوجوب كونه صوما منذورا وجهة الحرمة كون الصوم في هذه الايام فيمكن امتثال الوجوب بدون
 المعصية واما الزوم والاجتماع فجعل المكلف الصوم المنذور في هذه الايام باضافة النذر اليه ثم الورود المذكور انما يلزم لو كان مقصودا مشروعا
 بالايجاب الاداء واما اذا كان المقصود بالايجاب ترتيب القضاء فلا محذور كما في ايجاب الصوم على المريض والمسافر الذين يغيرها الصوم
 وفيما نحن فيه ايضا كذلك واما جاز الاثم ياقتل المكلف الصوم على الوجه المنهي فصيح وليست قطع عن الذمة وياتي كما في المريض والمسافر
 المذكورين فانهم بهذا المقام ما زلت فيه لتقديم المهرة ومنها صوم الوصال وهو حرام لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل فجعل غاية للمسافر الصوم
 في الليل فالليل ليس محلا للوجوب بعينه لا يصح بحال فان اصل اثم ترك الاكل والشرب في الليل على وجه القرية لانه لم يجعل الشرب الا مساك
 الليل قرية فقد جعل الموصل بالليس قرية قرية ويكون صوم الوصال صومين لا صوما واحدا فيكون صوم وصال وان نذر بصوم الوصال
 وجب عليه صومان وجب عليه الاطعام في الليل الذي بين الصومين ولا يلزم بهذا النذر في الليل شيئا لانه نذر بقرية وليس بقرية
 فبطل الثاني وصح الاول ثم انه قد روى الشيخان عن ام المؤمنين عائشة قالت ساءل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال
 رحمة لهم فقالوا انك توصل قال اني لست كمن يتكلم اني لطيفي ربي وسيعيني فلما قيل ان يقول ان الحديث دل على ان التقى للشفقة

عليهم السلام يصل نصف ويصوم منه مشروعية الوصال في نفسه لانه نهي لاجل المجاورة فاجاب ابن ابي ان الوصال لم يجعل مشروعا حجة بهم هي
ان النبي لاجل المجاورة وهو ادخال باليس قربة وهو الاساك الليلى فيايقو قربة وهو الاساك النهارى لان النبي عن الاساك الليلى لاجل
الوصف فاقهم ثم ان كون الوصال ليس قربة انما هو في حقنا واما في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو قربة مناسك للتوابع قال بعض
اهل التصوف الوصال قربة في نفسه ولكنه نهي لمن لم يصل الى درجة اطعام الرب وتقية واما من وصل الى تلك الدرجة لم ين بركة
اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساطة فحقه غير منهي عنه فعلى هذا لا يكون النهي عن الوصال عاما لجميع الصالحين بل لو اصابوا تلك
الدرجة لا يدخلون تحت النهي هذا والله اعلم ومنها صوم الصمت وهذا الصوم كان في شرع اليهود ثم نسخ ولم يبق مشروعا في الشريعة
المطهرة الغزاة فهو منفي لان النبي فان صام احد صوم الصمت اثم لانه جعل باليس قربة قربة ولا يعتد بفعله وان نذر بصوم الصمت بحجب
عليه الصوم المصوم في شرعنا ويجوز له التكلم لان صوم الصمت عبارة عن الاساك عن الشهوات الثلث مع الاساك عن التكلم بالاساك
عن التكلم ليس قربة والاساك عن الشهوات الثلث قربة فقد وجب القربة بالنذر وهو الصوم المصوم
ويجوز النذر باليس قربة وهو الاساك عن التكلم الذي به يتم صوم الصمت وعن ابن عباس قال نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكذب يوما اذ هو برجل قائم يسأل لو ان الزيل نذر ان يقوم في الشمس ولا يقعد ويصوم ولا يفطر بهاء ولا يستقل ولا يتكلم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم مو فلا يستقل ولا يقعد ولا يتكلم ولتتم صومه رواه البخاري قال الامام مالك فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم بما كان طاعة وترك ما كان معصية ولم يلغ في انه امره بكفارة وانما جعل هذا الامام بهذه الاشياء معصية يجعله باليس قربة قربة
والا فلا معصية في القيام في الشمس لم يستضر ولا في السكوت لنفسه ولذا لم يامره بالكفارة لانه انما يجب الكفارة في النذر بالمعصية
وبهذا نذر باليس قربة ومنها صوم يوم عرفة للحرم فانه منهي مكره كراهية التنزيه ان لم يحل بالوتوت على الوجه السنون والامكروه تحريمه
الشيخ الكاظم كره ما كراهته شديدة لا يحسن الاخلال بالوتوت على الوجه السنون وحل الاحرام متافيا للصوم دليل الكراهية ما عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم عرفة لعرفة رواه ابو داود ومنها صيام الدهر لما عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من صام الا بد فلا صام ولا اضر راحة النساء ومعناه ان لا اجزله لانه لا يصح الصوم ثم صيام الا بد بحيث يدخل فيه الخمسة المنهي عنها
اليوم واما ما عدا ما كرهه من غيرها وحل المرفعة ان الاعتناء بهذا النحر من الصيام يذهب الكلفة والمشقة فلا يجوز لان الاجر على خلاف النهي
ومنها صوم عاشوراء منكره وهو ايضا مكره كراهية التنزيه اظهار الخالفة اليهود عن ابن عباس قال حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم عاشوراء وامر اصحابه بصومه قالوا يا رسول الله ان يوم يوم يظنه اليهود والنصارى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كان لاجل
القتال صمت اليوم التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وراه مسلم والمعنى صمت التاسع مع صوم عاشوراء
ومنها صوم الجمعة منفردا وهو مكره لان الجمعة يشبه العيد فينبغي ان لا يخص بالصوم عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يصوم احدكم طوم الجمعة الا ان يصوم قبله او بعده رواه مسلم اعلم انه قد ورد في منعه الجمعة بالصوم احاديث الا ان يوافق يوم يصوم
فيه ومع هذا ذهب الامام مالك الى مندوبيته وعندنا المنع للتعزية وينعقد النذر به ويؤدى فيه ومنها استقبال شهر رمضان بصوم

في يوم من يومه عمل الامامية ولا بد من الاجتناب عنه فيكون الصوم يوم اربعين او ثلثه فيكون شهر رمضان من اربعين
رمضان بصوم يوم اربعين الا ان يكون رجل كان يصوم صوما فليصمه رداءه الشيخان ومنى الاستثناء لو كان الرجل معصيا للصوم بعض اليام
كما تخمس مثلا فوافق آخر شعبان او صيام آخر شهر فليصم ثم هذا الذي للترجيح فلا يخرج صوم النذر والايضا فانهم فصل في صوم النذر
يجب بالشرع عندنا كالصلوة مثلا فالامام الشافعي وقدم الوجوه الا ان يتكلم في خصوص الصوم فنقول استدل الشافعية بما مر من حديث
ام المؤمنين قالت ام المؤمنين عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا قال فاني صائم ثم اتانا يومنا
آخر فقلنا يا رسول الله اهدى لنا ميس فقال اريدنا صبحت صائما فاكل رداءه وسلم والنسائي وزاد فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم دخلت على و انت صائم ثم اكلت ميسا قل نعم يا عائشة انما منزلة من صام في غير رمضان او غير قضاء رمضان في التطوع
بمنزلة رجل اخرج صدقة من مال في الدنيا ومنها ما شاء فامضاه وكل بالحق فاسكه وبما من ام هاني قالت كنت قاعة عند النبي صلى الله عليه وسلم
فاتي بشراب فشرب منه ثم نادى فشربت منه فقالت يا رسول الله انا انى كنت صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المظفر ع اثنت
بنفسه ان شاء صام وانشاء فطر رداءه الترمذي وفي بعض الروايات المظفر واستدل لنا بما مر من حديث عائشة الصديقة كنت
انا وحفصة صائمتين فادى لنا طعام فاكلنا منه فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لى حصة ويدرتى بالكلام وكانت ابنة رسول
يا رسول الله انا صممت وعائشة صائمتين فادى لنا طعام فافطرا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفيا مكانه رداءه
الورد ود الترمذي والامام مالك وقد تكلم عليه لعدم صحة سماع رداه هذا الحديث بعض من بعض ولا يخبر فيه لان الشرا المعاصرة كان
السلع ومع هذا غاية الارسال والمرسل حجة في ان قل في فتح القدير رداءه ان جبان في صحيحه يستدل و اجابوا عن الدليل الاول الشافعية
بان غاية الزم منه الا فطر في صوم التطوع و جازانه صلى الله عليه وسلم قضاءه فلا حجة لهم في ان فطر في التطوع بالخروج الصدقة اليهم فيفيد
الوجوب للقضاء فان من اخرج الصدقة فوجب قضاءها وان اسكها لا بد من اعطائها واما حله على من يريد التصدق كما حله اخرج من
الحقيقة واما في حديث ام هاني الصائم المتطوع فالصائم المتطوع فالحق انهم عليه ان فطر لانه يكون عليه حتى لا يجوز الا فطر اما وجوب القضاء
ففي آخر سكنت عنه الحديث كذا قالوا ثم يلج الا فطر في صوم النذر ليدرك اتفاق الروايات والاضيافة عذري في رواية وفي رواية
لا يصح الرواية الاولى لما عن جابر قال صنع رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فاكل
اتى الطعام فتحى رجل فقال صلى الله عليه وسلم مالك قال انى صائم فقال صلى الله عليه وسلم تحكفت اخوك وصنع طعاما
ثم تقول انى صائم كل يوم يوما مكانه في فتح القدير رداءه الدار قطني وروى البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان و
الى رداءه فراهى سلمان ام الدرداء مبتدئة فقال لها ما تشاك قال تشاك الى الدرداء وليس له حاجته في الدنيا فحبا ابو الدرداء
فصنع لهما ففعل كل فاني صائم قل اكل حتى ياكل فاكل فلما كان الليل ذهب اليه الدرداء فاقوم قال يا سلمان ثم ذهب يقول
اقال ثم فلما كان من آخر الليل قال سلمان ثم الان قال فصليا فقال يا سلمان ان اربك عليك حقا ولتسك عليك حقا وتهدبك
فان يخرج ما كان في

عن رجل صوم داوود كان يصوم يومًا ويصوم يومًا فصل في هذه السنة لم يصوم يومًا ولا يصوم يومًا
 الذي في سنة من يكون فرضا واجب عنده ان الآية مخصوصة لانه خص منه النذر بالمعصية فتميز غنية لان العام المخصوص على قال صدر الشريعة
 قد انعقد الاجماع على الوفاء بالنذر فيمنه ان يكون فرضا ونحن نقول النذر عبارة عن المصوم المقر على نفسه صدق تعالى فالنذر بالمعصية قرين ليس
 نذرا حقيقته فلا يتناول لفظ النذر بالنذر بالمعصية وغيرهما ليس نذرا بقرينة فلا تنفيس لانه فرع التناول ويؤيد ذكرنا عن المؤمنين على سنة اصحابنا
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في المعصية وكفارة كفارة يمين رواه ابو داود والترمذي والنسائي وعن ابن عمر
 ابن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نذر لما لا ينبغي به وجه الله تعالى رواه ابو داود وعن عمران بن حصين قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم رواه النسائي فانظر كيف نفى حقيقة النذر ولم يقل نذر
 نذر لكن محرم او نذر لكن غير موجب للوفاء ولا يجب الوفاء اذا كان حقيقة النذر متعينة في النذر بالمعصية فلا يتناول وصيغة النذر المطلقة
 ثم النذر مطلق ومقيد بوقت معين كذا الشهر او يوم الخميس من هذا الاسبوع وقد عرفت ان القسم الثاني يتأدى بطلاق النية ونية النذر
 واما النوع الاول فلا يتأدى الا بتعيين النية من الليل حسب الوجوب في النوعين النذر ولذا قالوا ان نذر بصوم يوم معين او شهر معين
 اجره انه ان ادى قبل ذلك اليوم او ذلك الشهر لانه اذا بعد وجود السبب فصار تعميل الزكوة وصدقة الفطر وتعيين اليوم لان صحة النذر
 ولزمه انما يكون لكون النذر عبادة اذا لا نذر لغيرها والعبادة ليست الا الصوم ونصوص الزمان النوعي كونه عبادة كذا في فتح القدير ونحن
 نقول يرد عليه اولان خصوص الزمان لو كان ملحقا في النذر فانما يجب بالنذر مطلق الصوم فوجب فيه تعيين النية بالتبني وانما لا تقولان
 به وثانيا ان الصوم في يوم معين عبادة كما ان المطلق عبادة وسلم ان اليوم لا دخل له في كون الصوم عبادة بمعنى ان يكون الصوم في ذلك
 اليوم عبادة لكن لا ينبغي هذا كون الخصوص عبادة واذا كان الخصوص عبادة فوجب بالتزامه فان وجب في اليوم الذي قبله فوجب على خلاف
 التزامه وهل هذا الا كان يقال ان الايجاب انما هو لكونها عبادة والخصوص لا دخل له في كونه عبادة فلا يجب الصوم بخصوصه ثم ان دعوى كون
 الزمان محالا لا دخل له مطلقا غير صحيح فانك قد عرفت ان عاشورا لا يدخل في الفضيلة وكذا اليوم الاثنين والخميس والسبت فانه قد ورد في فضل
 صيامها الا حاديث فكيف يصح دعوى ان لا دخل لليوم في كون الصوم عبادة فلو نذر الصيام في هذه الايام فوجب في هذه الايام قال الحق السبب
 وان كان هو النذر لكن الوجوب السبب عنه لا يكون الا على حسب التزامه فالصوم في اليوم الذي نذر فيه اداء فلا يصح قبل
 وقت الاداء لان الوقت شرط للاداء في الواجبات المؤقتة واما الزكوة وصدقة الفطر فواجبات عمرية فلا يقاس عليها وان نذر
 صيام معينة او نذر صوم سنة بشرط التتابع يجب عليه صوم السنة متتابعة فيها في هذه الايام المنهية الخمسة وقدم ان النذر
 بصيامها صحيح وعليان ليعطى في هذه الايام لكان النذر لان اداء الصيام فيها لا يخلو عن ارتكاب تهميج ويقضى الصيام الخمس
 لوجوبها فوجب تفريع النذر بالقضاء وان نذر بصوم يوم الجمعة يصح ويؤدى في يوم الجمعة لان النذر بالنذر بمعنى آخر لا عن الصوم نفسه
 ولا يعلم في ذلك خلاف بين المشايخ لكن ينبغي وصل صوم آخره لان الكراهية في تفريده بالصوم فاذا نذر بالصوم فيه فوجب ادائه
 على وجه يعرى عن الكراهية وبما لا يكون يصل صوم آخره وحمل النذر في كراهية التفرقة وان اتفق عليه المشايخ في كونه خروجه عن حيزه

لما وجب ومن قال بشر على صوم رجب مثلاً فالمسئلة على سبسته وجوه اثنان نوى النذر مع السكوت عن اليمين او نوى نفي اليمين
 والامان نوى اليمين مع نفي النذر ومع السكوت عنه واما ان لا يحضر النية ففي الاولين والسادس نذر فقط ولا يكون نذراً وقرروا اصل
 الكلام على حقيقته وفي الرابع بين فقط وهذا اتفاق اجتماع في الثالث والخامس نذرو يمين عند الطرفين وقال الامام ابو يوسف نذر
 في الثالث وبنية اليمين وفي الخامس بين فقط ولا يكون نذراً وقرروا الكلام بان جميعه النذر موضوعه الايجاب المنذر وجا به يستلزم حرمة الاضطرار
 وتخرج المباح بين لقول تعالى لم تحرم ما حل اشرك قد فرض اشرككم تحلة اي انكم فصح ارادة اليمين من صيغة النذر يحل في الالزام عيناً لا امام ابو يوسف
 يقول اذا اراد اليمين فقدر ارادة المعنى المجازي فانتفى المعنى الحقيقي اذا كان غير منوي والمعنى المجازي عند ارادته لا تستلزم الجمع بين
 ارادة المعنى الحقيقي واردة المجازي وقال لا المتنع الاستعمال في المعنى الحقيقي والمجازي وهما لم يستعمل اللفظ في اليمين بل نأري اليمين بل لازم
 موجب اللفظ والنذر باللفظ فاجتمع في الاستعمال ويرد عليه ودواظا بان ارادة اليمين بل لازم موجب اللفظ فرع ارادة الالزام من اللفظ
 وهو غير الموضوع له فقد لزمت المجازية ثم ثبتت النذر وهو المعنى الحقيقي فقد لزمت الجمع وايضا ارادة من الالزام لا يدفع المجازية من
 اللفظ لان اللفظ قد استعمل فيما يريد عن لازم موجب اللفظ نعم لو كان اليمين لازماً للمعنى اللفظ كالاعتاق بشرا فترتيب ثم لكل ما ثبتت
 اليمين من جهة الملزوم فلا استعمال اللفظ لكن الامر ليس كذلك لانه لو كان كذلك لثبتت اليمين من دون نية قبل الفهم لا يستلزم
 الارادة من اللفظ فيهم من اللفظ حرمة الضم الذي هو الاضطرار فبعد فهم هذا الالزام جعله يميناً فقد قلب في هذا الالزام جعل يميناً فاليمين بعد
 عقد القلب صار كالاعتاق بالنسبة الى الشرع فلم يلزم عدم توسط اللفظ وعدم اشتراط النية في اليمين وهذا ليس بشي لان الضرورة في توسط
 اللفظ بحيث يفهم من حاقه فيجب استعمال اللفظ فيه ما حقيقة او مجازاً وهذا العقد تصرف عقلي في المعنى الحاصل من اللفظ فكيف يكون يميناً ولو كفى
 هذا القدر من توسط اللفظ لزم كون التوقيفية الصلوية والتلبية بعد عقد القلب يميناً الا ان حرمة المباح لازمة للتوقيفية الصلوية وكذلك التلبية
 والاحرامية فاقم وقال الامام شمس الائمة قد اراد المعنى الحقيقي والمجازي ههنا من لفظين فاليمين اريد بقوله شر والنذر اريد بقوله على فلا جمع في
 لفظ واحد وهو المتنع وهذا الوجه وجيه لو لم يكن الجواب في شر على صوم رجب وعلى صوم رجب واحداً الا ان يقدر اليمين عند النية واما
 الايراد عليه بان الام لا يكون لليمين الا عند التعجب كقول ابن عباس دخل آدم الجنة بعد لهم فليد غابت الشمس حتى خرج فقيه ان سلع الجربيات
 في المجاز ليس شرطاً فاذا وجدت العلاقة المحترمة في المجاز يصح فالتخصيص بالتعجب تحكم غير مسموع فاقم ويمكن ان يقال في هذا المقام ان حقيقة
 النذر ايجاب القرية شر تعالى وحقيقة اليمين ايضاً ايجاب ما ليس واجبا بذكر اسم شر تعالى الا ان الايجاب الاول يستعقب عند عدم الوقار
 والتمسك بالقرية والقضاء والايجاب الثاني يستعقب الكفارة عند عدم الوقار ولفظ على موضوع للايجاب فان نوى الايجاب فوجب كذلك
 الشئ لكن لا يستعقب الكفارة لعدم استحبابه كذلك لكن ان نوى به الايجاب بحيث يستعقب الكفارة ليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز
 بل هذا النحو من الايجاب نحو من معناها الحقيقي الذي لا يثبت الا بالنية او معنى مجازي فقط لكن هذا الايجاب الذي يستعقب الكفارة
 ايجاب للقرية شر تعالى فيجب وان فاستعجب القضاء ثم انه قد اوجب بحيث يستعقب الكفارة فيجب الكفارة فهذا معنى كون
 الصيغة نذراً ويميناً عند ارادة اليمين لان ارادة هذا النحو من الايجاب متضمن لليمين لانه يترتب عليه مقتضاه والنذر لشرع مقتضاه

فلا يكون مستثنى عنه ولا يفسد الاعتكاف من خرج نحو ما اوضحه كرها او خرج للبول وجلسه غير اوجين لصلوة الجنازة
ففي هذه الصور يفسد الاعتكاف وان لم ياتم بالخروج والافساد والتم ادبا الحاجة التي لا تفسد الاعتكاف الخواص الاكثرية المعلومه الوقوع
وبهي كالمستثنات في نية الاعتكاف وهي البول وقضاء الحاجة والخروج للوضوء وان لم يكن هناك موضع للوضوء والخروج للفعل ونحو ذلك ومنها
الخروج للجمعة لولا لم يبق الجمعة في المسجد الذي اعتكف فيه ويخرج من وقت ليل ان لو اخر الخرج عن ذلك الوقت لم يفت الجمعة بطلت
هناك بقدرت ركعات صلوة الجمعة واربع ركعات ثم خرج مستكف وان لبث فوق ذلك بكرة لانه لبث فوق الحاجة ولكن لا يفسد
الاعتكاف لانه مسجد موضع الاعتكاف ثم هذا كله على قول الامام أبي حنيفة وقال لا يفسد الاعتكاف ان خرج اقل من نصف يوم في
اعتكاف النفل لان القليل لا يمكن التفرغ عنه للضرورة لانه اذا خرج للجمعة فالوقت في المشي او في مكان الحاجة لا يمكن الاحتراز عنها
وفي المتع عن ذلك حج فحرف ان القليل غير مانع فقد رتاه نصف اليوم وعن ام المؤمنين صفية انها جارت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الاواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تتقلب فقام النبي صلى الله عليه وسلم
معهما يقبلها حتى اذا بلغت بابا المسجد عند باب لم سلمته مر جلال من الانصار فسلموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها النبي
صلى الله عليه وسلم على رسلك انا هي صفية بنت حيي فقالا سبحان الله يا رسول الله وكبر عليهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يخرج من
الانسان ببلع الدم وان شئت ان يقرض في قلوبكم شيئا رواه البخاري ومنزل ام المؤمنين صفية كان في منزل اسامة بن زيد وليا
هذا الحديث لما مضى التأييد وجعل في البداية قولها الاستحسان قل في فتح القدير هذا يقتضي ترجيح لا يفسد من المواضع المذكورة التي
يج فيها القياس على الاستحسان وقال هو نفسه وانا لا اشك من خرج من المسجد الى السوق للعب واللغو القمار من بعد الفجر الى ما قبل
نصف النهار كما هو قولهم قال يا رسول الله انما شكك قال ما بعدك عن المعتكفين ولا يتم بغير هذا الاستحسان لان الضرورة التي
يأطرها التحفيف هي الضرورة اللازمة او النائية الوقوع ومجرد عرض ما هو يلجى اليه ليس بذلك الا ترى ان من رافعه الاعتكاف حتى
خرج من المسجد ليقيم بقاء الصلوة مع انه يجوز ان لا ضرورة انتهى وما قال في البطلان فقام غيروات فانه لا يشك في لقال مثلا لا يشك في ان
من يخرج من المسجد ليقوم بالعبادة والعب والقمار فيه انقضت ايام الاعتكاف وقال اني اعتكفت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها
عن الاعتكاف والحل ان الحكم بالابعاد عن الاعتكاف ليس بالخروج بل لا يرتكب المنهيات في اثناء الاعتكاف وهو يحصل القبول
الاعتكاف سواء ارتكب بها في المسجد او بعد الخروج كما ان الحرم الذي وقف بعرفة وهو يد السرفة فهو بعد من عمول الحج
واشتا لها كثيرة وما قال ان ما هو يلجى اليه غير مكان فيه حديث ام المؤمنين صفية والقياس على بطلان الصلوة عند الخروج لرافعة الاعتكافين
فاسد لان الفضل اكثرية يفسد الصلوة علم ذلك بدليل وهذا الكلام في الفساد بالخروج واما اجازتها بالضرورة فلا تد علم من حاشا
الشرع عدم افساد الخروج القليل مع عدم اقضاء الضرورة اللازمة اليه علم انه عفو مطلقا متناهي ولا يباح للمعتكف الخروج الى المسجد
ولا علاج المسجد لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم ماكفون في الساجدة عن ابن عباس كانوا يبتغون فخرج الرجل الى النايط جامع امرأت

هذا الحديث لما مضى التأييد وجعل في البداية قولها الاستحسان قل في فتح القدير هذا يقتضي ترجيح لا يفسد من المواضع المذكورة التي
يج فيها القياس على الاستحسان وقال هو نفسه وانا لا اشك من خرج من المسجد الى السوق للعب واللغو القمار من بعد الفجر الى ما قبل
نصف النهار كما هو قولهم قال يا رسول الله انما شكك قال ما بعدك عن المعتكفين ولا يتم بغير هذا الاستحسان لان الضرورة التي
يأطرها التحفيف هي الضرورة اللازمة او النائية الوقوع ومجرد عرض ما هو يلجى اليه ليس بذلك الا ترى ان من رافعه الاعتكاف حتى
خرج من المسجد ليقوم بالعبادة والعب والقمار فيه انقضت ايام الاعتكاف وقال اني اعتكفت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها
عن الاعتكاف والحل ان الحكم بالابعاد عن الاعتكاف ليس بالخروج بل لا يرتكب المنهيات في اثناء الاعتكاف وهو يحصل القبول
الاعتكاف سواء ارتكب بها في المسجد او بعد الخروج كما ان الحرم الذي وقف بعرفة وهو يد السرفة فهو بعد من عمول الحج
واشتا لها كثيرة وما قال ان ما هو يلجى اليه غير مكان فيه حديث ام المؤمنين صفية والقياس على بطلان الصلوة عند الخروج لرافعة الاعتكافين
فاسد لان الفضل اكثرية يفسد الصلوة علم ذلك بدليل وهذا الكلام في الفساد بالخروج واما اجازتها بالضرورة فلا تد علم من حاشا
الشرع عدم افساد الخروج القليل مع عدم اقضاء الضرورة اللازمة اليه علم انه عفو مطلقا متناهي ولا يباح للمعتكف الخروج الى المسجد
ولا علاج المسجد لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم ماكفون في الساجدة عن ابن عباس كانوا يبتغون فخرج الرجل الى النايط جامع امرأت

ثم اغتسل ورجع إلى مكانه فتوا عن ذلك قال السيوطي رواه ابن جرير ولا يجوز ان قيل امرأة المؤمن ان دواعي الحرام حرام ووضع صاحب السداة ضابطه هي ان كل عبادة يحرم فيها الجماع قصد انهي مخصوص بشئ يتعلق به يحرم دواعيه لان التحريم المقصود ليس هو الى الدواعي هذا كالاعتكاف والجموع ونحوها فان تحريم الجماع يتوكل على مقصود وكل عبادة طهره والنهي عن الجماع كما في الصوم انما ورد الامر بتكامل الصوم ويلزم منه حرمة الجماع كما يلزم منه حرمة الاكل والشرب فلا يحرم فيها الدواعي ولقد ابيح للمصالح القليلة ولا يبعد ان يستدل على حرمة الدواعي بحوم النبي عن المباشرة فان القبلة ونحوها مباشرة كما ان الجماع مباشرة ونزول الآية في الجماع لا ينافيه لان العبرة بالمعنى المطلق لا بخصوص السبب لكن الكثرة في التفسير على ان المراد بالمباشرة الجماع ولم يظهر من ذلك وجه الى الاذن فافهم ثم انما يحسب مفسدا للاعتكاف لما عن ابن عباس قال اذا جامع المعتكف بطل اعتكافه وليست له صلاة قال السيوطي رواه ابن ابي شيبة واما المباشرة بالتقبيل والمباشرة الاخرى فغير الجماع والجماع منادون الفرج كالاغتسال باليد والتقبيل لا يبطل الاعتكاف المأمور لان الافساد انما علم في الجماع وهذه المحدثات ليست جوازا والنهي لا يوجب الافساد واما اذا انزل فقد وجه معنى الجماع فيفسد ثم المعتكف بباح له ما لا يكون له بد منه في المسجد الا بباح غيره من الاكل والشرب والنوم للضرورة الدارعية اليها وكذا بباح له البيع والشراء ونحوها اذا لم يجد بدا منه لانها مما يتوقف عليه العاش لكن لا يحضر السلعة في المسجد لانه ليس فيه ضرورة ولا بباح غيره المعتكف فمن عبد الله من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشراء والبيع في المسجد وان يشتر فيه شعرا واه حجاب السنن كذا في فتح القدر ثم الاكل والشرب والنوم جائز في المسجد نعم المعتكف اليوم اذا لم يجد مكانا لليلة سوى المسجد كالمسافرين وبناء السيل واما الشراء والشعر في المسجد فان كان على وجه اللغو فممنوع البتة والا فان كان من جلس للمواظبة على روى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكره كيف وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع الشراء في المسجد ونصب الحسان بن ثابت النبي في شرا رايه يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيع الاسلام ونوم الكوفة فافهم حجية المعتكف لان الاعتكاف اعتزال لعبادة الله تعالى فلا يصلح للشك المملوك عن ذلك الشر ويكون تقبيلها على جنبه لا يفسد ولا يصح تمام اليوم لا يشبه الصوم فيكون له ان يحكم بما فيه من كراهة لقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسبيح ونحو ذلك ولا يباس بتدريس الحديث وذكر سير النبي صلى الله عليه وسلم والانبيا والاولياء ولا يباس بكتابة الامور الدينية ثم الاعتكاف على ثلاثة انواع السنة والندور والنفل غير سنة فالاعتكاف سنة العشرة الاخرة من شهر رمضان بتمامها وهو لا يكمل الزيادة والتقضاء والصوم فيه ضروري لما عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشرة الاخرة من شهر رمضان حتى توافاه الله ثم اعتكف ازواجه بعده رواه الشيخان ويدخل في المعتكف بعد صلاة الفجر من اليوم الحادي والعشرون عند اكثر اهل الحديث لما عن ام المؤمنين عائشة كان صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفا رواه الترمذي والمشهور عند شافعيان ان يدخل المعتكف بعد العصر قبل غروب الشمس من اليوم العشرين من شهر رمضان ليبدل الليل الحادية والعشرين في الاعتكاف لان الاعتكاف لطلب ليلة القدر وقيامها وهي في العشرة الاخرة فلا بد من اليقظة الليالي العشرين من العشرة الاخرة

ونزلنا من ابى سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكاف العشر الاوسط من رمضان فاحتكف ما احتكى اذا كان احدى عشرين
 وهى الليلة التى يخرج فيها من صبيحتها من اعتكافه قال من اعتكف معى اعتكف العشر الاواخر وقد بانته هذه الليلة ثم انسيها وقد رايتنى
 اجسدت فى صبيحتها من باء وطيلن فالتسويها فى العشر الاواخر والتسويها فى كل وتر دوى هذا الحديث الشيخان وغيرهما وهذا اللفظ
 للنسائي وبه الحجة غير تامة لان ليلة القدر عند الامام ابى حنيفة غير مختصة بشهر ربيع الاول بل هى فى تمام السنة وجعلها فى الميسنوط الرواية
 المشهورة عن الامام وعندها فى شهر رمضان لكن يدور ولا يدور اى ليلة هى وعندهما فى شهر رمضان لا قدرى لكنها متعينة لا تدور
 فلا اختصاص لها بالعشر الاواخر من شهر رمضان عندنا اثنتان اثنتان حتى يكون شريح الاعتكاف فى العشر الاواخر من الشهر بطولها
 وقد ورد فى تعيين ليلة القدر روايات مختلفة فمن عهدنا اشربن انيس جاور رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ارسلنى اليك ربهط من
 بنى سلمة ليخبرك عن ليلة القدر فقال كم الليلة فقلت اثنتان وعشرون قال هى الليلة ثم رجع فقال او القابلة يريد ليلة ثلث و
 عشرين وعن يمال انها اول السبع من العشر الاواخر رواه البخارى عن عهدنا اشربن انيس قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال رايت ليلة القدر ثم انسيها واراها فى صبيحتها اسجد فى ماء وطيلن قال فطرنا ليلة ثلث وعشرين فعصى بجوار رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه
 وان اثر الماء على جهته والعه وكان عهدنا اشربن انيس يقول ثلث وعشرون رواه مسلم عن زر بن حبیش قال سمعت ابى بن كعب يقول قيل
 لار ان عهدنا اشربن مسعود يقول من قام السنة صاب ليلة القدر فقال انى والله الذى لا اله الا هو انها فى رمضان يحلف ولا يستثنى
 والله انى لما علم اى ليلة هى هى الليلة التى امرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها سبع وعشرون واما رتا ان يطلع الشمس فى
 صبيحتها بيضاء لا شعاع لها رواه مسلم وعن عتبة بن عبد الرحمن قال حدثنى ابى قال ذكرت ليلة القدر عند ابى بكرة قال اما انما تلتسها شئ
 سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العشر الاواخر فى تسعين او تسع مائة او تسع مائة او تسع مائة او تسع مائة او تسع مائة او تسع مائة
 كان ابو بكرة يصلى فى العشرين من رمضان كصلوة فى سائر السنة فلما دخل الشرة اجتهد رواه الترمذى وعن ابن عمر قال سئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر وانا اسمع قال هى فى كل رمضان رواه ابو داود وفخره يخص ان ليلة القدر ليست متعينة بل هى دائرة فانه
 اخبر كل واحد من الخبيرين بليلة كانت فى تلك السنة قال الامام ابو حنيفة اختار قول ابن مسعود كما فى الرواية المشهورة اما روى ابو داود
 وقول ابن مسعود اظهر لانه لا يعبدان يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام بالمدينة عشرين سنة وكان ليلة القدر فى سنى الاقامة
 يدور فى العشر الاواخر ولذا امرنا بتطيل فى لياليها واشدا علم حقيقة الحال واعلم انه لا شك فى مواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على اعتكاف العشر الاواخر من شهر رمضان لكن قد ثبت من اصحابه العظام ترك الاعتكاف ونهم الخلفاء الراشدون فلا اعتكاف
 نوع اختصاص به صلى الله عليه وسلم وهو انه يلقى جبريل فيدار القرآن ويلازمة القرآن كانت مختصة به صلى الله عليه وسلم فلذا كان الاعتكاف
 اختصاصا به صلى الله عليه وسلم فتارك الاعتكاف من الامة لا يخلوهم الا ساوة ولذا كان صلى الله عليه وسلم لا يذكر فى الاعتكاف تأكيد
 فى غيره من الحسن ولا يصيب واحد من الصحابة على ترك الاعتكاف فالاعتكاف اما سنة مختصة به صلى الله عليه وسلم غير مؤكدة على الامة

بل لقي في حرم مثل السنن الفخر الموكدة او كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم فغسله لاقتبال الوجوب فلا يكون على الامة سنة بل مندوب باجماعنا وبقولنا
 غيرهم وما في فتح القدير انه قد ثبت الترك عند صلى الله عليه وسلم فلا يكون واجبا ويشتمل على الترك ما رواه الشيخان وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ما يشبه ذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكف في كل رمضان فاذا صلى العشاء دخل مكان الذي يتكف لم يقبل فاستأذنه ما يشبه من التكف فافقنا
 فضربت فيه من حيث يباح فيه ففرضت فيه من حيث لا يباح فيه ففرضت فيه من حيث لا يباح فيه ففرضت فيه من حيث لا يباح فيه ففرضت فيه من حيث لا يباح فيه
 المحلل من على هذا البرهان فافقنا ابا القاسم في رمضان حتى يتكف في العشاء الاول من شوال ففرضت فيه من حيث لا يباح فيه ففرضت فيه من حيث لا يباح فيه
 واما تركه صلى الله عليه وسلم فلهذا كان له عكافا لا يشترط فيه صلاة واحدة واستدلوا بان اشتراط الصوم فيه ينافي
 فيما يمكن فيه الصوم ولهم لا يكون في اقل من اليوم واما الاعتكاف فانقلنا قد ايدى يوم وليمة في رواية الحسن والصوم شرط فيه وفي ظاهر الرواية اقل
 الساعات وهو قول الامام محمد والامام الشافعي في الهداية فيكون فعل الاعتكاف من غير صوم لان معنى النفل على المساجد ليس باله ولو شرب في الاعتكاف
 مشغولا لم يفسد ما ايدى وهو الذي يجب صياحنا قال الشيخ ابن الهمام في فتح القدير لا يثبت عند النقل القول بصحة ساعة مع اشتراط صياح
 له وان كان الصوم لا يكون اقل من يوم فليكن من يريد الاعتكاف سوا اذ اعتكاف ساعة لو اراد اعتكاف يوم يجب الصوم عليه غاية ما في
 الباب ان الشرط اطول من المشرط ولا فساد فيه ومن ادعى فعليه البيان فهذا الاستنباط ليس بصحيح انتهى هذا الكلام يدل على ان الحكم
 يجوز الاعتكاف النفل بغير صوم استنباط من كونه اقل من ساعة وقال في البحر الرافعي وقد وجد فيه رواية صحيحة واشهر علم بحقيقة الحال ثم
 الاشبه اشتراط الصوم للاعتكاف مطلقا لان حديث الاعتكاف الا بصوم يعني جواز فله بلا صوم الا يقم وما يشتمل بقول ابن عباس
 وابن مسعود قال ليس على المتكف صيام الا ان يجده على نفسه قل السيد علي رواه الدارقطني والكل وصح وهاهنا جرح الى الاعتكاف لا
 الى الصوم لانه قد صح عن ابن عباس في شرط الصوم رواه البيهقي ففهم ان قولنا لا يتكف ليلة الصيام لا ينافي في الصيام شرط في
 الاعتكاف مطلقا واجبا كان او نفلا وما يشتمل به من ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف في العشاء الاول من الشوال فان انظم
 دخول القطر فيه ففهم انه خلاف الظاهر ان يخرج يوم الفطر الى المصلي وصلى هناك صلوة العيد فكيف يكون الاعتكاف في مثل اعتكاف
 من ثلثي يوم الفطر وهو طريق الجمع بين هذا وبين حديث الاعتكاف الا بصوم نعم لا يلزم من اشتراط الصوم ان لا يكون اقل من اليوم
 كما نبه الشيخ ابن الهمام ولم يوجد من الشارح نص على تعيين الاقل فاعتكاف الساعة من الصائم صحيح البته لكن لا بد من دليل لكون اقل
 المنذور من الاعتكاف يوما وليمة ومن نذر ان يتكف ايا ما يلزم اعتكاف الايام يليها شرط التتابع لفظا او لانا الاصل في
 الاعتكاف التتابع ففهم مطلق اعتكاف الايام اليه الا ان ينوي الايام خاصة لانه نوى حقيقة الكلام وان نذر ان يتكف يومين
 الليمة المتوسطة بالتتابع امتنا ان النفل الاول لليوم الاول فلا يدخل عند الامام الى يوسف لعدم تناول كلامه لذلك وعندهما يدخل لان
 انه ايدى من الليمة وتوثر الاعتكاف ثم لا يجب عليه الاعتكاف لان النذر بالقرينة قرينة ولم يكن لها قبل الاسلام و
 كون نذر في الاسلام ثم انذر العباد بان نذرهم لا يجب عليه اينا ذلك لندرا لان الردة مبطل للقرابة فيبطل النذر بالقرينة واما حديث

اعتكاف امير المؤمنين ع من الصيام في الجاهلية فليس فيه ما يدل على ما نذر قبل الاسلام فلهذا نذر بعد الاسلام في الايام التي نيب
الجاهلية قاله ولم يشير الى الايمان بالنذر في تلك الايام لاستيلاء الكفار على المسجد الحرام فامر على المسلمين بطاعة الله والنذر بعد الفتح فليست
الاعتكافات في الجاهلية وان نذر ان يعتكف في شهر رمضان يجب عليه الاعتكاف فيه فان لم يعتكف في شهر رمضان فليعتكف في شهر رمضان شاءا اعتكف وان عجز
فيجب في المسلمين وبما عاينوه من كثرة من يعتكف في شهر رمضان وان فاتت الاعتكافات مع الصوم ليعتكف مع صيام القنطرة وان فاتت الاعتكافات
بدون فوات الصيام فلا اعتكاف عليه في رواية عن الامام ابي يوسف وهو قول الامام زفر لانه لا يصح الاعتكافات بلا صوم وليس عليه صوم فاما
حتى يعتكف مع وجوب الصوم آخر ليجاب بلا موجب وعندنا يقتضي مع صوم يجب عليه الاعتكافات لان النذر كان موجبا لما لم يقف
لجوابه شهر رمضان فاذا زال المانع ظهر اثره ولذا لا يتأدى الصوم آخر لوجوب الصوم الجديد عليه بواجب النذر ويؤيد عليه تارة
بمنه ليجاب النذر الصوم الجديد ومنع كون الشرط الصوم الجديد فلا يوجد النذر الصوم الجديد وتارة بابطال ذلك بان النذر
لواجب الصوم الجديد لما صح هذا النذر بالصوم الامكان او لعدم المشروعية وتارة بالنقض بانه لو اوجب الصوم الجديد لما صح في
قنطرة رمضان كما لا يصح في الواجبات الاخر غير الصوم الجديد وتحقيق المقام انا لا نقول ان شرط صحة الاعتكافات
الصوم الجديد والا لما صح النذر بالاعتكافات في شهر رمضان اوسع الصوم المنذور او غير ما يلزم شرط صحة مطلق الصوم
لكن نقول النذر لما كان سببا لوجوب الاعتكافات فلا يوجب الا مع الصوم لان ايجاب الشرط من دون ايجاب شرطه غير معقول فان نذر
باعتكافات نذر بالصوم انما يقتضي موجب الاعتكافات بشرط الذي هو الصوم لطلق فقد وجب بهذا النذر الصوم المطلق لكن الصوم
الواجب بالنذر صوم جديد غير الواجبات الاخر لانها لم يجب بالنذر وهذا كمثل الوقت فانه موجب للصلاة فهو موجب للوضوء ايضا
فالوضوء يجب بالوقت ايضا ثم لا نذكر لما قيد النذر شهر رمضان فقد وجب في شهر رمضان اعتكافات بالنذر شهر رمضان وقته ولا يجوز
بما خيرا الواجب عن وقته ولا تقديم فقد منع شرف الاداء والنذر عن ايجاب الصوم لان ايجاب الصوم انما كان لضرورة عدم صحة الاعتكافات
بدون الصوم وفي الوقت الصوم واجب بدون ايجاب النذر وشل هذا كمن دخل الوقت وهو على وضوء لا يجب الوقت الوضوء وحصوله
ثم لما فات الاعتكاف عن الوقت بقي الزمة مشغولة به ليجاب النذر ولان وجوبه مجردا عن الصوم فان النذر يوجب الصوم المطلق لزال المانع
فما يجب النذر كما يجب الاعتكافات يجب شرطه الذي هو الصوم فقد لازم الصوم واذا وجب بذلك النذر لصوم مع هذا الاعتكافات فلا يصح
صوم آخر غير من قنطرة رمضان آخر او صيام الكفارة او المنذورة بنذر آخر لتفويتها الصوم الواجب بنذر الاعتكافات وبهذا انحلت
ما فات الاعتكافات مع صيام شهر رمضان لان الواجب في الزمة في الاداء انما كان الاعتكافات مع صيام شهر رمضان فبعد الفوت
يجب كذلك لان القضاء على طريق الاداء يقتضي الزمة بعد الفوت مشغولة بالاعتكافات مع الصوم فلا يجب النذر صوما آخر لان ايجاب النذر
الصوم انما كان لضرورة عدم صحة الاعتكافات بدونه وبهذا الصوم مع وجوده فلا يوجب النذر الصوم لوجود مانع الايجاب اما اذا فات حصة
فقد ثبت في الزمة مطلقا عن الصوم فيجب نذر الصوم فافهم هذا ما عهدي في تحقيق هذه المسألة قال الامام فخر الاسلام الاعتكافات
الواجب بالنذر مطلقا يقتضي صوما للاعتكافات اثر في ايجابه وانما جاز هذا التقصان في مسئلة شهر رمضان بعارض فترت الوقت وما وجب

بشرف الوقت فقد فات بحيث لا يمكن من اكتساب مثله الا بالحياة الى رمضان آخر وهو وقت مريد يستوى فيه الحياة والموت فلم تثبت
القدره فسقط فبقى مضمونا باطلا وقد كان ذلك احوط الوجهين لما ثبت بشرف الوقت من الزيادة احتمال سقوطه بالنقصان والرخصة
الواقعة بالشرف لان تحمل السقوط والعود الى الكمال اولى واذا عاد لم يتأدى في رمضان الثاني انتهى كلامه الشريف وليس قوله الواجب بالندب
مطلقا فيقتضي صوما للاعتكاف لان شرط الاعتكاف الصوم الجدي حتى يعمد عليه المنع ويعد عليه ايضا ولا يصح حينئذ الاعتكاف في شهر رمضان
وان الحديث الموجب لاشتراط الصوم مطلق بل مبناه ان الاعتكاف بشرط بطلان الصوم والندب بالمشروط بالشرط لعدم صحة المشروط
بدون الشرط فالندب بالاعتكاف يتضمن للندب بالصوم فالندب بالاعتكاف مطلقا ندب وبالصوم فوجب الصوم بهذا الندب خصوصا بعد
بهذا الوجه وقوله وانما جاء هذا النقصان فاراد بالنقصان عدم ايجاب الصوم الجدي وانما ساقطنا نظر الى قلته العبادة واراو بشرف الوقت
كون العبادة في شهر رمضان لان العبادة فيه افضل من العبادة في غيره والحاصل ان الناذر ندب بالاعتكاف في شهر رمضان والاعتكاف فيه
افضل من الاعتكاف في غيره فهذا الشرف قد دخل في المنذور فوجب الاعتكاف مع هذا الشرف فنع عن وجوب صوم جدي لان الشرط مع
هذا الشرف موجود ويجاب الندب بالصوم انما كان ضمنا ضرورة عدم صحة الاعتكاف بدون الشرط مع هذا الشرف الاعتكاف صحيح لو وجد شرط
فلم يوجب الندب بهذا العارض ثم ما وجب بشرف الوقت هو ايقاعه في شهر رمضان قد فات ولا يجزئ تحصيله الا بالتأخير الى رمضان آخر و
الموت والحياة مشكوكان واداء الواجب محل الاحتياط فلما توقف على رمضان آخر فبقى الاعتكاف في الذمة مطلقا عن هذا الفضل
بايجاب الندب فالندب واجب بشرط لانه كان مقتضاه وانما خلف عند وجود شرطه ولما لم يوجد الشرط معناه فادب بالندب كما هو مقتضاه فادب
الصوم مع الاعتكاف بالندب فوجب ادائه مع هذا الصوم فلا يتأدى مع صوم آخر لا تنافع صومين في يوم واحد وقوله هذا احوط الوجهين
آه الوجهان ان يقتضي الاعتكاف من دون انتظار الى رمضان آخر وان ينتظر الى رمضان آخر نقصناه بلا انتظار احوطهما لان في التام
احتمال نوات الواجب ولما سقطت الزيادة التي يحصل لشرف الوقت هو كون الاعتكاف موقفا في الوقت الشريف لاجل محذور احتمال الفوات
فاحتمال سقوط النقصان هو عدم ايجاب صوم جدي بالندب مع كونه مقتضا للندب على الوجه الذي بينا اولى ان ثبت لان فيه زيادة في
العبادة ودفع المنذور على مقتضى الندب واذا عاد الى الكمال بثبوت مقتضى الندب لا يتأدى في واجب غير هذا الواجب بالندب
اكر رمضان الآتي هذا ما عني في تقرير كلامه قدس سره وهذا غاية التقدير واما نحن فقد جعلنا المانع خصوص شرف الاداء وكونه في
خصوص رمضان هذا فاذا فات الاداء فقد فات شرف الاداء بلا خلف ولا وجه للانتظار الى رمضان آخر لان ذلك الاعتكاف
مقتضاه فيه ايضا فهو ما قبله سواء في كونه وقت القضاء فبقى الاعتكاف في الذمة مطلقا عن التقيد بوقت مخصوص فاذا ثبت في الذمة
الاعتكاف المطلق فقد ثبت شرطه ايضا بايجاب موجب الشرط فلم يزم لصوم بايجاب لانه مما يلزم بالاجاب فلم يزم الصوم
الجدي وهذا احسن مما قال الامام فخر الاسلام لانه يتوقف على كون شرف كونه في رمضان اى رمضان كان واجبا بالندب و
لا يظهر وجه لان الناذر انما اوجب في رمضان بعينه فلو كان في اى رمضان كان ليس من مندوراته فم سقوط هذا الشرف لما
كان الاحتياط وجبا رمضان آخر فينبغي ان لا يسقط هذا الشرف لا مكان حصوله وزوال سقطه هو الاحتياط الا ان يقال لما سقط

الاحتياط واجب عموم جديده لا يعود ذلك لان في عوده تقوية الصوم الواجب فتأمل فيتم بها كله على تقدير ان يكون موجب الاداء
والقضاء واحد كما هو المذهب المنصور وبعض المشايخ قالون بعدم السببين فجعلوا سبب وجوب الاداء والنذر سبب وجوب القضاء والتقوية و
جعلوا التقوية موجبا لاعمين الصوم الجديده والاحتكاف ولا يجزئ جعل التقوية سببا للقضاء في ايجاب الصوم الجديده لان التقوية وان
كان سببا للقضاء فانما يوجب القضاء على وفق الاداء وقد كان الاداء بلا صوم جديده فينبغي ان يكون القضاء كذلك لان
القضاء مثل الاداء بالاجماع وان كان سببه مغاير السبب الاداء ولا يتم قوله الا بالقول بان النذر كان موجبا للصوم في الاداء
الا انه يختلف لما تخرج هو وجوبه من قبل وبعد التقوية قد زال المانع فاجب التقوية مثل ما وجب النذر في اصله فلزم لصوم الجديده على
هذا لا يحتاج الى جعل التقوية سببا بل يكفي النذر لاجب الصوم الجديده في القضاء وهذا الوجه على تقدير بديهية النذر للقضاء كما للاداء
يكون اظهر في ايجاب الصوم ثم على تقدير جعل التقوية سببا للقضاء فينبغي ان لا يجب القضاء على من فات عنه من دون تقوية منه وهذا
تري الان يريد بالتقوية الفوات مطلقا فتأمل ولقد اطنبنا في الكلام لما كان قد زل في هذه المسألة اقام المرة وعلى اشده
التكليف والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد الاولين والاخرين وآله واصحابه الكاملين

الرسالة الرابعة في الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على صفوة الكائنات وعلى آله واصحابه الذين خلفهم الصالحات اما بعد فاعلموا ان الحج والعمرة
عبادتان فاضلتان فضائلهما شهيرة منافهما كثيرة وقد ورد في الخبر الصحيح ان الحج المبرور يبرئ من الذنوب كبراءا
صغائر باق فالحج فرض يهون من اصدار كان الدين وتطوع اما الفرض فشرط بالاستطاعة كما قال الله تعالى وشكر على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا والاستطاعة بان يكون حرا صحيح البدن موسرا ويحيط طريقا آمنا واما اذا كان طريق البر غير
ويحيط طريق البحر فلا يجب عليه الحج عند المشايخ لان طريق البحر لا يكون مأمونا قط وفي فتح القدير قال الكرواني اذا كان الطالب في البحر
السلامة من موقع جري العادة بالركوب من ذلك الموضع يجب الحج والا لا وهو المصحح وهذا اليسار موجب للحج ان يجد بالايكفي للحج
السيال مدة الذهاب والايكفي تقوية تلك المدة بحيث لا يحتاج الى السؤال في الطريق ذهابا وجيئا ويجوز مكيا للذهاب والايكفي
ما وقع في ارضي الترمذي انه جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابا عبد الله ما يجب علي من الحج قال الزاد والراحلة فبني على ان طريق
انذاك كان مأمونا فادعى به جماعة من المشايخ على الوجه المذكور فقد انقضت عليه الحج في العمرة على الفقدان على الفقدان على خلاف
المشهور بين الامام ابني يوسف والامام محمد رحمهما الله تعالى وما عدا ما ذكر فنقطع الان نذر فوجب بالنذر كما في سائر النجاسات
ومن لم يجب عليه الحج لفقد الاستطاعة ووصل الى مكة شرفها الله تعالى فقد انقضت عليه الحج وجعل الاستطاعة فان حج بغيرها ثم
بعد ذلك لا يفرض مرة ثانية ومن وجد الاستطاعة في هذا الحال المانع اما العبد والصبي ان حجا في حال الرقبة والصبي ثم عتق في الحج المصحح
وجد اليسار والاستطاعة يجب عليها الحج بعد التقى والبلوغ مرة اخرى لان الحج المودى عنها كان فضلا لدم الوجوب اما العبد

لما دنا من قوت يوم من أيام الحج وليس صالحا للاستطاعة فلا يكون اهل الوجوب فالحج الذي اداه لعل صرف ادى مع فقران شرط
 الوجوب فوجب بعد العتق حج آخر بشرط الاستطاعة لوجود شرط الوجوب الآن واما الصبي فظاهر انه ليس اهل الوجوب والتكليف
 الصلاة ونحوها من الصوم والصلاة حيث لا يجب عليه قضاء ما فات في حال الصبي لعدم ادراك السبب عين صار اهل الوجوب فلا يجب
 الاداء فلم يجب القضاء وقصدى الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايا صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه ان يحج
 حجة اخرى واما اعرابي حج ثم باهر فعليه ان يحج حجة اخرى واما عبيد حج ثم اعتق فعليه حجة اخرى قال الحاكم يحج على شرط الشيخين قال في
 فتح القدير تفرد محمد بن منهل برفعه بخلاف الاكثر لا يضر اذا رفع زيادة زيادة: لشدة مقبوله وقوله صلى الله عليه وسلم واما اعرابي آه
 اريد بالغير المهاجر وقدرى ابو داود في مراسيله عن محمد بن كسيلة اقرضني رسلا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايا صبي حج باهر
 ثم ات اهر وعنه فان ادرك فعليه الحج واما عبيد حج به اهر فمات اهر فمات وان اعتق فعليه الحج والحديث المرسل حجة عندنا ثم المكي
 لا يشترط في وجوب الحج عليه الرأفة والمركب لعدم الحاجة الى الركوب وقد دل الحديث على ان من حج قبل الهجرة بعد الهجرة يجب عليه
 مرة ثانية لصل وجهه انه بعد الهجرة كانه ولد الآن لانها يوم ما كان قبلها من الذنوب والوجوبات كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم الهجرة يوم
 ما كان قبلها فبعد الهجرة يتوجه اليه الخطاب الجديد فالحج كالا سلام وهذا الحكم انما كان عند افتراس الهجرة وكونها كالا سلام واما بعد
 انتساخها فلا عبرة بها ولذا لم يكن للحج حجة مرة الا في فتح القدير المراد في الحديث من حج قبل الهجرة حال الشك في وجوب الحج عليه
 بعد الهجرة وعلى هذا لا اشكال لكن البعد عن العبارة ظاهر فمن الاستطاعة صحة البدن فلا يجب على الاعمى ولا على المفلوج ولا على
 مقطوع الرجل ولا على المريض الذي لا يستطيع السفر ولا على المقعد للشيوخة وان قدر الاعمى على من يقوده ويجوز اداء واحدة لا يجب
 عليه الحج عند الامام الى حنيفة خلا قالوا لا اعتبار بها القدر يقود الغير من الاستطاعة وانظم معه رضي لان الاستطاعة بقدر
 الغير ليست استطاعة حقيقة بل استطاعة التبادر من لفظ القدرة والاستطاعة هي الاستطاعة بنفسه او لا يري ان
 الشرع لم يوجب الحج مع عدم القدرة على المركب لصحول الشقة بالشي ومن البين ان العجز بالعمى فوق الشقة بالشي فالعجز
 عدم الوجوب مع العمى ونحوه من الاعذار ثم المعذرون بالا عذار المذكورة بل يجب عليهم الاجحاج او الايصا وعند الموت
 فسد هاهنا فوجب الحديث التخييرية انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فريضة الحج ادر كنت ابي وهو شيخ كبير لا يتمسك
 على الرأفة افاج عنه قال صلى الله عليه وسلم لو كان على ابيك دين فتقضى عنه كان حجك عنه قالت نعم قال فدين اشرافك كذا في
 فتح القدير ولفظ في الصحيحين عن ابن عباس ان فريضة اشرافى الحج على عباد ادر كنت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الرأفة
 افاج عنه قال صلى الله عليه وسلم نعم وعند الامام ابي حنيفة لا يجب عليهم الاجحاج في ظاهر الرواية لعدم الوجوب عليهم لفظ
 الاستطاعة والشرطية بها الحج في النص القرآني فلا يغير بغير الواحد واليهم حديث التخييرية انا هو في رجل ميم ومجوز ان يكون ادر كنت
 فريضة الحج قبل غير مرة مقعدا ومع قيام في الاحمال لا حجة فيها صا اثم انهم قالوا هذا الاختلاف مبني على ان صحة البدن شرط الوجوب او شرط
 الاداء فعلى الاول لا يجب الاجحاج بالغير ولا الايصا وعلى الثاني لا يجب وماظم من النص القرآني ان صحة البدن من شرط الاداء لا صحة البدن

الاستطاعة مع هذه الاعذار قطعا واشترط علم بالحكم ثم ان يكون له وجوب هذه الاعذار مع فرضه انما يجب بعد ارتقاء هذه الاعذار لانهم حضروا
 عرفه وطافوا بالبيت فقد وجدت الاستطاعة ولو كانوا اصحاء وانزوا وادوا الحج الى ان يتكلم بهذه الاعذار لا يقطع عنهم الحج فان امكن لهم حضور
 حجوا بالنسبة والا حجوا بالنائب وان لم يفعلوا وجب الايصاء بالاجل عنهم بعد الموت ثم المرأة انما يجب عليها الحج اذا كان معها زوج او محرم
 ان كان بينها وبين مكة مسيرة السفلى روى الشيخان عن ابن عباس لا يسافر المرأة الا مع ذي محرم واما ان كانت المسيرة اقل من السفر فلا
 يشترط الزوج ولا المحرم لانه يجوز لها الخروج حينئذ لان النبي يسافر بدون الزوج والمحرم لا غير ويشكل بانى الصبي عن ابى سعيد الخدرى مرفوعا
 لا يسافر المرأة يومين الا ومعها زوجها او محرم معها بما اخرجناه عن ابى هريرة رضي الله عنه مرفوعا لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم او مع امرأه او مع ابى
 يوم وليله الا مع ذي محرم عليها والحاصل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتنع من الخروج اقل كل عدد على منع خروجهما عن البلد مطلقا لا يجوز
 الخروج وروى عن الامام ابى حنيفة والامام ابى يوسف كراهة الخروج فيها مسيرة يوم بلا محرم هذا هو الظاهر لان علة نهيهما عن الخروج
 بدونهما خوف الفتنة وفيه مسيرة السفى مسيرة يوم سوله واشترط علم ثم لا يجوز للزوج المنع من الحج فله يجوز لها الخروج اما لكونها مع المحرم او لكون
 الخروج اقل من السفر خلا فالامام الشافعي لانه يملكها فله ان يمنعه كما في العبد لئلا ان العبادات مستثناة ومتقدمة على حق الزوج
 ولكنه ضعيف فلا يجوز له المنع ثم الزوج والمحرم من شرط الوجوب فلا يجب الا يصابا لا حجاج او من شرط الاداء فيجب الا يصابا ونفسه
 خلاف كما في المعذورين واما اذن الطالوت فشرط الاداء لا الوجوب واذا وجب الحج واحد الوالدين غير راض بمعارفته فعليان يجوز
 فيه ضمهما على الخروج فيخرج رجب وانا العمة فحذرتا سنة وعند الامام الشافعي واجب وامرؤى الندى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن
 العمة صاحبة بى قال لا وان تعموا فهو افضل لا يرد بهما ثم الحج والعمره يجان بالاحرام بالاتفاق بقوله تعالى والتوا الحج والعمره ففصل
 وقت العمره ايام السنة الا انها كروى في خمسة ايام يوم عرفة واربعه ايام بعد هلالها انها مخصوصة بمنا سكالج وافضل ايام العمره شهر رمضان
 وقد وقع في الخبر الصحيح المشهور العمره في رمضان تغل حجة واركبها طواف وسمى بشرطها الاحرام صفتها ان يحرم من المواقيت التي بينها
 وهو سى العمره ويلبى كثلية الحج ويحجب ما يكتنب محرم الحج ثم يطوف بالبيت سبعة اشواط يستلم الحجر الاسود كلما مر به ثم يعلى ركعتين ثم يسعى
 بين الصفا والمروة ثم يحلق واما وقت الحج فايام مخصوصة من ذى الحجة وشرطها الاحرام وركنة الوقوف بعرفة والطواف والتحلل عن
 احرامه يكون بالتحلق فنزوه اربعة طوافات الاحرام من الميقات او معاودة ودرا لوقوف بعرفة الى المغرب والوقوف بمزدلفة و
 السعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار وثلاثة من طواف الركن وطواف الصدر للآفاق والترتيب بين افعال منى عند ابى حنيفة رحم
 وترك هذه الواجبات لا يقصد الحج ويحجب الدم والدم في الحج كسجود السهو في الصلوة واما سنة خطوات القدوم والرمي فيه ادنى
 طواف الركن والسعى بين الميادين الا خضفون جريدا والميتوتة بمنى في ليالى منى والدمق من منى الى المرات بعد طلوع الشمس
 يوم عرفة ومن مزدلفة الى منى قبلها والاضل التي يوتى بها في ايام منى سوى الواجبات واما محظورات الاحرام فالحجاء ودوايح
 وازالة الشعر والتطيب ولفظية الرأس والوجه واللبس الخيط وحلق الرأس والتعرض للصيد والدلالة عليه في هذه المحذورات است
 يجب الجواز ولا يقصد الحج الا في الجماع قبل الوقوف وكلما هو محذور في احرام الحج محذور في احرام العمره والجماع قبل الطواف

الحنا يطيب فيما نهي المستمرة عن التحلل والذهبن والخصاب بالحناء وان كان الحنا نحيينا فيسبى في قلبه الراس فعليه وان دم للتطيب ودم للتغطية
واما في خضاب الراس او اللحية بالوسمة فلا شيء عليه لانه ليس بطيب الا باعتبار التغطية كما عن الامام ابى يوسف قال في الصدقة هو الصحيح
لان ادهن بزيت مطيب كالبنفسج يحجب عليه الدم بالاتفاق قال في السدائيه هو الصحيح واما اذا ادهن بزيت غير مطيب فعليه الدم عند
الامام ابى حنيفة لشكالك الجنائيه من حيث كونه اصل لطيب ويقتل الوهم وتلك من الشعر وازالة القث والشعث وعندنا يجب فيه الصدقة وان
استعمل الزيت على وجه التداوي فلا شيء عليه ان تداوى بالسك ونحوه فعليه الكفارة ومنها ازالة الشعر عن البدن قال شريك في ولا تجلقوا
رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وان حلق المحرم راسه او راسه لحيته فصاعدا فعليه دم الكفالة الجنائيه وان كان اقل فعليه الصدقة وعند الامام مالك
لا يجب الا بخلق الكل وعند الامام الشافعي يجب بخلق العليل والكثير وكذا اذا حلق الابطين او اسدها فعليه الدم وكذا ان حلق عضو كالعصر
والعانة فعليه الدم وان اخذ من شاربه فعليه الصدقة سكوتة عدل بان ينسب الماخوذ الى ربح اللحية يجب عليه الطعام مثل ذلك فان كان
ربح الربح يحجب عليه قيمة ربح الشاة وان بلغ النصف فعليه نصف قيمتها وهكذا يجوز للحرم الحجامه لما روى البخاري انه اتهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو محرم بان احتلج الى حلق موضع الحجامه فحلق ثم اتهم فعليه الدم عند الامام ابى حنيفة وقالوا لا شيء عليه يعني ان لا يبايع لانه للتداوي
وان حلق المحرم راس محرم آخر فعلى الحلق الصدقة وعلى المحلوق الدم وكذا ان حلق راس حلال فعلى الحلق الصدقة وان قص المحرم اظفار يديه
ورجليه في مجلس واحد فعليه الدم كمال الجنائيه وان قص اظفار يديه في مجلس واظفار يده اخرى في مجلس آخر واظفار رجل في مجلس واظفار
رجل اخرى في مجلس آخر فعلى قول الامام ابى حنيفة والامام ابى يوسف يلزمه اربعة واما ان الجنائيات الربح بخلاف ما اذا كان
في مجلس لتداخل الجنائيات كما في قراءة آية سجدة في مجلس يكفى سجدة وان قص اقل من خمسة اظفار فعليه صدقة لكل ظفر وكذا
قص خمسة اظفار متفرقة لبعض من يده وبعض من يده اخرى بعض من رجل وكذا ان قص اكثر من خمسة اظفار متفرقا الا ان يبلغ ذلك قيمة
الدم فيقضى ما شاء وان قص اظفر المنكسر فلا شيء عليه وان تطيب المحرم او ليس بخطا او حلق راسه من حذر فلا شيء عليه عليه الجواز وهو خير
انشاء وزج شاة وان شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام وان شاء صام ثلثة ايام لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او
اذا من راسه فصدية من صيام او صدقة او نسك وقد روى البخاري وسلم عن كعب بن عجرة حديث اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
والقل متناثر على وجهي فقال ما كنت ارى الوجع بلغ بك ما ارى او ما كنت ارى الجسد بلغ بك ما ارى اتجد شاة فقلت لا فقال صم ثلثة ايام
او اطعم ستة مساكين كل مسكين نصف صاع ومنها الا صطياد والدلالة على الصيد للصائد والاشارة اليه لقوله تعالى وحرم
عليكم صيد البر ما دتم حراما وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم والدلالة والاشارة اليه صطياد وانما عانة على قتل الصيد
فصدا في حكم القتل واما اصطياد ما في البحر فالحلال لقوله تعالى احل لكم صيد البحر ويجوز للحرم قتل الخمس الفواسق كما ورد في رواية البخاري وسلم
خمس من الدواب ليس في قتلها من جنس القرايط والحداة والعقرب والقارة والكلب العقور قالوا المراد بالعراب الا طمخ الذي ياكل الميت
والعراب الحلال الذي ياكل الحبوب ليس من الفواسق في رواية اخرى لمسلم بن يادة الحية قال الفقهاء قتل الحية والعقرب مباح للحرم لانه

سكن غلب نزع اسكه صدق ما روى مروت من انرا عليه واريك ويندر اسكه غراب القبح نافع بحمد الله

ليس باصطياد وحكموا بان يحل الكلب مطلقا لا يوجب الجوار على الحرم كذلك وليس حرمة طلال حرام الا حرمة تسلل فيه من ايذاء الكلبان من
غير ضرورة فيشترك فيه الحرم والحلال وعدم الاثم مقيد بالعقور ولذا قيد في الحديث حيث حكم فيه نفي الاثم وقال المفتاء الذئب داخل في
الكلب العقور وتخله حلال ولا جزاء فيه ويجوز قتل الاسد ليصاغل ولا اثم عليه ولا جزاء خلافا لزملا في الحديث المروي للترمذي
بن ماجة والسبع العادي ويجوز للحرم قبح الشاة والمقرون بالانه ليس باصطيا ذو الصيد الذي ذبح الحرم ميتة لا ياكل عند تالان
هذا الذي عزم فليكون زكوة ولا يجوز ذكر اسم الله تعالى عليه فاذا صاد الحلال في غير الحرم صيده من دون دلالة الحرم واشارته يجوز
للحرم اكله عندنا وعند الامام الشافعي رحمه واستدلوا بحديث ابي قتادة الذي رواه الستة وهم كانوا في سيرهم بعضهم محرم وبعضهم ليس
بمحرم قال ابو قتادة فرأيت حمارا يش فرس فرس واخذت رمحي فاستغنمتهم فابوا ان يعينوني فاعلمت سوطا من بعضهم وشددت على
الحمار فاصهت فاكلوا منه فقل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال استكم حدادهم ان يحل عليهم ادا اشاروا لا قال فكلوا ما بقي من لحمها كذا في صحيح
وفي رواية للشيخين فقال بل سكم منه شئ فقلت نعم فناولته العضد فاكلها هو وصرح ابو قتادة في رواية للشيخين بان القوم كانوا محرمين وانا
غير محرم عام الحديث ولكن روى الستة عن ابى داود وعن الصعب بن بشامة انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا و
هو باللبوا وابدان ففرد عليه فلما رأى ما في وجهه قال انا لم نرده عليك الا انا حرم وفي رواية اخرى للنسائي قال ابن عباس ان
صعب بن بشامة اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو يقيد ففردوا عليه وفي رواية مسلم ففرد وقال انا
لا ناكله وانا حرم ففردوا ابيات يدل على انه لا يجوز للحرم اكل صيد صياده حلال وقال بعض اهل الحديث وقع في حجة الوداع
وحديث ابي قتادة في ما حديثه فمدا ناسخ لقمانه وقع في بعض روايات الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا
سبعة فصرف عائشة منهم اربعة قتلة قال في دار اسلم البحر حتى يلتقي فاخذوا ساعل البحر فكلوا انصرفوا احرصوا كلام الا ابو قتادة لم يحرم فبينما
يسهرون اذا ناسخ حش فحل ابو قتادة على الحرم فمدا الى آخر الحديث فاستدل الشيخ ابن الهمام بهذه الرواية ان هذه القصة كانت
في حجة الوداع لانه معلوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعج الا حجة الوداع وهذا الاستدلال ليس بشئ لان الروايات اتفقت على
ان هذه القصة وقعت في سنة المدينة وثبتت في رواية هذه القصة انه كان اعم خوت العدو ومعلوم ان لم يكن في حجة الوداع خوفا لعدو
فالظن ان المراد بالبحر في هذه الرواية العمرة فانما حج اصغروا وهو وهم من بعض الرواة ثم ان عدم دلالة الحرم واشارته شرط في جواز اكله للحرم
ولا يشترط عدم الاصطياد ولا جلاء عند الحنفية خلافا لما لك وادل الشافعي حديث الصعب به وقال لعله صيد عليه السلام فلذلك
رده قال الشيخ ابن الهمام انه لم يمد من التعليل لانه قال انا حرم ولم يقل صيد لا حلي واستدل الحنفية بما روى الامام محمد بن الحسن
في كتاب الآثار عن طلحة بن عبد الله قال تذكرنا لحم الصيد باكله الحرم والنبي صلى الله عليه وسلم نائم فالتفت هو لينا فاستيقظ رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فيهم تبارعون نقلنا في لحم الصيد فامرنا باكله فهذا عام فاما صيد لا حلي الحرم وغيره وغير مقيد بعدم الاصطياد لا جلاء
واما التقييد بعدم الاشارة والدلالة فمعلوم انها نوعان من الاصطياد ومصرح في حديث ابي قتادة وغيره والله اعلم بالصواب

هذا الحديث في صحيح البخاري
هذا الحديث في صحيح مسلم
هذا الحديث في صحيح الترمذي
هذا الحديث في صحيح ابن ماجه
هذا الحديث في صحيح ابن خزيمة
هذا الحديث في صحيح ابن حبان
هذا الحديث في صحيح ابن عساکر
هذا الحديث في صحيح ابن الاثير
هذا الحديث في صحيح ابن الجوزي
هذا الحديث في صحيح ابن القيم
هذا الحديث في صحيح ابن كثير
هذا الحديث في صحيح ابن الجوزي
هذا الحديث في صحيح ابن القيم
هذا الحديث في صحيح ابن كثير

وأما قتل الحرم صيداً محالاً ككله أو لم يحل فعله الجوز أو شل ما قتل والناسي والعامة فيه سواء عند عامة الأمة قال الله تعالى ومن قتل منكم
 شهيداً فجزاؤه شل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم بهرباً بلخ الكعبة أو كفاة طعام مساكين أو عدل ذلك صيماً ما يهذوق وبالله مرد قال
 الإمام أبو حنيفة والإمام أبو يوسف المراد بالشل القيمة فاتها التبادر لا المش في بعض الأوصاف كما ذهب إليه الإمام محمد والإمام أبو حنيفة
 فقتلها في الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الأرنب عناق وفي اليكوع حنقرة وفي النعامة بدنة وفي حمار حشش بقرة وفي الحمامة شاة عند
 الشافعي وما ليس له نظير يجب فيه القيمة وما قاله يبيد كل البعد ويأبى عنه قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم لأن ما ذكره من المش لا مثلية عند بعض
 القليفت يحكم به ذوا عدل ما يحكم به صاحب حي ثم الإرادة بالشل تارة هذا المش في بعض الأئمة في البعض الآخر يضرب ويؤثر علم إرادته
 ثم الخيار إلى القاتل أن يشاء يشتري بالقيمة بهرباً بعثته إلى مكة أو طعاماً يتصدق به أو يصوم عن كل نصف صاع فان فضل من الطعام
 أقل من نصف صاع فوجز الشاة تصدق والشاة صام عنه ولو ما أو القيمة ما يقوم به ذوا عدل لهم بصيرة في التقويم ويقوم في مقام الاستطاعة
 والله أعلم بالحكامه وأجزاء من صيد البر حرام على الحرم قتله وفيه الصدقة يأتي قد يخاف وقد روى الإمام مالك أن يحيى بن سعيد قال إن
 رجلاً جاء إلى عمر فسأله عن جرادة قتلتها وهو حرم فقال عمر لكعب فقال كعب درهم فقال عمر لكعب أنك تجز الدراهم التمرة خير من
 جرادة لكن روى الترمذي عن أبي هريرة قال قال نوح بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حج أو عمرة فاستقبلنا رجل من جرادة فجلنا نظره فبينا نحن
 وقينا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوه أنه من صيد البر فقال لكعب الجبار إن هي شرقة حوت شرقة في كل عام تنزل داه الإمام ذلك
 والله أعلم بحقيقة الحال أعلم أن كلها هو ممنوع في أحرام الحج فهو ممنوع في أحرام العمرة والجوار كالجوار وكل جناية يقع على أحرام
 القرآن ففيه جزاء أن سوا كان وما أو صدقة أو صيماً ما لا جناحة على أحد من أحرام الحج وأحرام العمرة فصل في صفة الحج وهو على ثنية
 أنواع أفراد وتمتع وقران والأفضل عندنا القران ثم التمتع ثم الأفراد وتكبير بالأفراد فنقول وإذا أراد الخروج من بلده للحج فليستغفر الله
 ويرضى والديه ولا يخرج حتى يرضيهما ورضاء الوالدين ليس من شرائط الوجوب بالاتفاق حتى يستقط الحج لعدم رضا بهما بل من شرائط قبول
 وعدم رضا واحد بهما وجوبان يؤخر الأداء إلى أن يرضيهما ويرضى كل صاحب حق ولا يخرج إلا بارتضاء الدائن أما إذا داه دينه أن قد روى أن
 فبارضاءه بوجه آخر إن يبر والدائن عن الدين أو يخرجه إلى محبته ونبيغي أن يبر المظالم أن قد روى الأفيضيه وهو يوجب بقلته ويجعل السفر لوجه
 أسد الكرم ولا يقصد الربا والسمة ولا التجارة ولا روية بلدات تائية ولا روية عجائبها وعند إرادة الخروج يصلي ركعتين ويدعو الله
 تعالى بأن تيسر السفر ولا يبلى لبشره ولا السفر ويهون عليه السفر ويوسع صدقاه وحيله ويطلب من يعينه في السفر ويعين هو إياه وإن
 استأجر البعير ونحوه يبره ما يحمله ولا يزيد عليه إلا برضاه والأفضل أن يكون المركب محملاً ويكره الحج على المحار كذا في فتح القدير والحج
 ما شياً أفضل وهو أن يطلب على المادعية في السفر عند الأسفار وعند الركوب من المنزل وإذا وصل الميقات وأراد الإحرام فليستغفر الله
 بجامع أن كان مع امرأته ثم يمشي ويصلي ركعتين ويقول أني أريد الحج اللهم بهر لي لأن أعمال الحج شاتمة فنبغي أن يسأل الله
 ثم يلبس بنية الحج بعد صلوة فإذا لبس بنية الحج صار محرماً ما يشبه وقال البعض يلبي بعد الركوب على الرحلة حتى إذا استوت الرحلة

إذا كان في بلد من بلدان مكة أو المدينة أو غيرها من بلدان الحرم فليستغفر الله ويدعو الله تعالى بأن تيسر السفر ولا يبلى لبشره ولا السفر ويهون عليه السفر ويوسع صدقاه وحيله ويطلب من يعينه في السفر ويعين هو إياه وإن

وروى البخاري ومسلم عن ام المؤمنين عائشة قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطيب ما اقدر عليه قيل ان يحرم
ثم يحرم فقد روي في اهل البيت صلى الله عليه وسلم ثلثة فني بعضنا انه اهل بعد الصلوة وفي بعضنا انه اهل بين التوت
را حلة وفي بعضنا حين يصل البدر والذى اعتمد عليه شاكنا ويرفع به الخلاف ما روى ابو داود عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عمر
بجبت الاختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل البيت صلى الله عليه وسلم حين اوجب فقال اني لا علم للناس بذلك
فانما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هناك اختلفوا اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عاجلا صلى الله عليه وسلم في مسجده
بهدي الحليفة ركعتيا وحب في مجلسه فاهل بالجمع حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقام محظنة عنهم ركب فلما انتقلت به ناقته اهل وادرك
ذلك منه اقوام وذلك ان الناس انما كانوا ياتون ارسالا لسموعة حين انتقلت به ناقته يهل فقالوا انما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
انتقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى علا شرف اليبراء اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين علا شرف
اليبراء واهل الله لقا وحب في مصلاه واهل حين انتقلت به ناقته واهل حين علا شرف اليبراء قال سعيد بن جبير فمن اخذ لقول عبد الله
بن عباس اهل في مصلاه اذا فرغ من ركعتيه وكيفية التلبية ان يقول ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ابيك ان الحمد والمنة لك والملك لا
شريك لك هذا المروي من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحاح والمسانيد وقوله ان الحمد والمنة بكسرة حمزة ان لا يفتح كذا في
الهداية وهذه التلبية فرض لا ينقص منها ويجوز ان يزيد عليه عندنا لانه لا مانع عن الزيادة في ذكر الله تعالى في فتح القدير روى ابن سعد
في الطبقات عن مسلم بن ابي سلم قال سمعت الحسن بن علي يزيد في التلبية ليبيك والنعاء والفضل الحسن وزاد ابن مسعود في تلبية فقال
ليبيك عدد التراب عناه في فتح القدير الى اسحق بن راهويه فاذا التبت بنية الحج صار محررا فليبيك ان يلبس الازار والرداء ولا يلبس الخيط و
يتقي من محظورات الاحرام كلها وقد قدمت حكاية سأل الشيخ ابو بكر الشبلي قدس سره عن بعض اصحابه فقال عقدت الحج فقال ذلك
الصاحب نعم فقال فسمعت كل عقد عقدة منذ خلفت مما يصناد ذلك المقدم فقال الصاحب لا فقال الشبلي ما عقدت ثم قال الشبلي نزلت ثيابك
فقال الصاحب نعم فقال الشبلي تجردت من كل شيء فقال الصاحب لا فقال لا زعمت ثم قال الشبلي تطهرت فقال الصاحب نعم
فقال الشبلي لم زال كل علة عند تطهرك فقال لا فقال قدس سره له ما تطهرت ثم قال قدس سره له البيت قال الصاحب نعم قال وجدت
جواب التلبية بتلييك مشله فقال الصاحب لا فقال بالبيت طرقت آخر الاحرام من قلدة بدنة تطهر عا وندرا وجرنا وقران او متعة وتوجع
سماير يد الحج فقد احرم لقول ابن عمر من قلدة فقد احرم رواه ابن ابي شيبة وفي فتح القدير ان تيس بن سعد بن عبادة الانصاري صاحب
لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد الحج فربط راسه فقام غلام فخلد به في خنجر اليه فقيس فاهل وحل شق راسه الذي رصده
لم يزل الشق الآخر وصفة التقليد ان يربط على عنق بدنة قطعة نمل او حرة مزادة او جلد شجر فان قلده الهدى وبسته بها ولم يبق لم يصح
عمرهما عدا هدي المتعة وان توجع ما لم يلح لما روى الشيخان عن ام المؤمنين عائشة قالت انما قتلت تلك القلادة من عمن
كان عندنا واصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فبنا سلا وياقي ما ياتي الحلال من اهلنا وياقي الرجل من اهلنا وآن توجع بعد البعث

الذي يسهل وساق هو ان يسهل حرمه لان اتمن نية يسهل الحرج كالتهليل واما اذا كان بدنة المشقة ولبتت بما تم توجبه بنية الاحرام
 يسهل حرمه لان هذا الهدى منك من مناسك الحج فالتوجه اليه كان ويقوم مقام التلبية ولا يصير حرمه بالتحليل البدنة ولا بتقليد شاة ولا شاة
 بدنة لان هذه الافعال ليست قربة مختصة لان التحليل قد يكون لدفع الحر والبر وقد يكون للتداوي وتقليد الشاة ليس نكاحا قافلا
 والافضل الاحرام بالتلبية لانه فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فوسسته فلا يعدل عنه ثم يسهل بعد الاحرام على بركة الله تعالى ويكسر التلبية
 في الطريق روى الامام احمد عن جابر عنه عليه السلام من ان اخصى حرمه باليدين حتى غرقت الشمس غرقت بدونه فادركه ولدته امه روى الحاكم عن
 سهل بن سعد عنه عليه السلام من ان لم يلبس الا يلبس ما عن يمينه وشماله فبني بان يلبس دبر كل صلوة وكلما علا شرفا او سبطا واديا او لقي ركبا
 وبالا سحار في فتح القدير قال ابن ابي شيبة حدثنا ابو معوية عن الحسن بن الحسن عن ابي اسحق عن خزيمة قال كانوا يستحبون التلبية عند دبر الصلوة و
 اذا استقبلت بالرحل راحلته واذا صعد شرفا او سبطا واديا او اذا لقي بعضهم بيضا وبالا سحار فبني في ظاهر الرواية لفظ الصلوة نعم في
 الهدى فقال فرائض كانت او فاعل وخصه الطحاوي بالكتوبات دون النوافل كما في تكملة الشارح قال في فتح القدير هذا ليس بهجيد
 لان الظاهر من قوله الصلوة تعريف المصداق الخاص وتسميمه اولى وفي فتح القدير ان التلبية مرة واحدة شرط والزيادة سنة ونقل عن البيهقي
 يزيد الامة بركا ويثبت ان يرفع صوته بالتلبية وهو سنة فان تركه كان سيئا ولا شيء عليه من الجلاء وروى في الكتب الستة عليه
 السلام قال اتاني جبرئيل فامرني ان امر اصحابي ومن معي ان يرفعوا اصواتهم بالالهلال قال او بالتلبية وفي فتح القدير قال ابن ابي شيبة
 حدثنا ابو اسامة عن ابي حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افضل الحج الحج
 الحج بالتهليل والتهليل هو ان يركب ركبا او يمشي مشيا او يركب ركبا او يمشي مشيا او يركب ركبا او يمشي مشيا او يركب ركبا او يمشي مشيا
 لا يقدم مكة الا بات بذي طوى حتى يصبح وليقتل ثم يدخل مكة نهارا ويذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله وهذا الغسل للتنظيف
 لان زالة الحدث والتطهير ولذا يندب للحائض والنفساء ان يغتسلن ان يتبذرا بالمسح الحرام ففتح القدير روى ابو الوليد الارزي
 في تاريخه مكة بسنده عن عطاء بن رسل لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فلم يركب على شيء ولم يعرج ولا بلغنا انه دخل بيته ولا شيء
 حتى دخل المسجد فهدأ بالبيت فطاف به قال في الهداية ولا يضره ان يدخل ليلا ونهارا وهذا يخالف ظاهر حديث ابن عمر لكن روى
 النسائي انه عليه السلام دخلوا ليلا ونهارا دخلها في حجة الوداع نهارا وليلا في عمرته ولا يضره ما روى ابن عمر لانه نهارا روى فعله صلى الله
 عليه وسلم ولا عموم له فاذا عاين البيت كبر وهلل ويدعو بما بدا له قال في الهداية لم يعين الامام محمد رحمه الله في الاصل بل شاعرا الحج
 شيئا من الدعوات لان التوقيت يذهب بالركعة وان تترك منها فحسن انتهى وفي فتح القدير ذكر ادعية ماثورة ومنها بعد دخول
 المسجد اللهم انت ربى وانا عبدك جئت لا اودى فرفضك واطلب رحمتك اتوسل صاكا متبعا لامرك راغيا بقضائك نسألك
 مسالة المضطرب المشفقين من عذابك وان تستغنى اليوم بعفوك وتحفظني برحمتك وتجاهد عني بغيرك وتعينني على اداء فريضتك
 اللهم انت لي ابواب رحمتك وادخلني فيها وادخلني من الشيطان وعند معاليك البيت ما عن عطا وانه عليه السلام كان يقول اذا

بحاشية المترجم وهو ابن الحجازي السواداني الباب المسمى بركت يدعي وفيما عندك عظمت رغبتي فاقبل دعوتي يا رب اقبل عشرين وارحم نفسي بغير
 بمنزلك واجدني من معذبات النفس اللهم ان لك علي حقه قاتن صدق بها علي ولقول عند معاذات الباب اللهم يا البيت بيتك وهذا الحرم
 حرمك وهذا الامن منك وهذا مقام العائذ بك من النار يعني نفسه عوذ بك من النار فاعذني بها واذا اتى الركن العراقي اللهم رب اسنى
 اعوذ بك من الشك والشرك والتفارق والشتاق وسواي الاخلاق وسوء المتقلب في المال والاهل والولد واذا مضى الميزاب اللهم
 اني اسألك ايمانا لا يزدول ولقيت لا ينفذ وموافقة لا يجرى بك صلى الله عليه وسلم اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اللهم
 بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شربة لا اظمأ بعدها ابدا واذا مضى الركن الشامي قال اللهم اجعله حيا مبرورا وسعييا مشكورا وروفا مغفورا و
 شجاعة لن تبور يا عزيز يا غفور واذا اتى الركن اليماني قال اللهم اني اعوذ بك من الفقر ومن عذاب القبر ومن فتنة الدنيا والممات واعوذ بك من
 الخزي في الدنيا والآخرة ثم قال في فتح القدير انه وقع من السلف من الصحابة والتابعين ان قال في موطن كذا وكذا وعن آخري فبين
 احدهما شيئا آخر فجمع المتأخرون كل لا انه وقع لكل من الاصل الواحد المردود في الطواف مجرد ذكر الله تعالى ولم يعلم خبر احدى فيه
 قراءة القرآن وروى ابن ماجه عن ابي هريرة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من طاف بالبيت سبعا ولا يخطئ السجدة السابعة والستين
 الحمد لله ولا اله الا الله واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم قال في فتح القدير انه وقع من السلف من الصحابة والتابعين
 حكاية لطيفة قال الشيخ ابو بكر الشبلي في بعض صحاحين روى عن الحج فساله دخلت المسجد فقال ذلك لصاحب نعم فقلت في قريته من
 حيث جئت قلت قال لصاحب لا قال ما دخلت المسجد ثم قال قدس سره رأيت الكعبة فقال لصاحب نعم فقال قدس سره رأيت ما قصدت له
 فقال لا فقال قدس سره ما رأيت كعبته ثم قال قدس سره رأيت ثلثا وثلاثين رايانا فقال لصاحب نعم فقال له هربت من الدنيا يا رجل فقلت لك قد فاضلتها
 ولم تقطع عنها وجرت من شيطانك لا ربح منها ما هربت منه فقلت له فقال قدس سره فمأملت ثم قال قدس سره بل صانعت الحجة قوله
 قال صاحب نعم فخرجت زعقة فقال ويحك الله قد قيل انه من صانع الحجر فقد صانع الحق ومن صانع الحق فهو في محل الامن اظن عليك اثر
 الامن قال لصاحب لا قال قدس سره ما صانعت انتهى فاذا كمل اسبوع الطواف الاثنا عشر السبعة ياتي مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم يعود الى الحجر فيستلمه لما روى الترمذي والنسائي عن جابر لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى عن
 بيته فمرل ثلثا وثلاثين رايانا فقال له فقال لصاحب نعم فقال قدس سره فمأملت ثم قال قدس سره بل صانعت الحجة قوله
 ثم خرج الى الصفا حكاية قال الشيخ ابو بكر الشبلي قدس سره لما روى رج او فقت وقفة بين يدي الله تعالى خلف المقام نصليت ركعتين
 فقال الرجل نعم قال قدس سره فقلت على مكانك من ريك فاديت قصدك فقال الرجل لا فقال قدس سره ما صليت ثم يذان الركعتان
 بعد كل اسبوع من الطواف ويجب عند ذلك ان لا يلام الشافعي فان قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتخذوا من مقام ابراهيم صلى
 الله عليه وسلم غايه انه امر بهذه الصلوة وان اتفق الطواف في الاوقات المنوعة من الصلوة فعندئذ يؤخر الصلوة ويصلي بعد مضيه لما روى مالك
 عن عبد الله بن عطاء البيت مع عمر بن الخطاب بعد صلوة الصبح فلما قضى عمر طوافه نظر فلم يرى الشمس فترك حتى انلغ يزي طوى

وصلى ركعتين ويستحب ان يخفف في هذه الصلوة وقدر روى الترمذي عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الطواف بسورة
 الاخلاص قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد ثم اعلم ان هذا الطواف يسمى طواف القدوم وهو سنة لا فائده فيه وجوبه للبيت فلان
 توجه الحرم من الميقات الى المرات سقط عنه هذا الطواف ولا شيء عليه ان دخل مكة ولم يطف بهذا الطواف فقد اساء ثم اذا خرج عن هذا الطواف
 وكعبته يخرج الى الصفا ويستقبل البيت ويكبر ويهل بصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه ويدعو الله حاجته ثم يحط نحو المروة ويحشيه
 على راسه فاذا بلغ بطن الوادي يسمى بين المسلمين الاخص من سعيان ثم يمشي على هياتة حتى ياتي المروة ويصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا وهذا
 شوط واحد من الطواف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة لما روى مسلم عن جابر في حديث طويل ثم خرج صلى الله عليه وسلم من الباب الى
 الصفا فلما دنا من الصفا والمروة من شاطئ الوادي ابدأ بالاشارة فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله
 وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له وحده لا شريك له
 وحده ثم دعا بين ذلك قال شل هذا ثلث مرات ثم نزل الى المروة حتى اذا نصب قدمه في بطن الوادي رمل حتى اذا صعد بالمشي
 حتى اتي المروة ففعل على المروة كما فعل حتى اذا كان آخر طوافه على المروة حكاً يديه بطيقة قال الشيخ ابو بكر الشبلي لرجل نزلت الى
 الصفا قال لعل نعم قال الشيخ لزال كل علة عنك حتى صفيت قال الرجل لا قال الشيخ فما صعدت ولا نزلت ثم قال الشيخ له هزلت
 قال الرجل نعم قال الشيخ ففرت من زاوكت ووصلت الى رجلك قال الرجل لا فقال له الشيخ فما هزلت ثم قال الشيخ وصلت الى المروة
 قال الرجل نعم فقال له الشيخ رأيت السكينة على المروة فاخذتها ونزلت عليك قال الرجل لا قال الشيخ له فما وصلت المروة انتهى السعي
 ليس ركناً في الحج خلا فالامام الشافعي لقوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما وفي قراءة ابن مسعود فلا جناح
 عليه ان لا يطوف بهما وما قوله صلى الله عليه وسلم اسعوا فان الله كتب عليكم السعي رواه الشافعي جزي من الحديث رواه ابن ابي شيبة
 فهو خبر الواحد لا يصلح معارضاً للكتاب مع احتمال كون الكناية على وجه الندب فقلنا بالوجوب احتياطاً فان ترك الحاج اياه يحجر بالدم ولا يحرم
 الحج ثم الطهارة عن الحدث ليس شرطاً في هذا الطواف بل الطوافات كلها عندنا لعدم الوجوب للائحة الطهارة فالامام الشافعي فانه يشترط
 الطهارة في الطواف مطلقاً مستدلاً بما روى الترمذي عن ابن عباس انه عليه السلام قال الطواف بالبيت صلوة الا انكم تكلمون فيه
 فمن تكلم فليتكلم بخير فانه يدل على تشبيه الطواف بالصلوة في جميع الاحوال غير الكلام وضعفه ظاهر لان تشبيهه من جميع الوجوه غير مفهوم بل المعنى
 والله اعلم الطواف مثل الصلوة في الاجرة وقوله الا انكم تكلمون يعني ببيان حكمه آخره وهو جواز التكلم بخير مع هذا كله فحديث خبر الواحد لا يصلح مع
 لا خلاف قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ولنا قلنا بالوجوب الطهارة في الطواف احتياطاً فيجب على من طاف هذا الطواف محذوراً
 وعلى من طاف جنباً دم وهو ذبح شاة وكذا حكم كل حيوان تطوع وأما طهارة الثوب والبدن فليست شرطاً في الطواف ولا واجبا بل
 انما هي سنة فلهذا الوطاف وعلى ثوبه نجاسة يدر من قدر اللجم لا يجب عليه الجواز ثم ستر المروة اليهم واجب في هذا الطواف بل في الطواف
 مطلقاً لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطوف بالبيت عريان رواه اصحاب الصالح والسفن ولا يشترط عدم اللباس الحديث على
 ذلك ولان من اخطأ بالاحاد فقلنا بالوجوب ولزم الدم احتياطاً عند الطواف عرياناً في نزع القدر قال الامام محمد بن طواف تطوعاً

على شيء من هذه الاحوال فاحسب اليدين ان كان بكية لم يحد الطلوات وان كان حجج الى اهل عليه صدقة سوى الذي طاف وعلى قومه سبعة هذا والله اعلم
 ثم بعد الفرج من الطلوات والسعي فظن ان كان معه هدي يقوم بكية ثم يوطئ تطوعا انشا يقول تعالى ولا تظنوا انكم ستسكن حتى يبلغ الهمدي فله
 حبان لم يكن معه هدي فكذا كان عند امتنا وعند الامام الشافعي مستلحق بقوله تعالى وانما الحج والعمرة مشتركان الامام احمد وكثيرا من الحديث
 يجب عليه ان يكمل من كل شيء يكمل ما فعل عمره ويقيم بكية سال الاثم يحرم يوم التروية او قبله بالبحر لما روي مسلم عن جابر بن عبد الله حديث طويل فن كمن
 ليس معه هدي فليجملها عمره فقام سارقة بن جهم فقال لما سئل هذا ام لا في شك رسول الله صلى الله عليه وسلم اصابعه واحدة في الاخرى
 فقال دخلت العمرة في الحج مرتين الا بالابد الابد وسيدة النساء رضي الله عنهن حملت بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وقع في روايته
 ابى داود والنسائي وفتح الحج بالعمرة جاء من طرق متعددة قد استفاضت وبلغت الشهرة ولا يجب في ان يدعى توازيا بالنسبي قال الامام احمد
 عندي في ذلك احد عشر حديثا وكان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حجاج ولا غير حجاج الا حل قبل اسطوا من ابن قول ذلك قل بن
 قول الله عز وجل ثم علمها الى البيت الفتيق قيل فان ذلك بعد المرف فقال كان ابن عباس يقول بهذا بعد المرف وعلمه كان ذلك ياخذ
 من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين امرهم ان يحلوا في حجة الوداع وعندى ان الاستدلال بقوله تعالى وانما الحج والعمرة شرع غير تام
 لان الكربة المذكورة انما تدل على وجوب اتمام الحج والعمرة مطلقا لا على اتمام الحج بالحرام الحج دون فسخ الحج بالعمرة ويجوز ان يقال بان تيمم العمرة
 بفسخ اتمام الحج بالعمرة ثم يتم الحج باحرام جديد لا يستدل بالآية المذكورة على وجوب الفسخ فان الواو للجمع فهذا امر باتمامها
 بعد اتمام الحج ولا سبيل الى ذلك الا بالفسخ ثم اجيب من قبل امتنا والشافعي ان الذي ثبت بالنقل الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم امر بفسخ الحج والعمرة وهذا مسلم عندنا لكنه مخصوص بالصحابة قلل ابو ذر كانت لنا رخصة يعني المتعة في الحج رواه مسلم لكن يرويه
 ان لم يعلم هذا من رأيي الى ذر فلا حاجة فيه لمخالفة آراء واجل الصحابة وظاهر اشتراك الامتة في الاحكام او يورد من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قصير دليله الاول ان يستدل بما روي ابو ذر عن بلال بن الحارث قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة او لمن بعدنا
 قال بل لكم خاصة وشك روي النسائي عنه ويعارضه سابق من جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم لسراقة وما قال في فتح القدير ان مال
 سراقة كان عن التمتع مطلقا لا عن فسخ الحج بالعمرة فميد قاية البعد وقد صح عنه قال اجبتا لما سئل عن اتمام الحائض حجهم كان بفسخ الحج الى العمرة وقد روي
 مسلم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين امر بفسخ الحج بالعمرة هذا استمتع بها فمن لم يكن معه الهمدي فليحل محل كله فان العمرة قد
 دخلت في الحج الى يوم القيامة وهذا مفسر لا يتكلم التاويل والله اعلم بحقيقة الحال ثم اذا كان قبل يوم التروية اي اليوم السابع من ذي الحجة
 خطب الامام لم يعلم فيها الناس المخرج الى منى وتجدد الاحرام يوم التروية لمن حل او لم يحرم والصلوة لبعرات والوقوف والافاقية
 وهذه الخطبة خطبة واحدة قال في فتح القدير انه صلى الله عليه وسلم خطب في السابع وكذا ابو بكر رضي الله عنه في البراءة رواه ابن المنذر
 وغيره عن ابن عمر ثم اذا صلى الفجر يوم التروية اي اليوم الثامن وطلعت الشمس توجه وخرج الى منى لم يكمل من لم يكمل لاجل الهمدي
 يخرج مع ذلك الاحرام ومن حل يحرم او لا مشيئة هذا اليوم ثم يخرج وكذا حكم المكي الغير المحرم وبالحكمة يخرج محررا باحرام قبله لو باحرام حادش
 فيصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت هناك حتى يصبح فيصلي الفجر وهذا ما ورد في الحديث عن ابن عباس فها قد مرست مكة

ويحل بذه الرواية على ان الاذان كان من الخطبة ولا يدل على ان الخطبة الثانية كان من الاذان لان قوله ثم اخذ النبي يستلم امته
 عليه وسلم في الخطبة يدل صريحاً على ان الاخذ في الخطبة بعد الاذان ولا يدل ايضاً على ان قراخه صلى الله عليه وسلم من الخطبة وقيل غلال
 من الاذان في وقت واحد كما زعم في فتح القدير حتى ابدى احتمال كون الخطبة تسبيحة او تسليمة بحيث كانت قد راي الاذان وذلك لان الواو اطلق
 الجمع لا للمعية خصوصاً في الخطبة فالمعنى ان كل الفرائدين وقائهم اقام بلال ويجوز ان يكون قراخ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخطبة
 وكذا اخذه في الخطبة بعد قراخ بلال من الاذان بل هو الظاهر من كلمة ثم في قوله ثم اخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة والله اعلم ثم القصص في الخطبة
 سنة والتجمل في الصلوة ايضاً سنة لما عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الروح ان كنت تريد السنة فقال بذه الساعة قل نعم قال سالم فقلت للحجاج ان كنت تريد السنة فاقصر الخطبة وعجل الصلوة فقال عبد الله
 بن عمر صدق ثم الاحرام وامام الحج شيطان لهذا الجمع عند الامام ابي حنيفة حتى لو صلى منفرداً خلف امام الصلوة غير امام الحج لا يجوز له الجمع
 وعندهما هذا الجمع من ناسك الحج لتكليل الوقوف وليس شرطاً امام الحج ويجوز ان الجمع المنفرد في الصلوة والمصلي خلف امام غير امام الحج وانظم قواها
 والله اعلم ثم توجه الموقف بقرب الجبل يسمى جبل الرحمة والقوم معهم عقيب انهم من الصلوة فيقف الامام على راحلته وهو الفضل وان وقف
 على قدميه جاز ويقف مستقبل القبلة ويقف بقرب الامام ويدعو كل احد فيجئ في الدعاء ويلبى الامام والناس ساعة فساعة ويقفون على
 هذه الحياة حتى تزيئ الشمس وقد ورد في حديث جابر عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتى الموقف فبطن ناقته لتصوي
 الى الصخرات وجعل الجبل بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وقد روى الترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال
 كان اكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفه لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت ويبيده ويحيي ويهلك على كل شيء
 قدور وقد روى عنه انه عليه السلام قال خير الدعاء يوم عرفه رخي يا هلكت انا والنبيون من تبلى لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد ويحيي
 على كل شيء قدير في الصلاة انه عليه السلام اجتمع في الدعاء في هذا الموقف فاستجيب في غير المظالم والدعاء وبالمرادفة استجيب في المظالم ودعى
 في فتح القدير لفظ الحديث وبين انه غير صحيح ثم نقل حديثاً آخر وقال قال المنذري روى ابن المبارك عن سفيان الثوري عن الزبير بن عدي
 عن انس بن مالك رضى قال وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات وقد كادت الشمس ان توءت فقال يا بلال انصت الناس فقام
 بلال فقال انصتوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انصت الناس فقال معاشر الناس اتاني جبرئيل آتفاً فانه من ربي السلام وقال ان الله
 غفر لاهل عرفات واهل المشعر وشعبهم التبعات فقام عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله هذا لنا خاصة قال هذا لكم ولمن اتى بعلم الله
 يوم لقينا فتن فقال عمر بن الخطاب بكثر خير ربنا وطاب واما التلبية فقد صح برواية الشيخين عن ابن عباس لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم
 يلبي حتى رمى جمرة العقبة وفي رواية ابي داود يلى حتى رمى جمرة العقبة واما الاجتهاد في الدعاء فهو ادعى الى الاجابة وادق بالعبودية فهو
 ضروري في كل دعاء لا سيما في هذا الوقت وقد ورد فيه خاصة ما روى البيهقي عن ابن عباس انه عليه السلام يدعوا بعرفة يداها الى صدره كما
 المسكين وقد ذكر في فتح القدير دعاء ما توراها ههنا وقال من ما تورات الادعية اللهم اجعل لي في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم
 اشرح صدرى ويسر لي امري اللهم رب انى اعوذ بك من وسواس الصدر واسباب الامر وعذاب القبر اللهم انى اعوذ بك

وماروى النسائي عن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر باذان واحد واقامتين لم يرفع ولم يسبح بينهما وصلى المغرب و
 العشاء بمحج باذان واحد واقامتين فلم يسبح بينهما فلو لم يرفع ولم يسبح بينهما لم يرفع ولم يسبح بينهما فلو لم يرفع ولم يسبح بينهما فلو لم يرفع ولم يسبح بينهما فلو لم يرفع ولم يسبح بينهما
 آباء الكرام وقد استقام اسم الراوى بهذا وازل فنى احاديث الاقامة تقارض ربيع الامام ابو حنيفة وصاحبا حديث الاقامة الواحدة
 لان العشائى وقتها فكيفية الاقامة في وقتها بحالات المصطلح معرفة لانه في غيره واشهد علم ثم استوفى في هذه الليلة ان لا ينقل بين صلوتي
 المغرب والعشاء ولا بعد فقد روى البخارى عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالركعة جميعا كل واحدة منهما
 باقامة ولم يسبح بينهما ولا على اثر واحد منهما فان نزل بعد المغرب او كنت لحاجة اخرى فنبهت ان يصلى العشاء باقامة على ركعة عن ائمة العشرة اربعة
 بوقوع الفصل بين الاقامة واتحاد الصلوة وقد روى البخارى عن عبد الرحمن بن يزيد قال حج ابن مسعود فأتى المزدلفة حين الاذان بائنة
 او قربا من ذلك فامر رجلا فاذن ثم اقام فصل المغرب وصلى بعد ركعتين ثم دعا بشاة فتشيت ثم امره ان يؤذن فاذن واقام ثم صلى العشاء ركعتين
 وهذا الحديث له عمدة عندكم بالاشياء المذكورة في هذا يدل على انه ينبغي ان يصيد الاذان لكن لم يقولوا له لانه اكثر الصحابة حتى تجدوا الاذان ثم تأخير
 المغرب في هذه الليلة واجبة لادراك فضيلة الجمع الذي هو شك من مناسك الحج عندنا قوله صلى الله عليه وسلم لاسامة الصلوة امامك رواه الشيخان
 وغيرهما ولا يقل الامام ابو حنيفة ومحمد ان صلى المغرب في الطريق يجب عليه العادة في المزدلفة ما لم يطلع الفجر ثم اطلق الفجر يصلى ان امام الناس
 بنفس كما طلع الفجر لاروى البخارى في ذلك الحديث المروى عن ابن مسعود فطالع الفجر قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلى هذه الساعة
 الا هذه الصلوة في هذا المكان في هذا اليوم قل بعد الصلوة وان تقول ان عن وقتها صلوة المغرب بعد ما ياتي الناس وصلوة الفجر حين يرفع الفجر
 قل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ثم بعد الفراغ عن صلوة الصبح يحكى الى الموقف بقرب جبل قزح فيقف الامام والناس معه
 حتى يسفر الصبح بعد اذ يفتي وقت ركعتين تصير في القراءة جهدا ويدعو بعد ما شاء كما كان يفعل ليرقات وفي الهداية استتيب لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم وعاءه لائمه حتى في الداء والمظالم وقد تقدم ثم الوقت في هذا المقام سنة والمزدلفة كلها موقف كما تقدم ثم هذا
 الوقت ليس ركنا من اركان الحج حتى يفوت بغواته لان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهل قبل الوقت ليلة المزدلفة الى منى قال
 ابن عباس انما من قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة اهل اخرجه الخمسة سوى مالك وزاد في رواية الترمذى وابى داود و
 النسائي وقال لهم لا تروا الحجرة حين تطلع الشمس وقد روى الشيخان عن ام المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها قالت وودت كنت
 استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كانت سوداة استاذنته فاصلى الصبح يعني قارى الحجرة قبل ان ياتي الناس قال القاسم نقلت
 عائشة كنت سوداة استاذنته قالت نعم انما كانت امرأة ثعلبية ثعلبة اى بطنه فاستاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن
 لها وقال الامام الشافعى الوقت بالمزدلفة ركن من اركان الحج يفوت بغواته ويستدل بقوله تعالى فاذا انقضى من عرفات فاذكروا الله
 عند المشعر الحرام ولا حجة فيه اذ ليس فيه الا الامر بذكر الله عند المشعر الحرام ويجوز ان يراد صلوة المغرب والمعنى ان الله اعلم ان الذكر لا يروى
 هو صلوة المغرب يجب تأخيرها عن وقتها واداءه عند المشعر الحرام وان الامر بالذكر للندب لان الذكر مكافى اولى واجم وان كان ذكر الله في

على الشك كلف الاخر في عمله فيصير ما شئت من الخليل في بابها من سنة بطنه سيرة في شكم لا طعام

اذله هذا الطواف الاخير يجب عليه ان يترك طواف الصدر وان طاف الطائف للزيارة جنباً للصدر بعد مرور ايام الفخر ثم رجع الى ابيه
 بحسب عليه ومان لانه قد انتقل طوافه للصدر الى طواف الزيارة فتاوى طواف الزيارة بعد مرور ايام الفخر فلزم له هذا التاخير وروى
 آخر ترك طواف الصدر بهذا العلم ثم بعد هذا الطواف طواف الزيارة لكل كل شئ حتى النساء فقد خرج من الاحرام قالوا خرج بالخلق
 السابق بعد هذا الطواف فان رجع الى ابيه قبل هذا الطواف حتى محرمان من النساء حتى يعودوا يطوفون للزيارة فان جامع قبل العود بحسب
 عليهم والله اعلم حكايته لطيفة قال الشيخ ابو بكر الشبلي قدس سره اصل حج من اصحابه زرت فقال الرجل نعم قال قدس سره كوشفت
 شئ من الخيرات اورأت زيادات الكرامات عليك للزيارة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحاج والعار زوارا مشروحين على المرحون
 بكرم زواره قال الرجل لا قال قدس سره فما زرت ثم قال قدس سره للرجل اهللت قال الرجل نعم قال قدس سره عمت على اكل الخلال
 قال الرجل لا قال قدس سره ما اهللت اعلم ان دخول البيت شرفا مشرقا الى استحب وليس لك من مناسك الحج الا انه امر مندوب
 بشرط ان لا يؤذي الناس ويقتدر عليه واما اذا منعه الزحام فلا وقد روى ابو داود عن ابي الموثق عن عائشة الصديقة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خرج من عندها وهو مسرور ثم رجع وهو كئيب فقال اني دخلت الكعبة ولم تقبلت من امرى ما استدرت ما دخلتها
 اني اخاف ان كون شققت على امتي وقد روى البخاري عن نافع قال كان ابن عمر كج كثير ولا يدخل البيت قال وكان اذا دخل شئ
 قبل وجهه حين يدخل وجعل الباب قبل الفخذ ويحشي حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلثة اذرع فيصلي يتوجه الى المكان
 الذي اخبره بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فيه قال وليس على احد باس ان يصلي في احدى نواحي البيت وصلوة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الكعبة ثابت بهذا الحديث ولما روى الستة عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت وهو ساجد حتى سجد
 وبلال وثمان بن طلحة فاغلقوا عليهم فلما فتحو كنت اول من دخل فقلت بلال افسأته هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بين المومنين
 اليمانيين وقد روى هذا الحديث بطرق كثيرة لكن قد روى البخاري عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم الى ان يخل
 وفيه الالبته فامر لها فاخرجت فاخرجوا صورة ابراهيم واسماعيل في ايديهم الا انهم لم يقدروا على حملها فتركوها على ارضها
 لم يستمسك بها قط فدخل البيت وكبر في نواحيه ولم يصلي فيه بهذا العلم ان دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت كان من ارضه في بعض المداخل
 قدس سره وفي بعض المداخل صلى الله عليه وسلم ثم اذا دخل البيت صلى الى الجدار يضع خده عليه يستغفر ويحمد ثم ياتي الاركان فيحمد ويسبل ويسبح وكبير ويسأل
 الله تعالى ما شاء ويلزم الادب ما استطاع ظاهرا وباطنا كذا في فتح القدير وقال فيه ايضا بالقوله العامة من العروة الوثقى وهو موضع في
 جدار البيت بدعته باطله لا اصل لها وقال فيه ايضا المسار الذي وسط البيت ليس منه سرقة الدنيا يكشف احد منهم سرته ويصنعها عليه فعل
 من لا عقل له فضلا عن العلم والله اعلم ثم اذا فرغ من طواف الزيارة يعود الى منى فيبيت بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثالث في منى يوم
 النحر رمى الجمار الثلاث فبيد بالتي على سجد الخيف فيرمي سبع حصيات بكبر مع كل حصاة وثقت فيجهر الله ويثني عليه ويكبر ويصلي على
 النبي ويدعو بما حجة ويدفع يده والرفع سنة الدعاء فيمن ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذا الموقف ثم يرمي التي يليها مثل تلك

ويقف عند ما مثل ذلك الوقت ثم يرى حجرة العقبة ثم إذا كان غده وهو الثالث من أيام الفري الحجرات الثالث بعد الزوال الشمس
كذلك روى البخاري أن ابن عمر كان يرى الحجرة الدنيا بسج حصيات تكبر من كل صلاة ثم يقرأ في كل صلاة ثم يقرأ في كل صلاة ثم يقرأ في كل صلاة
مستقبل القبلة ثم يدعوه ويرث يدعوه ويقوم طويلا ثم يرى الوسطى ثم يأخذ ثقات الشمال فيسبل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعوه ويرث يدعوه
ويقوم طويلا ثم يرى حجرة العقبة من ليل الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول هكذا ما أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الإمام مالك يعني أن عمر بن الخطاب كان يقف عند الحجرتين وقفا طويلا حتى يكل العالم وما الوقت فقد روى البخاري عن وبرة
بن عبد الرحمن السلمي قال سألت ابن عمر متى أرى الحجارة قال إذا رى أياك فارمه فاعدت عليه المسئلة فقال كنا نتمين فإذا زالت
الشمس ربينا وفيهم منه الإجماع على أن وقت الرمي بعد الزوال وروى الإمام مالك عن تابع عن ابن عمر كان يقول لا يرمى الحجارة
في الأيام الثلاثة حتى يزول الشمس والموقوف فيه كالمفروح لعدم بدولية الرأي فيه ولا يثبت في أيام الفري سنة مؤكدة بل يزعم المسلمون
تبركها ويكره أهميتها بكرة وغيره بأسوي المعنى لما روى أبو ربيعة أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها أنه عليه السلام
كثرت بنى ليالي أيام التشريق يرمى الحجرة إذا زالت الشمس وقد روى ابن أبي شيبة عن أبيه المؤمنين عمر بن الخطاب أنه كان يقول ان شئت أحد
وراء العقبة وكان يامرهم أن يدخلوا منى وروى عن ابن عباس أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا رى الحجارة فاعلم أن الله قد غفر
لجميع المسلمين إلى مكة مع إقامته للرمي في منى لما روى ابن أبي شيبة عن الأعمش عن عمارة قال قال عمر بن الخطاب من قدم ثقله من منى ليلة وتفرغ لأج
لرمي التبت يعني تلك الأيام ليس واجباً حتى يحبس الحجارة بتركه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للعباس في البيتوتة في أيام منى لأجل السقاء
وكو كانت البيتوتة بمنى واجبة لما أجانه ويجوز رمي الحجارة ركبا قال في البداية كل رى بعده رى فإذا أفضل أن يرمى الأشياء الأربعة
راكبا وبهذا النظر مروي عن الإمام أبي يوسف لأن الأول فيه الوقوف والدعاء فالشيء به اليقين لكونه أول على التشريع وقد روى
أبو داود عن ابن عمر كان يأتى الحجارة في الأيام الثلاثة بعد يوم الفري فاشيا ذاهباً ورجاعاً وعمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفس ذلك وقد روى مسلم والبخاري عن جابر قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى على راحلته يوم الفري فاشيا ذاهباً ورجاعاً وعمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
من مجموع الحديثين تلك الكليات المذكورة ومن ترك رمي الحجارة في اليوم فعليه أن يأتي في الليلة التي بعده لأن الليلة التي
اليوم الذي قبلها في باب الحج كافي الوقوف بعرفة ثم إذا فرغ من الرمي في ثالث أيام الفري فاشيا ذاهباً ورجاعاً وعمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فمن تمهل في يومين فلا ثم عليه ومن تأخر فلا ثم عليه والأقائمة أفضل لما قدمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الحجارة الثالث بعد
يوم الفري فاشيا ذاهباً ورجاعاً وعمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشيا ذاهباً ورجاعاً وعمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الترك فلا في الأيمان قبل الزوال أولى وقال الإمام أبو يوسف ومحمد للحنابلة لا بعد الزوال لأن الرخصة في الترك لا يجب جواز
الاداء قبل الوقت المقدّر شرعاً كما في حجة المسافر والمصلي كثيرة وقواها الحوط واشبه الله أعلم بالحكمة ثم إذا فرغ من منى نزل بالحسب وهو فناء
مكة بعده ما يجتمع حليين بالمعابر إلى الجبال المتجاورة تلك ليست من المقبرة ويصلي بالحسب الظواهر والمغرب والعشاء وكل شيء من ذلك
سقط عنه وجوبه وقت تركه في ذلك ما ذكره في كتابه من أن لا يترك من ذلك شيء من ذلك ما ذكره في كتابه من أن لا يترك من ذلك شيء من ذلك ما ذكره في كتابه من أن لا يترك من ذلك شيء من ذلك

مكة كذا في فتح القدير وفي الترمذي بسند صحيح عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله
 اين ينزل غدا في حجة قال بل ترك لنا عقيل من لاهم قل نحن نازلون في بني كنانة حيث تقاسمت قریش على الكفر يعني الحصب وروى
 الشيخان عن ابی هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن بمكة في بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر
 وذلك ان قریشا واهل كنانة شجاعت على بني هاشم وبني المطلب لانهم كانوا يجمعون حتى يسلم اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك
 الحصب وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على ان الترمذي بالحصب كان قصدا لانه لم يصرح بالحصب يدخل مكة والبطون للوداع سبعة اشواهد
 ويسمى طواف الصدر وطواف الوداع وهو واجب على من حج البيت الا ان النبي صلى الله عليه وسلم والوداد ومن دين عباس قال كان
 الناس منصرفون فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يفر احد حتى يكون آخر عمره بالبيت فان رجلا ترك طواف الصدر فليان بيت
 والانه ترك الواجب فوجب الجواز كذا في لطيفة قال الشيخ ابو بكر الشبلي قدس سره رجل حج من اصحابه ودعت قال الرجل نعم قال فوجبت
 من نفسك وروحك بالكلية قال الرجل لا قال قدس سره واودعت وعليك الوداع انظر كيف حج بعد الذي ذكرت لك في جميع الناس
 قد عرفناك واذا حججت فاجتهد ان يكون كما وصفت لك ثم ياتي زمزم في شرب ماء بالماء روى في فتح القدير عن كتاب الطبقات رسلا
 عن عطاء بن النبي صلى الله عليه وسلم لما افانق نزع بالديار يعني من زمزم ولم ينزع معه احد غيره ثم افرغ ما في الدلو في البئر وقال لولا
 ان يحكم الناس على سقايتكم لم ينزع منها احد غيري فنزع هو بنفسه الدلو فشرب منها ولم يمتد على نزعها احد وهذا الظاهره يارضى له
 حديث جابر الطويل فاتي عليه السلام بنى عبد المطلب قال ابو عوان بن عبد المطلب فلو اني لقلب الناس على سقايتكم لنعرت محكم
 فتاولوه ولوا فشرب منه قال في فتح القدير في دفع التعارض ان حديث عطاء كان عقيب حداث الوداع وما في حديث جابر كان
 عقيب طواف الزيادة والفظظ ظاهر فيه فافاض الى البيت فعلى بكاء الظاهر فاتي بنى عبد المطلب ليسقون على زمزم الى آخره
 الحديث ويستحب ان ياتي الباب ويقتل العقبة وياتي الملتزم وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه تثبت بالاستار
 ساعة ثم يعود الى اهل قال في الهداية ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل بالملتزم كذا في حديثه ان رجلا حقه في المشي وزوده وجهه الى
 البيت متالما مخزنا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد تمام الكلام في صفة الحج والمرأة كالرجل في احكام الحج ومناسكها
 هي الا ان المرأة لا تكشف راسها في الاحرام وتلبس الخيط كما قد يدعى ويبدل الا فاضته من المزدلفات الى منى ورجى حجرة العقبة لا تحل للموس
 بل تقصر شعر الراس لما روى الوداد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على النساء ان يلقن النساء التزوي
 عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب قال صلى الله عليه وسلم ان تخلق راسها وذا در زين في كتابه في الحج والعمرة وقال انما عليها
 التقصير وان حاضت المرأة بعد الاحرام قبل طواف القدوم واستمر الى يوم التروية وارا دت الخروج الى منى سقط عنها طواف القدوم
 وعليها ان تذهب الى منى وتؤدي المناسك من الوقوف والرمي وغيره الا ان طواف التروية في يوم من ايام الخريف
 الطمارة وان كانت تحت فاحتجبت بالمحرق حتى دخل يوم التروية وهي حائضه وخرج الامام فحط عنها طواف العمرة فليسا ان
 تحرم بالحج ويأتي بانها لم تقصر بعد الفراغ عن الحج وقد روى البخاري وسلم عن ام المؤمنين عائشة الصديقة قالت خرجت

افرد بالجموع وقد عرفت ان جابر قد روى القرآن ففى روايات الافراد سهو من الرواة واما رواية التمتع فقد وقعت من ابن عمر كما تقدم عن
ام المؤمنين عائشة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه كذا فى الصحيحين وهو جواز من الحديث وعن عمران بن الحكمين تمتع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه رواه مسلم وعنه ابى موسى وامير المؤمنين عمر كما روى مسلم والنسائى ان ابا موسى كان يفتى بالتمتع فقال له عمر قلت
ان النبى صلى الله عليه وسلم فعله واصحابه لكنى كرهت ان يظنوا امرين بهن ثم يروى عن ابن عمر قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
بين روايات التمتع وروايات القرآن فان لفظي التمتع والتمتع فى اطلاق الصحابة يستعمل بمعنى يتناول للقرآن والتمتع الذى فى عرف الفقهاء
قالذى يولد بلفظ التمتع فى عرف الصحابة اداء العمرة والحج معا فى أشهر الحج سواء كانا باحرامين او احرام واحد وبين هذا الاطلاق بيان شاف
تجيجون ان يكونوا ارادوا عند رواية التمتع هذا المعنى المتحقق فى القرآن بل هو الظاهر لانهم قد روى القرآن بالجمع والذى فى قصة ابى موسى
وامير المؤمنين اريد به التمتع المتحقق فى ضمن القرآن وقد علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالقرآن فكيف يظن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ترك ما امر صلى الله عليه وسلم به هذا وجه وجه لايرتاب فيه منصف وقد يجمع بان رواية الافراد والتمتع انما رويده لانهم سمعوا منه صلى الله عليه وسلم
وسلم التلبية بالحج وحده ولا مانع من ذكر تشك فى التلبية احيا نادى من روى القرآن سمع التلبية بها وهذا حكم لا اجمال فيه وهذا وجه حسن لو كان
رواة الافراد رواية القرآن فتأمل ولقد اطنبنا فى الكلام لانه قد زلت فيه كثير من الماهرين واذ قد علمت ما ذكرنا فانه تحققت ان فضل
القرآن لانه هو السنة وهو افضل من الحج المفرد الميقاتى والعمرة الماتى بها بعده من التيمم لما ذكره تخصيص الامام احمد فضل القرآن
بما اذا كان معه هدى لان من ليس معه هدى عليه ان كل بعد الطواف بالبيت عنده فلا يأتى منه القرآن بل يصير يرتبها واما عند امتنا فلما
لم يجوز التحلل قبل ايام الفريتين منه القرآن فيمكن ترك فضله فهو الافضل مطلقا ثم لا فضل التمتع لانه قريب الى القرآن وامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بفسخ الحج بالعمرة ايضا نادى بافضلية التمتع على الافراد ثم فى التمتع جمع بين العبادتين وزيادة تشك الاراقة وانه التمتع
ان يأتى بالعمرة والحج فى أشهر الحج باحرامين فى سفر احدقان اراد ان يجمع احرم بالعمرة من الميقات ثم يأتى مكة شرفها الله تعالى نياتى
بافعال العمرة من الطواف واسمى ثم يحلق ويقصر ثم يحل ان لم يكن معه هدى وقال الامام مالك ليس عليه الحلق والتقصير عما منه بان العمرة
لا حلق فيها بل يحل يا فعال العمرة فقط ويحطل قوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله
آمينين محلقين رؤسكم ومقصرين نزلت فى عمرة القضاء عام الحديبية وقد روى الشيخان عن موية قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يشقص رواه ابو داود وزاد فيها على المروة ومن البين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحسل فى حجة الوداع
البيتة وقد تواتر ذلك او قرب منه فانا نكون ذلك فى عمرة الجمرات فانا كانت ليلا وخفيت على الناس فقد ثبت التقصير فى العمرة
واما ما روى النسائى عنه اخذت من اطراف شهر رسول الله صلى الله عليه وسلم يشقص كان معى بعد ما طاف بالبيت وبالصفا والمروة
فى ايام العشر فوهم امان معاوية كما قال النسائى قال قميس والناس يشكرون هذا على معاوية واما من رواية معاوية لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يجمع بعد الحجرة الاحمد واحدة حجة الوداع ولم يحل فيها بعد الطيات بالبيت وبالصفا والمروة وانا حلق وحل
فى منى بعد منى الجمار فانهم وبعد التحلل يقيم مكة ثم يرميهم التروية او يوم قبله ويخرج الى منى ويسقط عنه طواف القدوم لان حجه مكى

وياقني بافعال الحج كما مر وان كان من المتبع هدي فلا يكمل بعد اتيان افعال العمرة ويقوم بركعة محرمة ثم يحرم يوم التروية بالحج ويتوجه الى منى وياقني
 بافعال الحج وهذا لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ولقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ومن كان منكم اهدى فانه لا يكمل
 من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن اهدى فليطف بالببيت والصفا والمروة وليقصر ويتحلل وهذا عام للتمتع وفي رواية ام المؤمنين لم ينص
 من اهل العمرة ومنهم من اهل الحج وهذا حجة تامة على الامام مالك في قوله لا يكمل ولا يقصر المعتمر فان الم تمتع الى اهل وليس معه هدي ثم رجع
 ورجع في عامه ذلك لم يكن متمتعا لان سفر العمرة قد انتمت وادى الحج بسفر آخر وان كان معه الهدى فالم باهله ثم رجع ورجع لا يصح المارة
 ويكون متمتعا عند الشنخين وقال الامام محمد بن عيسى لا تمتع لانه اذا بها بسفرين وبها يقولان العود واجب عليه لان سوق الهدى بمنته عن التحلل
 فهذا للمحقق لا يبايه فكانه لم يلحق باهله ومن احرم قبل اشهر الحج ثم اتى بافعال العمرة في اشهر الحج او اربعة اشواط من في اشهر الحج فهو
 متمتع لانه ادى العمرة والحج في اشهر الحج والاكثر يقوم مقام الكل عندنا والامام مالك يثبت تمام العمرة في اشهر الحج وعند الامام
 الشافعي لا يصير متمتعا ما لم يحرم في اشهر الحج وذلك لان الاحرام شرط عندنا وليس ركننا فان كان العمرة قد اتى بها في اشهر الحج ركن
 حده فلم يمت تمام حج اركانه في اشهر الحج واما صفة القران فاداء العمرة والحج باحرام واحد في اشهر الحج فان اراد القران يحرم
 بها من الميعقات وينويها ويقول بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وان لم تملظ ويكتفي بنية القلب بانك في الحج المفرد
 وسائر العبادات وعليه ان ياتي ولا بافعال العمرة من الطواف والسعي ثم ياتي بافعال الحج هكذا هو المتوارث من لدن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى الان فياتي بالطواف طواف القدوم والسعي للحج بعد ما اتى بها للعمرة ويقوم بركعة محرمة ما كان معه هدي و
 الا فعلى الخلاف المذكور سابقا وعندنا انما يقسم حجرا على كل حال ثم يرد مع يوم التروية الى منى وياقني بسائر افعال الحج ثم يكمل يوم الفجر بعد
 الذبح الواجب للقران بالحلل او التقصير ثم ياتي مكة فيطوف طواف الزيارة ثم يرجع الى منى وياقني بسائر افعال الحج وقال الامام
 الشافعي ليس على القارن طواف وسعي للحج ويكفي طواف العمرة وسعيها عن طواف الحج وسعيه قل في البحر الرائق مذهبه انه يستقطع طواف
 الركن للحج ويجزئ طواف العمرة عن طواف الركن واما طواف القدوم فمستة لا يقال عند سقوطه ان على القارن طواف واحد و
 لا يصح ان يكمل بطواف عنهما جميعا ونقل في فتح القدير في تاديل حديث الطوافين والسعيين عن الامام الشافعي ان معناه انه
 يطوف حين يقدم بالببيت وبالصفا والمروة ثم يطوف بالببيت للزيارة وبالصفا والمروة في ما في البحر الرائق وقال الامام حجة الاسلام وكفي
 للقائد اعمال الحج ويندرج العمرة تحت الحج كما يندرج الوضوء تحت الغسل لانه اذا طاف وسعى قبل الوقت فمسيه محسوب عن التكبير واما طوافه
 فغير محسوب لان شرط طواف الفرض في الحج ان يقع بعد الوقت وبذا صرح في ضد ما في البحر الرائق فذهب الامام الشافعي ان طواف العمرة يقوم
 مقام طواف القدوم وسعي العمرة يقوم مقام سعي الحج واما طواف الركن فلا بد من اتيانه للقارن في ايام الفخر كما للمفرد في ايام البحر الرائق خطا و
 استدل الشافعية بقوله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج وليس فيه حجة لان المعنى ان طواف العمرة باحرام الحج بان يفسح الحج كحل
 طواف القدوم من سعيه كما يدل عليه مورد الحديث كما تقدم وشأننا انهم استدلوا بالحديث على تجوز العمرة في اشهر الحج والمعنى دخلت
 العمرة في حجت الحج بخلاف المضاعف واستدلوا ايضا بحديث ابن عمر انه قرن فطاف طوافا لما قال هكذا في لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان منسوب الشافعي شرح الافراد على القرآن وان رسول الله صلى الله عليه وسلم افرد بالحلج ثم يستدلون بهذا الحديث ويثبتون ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان قرأنا ثم قد عرفت ان الرواية عن ابن عمر مضطربة في الافراد والقرآن فكذلك في الطواف الواحد على تقدير القرآن
 ولنا ما روى الامام ابو حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم بن الحسبي بن مبردة قال قبلت من الحزيرة حاجا قارنا فمررت بسليمان
 ابن ربيعة وزيد بن صوحان وهما يتحان بالعديب فسمعتني اقول ليبيك نكحة وعمره معاقتا احدهما هذا اضل من لبيبه وقال الآخر هذا
 اضل من كذا وكذا فثبتت حتى قضيت من ليبي فمررت بامير المؤمنين عمر لساعة الى ان قال فيه قال يعني عمر فثبتت فاذا قال مضيت طوافا فمضى
 وسعيت سعيها لم يبق ثم عدت ففعلت ذلك الحجي ثم لم يبق حراما اثمنا اصنع كما يصنع الحمال حتى قضيت آخر نسكي قال بهيت سنة نيك
 صلى الله عليه وسلم ذلك ايضا ما روى الامام محمد بن كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم بن الحسبي عن ابى نصر
 السلمي عن علي قال اذا اهلكت بالحلج والعمرة نطف لهما طوافين واسع لهما سعيين بالصفا والمروة قال منصور فلقيت مجاهدا وهو يفتي بطواف
 واحد من قرن فحدثته بهذا الحديث فقال لو كنت سمعت لم ائت الا بطوافين واما بعده فلا افتي الا بها قال الشيخ ابن الامام لا شبهة في هذا الاسناد
 وقال ايضا روى عن امير المؤمنين علي بطرق اخرى كثيرة مضطربة يرقى الى الحسن غير اننا تركنا ما واقتصرنا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم
 قد روى الدارقطني برواية محمد بن يحيى الاروسي عن عمران بن ابيد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعى سعيين قال لدارقطني محمد بن
 يحيى هذا ثقة ذكره ابن جبان في كتاب الثقات لكن وهم في هذا الحديث وقال بن يحيى حدثت عن حفظة فوهم والصواب بهذا الاسناد انه
 عليه السلام قرن الحلج وليس فيه ذكر الطواف والسعي ويقال انه رجع عن ذكر الطواف والسعي وحدث به علي الصواب ثم اسند عنه
 به انه عليه السلام قرن وقال وخالف غيره فلم يذكر فيه الطواف ثم اسند الى عبد الله بن داود بذلك الاسناد ايضا انه قرن انتهى وتعب على الشيخ
 ابن الامام بانه قد ثبت ما ذكره ان محمد بن يحيى ثقة ثبت انه ذكر زيادة على غيره والزيادة من الثقة مقبولة كما بين في اصول الفقه وما اسند اليه
 غاية ما فيناه اقتصر مرة على رواية بعض الحديث وهو لا يستلزم رجوعه وتركه واعتزله بالخطا وكثيرا ما يقع شئ هذا وثبت عن ابن مسعود شئ
 ذلك انتهى ثم ثبت برواية ابن ابي شيبة ان امير المؤمنين عليا وامين مسعود قالوا في القرآن يطوف بطوافين ويسعى سعيين وقال فقولوا كما بر
 الصحابة امير المؤمنين عمرو وامين المؤمنين علي وابن مسعود وعمران بن حصين فان عارض ما ذهبوا اليه رواية غيرهم نهدنا التوقف في الرواية
 فقولهم مع روايتهم مقدم البتة واشد اعلم بالصواب ثم ما ذهبنا اليه مطابق للاصول الشرعية بخلاف ما ذهب اليه لان ضم عبادة مع
 عبادة لا يجزى ارتفاع اركان احدهما كما في ضم شفعة الى شفعة وهما على قولهما تقع العمرة من البين ويتحقق اركان الحلج وسئل عن يودي
 الحلج المفرد ويلحق احرام العمرة الا في محروا للفظ والذكر نداء واشد اعلم وان طاف القارن وسعى بنية طواف الحلج يلغونه ويصح عن طواف
 العمرة لان الطواف الاول ستمن العمرة بالشرع وان طاف للعمرة طاف للحج ثم سعى سعيين احدهما للعمرة فقد اساء بتقديم طواف الحلج على سعى
 العمرة ولا شئ عليه لا بتقديم طواف الحلج لان هذا الطواف سنة وقد كان لا يلزم تركه شئ فكذا بتقديمه ولا يتاخير سعى العمرة لان تاخير السعي
 عن الطواف بالاشتغال بغيره لا يجزى وكذا بالاشتغال بالطواف بنية فصح على القارن والتمتع ان يذبح الهدي
 بعد رمي يوم النحر قبل الحلق بقوله فمن تمتع بالعمرة الى الحلج فما عيسر من الهدي والتمتع في الوفاء القديم بقنا والقرآن والتمتع

المصطلح في عرف الفقهاء هو ما قبل الهدى شاة اوسيع اهل اوسيع بقريش بطن لا يقصد بها في الاسابيع الحظ بل يقصد بها القرية ايضاً فان فوج الهدى
سبعة عن هذا الدم او واحد السبع من هذا الدم والباقي من الاضحية جاز لان الذبح وقع قربة لله تعالى والشاة افضل من سبع البضعة لما روى
الزهري عن عبد الله بن بريدة شاة احب الي من اعموم او شرك في جزئهم هذا الدم دم نسك حتى يجوز ان ياكل ويهدي الى الخبي وحده الامام
الشافعي دم جبر فلا يجوز الاكل وقد تقدم في حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من يديه بان اخذ بضعة من كل بدنة فجزاها
وقد كان قارناً ومن لم يجد ما يذبح فيصوم بدلة عشرة ايام ثلثه في الحج وسبعة اذا رجع من الحج لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج
وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة فالثلثة التي في الحج تجزي اذا قدمت في شهر الحج بعد الاحرام ومعنى قوله تعالى في الحج في وقت الحج والفضل
ان يؤثر جاء ان يقتصر على الهدى فيصوم يوماً قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ولا يجوز ان يصوم في ايام منى وان صام فيها لا يجزى بخلافه
للامام مالك لان الصوم في ايام منى فلا يتأدى به ما هو فرض كامل والسبعة الباقية صامها في اي ايام شاء بعد الرجوع عن المنى حتى
لو صامها في مكة بعد ايام التشريق قبل الرجوع الى الوطن جازت خلافاً للشافعي لزمعها انها متعلقة بالرجوع الى الوطن ونحن نقول المراد من
الرجوع الرجوع عن الحج كما يدل عليه سياق الكريمة وان لم يصم قد تعين عليه الهدى ولا يجزى به الصيام في ايام آخر لان بدلية الصوم عن
الهدى غير معقول انما ثبت في الصيام الخصوصية بالنص فلا يثبت بالرأى واما الهدى فنسك فخر وقت فجزى بها امكن وقد عزمي في
الهداية الى امير المؤمنين ع رضي الله عنه انه امر في مثله بزيح الشاة فافهم وان قدر العاجز عن الهدى على الهدى قبل ان يكمل صوم الثلثة او يكمل
الكمال في ايام التحريق اطلق او بعده لزمه الهدى ونظّل الصوم ما هو بدل الهدى لانه قد قدر على الاصل فلا يجزى الخلف وان قدر بعد
الكمال الثلثة من بعد ايام التحريق الصوم ماض لتاك الصيام بمعنى ايام النحر ومن لم يصم ثلثة ايام في الحج ولم يجد هدياً وحل فعلية مان
دم القران او التمتع ودم للاسلا قبل ان يذبح ولادام الحرك الصوم لعود الصوم الى الاصل وهو الهدى فلم يبق الصوم واجبا ينبغي
ان لا يجزى عنه جادم الاسلا قبل الذبح لعدم وجوب الدم بتأخير ما هو متقدم في ايام منى واشترط علمه وان حج غير المقتدر على الهدى
عن الصوم فمات قبل الاداء اوصى بالصوم لم يجز الفدية بل يجب ذبح الشاة لانه وحده القدرة على الاصل وان صام القارن
او التمتع مع وجود الهدى فيظن ان بقي قدرة الهدى الى يوم النحر لم يجز الصوم والا جزي لان المعية وقت جواز الذبح ولا يصح
من الملكي القران والتمتع لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ويدخل في حاضري المسجد الحرام من كان وطنه داخل
الميلقات ومن اقام بمكة من دون ان يتخذ وطناً غير محرم بعمره وان قرن الملكي او تمتع فقد اساء عليه الدم وهو دم جناية لا ياكل منه كذا في
فتح القدير ناقلاً عن النخعة وغاية البيان وقال ومن حكم هذا الدم ان لا يقوم الصوم مقامه لانه عمدة المجرى عن الحج في شهر الحج للملكي فيها
خلاف المشايخ واذا خرج الملكي الى كونه ثم احرم بالعمرة والحج واداءها صار قارناً وجاز لان احرام كل منسكين ميتا في وان
خرج الملكي الى كونه ثم احرم بالعمرة من الميتات واعتمر في شهر الحج ثم حج في عامه ذلك لا يصير ممثلاً لان سفر العمرة يقتضي
بالدخول في وطنه وهو مكة وليستوى ما اذا ساق الهدى ولم يبق لان سوقة غير موجب للسفر فيصح المامه وان دخل القارن مكة
وتوجه الى العرفات فقد رخص عمرته لانه قد قدر اداء العمرة وعليه دم لهذا الرخص وقضاء العمرة وان احرم لعمرة ثم ضم اليه الحج او على

قبل ان يشرع في الاعمال بسبب دمان الجماع ودم الثالث للرض فانه يرض احداهما ويض في الآخر وعليه قضاء ما مضى فيها وقضاء حجة وعمره
 مكان المفروض هذا عند الامام ابي حنيفة واما عند الامام ابي يوسف فعليه دم وسوي دم الرض وكذا الوقف صيدا فعليه قيمتان له
 احص عليه فان احصاه عند الامام ابي حنيفة وعنده قيمة واحدة ودم واحد وعلى الشق الثالث فان تراخي الاحرام الثاني
 الى ان حرق يوم النحر فان وقع الاحرام الثاني بعد الحلق صح ولا يرض شيء منها ولا دم على قيم افعال الاول ويستمر محروما حتى يحج في العام
 القابل وان يقع قبل الحلق فلا يرض فان حلق لا اول يجب عليه الدم بالتعلق امتنانا لان هذا الحلق وان كان نسكا في الاحرام الاول فهو
 جناية على الاحرام الثاني وان لم يكن الى ان حج في العام القابل وحلق فقد حل عن الاحرامين ويلزمه الدم عنده لما في الحلق عن حنيفة
 ولا يلزم شيء عنده لان تاخير الحلق لا يوجب الدم عندها وحين يجب دم الجمع بين الاحرامين فالاصح انه يجب قبل في رواية لكاتب
 وقيل لا رواية الا يجب الدم قال في فتح القدير لا يصح هذا القول وان فاته الحج واحرم بالثانية يوم النحر يرض الثاني ويحل من
 الاحرام الاول بالعمرة وعليه قضاء الحج الاول وقضاء حجة وعمره لان فاته الحج يجب عليه التحلل بالعمرة فباحرام الحج قبل التحلل يصير ما
 بين احرام الحج فانه يترجح الى يوم النحر بل وقع الاحرام الثاني قبل الوقوف بمرته او بعده قبل الوقوف بمرته فوجب رخصه وعليه
 دم الرض وحج وعمره عندها وعند الامام محمد الاحرام الثاني باطل فليس هناك احرام ثان حتى يرض وانما يجب عند الشك في عدمه
 لم يرض لو وقع وقوف عندهما لم يردا الى عرفات ليلته لجمع الاحرام الثاني وعلى التهريرين يكون موديا يحج في عام ولم يشرع اصلا وكما
 اذا جمع بين احرام المحرمين معا وعلى المتأقب الملم يفرغ عن السعي لزما ويرض احدهما او الثانية الاعتدال امام محمد فانه عنده يبطل كل
 احدهما اذا كانتا وقت الرض ما اذا طاف شوطا ويجب عليه دم الرض وقضاء المفروضة وان احرم الثانية بعد الفراغ عن الاولى
 قبل الحلق لم يرض وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الاتيان بالثانية او في الاثنان ولم يرض دم الجناية لان هذا الحلق وان كان نسكا
 في الاحرام الاول لكنه جناية على الاحرام الثاني وبأن فسد العمرة الاولى بان جامع قبل الطواف ثم احرم بالثانية لزم رض الثانية لان
 الواجب في الفاسدة المضي فيها كما في الصعيدين من احرم للنبوي شيئا خطا ثلثه او قل ثم احرم بعمرة اخرى لزم رض الثانية واثام
 الاولى لانه اذا شرع في افعال العمرة تعينت الاولى عمرة وانما ان جمع بين احرام حج وعمرة فان كان قبل الشرع في افعال الحج فقد
 عرفت انه يصير قارنا وان كان ادخل الحج احرام العمرة بعد طواف القدوم فقد اساء لكن يصير قارنا لان طواف القدوم سنة فيمكن تقديم
 العمرة على اركان الحج ويستحب ان يرض العمرة لانه بناء للعمرة على افعال الحج من وجه وان اتم العمرة فعليه دم واختلوا في هذا الدم دم
 حبر فلا يوكل او دم نسك فتوكل الى الاول ذهب الامام فخر الاسلام واختاره في البداية والى الثاني شمس الائمة وان احرم بالثانية
 في ايام النحر فان احرم قبل الحلق وجب رض العمرة وعليه دم الرض وقضاء العمرة وان احرم بعد الحلق في ايام النحر والتشرع فكذا ذلك
 بحسب الرض لان العمرة في هذه الايام منهية وعليه دم الرض وقضاء العمرة في البداية قل العقيد ابو جعفر مشائخنا على هذا وان مضى في
 الاحرام الثاني واتم العمرة وصحت العمرة لان التي لم يرض في غيرها يجب عليه الدم لبناء العمرة على الحج اما في الافعال وفي الاحرام قال في البداية
 هذا دم كفارة ايضا وان احرم فاته الحج قبل الحج من احرام الحج بالعمرة فانه يرضها لان فاته الحج قبل بافعال العمرة من دون افعال

الاحرام الى احرام العمرة فصل في الهدي يستحب للقائد والمشيخ ان يتصحب بالهدي معه فان كان يدركه فان شاء قلدها وبغيره
 وينوي بالتقليد الاحرام ويصير بهذا التقليد محرما وان شاء احرم بالتلبية بعد الصلوة ويتصحب بالهدي معه والثاني هو الفضل
 لاد صلحهم في حجة الوداع كذلك يستحب الاشعار في الهدي عند الامام ابي يوسف والامام محمد والاشعار بان يطحن في أسفل سنامها
 روى مسلم والبوداؤد عن ابن عباس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم ظهره في الحليته ثم دعا ببقعة شعرها فحجدها في سنامها الايمن وسلمت لدهنها
 وقلدها بشلحين ثم ركب راسه عليها فتوت به على البيداء ابل بالحنج وهذا الحديث صحيح في ان الاشعار كان في الجانب الايمن وقال
 في الهداية الاشعار في الجانب الايسر كان منه صلى الله عليه وسلم قصدا وفي الايمن اتفاقا وهذا يدل على ان الاشعار منه صلى الله
 عليه وسلم وقع في الجانبين قال في فتح القدير وقد استدل على عن ابن عباس انه اشعر يدنه في شتها الايسر وقد صح عن ابن سير
 اشعاره في الشق الايسر رواه الموطا والامام ابو حنيفة يكره الاشعار ويحرمه شدة وكذا صح عن ابراهيم النخعي وروى الترمذي
 عن وكيع قال اشعار البدن وتقليد هاسته فقال له رجل من اهل الراي روى عن ابراهيم النخعي انها مثله غضب وكيع وقال قولك اشعر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والقول قال ابراهيم ما احتك ان تخمس قال بطحا روى ابو حنيفة انما كره اشعار اهل زمانه لانهم لا يمتدون
 الى احسانه ويوشق حجرا الجليلي بل يبالغون في اللحم حتى يكفر الالم ويخاف منه السراية واشهر علم الهدي من ثلثة الابل والبقر والغنم والنعيم
 يعم الضان والمرد والبقرة ثم الجاموس ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الاضحية من السنة الحلية عن العيب او الجذع من الضان العاري
 عن العيب والمرد العيب يفتوت بغير المنفعة فلا يجوز العيباء والعوراء ومقطوع الاذن والذنب والمرئضة والجحاش التي لا يقدر
 على المشي الى المنسك وقد روى مسلم عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا الا من لا يمشي بغيره ولا تأخذوا من لا يمشي بغيره
 من الضان عن ابى هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم او نمت الاضحية الجذع من الضان رواه الترمذي وروى الترمذي
 عن البراء قال قال النبي بالرجاء بين عرجها ولا بالعوراء بين عورها ولا بالمرئضة بين مرضها ولا بالجحاش التي لا تمشي وقد روى
 عن مقطوع الاذن كما روى الترمذي عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تشرف العين والاذن والذنب
 شل الاذن في كونه عضوا مقصودا وانيد منه في حاجه الحيوان فلا يجوز مقطوع الذنب اليعم ثم عند الامام ابي حنيفة لا يجوز مقطوع ما زاد
 على ثلث الاذن او الذنب وعند ما زاد على النصف اعتبارا بالاكثرة واعتبر بفتوت جنس المنفعة واذا ذهب ثلث العضو لم ينقص
 المطاوعة الا قليلا وهو ظاهر في الذنب وروى في الحديث المروي عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ووجه آله الكرام امرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان تشترف العين والاذن ولا يضي بجوارها مقابلة ولا ما برة ولا شقاء ولا شقاء رواه ابو داود وقال قال
 زهير قلت لابي اسحق اذكر عتباء قال لا قلت فما المقابلة قال بقطع طرف الاذن قلت فما المقابلة قال بقطع مؤخرة الاذن قلت فما
 الشقاء قال بشق الاذن قلت فما الشقاء قال يخرج اذنها السمة فتال في هذا الحديث على يظهر منه جواز مقطوع الاذن من النصف و
 قد روى الترمذي والبوداؤد والنسائي عنه رض ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي ان تعضي بعتباء الاذن والقرن تحمل للبعث

لان اشتراط الحاجة ثابت لما روى مسلم واليوداد والنسائي عن جابر سئل عن ركوب الهدي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 بالمعروف اذا تجملت اليها حتى تجدها ولو كرهها فانقص بركوبه عليه ضمان ما انتقص وهذا ظاهر ولا يجلب لمن الهدي ان كان قريبا
 من الذبح يجلبها لئلا يضرب او ينقص بالعين لان الجمع اجزا في سبيل الله تعالى وان صرفه الى حاجة نفسه تصدق به مثله او يجهل
 ان عطف الهدي في الطريق فان كان واجبا يبدل مكانه غيره لانه وجب في ذمة شعب الوفاء به وكذا اذا اتيب لان الواجب
 كامل وان كان هدي تطوع لا شئ عليه في الهلاك ولا ابدال عليه عند نقصان لعدم وجوب فسخ في الذممة وانما كان الهدي
 متعينا وقد فات او اتيب واذا قرب الهدي في الطريق الى الهلاك بحيث يظن ان لا يصل الى محله ذبحا او قربا وصح فعلها اسع
 قلا ذبحا فضرب بها صخرة ستاها ولم ياكل منها ولا يبيع من الاغنيا لما روى مسلم عن ابن عباس ان ذميا ابا قبيص حدثه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبيت معه بالبدن ثم يقول ان عطف منها شئ فخشيت عليها موتا فاخرها ثم اغمس نعلها في
 دمتها ثم ضرب به صفتها ولا تطعمها انت ولا احد من رقتك وان كان هدي واجب اقام مقامه غيره فليس به ما شاء لا يخرج
 عن كونه هديا بتيام غيره مقامه فيصرف في ملكه ما يشاء وان عجت البقرة او الناقة او غيرها من الهدي في الطريق وكذا يكره
 مع امه لما روى الامام مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما انهما اذا نحت البذرة فليعمل ولدها حتى يخرصا فان لم يوجده لم يعمل على امره حتى يخرصا وانما
 ارسل هديا الى الحرم لا يصير قربا ولا يحرم عليه النساء والطيب ونحوها من محظورات الاحرام لما روى الشيخان عن ام المؤمنين
 قال قتلت قلائد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اشعرها وقلدها ثم بعثتها الى البيت فمأخوذ عليه شئ كان حلالا وفي رواية
 لها نكلت تلك القلائد من عن كان عندنا وصح فيها حلالا لا ياتي ما ياتي الحلال من اهل البيت فقلد الهدي للمتعة والقران والانتطوع
 دون دم الجنائيات والاحصار وقد تقدم ما يبيد سنته تقليد الهدي المذكور وما التقليد دم الجنائيات والاحصار فلم يخل قال في
 المداخلة ذكر الهدي ومراوه البدنة لانه لا يخل بشاة عادة ولا يسن تقليدها عندنا لكن قد روى مسلم والنسائي الهدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مرة الى البيت غنما فقلدها واشترطه بالحكمة فصل في الاحصار ونوات الحج من احصر فليد ان يبيت هدي ويضع
 يوماين في فحل في ذلك اليوم لقوله تعالى فان احصرتم فاستبشروا الهدي ولا يجوز له التحلل حتى يذبح الهدي في الحرم لقوله
 تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله ويجوز ذبح الهدي في اى وقت شاء الا عند الامام محمد ربح في الاحرام يبلغ فانه يقيد
 بيوم النحر لان شعره يخلل بالرسالة الهدي لدفع الحاجة وربما يطول الزمان بين يوم النحر ووقت وقوع الاحصار فحلال للرجوع
 الذبح في غير الحرم للنص المذكور خلافا للامام الشافعي رحمه الله لا يوافق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابه بالحدوثية
 مشائخنا يقولون بعض الحديث من الحرم واشترطوا العلم بالاحصار كما يكون ليجوز العدد كذلك يكون بالمرض الذي يشق معه الذباب
 واداءه افعال الحج لما روى الوداد عن الحجاج بن عمرو والافندي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كسر
 او عرج او مرض فقد صل وعليه الحج من قابل قال عكرمة سمعت يقول ذلك فسألت ابن عباس وابا هريرة عما قال فعصاه رواه
 له عصب بالتركيب لا كيقال اعطى اى ملكه

الشريفي والنسائي وغيره لما لم يقل او مرض والحاصل ان عروض المنيش انحال الحج والعمرة مع فهو حصر ثم وقع في القرآن لفظ الاحصار
 والاحصار انا يكون من المرض قال في فتح القدير نقل ذلك عن الغزالي الكسائي والافندي والي عبيدة وابن الهيثم وغيرهم قال ابو جعفر
 النعماني على ذلك جميع اهل اللغة وقد اشتهر ان الآية نزلت في بيان حكم بل الحديبية وكان هناك حصر العدو واحصار المرض فاما ان
 يقال النص وان سبق لبيان حكم الحصر بالعدو لكن المراد احصار المرض وسبق ليعلم حكم حصر العدو بالدلالة كما ان قوله تعالى ولا تقبل من
 كف سبي لبيان حكم الايد او مطلقا واما ان فيها عموم المجاز واريده النسخ الكائن من المرض وغيره فينتقل دليله عموم مورد النزول واشد
 اعلم بانه لم يتخلل يقع بينه وبين ما لا يجب التحلل عندئذ لان كون الحلق كشفا لنا علم بعد الفراغ عن الافعال الفكيعة
 فلا ثبت دونه وان لم يجد الهدي بقي حراما وعن ابي يوسف في المحصر لم يجد هديا قوم الهدي ويتصدق بكل مسكين نصف صاع او
 يصوم مكان كل مسكين يوما فيتحلل به وفي فتح القدير قال في الامالي هذا حسب الى وهذه الرواية ارفق الا ان في نصيب الابدال
 بالرأي والقياس ذلك ان تستل بدل لا تقوله فمن كان مثكم مريضا او يدي من راسه فقد هجر من صيام او صدقة او تسك فاقبل
 فيه والاحصار في احرام العمرة مثله في احرام الحج فيبعث الهدي ويحل قال الامام مالك لا احصار في العمرة لانها غير موقوفة ولنا انه
 النبي صلى الله عليه وسلم مع اصحابه انما احصروا في احرام العمرة وتخللوا باراته دم الهدي وان احصر القارن بعيت بهذين هديي لاهرام
 العمرة وهديي لاهرام الحج وان زال الاحصار بعد بعث الحرم الهدي فان كان بعيت يديك الهدي والحج توجه وبهذا طاهر فتح هدي
 ماشا ولان ملكه قد اتفنى عما عتده له وان كان بعيت لا يدير كما يتحلل وكذلك ان كان بعيت يديك الهدي دون الحج وان كان بعيت
 يديك الحج دون الهدي فهو غير انشاء وتحلل وانشاء وتوجه وحج وهو الافضل والاحتمال بالاضمة لا يتأتى عند الامام محمد لتعين
 يوم النحر للذبح وان زال في احرام العمرة فان امكن ادراك الهدي والعمرة وتوجه وياتي بها ولو ان امكن ادراك العمرة دون الهدي
 فهو غير الافضل والتوجه والاعتبار ولا يتأتى في الصورة الثانية ولا يلحق الاحصار في احرام الحج بعد الوقوف لعدم احتمال
 القوات وما فات بالاحصار من وقوف مزدلفة والافعال التي ياتي بها في ايام منى يجب بكل واحد منها دم ومن احصر مكة وهو
 ممنوع من الطواف والوقوف فهو محصر لتعذر الاتمام وان قدر على احدهما فليس محصر بل يتحلل بالعمرة ان لم يجد على الوقوف
 وان قدر على الوقوف فوقه على اتمام الحج ثم احصر بالعمرة ان تجلج عليه قضاء العمرة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واصحابه قضوا عمرة الحديبية والحصار بالحج ان تجلج عليه حج وعمرة لان فأت الحج حكمه هذا فان كان نوى وقت الاحرام
 تعيين الحج في هذه الايام وجب عليه نية القضاء في المودي بدله وان نوى وقت الاحرام حجة الاسلام فلا يتنوي الاحجة الاسلام ويسب
 عليه تعيين انه ذلك الحج الثالث لان حجة الاسلام كما كانت عليه قبل كذلك الآن وان كان المحصر قارنا وتوكل بعيت الهديين وجب عليه
 حجة وعمرتان عمرة القرآن وحجة وعمرة القوات الحج قارن طاف لعمرة وتوجه ثم خرج من الحرم لحاجة قبل وقوف عرفته فاحصر لعمرة حجة وعمرة
 لانه قد ادى عمرة القرآن وانما فات الحج ولا يتسب طواف الحج عن هذه العمرة لان هذه العمرة انما اتممت بعد الاحصار فلا يتأدى
 بما قبله ومن فات الحج لقوت وقوف عرفته فيجب عليه ان يطوف ويسب ويتحلل ويتنقى الحج من قائل لقوله عليه السلام من فات عرفته

غير الحسك ثم لم يرد في دخول مكة للحسك او غيره فله ان يدخل مكة بغير احرام لان حكمه حكم من يسكن داخل الميقات وان اراد
الحسك فخرج من كان هو فيه وتاهل اثراين عباس اتفق ائمتنا على ان قاصدا الحج والعمرة وان جا وزا لميقات فم احراما ومضى
الحسك حجا كلنا وعمرة فخلية دم وان كان قارنا فخلية ايضا دم واحد لكون البناء على احد الاحرامين لان الواجب كان عند الميقات
احرام واحد وان عاد من الحرم بعد ما احرم الى الميقات فليس ثم دخل مكة وادخل مكة بركاب سقط الدم لا يقضي حق الميقات وان اتى الميقات
ولم يلزم هناك ثم دخل مكة لا يسقط الدم خلافا لما عايناه اذ اتى حق الميقات وذلك لانه ترك التلبية في مكان يحجب فيه التلبية بحجب
الدم لانه الجنابة واذا خرج الكلي من الحرم ويصير بالحج واحرم في الجحيم ولم يمسك الى الحرم وتوجه الى الميقات ودون ذلك لم يمسك
وكذا حكم المتمتع اذا احرم بالحج من كل وان عاد الى الحرم قبل الوقت فليس سقط الدم وان لم يلزم على الخوات طهارة ويصير احراما
دخول مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى الميقات واحرم بحجة كانت عليه احرامه ذلك من دخول مكة بلا احرام خلافا لفرار رح
لانه تدارك ما كان عليه لان الواجب كان التقليم باي احرام كان احراما عليها واحرام الحسك جديد وان مضى ذلك العام
فلا يجوز الا ما يرد في ذلك لشكا صيد الا انه قد تقرر على ما ذهبنا اليه من ان احراما لا يخلو من غير كذا قالوا واشهد علم
وتعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة لا يحجركم من جوارحه ونية واذا استنفرتم فانفروا وقال يوم
فتح مكة ان هذا البلد حرمة الله تعالى يوم خلق السموات والارض فهو حرام محرمة الله تعالى الى يوم القيمة فانه لم يكل القتل فيه
لرجل قبلي ولم يكل لي الا ساعة من نهار فهو حرام محرمة الله الى يوم القيمة لا يفسد شوكه ولا يفسد صيده ولا يلتقط لقطته الا من
عرفها ولا يخلو غلها فقال العباس يا رسول الله الا اذا خرفنا فنعينهم ويقتلهم قال الا اذا خروا في الشيطان فبما الحديث علم حرمة
اصطيدا وصيد الحرم وحرمة قطع ما ينبت فيه وحرمة اخذ لقطته الا لمنشده اما الاول فقد اتفق الائمة عليه وعلى وجوب الجزاء بقتل صيد
الحرم فان قتلته الحلال فليقتل بغيره بصدق على الفقراء هذا جزاء الحلال لاجزاء الفضل وانه لا يجوز الصوم لان الصوم يصلح
جزاء وكفارة للارتكاب ومن دخل الحرم بصيد فليده ان يرسله فيها اذا كان في يده خلافا للامام الشافعي لانه بدخوله الحرم صار
مستحقا للام من فحجب الارسال فان باع رد البيع ان كان قائما لعسار البيع وان كان فائدا فليبيع قيمته وان قتل صيدا حلالا لان
فعلها جزاء واحد بخلاف ما قتل الصيد محرمان فعلى كل جزاء كامل لان الاول جزاء الحلال والثاني جزاء الفضل والحل واحد والفعل
متعددان اخذ صيد الحرم رجل وقته رجل ففعلها الجزاء وجميع الاخذ على القاتل وتبين اخرج تلبية من الحرم حلالا كان او محرما
فولدت او لا وقيل اداء الضمان فماتت هي واولادها ما يجب عليه جزاء الطبيعة لانها كانت مستحقة للام من غير عاقلة او غير
عن الامن واستحقاق صفة الامن شرعية ليس سرى الى الاولاد واما اذا ادعى الضمان ثم ولدت فليس عليه ضمان الاولاد
لانها بعد اداء الضمان لم يبق مستحقة للامن واما الثاني فالتفصيل من ان الشجر والخيش ان كان ما يثبت الناس سواء اجمته احد من
الناس او ثبت بنفسه فاجزاء فيه قال في الهداية فانه غير متحقق للامن بالاجزاء ولان ما يثبت احد لا يقال فيه انه شجر الحرم لا يتسبب
الى التثبيت فلا ينسب الى الحرم على الكمال وما كان من جنس ما يثبت الناس لم يثبت به ولا يثبت به الا بالاجزاء واما المستحق فماتت

العام فلا يفيد واشترط العلم وان كان مالا يثبت بالناس وغير ملوك ولا ثابت في ملك احد في قطعه الضمان الا اذا خروا من لان المأذون
 مستثنى بالنص واحتمل لاجوة فيه فهو ملحق بالمالا ثم بعد اداء الضمان يملكه ويكره بيعه لانه ملكه بسبب تظهور المأذون ان باع يجوز البيع مع التكرار
 كما في البيع الخاسر اما صيد الحرم فلا يملك بعد اداء الضمان لانه ما دام حيا صيده واجب الا ارسال مخلات الشجر وحشيش بعد
 القطع واذا لم يملك الصيد بعد الضمان بطل بيعه وان ثبت مالا يثبت بالناس عادة في ملك احد فعلى القاطع ضمانان ضمان يتصدق به
 على الفقراء والحرم ضمان المالك وهو ان لم يصيد ملوك في الحرم قل في رفع القدر بهذا قوله او اما على قول الامام ابي حنيفة فلا يتصور لانه
 لا يتصور عنده تملك ارض الحرم على هي سوائب ولا ضمان في الكفاية لانه ليس من التباين لعدم التوفيق كذا قالوا قال ابو يوسف لا بأس
 بحشيش الحرم لان فيه ضرورة لتعذر منع الدواب وبهذا التعليل في معرض النص لان قطع حشيش الحرم ممنوع بالنص والقطع كما
 يكون بالناسجل كذلك يكون بالمشاقد اما الثالث وهو عدم جواز التقاط قطعة الحرم الا لشدة فروع عام في كل لقطعة وقال شراح هذا الحديث
 ان الاشتاء واجب في قطعة الحرم ابدأ الى ان يظهر المالك ولا يجوز الاخذ بالتصرف بالتصدق ونحوه بخلاف قطعة غير الحرم فان تبسأ
 الاشتاء سنة ثم بعد ذلك يجوز له التصرف بالتصدق او التصرف في حاجته اذا كان فقيرا كذا ذكر في بعض شروح صحيح البخاري وبهذا لا يخفى
 فصل في تعداد حج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمرته وقد قوترا نه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد الهجرة الاحدية واحدة هي حجة الوداع
 وتقدم في حديث جابر بن عبد الله ذلك واما قبل الهجرة فثمان كما روى الترمذي عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج ثلث حجج
 تحمين قبل ان يهاجر وحجة بعد ما هاجر معها مرة او ثلث حجج كما اخرج ابن ماجة والحاكم عن ابن عباس ج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل ان يهاجر ثلث حجج قال القسطلاني في المواهب اللدنية هذا موقوف على عدد وفود الانصار الى المدينة يعني هذا لا يقتضي نفس
 الحج قبل ذلك وايضا قد روى الحاكم انه صلى الله عليه وسلم حج قبل ان يهاجر حجج قال ابن الجوزي حج حجا لا يعلم عددها قال القسطلاني
 ناقلا عن ابن الاثير كان عليه السلام يحج كل سنة قبل ان يهاجر انتهى هذا هو الظن ولا يجارض فيه اراء من الاعداد المختلفة لان كلا
 الخبرين يوردون على العلم اليقيني مقصوده نفي الزائد وانما غرضه اخباره بان علمه وصل الى هذا العدد واما اعتماره صلى الله عليه وسلم
 قبل الهجرة فلم يعلم واما بعد الهجرة فقد اعتمر اربع عمرات وروى البخاري ومسلم عن انس بن مالك صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمرات
 ذي القعدة الى البقي مع حجة عمره من المدينة اوز من المدينة في ذي القعدة وعمره من العام المقبل في ذي القعدة وعمره
 من جبراه حيث قسم غنائم حنين وعمره في حجة العمرة التي في المدينة لم يفتق اتاها الصدا الكفار اياه صلى الله عليه وسلم عن دخول
 مكة فحل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر المدي وكذا اصحابهم ثم رجع الى المدينة مع اصحابه واما بعد هذا عمره لما جعلها المدينة
 في حكم التامة وكون اجرا مثل اجرة التامة والعمره التي وقفت في العام المقبل عند تقضاء العمره الفاشية زمن المدينة لصحة كرم
 العمره وقال الامام مالك لم يكن تضارب في عمره جديدة مستأنفة وتسميتها عمره القضاء دليل ظاهر لنا وقد اخرج الترمذي عن ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربعة عمرات عمره المدينة والعمره الثانية من قابل عمره القضاء في ذي القعدة والعمره الثالثة
 من جبراه وكذا الباقية التي مع حجة وعمره جبراه التي تصرفها راس رسول الله صلى الله عليه وسلم معوية بن ابي سفيان

ورواية القصري عشر ذي الحجة وهم داروا رواية ثلاث عمارات كما قال الامام مالك بلخنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا عام لمدينة
وعام القضية وعام الجرانة فالمراد ما رواه احمد علم ثلاث عمر سفوات او هذا المعلق بنى على افراده صلى الله عليه وسلم بالحج وترك العمرة فهو
مردود لما بينا صحاح ان حجة صلى الله عليه وسلم كان قرانا براديات سندة صحيحة شهيرة مقدروى ابو داود وعن مجاهد سئل ابن عمر عن عمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال عتيق فبلغ ذلك عايشة فقالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا سوى التي قرنها بالحجة الوداع ولكن
تصح قول ابن عمر عدم عمر عمرة المدينة لكونها غير تامة وعدم عدد العمرة التي كانت مع الحجة لعدم افرادها او خفاء عمرة الجرانة عليه
لما قد روى الترمذي والنسائي عن محرش الكبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الجرانة معتمرا فدخل مكة ليلا فقصي عمره
ثم خرج من ليلا فاصبح جرانة كبايت فلما زال الشمس من القد خرج في بطن شرف حتى جاء مع الطريقين طريق جمع بطن شرف فمن اخبرني
على الناس ثم قد روى ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر في رجب وروى ذلك ام المؤمنين عايشة كما روى الشيخان عن
عودة بن الزبير قال كنت انا وابن عمر مستندين الى حجرة عايشة وانا نسمع صوتها بالسواك يستن قال فقلت يا ابا عبد الرحمن
اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب قال نعم فقلت لعايشة اى امته الا تسمعين بالقول ابو عبد الرحمن قالت
لا يقول قلت يقول اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب فقالت ليظفر الله لابي عبد الرحمن ما احمر في رجب وما احمر في عمرة
الا وهو معه وابن عمر يسمع ما قال لا ولا نعم سكت وما روى الترمذي عن ام المؤمنين عايشة الصديقية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتمر عشرين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال فليس المراد بعمرة شوال عمرة الجرانة لان قصته الغنائم في جرانة انا كانت بعد فتح
الطائف وقد كان خروجه الى الطائف في شوال وكانت المدة سبعة عشر يوما كما في رواية ابن هشام ولبضعة وعشرون
يوما كما في رواية محمد بن اسحق ثم خرج عن الطائف الى جرانة فقسم بها الغنائم وكانت عمرة جرانة مخفية فاشتبهت المستريح
وانما لم يعد عمرة المدينة لانها ما اديت تامة والعمرة التي كانت في حجة الوداع كانت مقترنة وانا غرضنا ببيان العمرة المنفردة
ولذا لم يعد عمرة هذه العمرة فما روى الامام مالك في الموطا انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر الا ثلاث
عمارات احداهن في شوال وثلاثان في ذي القعدة وروى الدارقطني عن ام المؤمنين عايشة الصديقية انها خرجت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان قال الشيخ ابن همام قد حكم الحفاة بطلان هذا الحديث فخرج ما ذكرنا ان عمارات
كانت اربعة ايام فثلاثة في ذي القعدة ورابعة مقترنة بالحجة وكان خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم لحجة الوداع يوم الخميس بسبب بعثتين
من ذي القعدة ووصل في ذلك اليوم بذي الحليفة وسكن فيه ليلة الجمعة واحرم يوم الجمعة فاحرام هذه العمرة ايها كان في ذي القعدة
ودخل مكة في ذي الحجة فاذا هذه العمرة في ذي الحجة فمن لاحظ الاحرام حكم بان عمارات صلى الله عليه وسلم كلها كانت في ذي القعدة
ومن لاحظ الاداء استثنى وقال ثالثة كانت في ذي القعدة وواحدة مع الحجة هكذا ينبغي ان يفهم القام ثم انه ليجتمع روايات
العمارات بما تدعي فعمارة صلى الله عليه وسلم بسبعة اربعة هذه وعمرة في رجب وعمرة في شهر رمضان وعمرة في شوال كمن ينبغي ان يعلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينتقل الى مكة الا عام المدينة في ذي القعدة وفي السنة المقبلة لما بذي القعدة الاخرى

وفي عام الفتح في شهر رمضان وفي حجة الوداع بذى القعدة ولم يدخل صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح محرمان من جوارحه فوجب العمرة
 شهر رمضان واما عمرة شوال فمعدية ناسا لها فالصحيح ان عمرة صلى الله عليه وسلم اربعة وهي ما ذكرنا والروايات الهاتفة لا تخلو عن الوهم
 من الروايات ثم انه لما وقعت عمرة صلى الله عليه وسلم في شهر الحج ذهب البعض الى ان العمرة في شهر الحج افضل لانه تعالى قد
 اختارها لحبيبه ومن المبين ان لا يختار لحبيبه صلى الله عليه وسلم الا ما هو افضل عنده لكن الحق وما عليه الجمهور ان العمرة في شهر
 رمضان افضل مما سواها من العمرات المنفردة لقوله صلى الله عليه وسلم عمرة في رمضان بعبد حجة وعدم اعتباره مسلم في شهر رمضان
 فصلة لا شغال احسب ان يهتد من العمرة في رمضان هذا والله اعلم بالصواب ففضل ينبغي لمن حج ان يتوجه بعد الفراغ
 من الحج الى المدينة لمطرفة زاولها الله قبره فاليزور قبر الرسول المصطفى لئلا يكون ممن حج وجنى عظم ان زيارة قبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم باتفاق مشائخنا الكرام وباتفاق الشافعية والماكية وسجاءة الخليلية من اعظم المنعوبات ومنع البركات وفي
 شرح المختار انها قربة من الواجب لمن رسة ولا يحتاج في هذا الحكم الى دليل زائد بعد التصديق بانه صلى الله عليه وسلم افضل المرسلين
 ومن انكر هذا المكس الفضل عن ابن القيم وتسمية قدس نفسه وانكروا اخوات الاسلامية ومجد طريق وصول البركات العظيمة و
 بالجملة ان انكار كون زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعظم المعات القربات بعد الفرائض والقول بان لا فائدة فيها جل عظيم
 وحرمان عن خير عظيم وقول من لا عقل ولا ادب فيه وامثال هذه الاقاويل لا ينبغي ان يتفوه بها فضلا ان يظن بها استدل لا اله الا الله
 الصحيح لا يشد الرجال الا الى ثلثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى دليل على غلبة جهل المستدل على ذلك فان المعنى
 لا يشد الرجال للصلاة في مسجد ماسرى هذه المساجد ولا يلزم من هذا ما تصدده المستدل ولا حاجة في اثبات كون زيارة قبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من اعظم المعات بعد الفرائض فان كونه صلى الله عليه وسلم اشرف الكائنات وافضل المخلوقات وسيد المرسلين وصيب آل
 العالمين من ضروريات الدين وهو ملزم كون زيارة قبره الشريف منبع البركات واعظم القرب المنعوبات ومع ذلك تذكر بعض
 الاحادِيث المحكية الدالة على المطلوب فقد روى الدارقطني والبيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم من زار قبري حبيبته شفاعتي وروى الدارقطني
 والبيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم من جازني زائرا لا يكون له حاجة الا زيارتي كان حق علي ان اكون شفيعا يوم القيمة واخرج الدارقطني
 والبيهقي الاية من حج وزار قبري بعد موتي كن زارني في حيوتي وروى البيهقي عن رجل آل الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من زارني
 مستحيا كان في جوارسي يوم القيمة ومن سكن في المدينة كنت له شهيدا وشفيعا يوم القيمة ومن مات في احد الحرمين بعث الله من آل منين
 رجال مشائخنا رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ان كان فرضا قالوا حسن ان يبدأ بهم ثم يثنى بالزيارة وان كان الحج تطوعا فهو بالخير ان شاء الله
 بالحج وان شاء الله بالزيارة وعندى ان البعد بالحج يرضى به ان لا يلحق قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الذنوب لان الحج باج للذنوب
 وبما لبداية بالزيارة والاستعداد منه صلى الله عليه وسلم حتى يكون الحج مبرورا ما جيا للذنوب فكل جهة حسن فالى ايها الميميل يغفر بسعادة
 قالوا اذ انوى زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فليست بزيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه اجد المساجد التي يشد لها
 الرجال قال الشيخ ابن القيم ان الاول عند هذا العبد الضعيف تجوز النية لزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينوى بها زيارة

المسجدين بعد حصول هذه السعادة ينوي في المرة الاخرى زيارة القبر والمسجد لانه ادخل في الادب ويوافق ظاهر حديثه لا يكون بعد
 حاجة الا لزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضي ومن ادنى البركات ما في تاريخه انكاره في ان اعرا بما
 كما قرأت في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم انتهي اليه اسلم وشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فقبل له بما فاخرت
 ادق به عليه السلام فحلف وقال والله ما كنت رأيت هذا القبر ولا عرفت ولا سمعت به ولكن الله المني ثم انشأ يقول في مررت
 على قبر الشريف محمد فكلبني والقبر غير مكلي وبالقبر آثار النبوة قائم في تصدع فيه قلب كل مسلم وان اناله احدكم يا سيد الوري
 فقبرك نبوي ان فيه مكرمي فانظر الى هذه البركة ان من رويته قبر الشريف تنور قلبه وتكفل الا بهتداء والهم بما اللهم وفي تاريخه ان كانه في
 روى عن العتيبي انه قال كنت جالسا الى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء اعرابي فسلم عليه ثم انشأ في ياخير من دفنت في القاع
 اعظمه في قطاب من طين من القاع والاكتم في نفسي القداء بقبرك سأكنه في فيه العفان وفي الجود والكرم ثم قال اللهم انك قلت
 وتوكل الحق ولوا نعم اذ ظلموا انفسهم الى قوله توا بارحما وها انا ذا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظلمت نفسي وانا استعقر الله
 واسألك يا رسول الله صلعم ان تستغفر لي قال العتيبي ثم انه فنت فممت فرائيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقال
 يا عتيبي ادرك الاعرابي ان الله قد غفله قال فادركته وبشرته واما صفة زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما في كتبنا المستخرجة
 انه ينبغي لمن خرج للزيارة ان تجردنية زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاغراض المتشعبة والدينيات ويكفر من صلوة
 على النبي في مدة الطريق ويحبل الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كالطلبية بعد الاحرام من انية لكن لا يجزى بالجهر الخفيف بل يكون صوت
 الصلوة اخف من صوت التلبية وان سلى من فحسن اليق واذ وصل الى المدينة المطهرة اغتسل قبل ان يدخلها او يتوضأ او ينسل في فضل
 وليس لطيف ثيابه والجديان وجدا فضل والنزول يقرب المدينة ثم المشي الى ان يدخلها حسن وكلما كان اوخل في الادب حسن
 واذا دخلها قال بسم الله رب ارحمني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا اللهم افتح لي ابواب
 رحمتك وارزقني من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم ما رزيت اولياك واهل طاعتك واغفر لي وارحمي ياخير رسول اليك
 شواخصا متخشعا لهما لحرتهما لا يفتر عن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ويحضر قلبه انه باصاوت موضع قدمه ولذا كان
 الامام مالك لا يكسب في طويق المدينة وكان يقول استحي من الله تعالى ان اطافرة فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاف
 دابة واذا دخل المسجد فعل ما هو السنة من تقديم اليمين ويقول اللهم لي ذنوبي واغفر لي واخضع لي ابواب رحمتك ويدخل من
 باب جبرئيل وعليه وليقصد الروضة وهي بين المنبر والقبلة الشريف فيصلي تحية المسجد مستقبلا السارية التي تحتها الصندوق بحيث
 يكون عمود المنبر من يمينه الايمن ويكون الخشبة التي في قبلة المسجد بين عينيه وفي فتح القدير ذاك موقف النبي صلى الله عليه
 وسلم فيما قيل فعمل ان في المسجد وان لم يظفر بذلك الموضع فيصلي باي موضع قدر في فتح القدير قال الكرمانى وما حسب الاعتقاد
 في مسجد ششكر على هذه النعمه ويسأله تمامه وقل صاحب الاختيار مسجد الشكر ما بناء على قول الامام محمد من شرع في سجدة

الواحدة للشكر وعلى ان سجدة الشكر في هذا الحال تنفق بين اثنتي عشرة والثلاثون في هذا الحال والآخر ليس بمعير وبعد
 الصلوة والسجدة يدعو بما يجب ثم يأتي القبر الشريف ويستقبل جداره وليستدبر الكعبة على اربعة اذرع من السارية التي عنه
 راس القبر قال في فتح القدير وما عن الفقيه الى الليث يقف مستقبل القبلة فمروا بما روى ابو حنيفة في مسنده عن ابن عمر قال من
 السنة ان يأتي قبر النبي صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة ويجعل ظهره الى القبلة ويستقبل بوجهك ثم يقول السلام عليك ايها
 النبي وبركاته وقالوا في زيارة القبور مطلقا الا في ان يأتي الزائر من قبل رجل التوفي لاسم رأسه فانه اتى بصر الميت بخلاف
 الاول لانه يكون مقابل بصره لان بصره ناظر الى جهة قدميه اذا كان على جنبه فيأتي الزائر من قبل قدميه فعلى هذا يصير القبلة عن الوقت
 من جهة قدميه عليه السلام بخلاف ما اذا كان من جهة وجهه الكريم فاذا كان استقبال اليه عليه السلام لا كل الاستقبال
 يكون استدباره القبلة اكثر من اخذه الى جهتها فيصدق الاستدبار من القبلة ونوع من الاستقبال بها كذا في فتح القدير
 لتوجيه كلام الى الليث ونفي ان يكون وقوف الناظر على الوجه المذكور بخلاف تمام الاستدبار بالقبلة فانه يكون بصره ناظرا الى
 جنب الواقع وفيما ذكر يكون الواقف مستقبلا وجهه الكريم وبصره الشريف فهذا اولى كذا في فتح القدير اليقظ فاذا وقف
 كذلك يقول في موقفه مستحضرا الجسده الشريف كما مضى في اللحية متضرعا وواشعا مناديا السلام عليك يا رسول الله السلام
 عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا من خيره الله من جميع خلقه السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا سيد ولد آدم
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته يا رسول الله اني اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وانك عبده و
 رسوله اشهد يا رسول الله انك بلغت الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وكشف الغمة فجزاك الله خيرا عنا افضل ما جزى
 نبيه عن امته اللهم اعط سيدنا عبداك ورسولك محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية والبعثة المقام المحمود الذي وعدته و
 انزل المنزل المقرب عندك سبحانه ذو الفضل ثم بعد هذا يسأل عن حاجة بدت له فتوسل في حضرة نبيه عليه السلام ثم يسأل النبي
 صلى الله عليه وسلم الشفاعة فيقول يا رسول الله اسألك الشفاعة يا رسول الله اسألك الشفاعة واسأل بك الله في ان
 اموت مسلما على ملكك وملكك ويذكر الكلمات التي من قبل الاستعطات والترقي ويكتب الالفاظ العظيمة على الادلال والعرب
 فانه موهم سيور الادب ومن ضاق وقتا عا ذكرنا انقصر على ما يمكنه في فتح القدير عن جماعة من السلف الا يجازي ذلك جدا
 قال في فتح القدير عن ابي فديك قال سمعت بعض من ادركت يقول بلغنا انه من وقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 فقرأ هذه الآيات ان الله ملائكته يصلون على النبي ثم قال صلى الله عليه وسلم يا محمد سبعين مرة ناداه ملك صلى الله عليه وسلم يا فلان
 ولم يقطع له حاجة ثم بعد ذلك يبلغ سلام من اوصاه ببلخ سلام فيقول سلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان او
 فلان ابن فلان يسلم عليك يا رسول الله قال في فتح القدير يروى عن عمر بن عبد العزيز انه كان يوصي بذكره ويطلب البركة
 من الشام الى المدينة الشريفة لذلك ثم بعد الفراغ عما قلناه من تأخير عن يمينه اذا كان مستقبلا فقد ذراع فيسلم على
 ابي بكر الصديق فانه راسه هذا وملك النبي صلى الله عليه وسلم فيكون تأخير عن يمينه فيقول السلام عليك يا خليفة

رسول الله صلى الله عليه وسلم وثانيه في الغار يا بكر الصديق حينك الله عن امته محمد خاتم النبيين ثم يترك ذلك قدر ذراع فيسلم على
 امير المؤمنين عمر بن الخطاب فان راسه من الصديق الاكبر كراسه من النبي صلى الله عليه وسلم يقول بسلام عليك يا امير المؤمنين عمر الفاروق و
 الذي اعز الله به الاسلام جزاك الله عن امته صلى الله عليه وسلم خير ارجح الى جبال وجه النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله
 وثني عليه ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم ويدعو ويستشفع له ولوالديه وللمسلمين اجمعين دعاءه بآمين والصلوة والسلام
 قد روي الحاكم عن عروة رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدما وراسه الى كبريين كفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وراس عمر عند رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتح القديرة صححه الحاكم فاذا فرغ من الزيارة ياتي الروضة فيكثف فيها الدعاء
 والصلوة ان لم يكن وقت يكره فيه الصلوة فقد ورد في الحديث الصحيح المشهور ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة وثبت عن
 المنبر ويدعوني الحديث قواعد منبري رواه في الجنة وكان السلف يستحبون ان يضع يده على زمالة المنبر النبوي كان عليه السلام يضع
 يده عليها عند الخطبة وفي فتح القديرة هناك الان قطعة يدخل الناس ايديهم من طائفة في المنبر فيكون بها يقاتل انما من بقايا منبره صلى
 الله عليه وسلم في المقبرة في المدة ان لا يفوت صلوة في السجدة الشريفة وقد ثبت ان صلوة في مسجده صلى الله عليه وسلم يصل الف
 صلوة في غيره ويستحب ان يخرج كل يوم الى مقبض الفرقة مدة مقامه خصوصا يوم الجمعة ويكثر كمالا يفوت صلواته مع الامام في المسجد
 فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزوره وقال لام قيس بنت محصن لما اخذ يد يا فديت اليه ترون هذه المقبرة قالت
 نعم قال بحث منها سبعون الفا على صورة القليلة البدر ويدخلون الجنة بنهر حساب واذا اتى اليه قال السلام عليكم وارتوم ثوبين
 وانا ان شاء الله لكم لاحقون اللهم اغفر لاهل قبض الفرقة اللهم اغفر لنا ولهم ويزور القبور المشهورة كقبر امير المؤمنين عثمان وقيلوباس
 وبني قحطبة المشهورة وفيها قبران الغزي منها قبر العباس والشرقي منها قبر الامام حسن بن امير المؤمنين علي رضي الله عنهما وقبر الامامين
 علي بن الحسين وقبر ائمة الامام محمد الباقر وقبر ائمة الامام جعفر الصادق كلهم في قببة واحدة وفي باب البقيع عن يسار الحاج
 قبر صفية ام الزبير بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قبر فاطمة بنت اسد ام امير المؤمنين علي رضي الله عنه ويستحب ان يصلي في مسجد سيدة
 النساء فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبقيع وهو معروف بهيت الاحزان وفيه قبر ابراهيم بن سيدنا وسيد الاولين
 والآخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مدفون في جنب عثمان بن مظعون ودفن الى جنب عثمان بن مظعون عاكف
 ابن عوف وفي البقيع حظيرة منهدمة بالحجارة يقال ان فيها قبر من دفن من اواجه صلعم كذا كله في فتح القديرة ويستحب ان ياتي احد
 يوم الخميس مبكرا كمالا يفوت جماعة الظاهر بالمسجد فيزور قبر شهداء احد ويبدأ بالحكمة عم النبي صلى الله عليه وسلم وثني على ان يزور
 جبل احد فانه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احد من جبلنا ونجدة احد في فتح القديرة عن ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لمصعب بن عمير فوقف عليه فقال اشهد انكم احياء عند الله فتروهم وسلموا عليهم فوالذي نفسي بيده لا يسلم عليه احد الا
 ردوا السلام عليهم الى يوم القيامة ويستحب ان ياتي مسجد القبا يوم السبت لانه عليه السلام كان ياتيه عن كل سبب راكبا وما شياؤه
 اول مسجد رجع في الاسلام واول من وضع فيه حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوكبير وعمر بن الخطاب في فتح القديرة دعوى زيارته

والصلوة فيه وفي فتح القدير صرح عنه عليه السلام ان الصلوة فيه كعمرة ونياي بقيتها الا بلدا التي نقل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها سقط خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ايدي المؤمنين عثمان بن عفان وفضاء ويشرب ويرزق سحرا الطمع وهو على قطعة من جبل سلع من جحر الغرب في مكة وفيه ويدعو وفي فتح القدير روى عن جابر انه عليه السلام دعى فيه على الاحواب فاستجيب له يوم الاربعاء وبين الصلوتين ويا آتي المساجد التي هناك منها مسجد يقال مسجد بني فطرفة في حجر مجلس علي النبي صلى الله عليه وسلم ويقال ما جلست عليهما امرأة تريد الولد الا جلست ولقصد الآبار التي كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ منها ويشرب وهي سبعة منها بئر بضاعة واذا دعوا على الربيع لم يستجب ان يودع المسجد الشريف بصلوة ويدعوا بها احب وكوالديه واخوته واولاده واهله ومن احب وليسأل الله تعالى ان يوصله الى اهله سالما غائما في عاقبة من بليات الدنيا والآخرة ويقول يا رسول الله ويدا لانشاء الله ان يرد به الى حرمة وحرم نبيي في عاقبة وليكثر الدعا في الروضة الشريفة وعند القبر ويحتمل في خر وج الدمع عند كل دعاء فانه من امارات القبول ويشيخ ان يصدق بشيء على حيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متباكيا على فراق الحضرة القبوية والقرب منها ففصل في فضل المدينة شرفها الله تعالى اعلم ان موضع قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من كل ارض وسما وكما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من الكائنات كذا لك قبره صلى الله عليه وسلم افضل البقاع والا ما كنت قال الشيخ عبد الحق هذا بالاجماع ثم بعده الكعبة الشريفة افضل البقاع سوى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اليتم بالاتفاق واما الخلاف في ان مكة المعظمة سوى البيت العتيق افضل من المدينة سوى موضع القبر والمسجد الحرام افضل من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ام المدينة افضل من مكة ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد الحرام قد يجمع الى الاول ويجمع الى الثاني وقال بعض من حقق قول الفرقين وقال مكة افضل من وجه والمسجد الحرام من وجه كما في حق الصلوة فان الصلوة في مكة في المسجد الحرام افضل من الصلوة في المدينة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمدينة ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم افضلان من مكة والمسجد الحرام من وجه كما في حق الموت فان الموت في المدينة والدفن فيها يامن الميت من العذاب ويكون في جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ان جواره صلى الله عليه وسلم في مكة طلعت عليه الشمس وغربت عليه وهذا القول اعني القول بفضيلة كل من وجه اقرب والله اعلم بالصواب فليبدأ اولابا ورد في المسجد خاصة روى البخاري ومسلم والنسائي والامام مالك عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ورواه الترمذي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على الخوض وروى النسائي عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قوائم منبري روضات من رياض الجنة فتميز لذلك الموضع روضة من رياض الجنة وهذا فاسد لان التاويل بالوجه المذكور كحل الكلام ثم لا وسجد كل البعد عن التوجيه قوله صلى الله عليه وسلم ومنبري على الخوض على الكلام على الحقيقة وان هذه المواضع المتبركة بينها قصير روضات من روضات الجنة وكون الصلوة الموداة في تلك المواضع سببا موجبا للوصول اليها لا ينافي ذلك فافهم ولا تنزل

في احدى رواه عن ابى هريرة قال صلى الله عليه وسلم قال لا يشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول والمسجد الاقصى الشريف
 الشيخان عن ابى هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة في مسجدى هذا افضل من اربع صلوات فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام
 وخرج الشيخان الا ان البخارى قل خير مقام قوله افضل واخرج النسائى مثله عن يونس بن ميمون عن ام المؤمنين رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
 الصلوة في واحد من المساجد الثلاثة افضل من الصلوة فيما سواه من المساجد فلما شد الرجال اليها وما عداها من المساجد سواء فلا يشد
 الرجال اليها كذا قالوا وسيظهر ان للصلوة في مسجد قبا ايضا فضلا وقد دل الحديث الثانى على ان الصلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 افضل من الصلوة في المسجد الاقصى وان ليس لها فضل على الصلوة في المسجد الحرام وتفضل التساوى واكثر العلماء في فضل الصلوة
 في المسجد الحرام على الصلوة في مسجد المدينة النبوية والله اعلم ثم اختلفوا في ذهب البعض الى ان هذا الحكم مخصوص بالصلوة المكتوبة
 لان التوافل في البيت افضل مما في المسجد وذهب البعض الى ان الحكم عام في الصلوة كلها نظرا الى عموم اللفظ وعلى هذا قالوا ان هذا
 احدا ان يصلى في واحد من هذه المساجد يجب الا يفتا بالنذر ويلزمه ان يصلى فيها ولا يجوز في الصلوة في مسجد آخر عن هذا المنذور
 قال الطيبي الشافعى في شرح المشكوة ان نذرا احدا ان يصلى في المسجد الحرام فلا يجوز في مسجد غيره وان نذر ان يصلى في مسجد المدينة
 المطهرة النبوية فيجب ان يصلى في المسجد الحرام كما يجوز في الصلوة في المسجد النبوى المدينى ولا يجوز ان يصلى في المسجد الاقصى
 لانى مسجد آخر وان نذر ان يصلى في المسجد الاقصى فله ان يصلى في واحد من المساجد الثلاثة ولا يجوز في غيرها انتهى وحمل هذا
 النذر موجب على التاثير الصلوة كما نذر فلا يتاثر بما هو انقص منها والصلوة في مسجد الحرام افضل من الصلوة في غيره فلا يتاثر
 الصلوة الواجبة فيه بالصلوة في مسجد آخر والصلوة في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم افضل من الصلوة في المسجد الاقصى
 فلا يتاثر الصلوة الواجبة الاداء في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالاداء في المسجد الاقصى او غيره لكن يتاثر بالاداء في
 المسجد الحرام لانه اداء بصفة فضله مما وجب على تلك الصفة والصلوة في المسجد الاقصى افضل من الصلوة فيما سواه ما عدا المسجد
 الشريفين فلا يتاثر الواجبة الاداء في المسجد الاقصى بالاداء فيما سواه الا المسجدين لان الصلوة فيها افضل منها في المسجد
 الاقصى فما لا اداء في احدهما يخرج من الصلوة لتاثر الواجب على وجه افضل مما كان واجبا على صفة هذا والله اعلم باحكامه الآن
 نذكر فضائل حرم المدينة كلها عن ابى هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصير على الاوى المدينة وشهد بها احد
 من امتى الا كنت شفيعا له يوم القيامة او شهيدا اخرجه مسلم والترمذى وروى مسلم عن ابن عمر مثله عن ابى هريرة قال صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم قال لياتى على الناس زمان يدعوا الرجل قريبا وابن عمه لم الى الرضا والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والذى
 انفسى بيده لا يخرج احد رغبة عنها الا اخلق الله فيها خيرا منه الا وان المدينة كالكلب للنجس لا يقوم الساعة حتى يتقي المدينة كما تنقى
 الكلب خبثا الحديث رواه مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من استظلم ان يموت بالمدينة فليمت بها فانى اشفع
 لمن يموت بها اخرجه الترمذى عن يحيى بن سعيد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا وقهر بالمدينة فاطلع رجل بالقبر فقال
 له يا كلب يا كلب يا كلب والله انه يهتك ردى ونام كوي ١٢

بمس صحيح المومن فقال صلى الله عليه وسلم لما قلت قال الرسول اني لم ارد بها انما اردت القتل في سبيل الله فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تشل القتل في سبيل الله على الارض بقية السبب الى ان يكون قبري بها منها ثلث مرات اخرجه مالك في الموطا
 ورواه صلى الله عليه وسلم لا تشل القتل في سبيل الله حتى يكون القبر بالمدينة ليس تشل القتل في سبيل الله
 اعظم منه الاخران ليس كون القبر بالمدينة مثل القتل في سبيل الله دون من ذلك في مرتبة عظيمة حيث احبه كذا قال
 شرح الحديث وتكمل وجه ثالث ان يكون كلمة لانقياد مثل القتل مستانها غير القدر والمعنى ليس ما يقول بل كون القبر بالمدينة
 مثل القتل في سبيل الله عن ام المؤمنين حفصة واسلم قال قال امير المؤمنين ع اللهم ارزقني شهادة في سبيلك واجل في بلدك ولك
 وتقبل قبلي الله وعاه ورض ولاجل الحديث المذكورين وهذا الاثر لم يخرج الامام مالك من المدينة حتى مات بها عن ابن ابي شيبة
 صلى الله عليه وسلم قال ما في اكرم ما بين جبلين كما حرم ابراهيم مكة اللهم بارك لهم في مدحهم وصاعهم رواه الشيخان في حديث طبع
 عن عاصم بن سليمان الاحول قلت لانس اكرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم فابين كذا وكذا فمن احدث فيها حدثا
 خفيله ثم قال في هذه شديدة من احدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله صلواته ولا طيب
 رواه الشيخان وعن امير المؤمنين علي رضي الله عنه قال ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا القرآن وما في هذه صحيفة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المدينة حرام ما بين عير الى ثور فمن احدث فيها حدثا او اوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
 لا يقبل منه عدل ولا صرف ومة المسلمين واحدة ليسعي باادانهم فمن اغفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
 لا يقبل الله صلواته ولا صرف اخرجه الشيخان ورواه الترمذي والنسائي عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 المدينة حرام فمن احدث فيها حدثا او اوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه يوم القيامة عدل ولا صرف
 اخرجه مسلم عن سهل بن حنيف اهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده الى المدينة فقال انها حرام آمن رواه مسلم اعلم ان
 الاحاديث الدالة على تحريم المدينة كثيرة لكن عندنا ما لنا الامام ابي حنيفة التحريم التقليم لانتهاج احكام مخصوصة من حرمة الاصطيان
 في حرمة وحرمة قطع اشجارها بالناتية بنفسها بحيث ادى الى الاثم او الجور قال الامام الشافعي والامام مالك في رواية اصطياد
 صيد المدينة وقطع اشجارها اثم ولا يكيب الجور وعن الامام احمد روايتان رواية مثل قول الشافعي ورواية مثل قوله وقال
 الامام مالك في رواية اخرى وبعض العلماء الاخوان يحيب في اصطياد الصيد وقطع الاشجار في المدينة لمطهرة الجوار كما في
 الاصطيان بكيفية المعظية وعند البعض الجوار استلاب سلب الصائد والقاطع وقد ورد في حديث انس بن مالك رواية الشيخان
 قال عاصم بن سليمان سالت انس اكرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم هي حرام لا تختلي خلاها من فعل ذلك فعليه لعنة
 الله والملائكة والناس اجمعين ورد في حديث امير المؤمنين علي المذكور سابقا رواية ابي داود وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم قال لا تختلي خلاها ولا تتفر صيدها ولا يلحقه لقطتها الا لمن اشهد ولا يصلح لرجل ان يحمل فيها السلاح ولا ان يقطع فيها
 شجرة الا ان يعلف رجل يجره فمن يجره الحديث وما ترك من الذي في معناها علم ان اختلاها وتغير الصيد والاصطياد

وقطع الشجر حرام ومن فعله لم يذكر فيه وجوب الجوارح ولا يجوز نصب تصديق القيمة او المش لا تحاء هذا الذنب بالرأي لان النصب
 الابدال واكتفارت لا يجوز بالرأي فلا يقاس على الاصطلاح في حرم مكة في وجوب الجوارح فان ثبت حرمته لا اصطلاحا ونحوه
 من دون لزوم الجوارح ويكون غملا كما هو قول الامام الشافعي هذه عادة المقررين لقوله لكن الشافعية يجوزون ايجاب الكفارة
 بالقياس في يلزم عليهم وجوب الجوارح ايضا بالقياس على حرم مكة فتأمل وقالت الحنفية ليس هذا من حيث يكون الاصطلاح حراما موجبا
 للثبوت على منى تنزهه للادب ويقول هذا البصر فيه انه قد استثنى في الحديث قطع الشجر علف البعير وما هو الا الحاجة فلو احتلج الانسان
 الى قطع الشجر كما لا يقدح النيران تمت القدوراه تعبير البعير ونحو ذلك يجوز له قطع الشجر فان الحاجة الانسانية فوق حاجة علف البعير
 وليس المناط الضرورة لان تعليف البعير خارج الجبلين ليس بوجوب المناط نفس الحاجة الغير الواصلة الى الضرورة وهي متحققة في حاجة
 الانسان ايضا فلم يبق تحتها الا ما كان القطع بلا فائدة وهو ممنوع في المدينة للادب لا غير وان كان ممنوعا تحريمها لما استثنى عنه ما هو الحاجة
 كما في حرم مكة وقد استدلل الحنفية بما رواه الشيخان كان النبي صلى الله عليه وسلم ليخاطبنا حتى يقول لاخ في صغيره ابا عمير ما فعلت فيهم
 وكان له فيه يلعب به فمات ولو كان اسماك صيد المدينة حراما موجبا للثبوت لامر بالارسال ثم قد روى ابو داود عن سليمان
 بن صبيد انه قال رأيت سعد بن وقاص اخذ رجلا يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمه نيا فنجب
 سوا اليه فكلوه قاتل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقاتل من اخذ الصيد فيه فليس عليه فلا ارد عليكم طعمة طعمه طعمه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولكن ان شئت وفتحت ابيك قيمة فاستدل بمن قال جوارح الاصطلاح في حرم المدينة سلب ثياب الصائد والمناط
 القاطع ويعارض حديث ابي عمير وسلب ثياب كان تاديبا لا كجبل احد الاصطلاح في حرم المدينة عادة ولا تاديبا ولا عدل في ثبوت
 ولو كان السلب جوارح الاصطلاح فلا معنى لدخول الثمن فتأمل وذكره دعاء صلى الله عليه وسلم للمدينة المطهرة عن امير المؤمنين
 علي رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا بحجرة السقياء التي كانت لسعد بن ابى وقاص قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 استوفى بوضوء فتوضأ ثم قام فاستقبل القبلة فقال اللهم ان ابراهيم كان عبدك وخليفك ودع الابل مكة بالبكة وانا عبدك ورسولك
 اودعوك لاهل المدينة ان تبارك في مدحهم وصاعهم مثلي ما باركت لاهل مكة مع البكة بركتين اخرجه الترمذي عن انس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اللهم اجعل المدينة ضعتى واجعل مكة من البكة رواه الشيخان عن سعد بن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم
 بارك لاهل المدينة في مدحهم وساق الحديث وفيه من اراد بالها بسوء اذا به كما يذوب الملح بالما وخرجه مسلم عن سعد قال سمعت ابا
 صلى الله عليه وسلم يقول لا يكيد لاهل المدينة احد الا انا مع ذلك قال الملح اخرجه مسلم قال الشيخ عبد الحق العمري في تقديره اذ يذيد اشتق
 بالمدينة سو قبعث البعوث فمات على الفور وكذا الشافعي الذي كان امير على هذه البعوث الخيثة ايضا مات على الفور عن ابى هريرة كان
 الناس اذا ارادوا اول مرة جاوروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا
 في ثمرنا وبارك لنا في همتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك وانا عبدك ورسولك
 اودعوك لاهل المدينة ان تبارك في مدحهم وصاعهم مثلي ما باركت لاهل مكة مع البكة بركتين اخرجه الترمذي عن انس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اللهم اجعل المدينة ضعتى واجعل مكة من البكة رواه الشيخان عن سعد بن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم
 بارك لاهل المدينة في مدحهم وساق الحديث وفيه من اراد بالها بسوء اذا به كما يذوب الملح بالما وخرجه مسلم عن سعد قال سمعت ابا
 صلى الله عليه وسلم يقول لا يكيد لاهل المدينة احد الا انا مع ذلك قال الملح اخرجه مسلم قال الشيخ عبد الحق العمري في تقديره اذ يذيد اشتق
 بالمدينة سو قبعث البعوث فمات على الفور وكذا الشافعي الذي كان امير على هذه البعوث الخيثة ايضا مات على الفور عن ابى هريرة كان
 الناس اذا ارادوا اول مرة جاوروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا
 في ثمرنا وبارك لنا في همتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك وانا عبدك ورسولك
 اودعوك لاهل المدينة ان تبارك في مدحهم وصاعهم مثلي ما باركت لاهل مكة مع البكة بركتين اخرجه الترمذي عن انس ان رسول الله صلى الله

کتاب	نام کتاب	نام کتاب	نام کتاب
الفوائد البیہ فی تراجم مختصہ	جلد اول	طریقہ افعال مختصہ والاخبار	وخصی شرح مواتفت
از مولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ	جلد ثانی	فی احیاء سنتہ سیدہ الابرار	وحاشیہ زادہ باہر مسائل ابن
الفلک شحرور فی الانتفاع	جلد ثالث	مع تعلیقہ تحتہ الاظہار حکم المقطوع	مجموعہ وسیع رسائل الفلک الدوار
بالمہزون از مولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ	مجموعہ عبدالحی رحمہ اللہ	فی احکام اسبغہ لولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ	فی ردیۃ اللطال بانصار
علما حسن شیخ سلیم حاشیہ مطبوعہ	عارفانہ محمد رفیق ونگلہ پورہ	لؤلؤا نوارہ حاشیہ قرآنہ لولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ	والقول المنشور فی طال
القول الجازم فی سقوط احد	در قطبہ مع حاشیہ تحقیق وادبی	مجموعہ غفرانہ رسالہ سیف	خیر الشہور و تحقیقہ انبیاء
بکلام المعام از مولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ	مجموعہ خرم افندی ملا لیل	حواشی و بیہ متعلقہ و قطبیہ	فی جامعہ السار والاحیاء لفظ
قدوری بتجشیہ جدیدہ تہات	وعبد الرحمن شیخ شرح جامع	ولولانا الہدی فی اللیل والرحی	لا سائر العشرۃ الکا ملہ
خوشنود کا قدح حنائی و سفید عمر	اول جزا جتک ہندوستان	و ہدایہ لوری الی لولانا الہدی	والکلام الجلیل فیما یطعن
حاضی مبارک شرح سلم العلوم	مین نہیں شائع ہوا تھا	و تصبیح الدینی فی لولانا الہدی	بالسبیل و قوۃ المقتدین
مع حاشیہ مولانا مفتی محمد رفیق	مطبوع نے بصرف زر کثیر طبع	و نور الہدی لمحکمہ لولانا الہدی	بفتح المقتدین ذالافصاح
وحاشیہ حافظہ دراز پناوری	کرایا ہو کا قدح حنائی گندہ	و نظم الہدی علی حوشی لولانا الہدی	عن شہادۃ المرأة فی الاصلاح
قطبہ تجشیہ جدیدہ	مجموعہ امام الکلام سیف	وحاشیہ مولانا مولوی محمد	سطول الی مقام الدرس
مع سعدیہ یوسفی	ثالث رسائل مع حاشیہ	فضل شرف علی	بتجشیہ مولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ
قرابادین حسانی	غیث القام و آثار المرفوع	ببیدی شرح ہدایہ الحکمہ	مختصر المعانی مع حاشیہ
کافیہ مع زینب زادہ و ترجمہ	والاخبار الموضوعہ از	بتجشیہ مولوی محمد عبدالحی رحمہ اللہ	تجرید البنانی
در مختار شیخ محمد زید مولانا محمد	مولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ	مجموعہ حل المعادہ حاشیہ	مختصر معانی تجشیہ جدیدہ
کافیہ فرد مجاشی جدیدہ	مجموعہ خطب مسیحیہ	شرح عقائد جلالی اثر	مجموعہ خمس رسائل اکام
کلاستان	طائف المستحسنہ از مولانا	مولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ	النفاش فی ادوار ذکا
الآلی المصنوعہ فی	محمد عبدالحی رحمہ اللہ	وحاشیہ لولانا کریم اللہ العلوی	لسان الفارس و شرح لولانا
الا مادیت الموضوعہ	منیہ لمصلی تجشیہ جدیدہ	وحاشیہ مولانا کمال الدین	فی حکم شرب لدخان قذیح الاخوان
موطا امام محمد مع حاشیہ	مجموعہ ثنائیہ رسائل	سہا لوی و حاشیہ لولانا	عن مہنات آخر مجتہد رضوان
تعلیق المجد از مولانا محمد عبدالحی رحمہ اللہ	التحقیق العجیب فی التثویب	نظام الدین و حاشیہ	وفیہ بحث القضاء العمری و
علیہ	افادۃ الخیر بسو اک التیمر	طبا باقر جاسسی رحمہ اللہ	زجر الناس علی انکار شر
ہدایہ کامل تجشیہ مولانا محمد	تدویر الفلک فی حصول الجائزہ	سیرزا ہر شرح موقت	ابن عباس والافتات
مجموعہ فتاوی مولانا	بابین والکلی جمع الغرر	جسمین امور عامہ و حاشیہ	فی حکم الاعکاف لولانا اللوی
محمد عبدالحی رحمہ اللہ	عمد فی رد شر الدد حشرۃ العالم	سیرزا ہر سورہ مسیح	محمد عبدالحی رحمہ اللہ مع حاشیہ
	لوقاۃ مرجع العالم غایۃ لقال	منہیات و حاشیہ و جدیدہ	الاسات للولوی عبد الغفور
	فیما یطعن بالنعال مع تعلیقہ	المشتر محمد یوسف مالک مطبع یوسفی فرنگی محل لکھنؤ	

عن

وامضہ ہوا کہ

نسخہ الاجابہ ہی بر سائل الارکان

من تصانیف قدوة العلماء اسوة افضل من شرائع وکلام
محی الدین والاسلام ملک العلماء مولانا ابی اعیاش عبد العلی محمد
بحر العلوم قدس سرہ الشریعہ الاصفی الی یوم معلوم بمکمل گوشہ شریعہ انشانی
بار اول بہ ماہ ربیع الثانی ۱۲۸۵ھ راقم ۲۱۰ مطبع یوسفی قرنگی محل
لکھنؤ میں چھپوا کر شائع کیا ہی۔ اور اس سے پیشتر مطبع علوی میں میری
فرمایش مطبع ہو چکا ہی ہے کہ حق بکاپی ریٹ اسکا محفوظ حق
مشتہر ہو۔ لہذا کوئی صاحب بد دون اجازت کے
اسکے چلنے یا چھپولے کا قصد فرما لیکن

الشمس
یوسف علی
قرنگی محل لکھنؤ

To: www.al-mostafa.com